

تجلید کتب
صالح الدقر

334.6:R22tA V.2

رشاد و ابراهيم.

334.6
R22tA
V.1

~~AP 6 59~~

~~AP 6 59~~

~~AP 6 59~~

JAFET LIB.

23 DEC 1982

~~AP 6 59~~

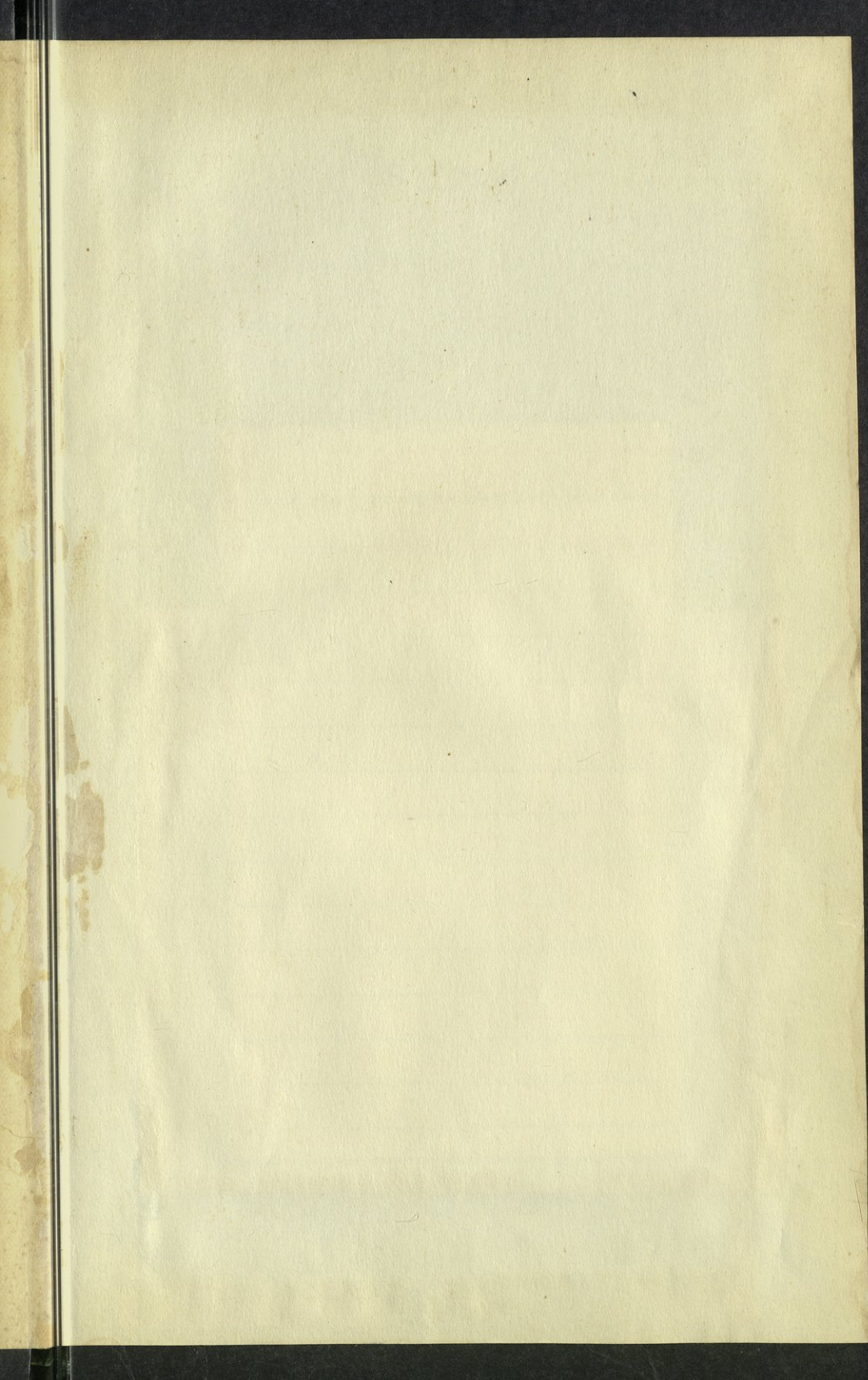
~~AP 6 59~~

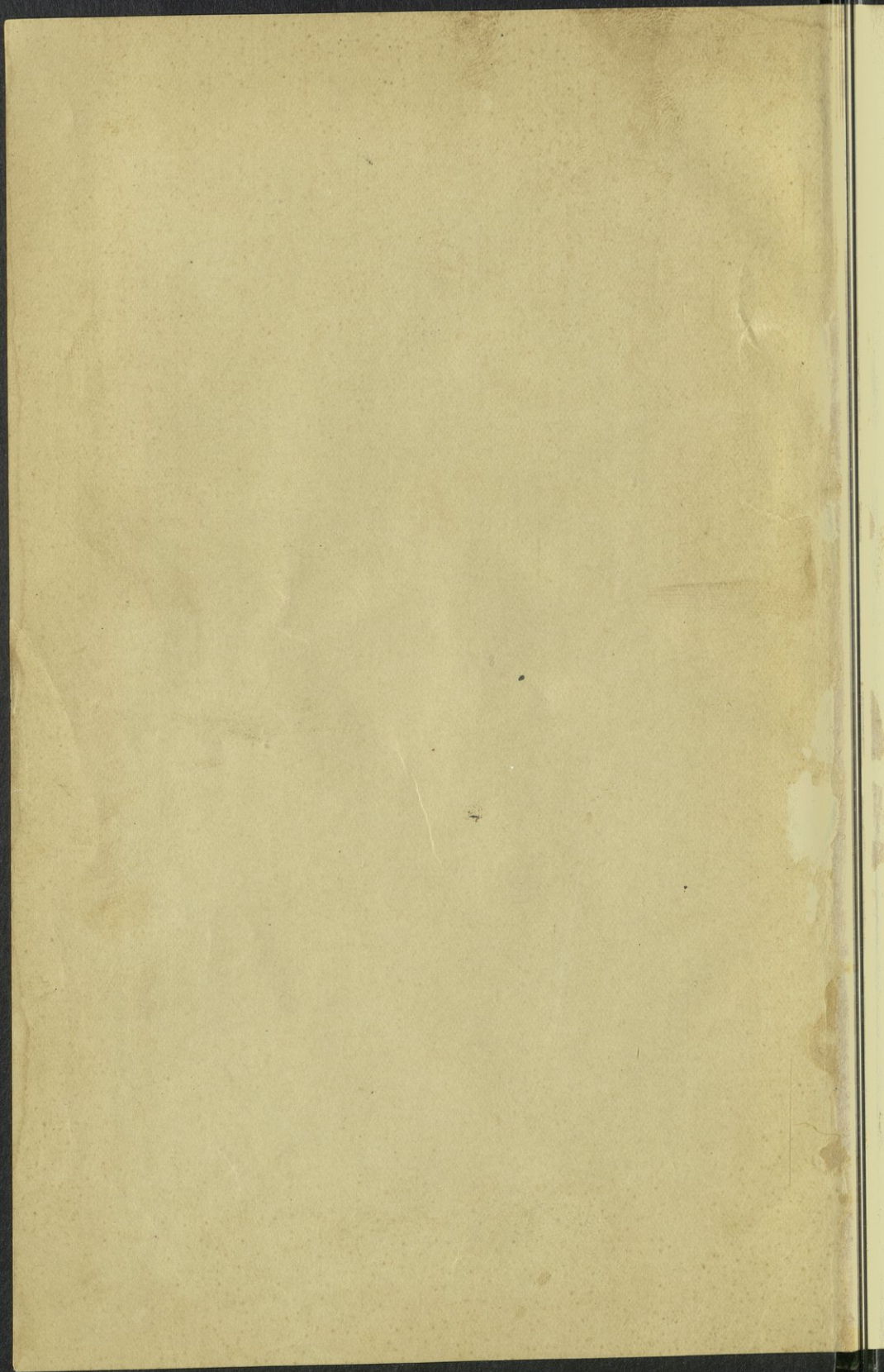
~~FEB 24 82~~

~~MAY 12 82~~

JAFET LIB.

17 MAR 1991



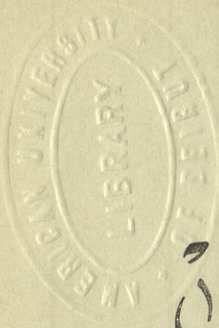


Cat. Fol. 1938

A

334.6
R22tA
V. 1
C. 1

وزارة المعارف العمومية



كِتَابُ التَّعَاوُنِ لِلزَّرْعِ

الجزء الأول

تأليف

ابراهيم رشاد

مدير قسم التعاون بوزارة الزراعة

دكتور في الفلسفة من جامعة إيرلندا ، وأستاذ في الاقتصاد السياسي
من جامعة كمبردج ، وبكوريوس في العلوم الطبيعية من جامعة برستول ،
وحائز لدبلوم الزراعة العليا من كليات سوينسترواي

الطبعة الثانية

حق الطبع محفوظ للوزارة

57290

القاهرة

طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق

١٩٣٥

Cat. Feb. 1938



فهرس الجزء الأول

من كتاب التعاون الزراعى

تأليف الدكتور ابراهيم رشاد

صفحة	
(د)	من قصيدة "القرية المهجورة" لأوليفر جولدسميث
(و)	خطاب من السير هوريس بلانكت زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا
(ط)	مقدمة الكتاب بقلم السير هوريس بلانكت
(ف)	محتويات الجزء الأول
١	تمهيد الطبعة الاولى
٦٦	» الثانية
٨٢	الفصل الأول — الاشتراك الاختيارى فى إنجولترا
١١٩	» الثانى — التعاون الزراعى فى إرلندا — بواعثه وتاريخه
١٣٣	» الثالث — التعاون الزراعى فى إرلندا — أصوله ومبادئه
١٤٤	» الرابع — جمعية التنظيم الزراعى الأيرلندية — تاريخها ونظامها وأعمالها
١٦٥	» الخامس — جمعيات الزبدة
١٧٧	» السادس — الجمعيات الزراعية
١٩٠	» السابع — الاقتراض التعاونى فى ألمانيا
٢٤٥	» الثامن — الاقتراض التعاونى فى ألمانيا (تابع)
٢٧٤	» التاسع — جمعيات الاقتراض التعاونية الأيرلندية
	» العاشر — جمعيات البيض والدجاج — جمعيات تربية النحل — جمعيات الكنان
٢٨٥	» الحادى عشر — جمعيات الخوم — جمعيات صيد الأسماك
٢٩٧	» الثانى عشر — مصارف الرهن العقارى التعاونية وجمعيات الفلاحة التعاونية
٣٠٩	» الثالث عشر — الجمعيات التعاونية للتجار بالجملة
٣٢٦	» الرابع عشر — دور المرأة الأيرلندية الريفية فى الحركة التعاونية

تقدمة

في القرن الثامن عشر نظم الشاعر الأيرلندي العظيم أوليفر جولدسميث (١)
قصيدته الخالدة "القرية المهجورة" (٢) جاء في أبيات منها (٣) :

وَاسْوَأَتْهُ لِبَرَضٍ أَصْبَحَتْ غَنَمًا	تَرَعَاهُ عَاجِلَةُ الْأَسْقَامِ وَالنُّوبِ
تَرْدَادُ ثَرَوَتِهَا وَالْقَوْمُ مَعْوَتُهُمْ	تَهْوِي فُتُوهُنَا خَوَارَةَ الْعَصَبِ
أَهْلُ الْأَمَارَةِ مِنْ صَيْدٍ غَطَارِفَةٍ	أَوْ مِنْ ذَوِي الْجَاهِ وَالْأَلْقَابِ وَالرُّتَبِ
أَحْوَالُهُمْ أَبَدًا رَهْنٌ لِمُنْقَلَبِ	تَحُولُ مِنْ زَاهِرٍ يَوْمًا إِلَى عَطِيبِ

وَنَفْخَةٌ مِنْ ذَوِي السُّلْطَانِ تَخْلِقُهُمْ	كَنَفْخَةٍ خَلَقَتْهُمْ قَبْلَ فِي النِّعَمِ
---	--

لَكِنَّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ الْأَبْطَالُ كُلَّهُمْ	نَخَّرُ الْبِلَادِ الشَّدَادُ الْعِزْمَ وَالْهِمَمِ
إِذَا هُمُومُوا ذَهَبُوا وَانْثَلَّ صَرْحُهُمْ	وَعَالَهُمْ غَائِلُ الْأَرْزَاءِ وَالسَّقَمِ
فَلَا مَرَدَّ لَهُمْ لَا شَيْءٌ يَخْلِفُهُمْ	مِنْ بَعْدِهِمْ كُلُّ شَيْءٍ بَاتَ كَالْعَدَمِ

Ill fares the land, to hast'ning ills a prey,
Where wealth accumulates, and men decay:
Princes and lords may flourish, or may fade;
A breath can make them, as a breath has made;
But a bold peasantry, their country's pride,
When once destroy'd, can never be supplied.

*
* *

حتى إذا ما بزغ فجر القرن العشرين ، وطلع في أفقه الفيلسوف الإيرلندي جورج رسل "رسول المدنية الريفية" (١) أخذ يبحث عن وسيلة يحقق بها ما كان يشده الشاعر "جولد سميث" في قصيدته من إيجاد رجولة حققة ونخوة شماء هما صلب الأمة وعضدها ، فرأى أن خير وسيلة لتحقيق ذلك هو إقامة مدنية ريفية . وعلى هذا وضع كتابه "التعاون والقومية" (٢) و"الكيان القومي" (٣) أثبت فيهما أن المدنية في البلدان الزراعية يجب أن تكون مدنية ريفية ، وأن تكون روح الريف وأوضاعه وأساتيره هي العناصر الجوهرية التي تتشكل فيها هذه المدنية التي يجب أن تنشر علمها وتعاليمها على سواد الاقليم كله ، وأثبت أن هذه المدنية الريفية لا يمكن أن تقام إلا على عماد التعاون وكامله ، فالمدنية الريفية يجب أن تكون كتمثال منصوب فوق قاعدة التعاون الوطيدة يطل على شرف من الأمة ، يفيض فوقه جو الريف ويشع منه وحيه وإلهامه .

George W. Russell " The Prophet of Rural Civilisation " (١)
The National Being (٣) Co-operation and Nationality (٢)

THE PLUNKETT HOUSE,
DUBLIN.

10th August 1922

Dear Dr. Radford

()
A line to bid for
a few and to wish for
the success in your
further work abroad.
Your earnest study
of Irish problems
is much known. If

the experience of
Irish workers upon
these problems helps,
through you, any good
to your people, all you
have met in this house
will rejoice with you.

Yours sincerely
Thomas Plunkett

(صورة خطاب السيد موريس بلاكنيت)

(ز)

ترجمة خطاب السير هوريس پلانكت
”زعيم التعاون الزراعى فى ايرلندا“

پلانكت هاوس (*)

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

د. ب. ن.

عزيزى الدكتور رشاد

كلمة أودعك بها داعيا لك فى عملك بين قومك بالنجاح الذى يستوجبه حقا
فرط جدك فى درس المسائل الارلندية . واذا كانت تجارب العاملين الارلنديين
فى هذه المسائل تعود من طريقك بالخير على بلادك فاعلم أن كل من عرفتهم
فى هذه الدار سيفرحون معك ويقتبطون ما

المخلص

هوريس پلانكت

(*) ”پلانكت هاوس“ أو ”بيت پلانكت“ هو الاتحاد التآوى الارلندى وسمى باسم
الزعيم الذى نصب رئيسا على هذه الحركة مدى الحياة .

مقدمة الكتاب

بقلم

السير هوريس پلاتنكت

عزیزى الدكتور رشاد

سألتنى أن أكتب ما يعنى لى لينشر فى بلادك مع كتابك الذى وضعته فى التعاون الزراعى ، وكل رجائك أن يستنير به كل من يعينهم الرقى الزراعى فى مصر اليوم . وأنا لا أشك فى أنك قد وفقت الى وضع كتابك على النحو الذى أرتاح له . فقد تبين لى من كتابك السابق الذى وضعته بالانجليزية وسميته "مصرى فى إرلندا" (١) أن المصرى الذى يعيش فى بلادنا لا بد أن يجد وجوه شبه حقيقية بين أحوال بلاده وأحوال بلادنا ، ولا بد أن يصل الى النتيجة التى وصلت اليها أنا منذ ثلاثين سنة وثبتت لى صحتها بالاختبار والممارسة ، تلك هى قولك : إن الفلاح الصغير الذى يعد فى مصر وفى إرلندا الشغل الشاغل للبلاد والركن الركين الذى يعتمد عليه ، لا سبيل الى مساعدته المساعدة المثمرة الا بممكنه من الاستعانة بنفسه على حاجاته ، وذلك لا يكون الا بالنظام التعاونى . ولا شك عندى أن كتابك الجديد فى التعاون يسرى فيه روح يسرع معه إيمان القارئ بما جاء فيه ، فقد تبين لى من تصفحه الذى اشتركنا فيه معا يوم زرتنا زيارتك الأخيرة ، ومن درسنى على انفراد للملخص الذى تركته بين يدى ، ثم من تلاوتى ترجمة المذكرة (٢) النفيسة التى وضعتها

(١) "An Egyptian in Ireland"

(٢) مذكرة رفعت الى وزارة الزراعة فى سنة ١٩٢٢ عن الأحوال الراهنة لجمعية التعاون فى مصر ، مصحوبة باقتراحات عن تطوراتها المستقبلية .

إجمالاً عن التعاون في مصر وضممتها المنهج الذى تقترح اتباعه في بلادك لنشر هذا النظام الاقتصادى الاجتماعى ، تبين لى من كل ذلك أن الخطة التى تراها كفيلة لتحقيق ما سميت به "تجديد البناء القروى" (١) ، هى نفس الخطة التى لم أفتر يوماً عن ترويحها والدعوة إليها ، وهى التى أرجو أن أراها معمولاً بها على الوجه الأكمل في البلاد التى ولدت فيها بعد أن ظهرت قيمتها في كثير من البلاد والأقطار وأن الأمل ليملاً قلبي بنجاح مشروعك في مصر إذا صادف عناية بتحقيقه لما يلوح لى من إمكان تطبيق هذه الخطة في أى قطر تنشأ فيه مشكلة الحياة الريفية ويراد معالجتها .



مشكلة الحياة الريفية (٢)

يكاد لا يوجد اليوم قطر في الدنيا لم تؤثر حالته الصناعية في مسألة الحياة الريفية فتجعلها قاسية شديدة الوطأة . ولا يسعى إلا أن أسائل نفسى هل قدر صديقى قبل أن يقدم على عمله أن عليه أن يجاهد ويقا تل ما يرى في أهل الريف من جهل لمراعى المشروع وشدة تأثرهم بجاذبية المدن لهم . فإن كان الأمر كذلك فنصيحتي لك أن تسير على القاعدة الثلاثية الأركان التى وضعناها لأنفسنا في إرلندا وشاهدت بعينك تأثيرها . وهذه القاعدة هى أن تمكن الزارع من تحسين زراعته ، وتيسير تعامله ، وترغيد معيشته (٣) . أما الركن الأول فتحقيقه من أعمال الحكومة لأن واجبها أن تعلم الفلاح صنعتة كما تعلم غيره حرفته . ولا شك أن الأموال التى تنفقها الحكومة في سبيل هذا التعليم عائدة بالخير والبركة على الشعب بأكمله . وتختصر

(١) Rural Reconstruction

(٢) The Problem of Rural Life

(٣) "Better Farming, Better Business, Better Living"

معوونة الحكومة في أن تكون هناك مصلحة من عملها تهيئة الفلاح لإتقان الصنعة التي عليها مدار تغذية الشعب . أما الركن الثاني وهو " تيسير التعامل " فهو حقا من عمل الأفراد لا من عمل الحكومة ، غير أنه لما كان نجاح التعليم الزراعي الفني الذي تقوم به الحكومة لا يتم إلا بجعل الفلاح قادرا على القيام بمعاملاته التجارية على قواعد اقتصادية متينة كي يتسنى له جنى ثمار أتعابه كاملة ، وجب أن تمد الحكومة يد المساعدة للجمعيات التي تتطوع لتنظيم الفلاحين في سبيل ذلك . وخير وسيلة للمعونة المالية هي أن تمنح الجمعية المنظمة إعانة تكون مقاديرها بنسبة ما يصل الى صندوقها من المبالغ التي تكتتب بها جمعيات الفلاحين التي تنظمها هذه الجمعية الكبرى . حقا ان الحكومة لا تستطيع أن تعمل هذا العمل دون أن تثير عليها زواج المعارضة فيرميها الناس بأنها تعنى بفئة خاصة هي صغار الفلاحين ، فتنفق من أموالها ما تعينها به على غيرها من الفئات التي تشمل صنوفا كثيرة من الوسطاء الذين يشتغلون عادة بين المنتج والمستهلك . ولكن الشخص المعنى الذي نريد أن ننفعه هو في الغالب من شدة الفقر وفرط الجهل بحيث لا يجد في نفسه من القدرة أو من الرغبة ما يحمله على بذل شيء كثير في سبيل تدريبه على وسائل القيام بمعاملاته التجارية .

عند هذا الحد — حد منح إعانات للجمعية المنظمة — يقف عمل الحكومة في سبيل المعونة المالية ، لأن الهيئة المنظمة يجب أن تكون سائرة على خطة التعاون الحرة ، وبث هذا الروح لا يؤمن عليه في أيدي موظفين رسميين بل يجب أن يتولاه أنصار مطلقون ذوو خبرة على عملهم .

أما فيما يختص بالركن الثالث وهو " ترغيد المعيشة " فليس للحكومة في الأمر شأن مباشر . وفي اعتقادي أن هذا الركن أهم الثلاثة ، لأننا لا يكفي أن نكون قد درّبنا الزراع تدريبا تاما حتى أصبحوا على علم تام بأرضهم وخبرة واسعة

بأسواقهم وصاروا يتقنون فلاحتهم ويعملون يدا واحدة في الإنتاج وفي البيع والشراء ، بل يجب أن نضمن بقاءهم في تلك الأرض بقاء يدفعهم اليه حبهم لها وتعلقهم بترابها . أما إذا ترك الأمر كما هو الآن فالنتيجة المحتمة تعاقب الهجرة الى الحواضر^(١) فيخلو الريف من أحسن أهله ، وفي هذا الشر كله . فالواجب إذن أن يعمل لبقائهم في بلادهم بطريقة ناجعة . ولن يكون استعمال القوة معهم سبيلا الى ذلك ، فانما يقول بهذا من يعوزهم حسن السياسة فلا يقدرون عواقب الأمر قبل وقوعه ، حتى اذا فاجأتهم الشدائد على غير انتظار عمدوا الى أخذ الأمر بالقوة ، ونحن لا نريد أن نواجه الأمر العصيب والشدائد يوما ما فنلتجئ الى الشدة ، بل نود أن نعمل من اليوم على اتقاء المحذور ، والأمر في يدنا منذ الآن .

غير خاف أن الفلاحين لا يتركون قراهم إلا لأن المدن تلوح في نظرهم أبجل وألطف وأجمع لمسررات الحياة وأدعى الى السعادة . ولا عبرة بما تتضمنه قصائد الشعر الريفي^(٢) من التشبيب بالريف والتغنى بجماله وبما في المزارع من سحر وقتنة ، فانما ينظم هذه القصائد شعراء لم يعيشوا في الريف ولم يعرفوا رأى أهله ، ولا يقرأ أشعارهم ويفتن بموضوعها الا صنف خاص من الزراع همه من الزراعة مجرد التسلى بها والتمتع بالطبيعة من آن الى آن ، لا احترافها والارتزاق منها . أما الرجل الذي مهنته الدائمة هي الزراعة فيرى غير رأى هؤلاء الشعراء ، فهو على حق حينئذ اذا طلب أن تتوافره في مكانه الملائهي والمسرات التي يستطيعها اذا أريد منه أن يبقى حيث هو^(٣) . وغرضي بل غرض كل تعاوني زراعي فكر في الموضوع

Rural Exodus (١)

Pastorals (٢)

(٣) هذا الموضوع قد وفاه حقه السير هوريس بالانكت في كتابه "مشكلة الحياة الريفية في الولايات

المتحدة "The Rural Life Problem in The United States"

وبجشّه والتمس دواء للحالة ، ينحصر في إيجاد مدينة غير المدنية السائدة الآن ، تلك هي المدنية الريفية ^(١) ، وذلك لاعتقادي أن المدنية لن تكون آمنة ثابتة حتى يكون أساسها شاملا الريف وأهله . أما اذا هي بقيت محبوسة في المدن يخالطها كثير من عناصر الضعف ويجهلها السواد الأعظم من الشعب فانها تبقى عرضة للزوال ، إذ لا سبب يدعو أولئك الذين لا ينالون منها الا القليل الى التضحية بأنفسهم في سبيلها . والبقاء بمعزل عنها في الحقول والمزارع يزرعون لأهل المدن ويحصدون ويطعمون ويسقون ، وهم عالمون أنهم محرومون من الطيبات التي يرونها في المدن . وقد رأينا كيف كان الفلاح الروسي ينظر الى ذلك . أما اذا أشركوا في هذه المدنية واخذوا من طيباتها ، فانهم يعملون من تلقاء أنفسهم لصونها من أسباب التداعي ، ويوسعون نطاقها ، ويخففون عنها عبء العيوب التي تتضمنها الديمقراطية الحديثة ، تلك العيوب المركزة في المدن التي تشهد بأن خيرات البلاد العميمة يتمتع بها أقلية ممتازة من الشعب دون السواد الأعظم منه . وعندى أن في جهل الناس بالمدنية الحقيقية خطرا محققا على المدنية الحاضرة سيؤدى حتما الى قلبها ، لأن تقدم الديمقراطية والمدنية تقدما مطردا مأمون العواقب يتطلب جمهورا زراعيا قويا في عدده ونوعه . قال ارستطاليس : ”كلما غلب في بلد من البلاد عدد صغار الزراع وأصحاب الثروة الضئيلة ، كان القانون هو الرائد للحكومة في أعمالها“ . وهذا القول يصدق علينا في العصر الحالى كما صدق على غيرنا في العصور الخوالى ٤

المخلص

هوريس پلانكت

(١) للفيلسوف چورج رسل كتاب اسمه ”الكيان القومى“ ”The National Being“ وهو خير ما كتب في موضوع ”المدنية الريفية“ ”Rural Civilisation“ . ولإنا نوصى القراء بانعام النظر في هذا الكتاب القيم .

بيانات الصور

مقابل صفحة

- (١) عمر لطفى — زعيم التعاون فى مصر ٦
- (٢) السلطان حسين كامل — نصير التعاون فى مصر ٨
- (٣) السير هوريس پلانكت — زعيم التعاون الزراعى فى ايرلندا ٧٠
- (٤) روبرت أوين — أبو التعاون ٩٦
- (٥) الدكتور وليم كنج — رائد التعاون الأول ٩٨
- (٦) زعماء الاشرأكيين المسيحيين ١٠٠
- (٧) الأحياء من رواد روتشديل فى سنة ١٨٦٥ ١٠٢
- (٨) دكان جمعية روتشديل الأول ١٠٤
- (٩) المحلات الحالية لجمعية رواد روتشديل ١٠٦
- (١٠) مباني الجمعية التعاونية للتجار بالجملة بانجلترا ١٠٨
- (١١) أحد مصانع الأحذية التابعة للجمعية التعاونية المركزية للتجار بالجملة ١١٠
- (١٢) جورج چاكوب هوليموك — من أكبر دعاة التعاون فى انجلترا ١١٢
- (١٣) هوليموك هوس — مقر الاتحاد التعاونى والكلية التعاونية بانجلترا ١١٤
- (١٤) ادوارد جريننج — زعيم حركة التعاون الصناعى فى انجلترا ١١٦
- (١٥) أحد مصانع الملابس لجمعية التعاون للصناع ١١٨
- (١٦) جورج رسل ١٣٨
- (١٧) شولز ١٩٢
- (١٨) رايفيزن ٢٠٠
- (١٩) هاس ٢٤٠
- (٢٠) الخزينة فى المصرف التعاونى الرئيسى ببرلين ٢٤٨

محتويات الجزء الأول

تمهيد الطبعة الأولى

(صفحات ١ — ٦٥)

المدنية العصرية ليست مدنية غربية بل هي مدنية عالمية — اشترك المدنيات السابقة في تكوين المدنية الحاضرة — قسط أسلافنا في ذلك وما يرجي أن يكون لنا ولأبنائنا في ترقيتها وتهذيبها — التعاون وتأثيره في حالة الشعوب الاقتصادية والاجتماعية — خطتنا في نشر هذا المبدأ — اتخاذ ايرلندا مثلاً أعلى للتعاون الزراعي — وضع الكتاب على أسس التعاون في ايرلندا ، وتضمينه التعاون في إنجلترا وألمانيا ومصر ، وأسباب ذلك — التعاون في مصر — تاريخه — عمر لطفي — الامير حسين — اتفاقهما على المبادئ التعاونية وتسيير العمل — قيام عمر لطفي بنشر الدعوة وانشاء الجمعيات — اهتمام الامير حسين بالتشريع التعاوني — استدعاؤه اخصائياً فرنسياً للاستئناس برأيه — وضع الجمعية الزراعية الخديوية قانوناً للتعاون في سنة ١٩١٢ — اهمال الحكومة هذا القانون — قانون الخمسة الأفدنة الصادر في سنة ١٩١٣ — افعال الحكومة بهذا القانون باب الاقتراض في وجه الفلاح الصغير دون أن تفتح له باباً غيره — اجماع الأمة على مطالبة الحكومة بسن قانون للتعاون الزراعي كوسيلة للحصول على ما يكونون في حاجة اليه من المال فضلاً عن مزاياء الأخرى — وضع الحكومة مشروعاً لذلك في سنة ١٩١٤ — الجمعية التشريعية وتعيين لجنة خاصة لمحصه — مناقشات الجمعية فيه — موقف سعد باشا زغلول حيال المشروع في الجمعية — رفض الجمعية اقرار اللجنة على أكثر تعديلاتها — أسباب ذلك — بعض العاملين في الحركة التعاونية : أحمد بك لطفي ، عبد الرحمن بك الرافعي ، صادق بك حنين — وقوف العمل بقانون التعاون بنشوب الحرب العظمى — الحرب العظمى وما أدخلت من روح جديدة في الشعوب — نصيب مصر من هذه الروح — العمل للاستقلال الاقتصادي يسير الى جانب العمل للاستقلال السياسي في الامم الجاذة في عملها — انشاء المجلس الاقتصادي — وضعه قانوناً جديداً للتعاون الزراعي في سنة ١٩٢٣ — اتخاذ قانون سنة ١٩١٤ أساساً لذلك — تمشي القانون الجديد مع ذلك مع

الروح الجديدة التي شملت الشعب وحكومته — نص القانون — نص المذكرة التفسيرية — نقد القانون — الانتشار الكاذب للجمعيات التعاونية عقب وضع قانون سنة ١٩١٤ — زوالها وبقاء المنشآت المستقرة على القواعد الصحيحة — عيوب جمعياتنا التعاونية ومناقصها — انتفاء وجود جمعية تنظيمية رشيدة على رأس هذه الجمعيات أدى الى ظهور هذه العيوب فيها — موقفنا ازاء حركتنا التعاونية بعد صدور قانون التعاون في سنة ١٩٢٣ — ضرورة تضافر الحكومة والشعب في العمل وانسحابها تدريجا — كلمة شكر.

تمهيد الطبعة الثانية

(صفحات ٦٦ — ٨١)

مرور ربع قرن على التعاون في مصر — مآلتيه الطبعة الأولى من التشجيع وحسن الأثر — مآتولته الطبعة الجديدة من التغيير — كلمة شكر — الاستعاضة عن مقدمة الطبعة الثانية بقلم بلانكت بدكر سيرته — أول صورة طبعها بلانكت في نفسه — صلتى به — مساعدته لى فى أبحاثى — مولده — نسبه — تربيته الأولى — سفره إلى أمريكا — تعرفه مطالب الزراع — مؤلفه عن أمريكا — عودته لارلندا — تشبعه بفكرة اصلاح الريف — من جمعهم حوله من الاعوان — اتباع نظام التعاون — الاقتباس من الدانمرك — انتشار الجمعيات — قانون ابتياع الأراضى — كتاب ارلندا فى القرن الجديد — القاعدة الثلاثية الأركان لتحسين حال الريف — البدء بتنفيذ الركن الثانى من القاعدة — الركن الأول من اختصاص الحكومة — وزارة الزراعة — الركن الثالث من اختصاص المرأة — جمعية الارلنديات المتحدات — نظامها — أعمالها — فروعها — للجمعية معلقات وممرضات ومولدات وطيبات — أموال الفروع ومصادرها — حملته على الأعيان — مجلس الأراضى المكتظفة — بيت بلانكت — مؤسسة هوريس بلانكت — أعضاؤها — أعمالها — جهود بلانكت فى الميدان السياسى — جريدة السياسى الارلندى — عدم توفيقه فى الميدان السياسى — اشغال النيران فى سكه — رجيله لانجلترا — اعتزاله العمل — اعتلال صحته — تركه بلاده أسعد حالا مما اقيها — تحليل ذكره كزعيم للتعاون الزراعى فى إرلندا .

الفصل الأول

الاشتراك الاختيارى فى إنجلترا

(صفحات ٨٢ — ٩٠)

التعاون ونشأته — فضل التضامن فى العمل فى تحرير التيتون من الامبراطورية الرومانية — الجمعيات الاختيارية وأثرها فى تكوين خلق الشعب الانجليزى منذ القرن السابع — طوائف الأمن — الطوائف الدينية الاجتماعية — الطوائف التجارية الصناعية — جمعيات الاخاء — الجمعيات التعاونية نقابات العمال — أثر تقلبات الاشتراك الاختيارى فى الشعوب الأوروبية — انقلاب النظام الصناعى — شمول نظام الصناعة المنزل فى أوروبا الى منتصف القرن الثامن عشر — ابتداء الانقلاب بتحسين آلات النسيج تحسينا متواليا — استكشاف قوى البخار وأثره فى تعجيل هذا الانقلاب — الاهتمام بطرق المواصلات البرية والبحرية — اختراع السكك الحديدية — نظام المعامل — اشتراك المتولين فى تشييط الحركة الصناعية — انشاء نظام المصارف — انتشار التجارة — انقلاب النظام الزراعى — تأثير الانقلاب الصناعى فى المزارع والقرى — نتيجة ادخال حاصلات زراعية جديدة على إنجلترا — استحداث الآلات الزراعية — استكشاف فوائد الأسمدة — استنباط دورات جديدة للزراعة تكثر من محصولات الأراضى وتعددها — تقسيم المزارع والمراعى الى حقول محوطة بسيجات ، وأثر ذلك فى الفلاحة — تقدم الزراعة عموما — سوء تأثير الانقلابين الصناعى والزراعى فى العامل والفلاح — محاولة الحكومة سنّ قوانين لتخفيف آلامها وعجزها عن المداواة — عمل أولى الرأى من رجال الشعب على انشاء نظم تعاونية عادت على الشعب بنعمة كبرى — الحركة التعاونية ، نهضتها الأولى — روبرت أوين ، تاريخه وأعماله ونجاحه — درس أوين لمعاصريه — جاليلاة الزراعة الصناعية — تلاميذه وأنصاره ، وليم كنج — انشاء "حوانيت الاتحاد" — اخفاق ذلك وسببه — قيام ثورة المطالب واتحادها — الاشتراكية المسيحية واخفاقها — مايق فى نفوس الشعب من وراء كل هذه المجهودات — الحركة التعاونية ، نهضتها الثانية — أساس النهضة الأولى التعاون فى الانتاج وأساس الثانية فى الاستهلاك — رواد ووتشديل ، مقاصدهم التعاونية وسرقتهم — اعتبارهم هم وجمعيتهم الحجر الأساسى فى بناء النظام التعاونى بمعناه العلمى الحاضر — اقتداء الناس بهم داخل البلاد وخارجها وانتشار الجمعيات التعاونية فى أنحاء العالم إثر ذلك — انشاء جمعية تعاونية للاتجار بالجملة فى منشستر ومثلها فى جلاسجو — أغراضهما

وأعمالها ونظام إدارتهما وأثرهما في توطيد دعائم الحركة — الاتحاد التعاوني ، أغراضه وأعماله ونظامه — دور المرأة الانجليزية في الحركة التعاونية — جمعيات مشاطرة رأس المال ، غرضها ، ضيق نفاقها ، سبب قلة عددها — انتشار التعاون في البلاد المتقدمة على الأساس الانجليزي وأخذة طريقا يناسب طبيعة كل بلد نزل به مع المحافظة على مبادئه الأساسية .

الفصل الثاني

التعاون الزراعى فى ايرلندا — بواعثه وتاريخه

(صفحات ١١٩ — ١٣٢)

بلوغ التعاون الزراعى فى ايرلندا والدانمارك ما لم يبلغه فى غيرها من الاقطار — وجه أفضلية درس هذا النظام فى ايرلندا — سوء الحالة التى كانت عليها ايرلندا من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية قبل دخول التعاون الزراعى فيها — شيوع الأراضى بين القبائل الارلندية فى العصور الماضية — احتلال الانجليز ايرلندا فى القرن الثالث عشر واغتصابهم أملاك الارلنديين — المصائب التى توالى على الفلاح الارلندى منذ ذلك العهد — تأثير ذلك فى عدد السكان وفى الزراعة — نزوح الأهالى الى الثورات واضطراب الأمن — عدم يأس الأهالى من رجوع أرض آبائهم الى حوزتهم واستمرار مطالبهم بذلك — محاولة الحكومة تسكين الحال بسن قانون ابتياع الأراضى فى سنة ١٩٠٣ وفتحها اعتمادا ماليا كبيرا لذلك — صيرورة معظم أراضى ايرلندا بذلك ملكا لأهلها — حالة الزراعة والزراع أثناء تلك الحقن — عدم كفاية حيازة الأراضى لاصلاح الحال — أسباب ذلك — مقارنة حالة الزراعة فى ايرلندا والدانمارك عند بدء الحركة التعاونية الارلندية — السير هوريس بلانكت ودعوته الى التعاون — إشرافه الارستوقراطية والدين فى شخص اللورد متيبل والأب فى العمل معه ، وذلك لاجتذاب العناصر الفعالة فى الامة — اتخاذه الدانمارك قدوة ومثالا — اكتسابه روبرت أندرسن وجورج رسل للحركة — الصعوبات التى لاقوها — دعائما العمل السليتين : عدم التدخل فى السياسة وعدم التعرض للأديان — شروعاتهم فى العمل ، بتأسيس معمل للزبدية — انتشار الجمعيات التعاونية فى البلاد — انشاء بلانكت جمعية التنظيم الزراعى الارلندية — انشاء الحكومة لمصاحبة التعليم الزراعى الفنى ومجلس الأراضى المكتظة وأعمال هذه الهيئات .

الفصل الثالث

التعاون الزراعى فى إرلندا : أصوله ومبادئه

(صفحات ١٣٣ — ١٤٣)

التعاون ونظرياته — سهولة تطبيق هذه النظريات — اعتماد الشعب على نفسه ونهوضه للعمل على المبدأ التعاونى — سبب تأخر الزراعة الإيرلندية عن الأخذ بتعاليم رواد روتشديل حوالى نصف قرن — مقارنة حاجة الزراعة والصناع للتعاون — وقوف الفلاح الإيرلندى بين الطريق التجارى والطريق التعاونى — تعريف الجمعية التعاونية — اختلاف التعاون عن الاشتراكية والرأسمالية — مقارنة جمعيات الجمعيات الخيرية ، وجمعيات الأخاء ، ونقابات العمال — الفضائل الاقتصادية والاجتماعية للتعليم التعاونية — التعاون والتنافس — التعاون وتوزيع الثروة بين الأهالى توزيعا مناسبا .

الفصل الرابع

جمعية التنظيم الزراعى الإيرلندية

(صفحات ١٤٤ — ١٦٤)

الأصول الأربعة التى بنيت عليها أول جمعية تعاونية فى إرلندا — اتساع نطاق الجمعيات والشعور بضرورة وجود جمعية رئيسية عليها — تأليف هذه الجمعية — العراقيل التى صادفتها فى طريقها — مآلاتها — إدارتها — أعمالها : (١) التربية وبث الدعوة (٢) التنظيم والتعليم العملى (٣) مراجعة الحسابات والتفتيش (٤) تمثيل الزراعة المنظمين تنظيميا تعاونيا أمام القضاء والمدافعة عن مصالحهم فى الميدان السياسى — بيت بلانكت مركز الجمعية التنظيمية — دار الكتب التعاونية — مجلة "الاقتصاد الإيرلندى" الفصلية — مجلة "الدوار الإيرلندى" الأسبوعية — فضل بيت بلانكت فى بث روح حياة جديدة فى جسم إرلندا القروى — أثر ذلك فى إضعاف تيار المهاجرة الى أمريكا — إنشاء جمعية تنظيمية أخرى فى شمالى إرلندا بسبب انفصاله عن الجنوب فى الحكم السياسى مع بقاء تمام الصلة بين التعاونيين .

الفصل الخامس

جمعيات الزبدة

(صفحات ١٦٥ — ١٧٦)

كساد تجارة الزبدة في ايرلندا قبل التعاون — العوامل الفنية والاقتصادية في ذلك — محاولة
الاصلاح بالاعتناء بالدانماركيين في صناعة الزبدة وتجارتها — مجهودات هوريس بلانكت — انشاء
أول معمل تعاوى — رأس المال المسهم — رأس المال المقترض بضمانة أعضاء لجان الادارة، عيوب
ذلك وطريقة تلافيها — تفقات انشاء المعامل المركزية والمساعدة — مقدار اللبن اللازم لنوعى المعامل
— ادارة المعامل — الطريقة المتبعة في دفع ثمن اللبن — كيفية توزيع ”الربح“ — رد ”الفرز“
لأصحاب اللبن — الاصلاحات التى لا تزال هذه الحركة في حاجة اليها — تأليف جمعيات لاختبار
الأبقار من حيث مقدار حلبها وما فيه من المواد الدهنية — أسباب اضطراب سعر الزبدة الارلندية
وثبات الدانماركية في السوق الانجليزية — تغيير نظام تغذية الأبقار كعلاج لذلك باتباع نظام زراعى
جديد ذى دورة خاصة — اهتمام التعاونيين بالفكرة الجديدة وتسهيل تحقيقها بواسطة جمعياتهم — مواضع
الضعف في صناعة الزبدة الارلندية وتجارتها — تعدد أصناف الزبدة واشتداد التنافس بين معاملها
في البيع — علاج هذين الضعفين — معاكسة التجار لمعامل التعاون — مقاومة ذلك بوضع قانون
لازام العضو ببيع اللبن الى المعمل التعاوى — الأعمال الثانوية التى تقوم بها بعض المعامل في مصلحة
الأعضاء والزراعة — احصاء عن معامل الزبدة التعاونية .

الفصل السادس

الجمعيات الزراعية

(صفحات ١٧٧ — ١٨٩)

الغرض من انشاء هذه الجمعيات — الفلاح صانع بضائع زراعية — حرمانه من امتيازات يتمتع بها
الصناع — تجار القرى الذين يلازمون الفلاح لاستغلاله — اضطراب الفلاح الى معاملة هؤلاء التجار
وضرر ذلك — انقاذه من ذلك بواسطة التعاون — مزايا التعاون — اختصاص الجمعيات

الزراعية بعد ذلك بهذا العمل — تقارب نظامها ونظام معامل الزبدة — حالة الجمعيات في أول أمرها وقيامها مقام الوسيط فقط في المواسم الزراعية — ترقيا وتناولها أعمالا مختلفة طول السنة — دخولها في مضارب بيع حاصلات الأعضاء — وعورة هذا المسلك — الصعوبات القائمة في الطريق — العوامل الخلقية التي يتقلب بها عليها — فشل الجمعيات التي أخذت بالمبيع من أول وجودها — أوفقية الاكتفاء بموضوع التوريد أولا — توريد حاجات الأعضاء الزراعية والمنزلية — اقتصار الجمعيات في أول الأمر على توريد الحاجات الزراعية — تناولها توريد الحاجات المنزلية فيما بعد — العقبات التي صادفتها في تدرجها — وسائل البيوت التجارية في معاكسة الجمعيات قصد فضها — اشتراط الحكومة على الجمعية التنظيمية ألا تنظم الاجتماعات زراعية لا دخل لها في توريد الحاجات المنزلية — رفع هذا الشرط بانقلاب الحكومة — تأثيره في تكثير أعضاء الجمعيات وزيادة تجارتها — قيامها بشراء العدد والآلات الزراعية لتأجيرها للأعضاء — وأثر ذلك في جعل كثير من المراعى حقولا زراعية — أفضلية الجمعية المتعددة الأعمال وأسبابها — إحصاء عن الجمعيات الزراعية .

الفصل السابع

الإقراض التعاوني في ألمانيا

(صفحات ١٩٠ — ٢٤٤)

اقتباس النظام التعاوني الصناعي وتطبيقه على الزراعة — اختلاف ظروف الأقطار الزراعية ونبوغ كل منها في موضوع خاص بسبب ذلك — امتياز ألمانيا بموضوع الإقراض التعاوني وصيرورتها مثلا أعلى فيه — غاية التعاون في الإقراض — مجهودات شولز ورايفايزن — مصارف شولز أي مصارف الشعب ، نظامها ، رأس مالها المادى والأدبى ، المسؤولية فيها — ارتفاع ثمن أسهمها وسببه — شروط الإقراض وضمانته — قيامها على أصول أدبية أكثر مما هي مادية — اشتراط الشرف وحسن الذكر في العضوية — مزايا هذه المصارف على المصارف العادية — المقارنة بين المصرف التعاوني وغيره من موارد الإقراض — أساس المصارف التعاونية — نظام رايفايزن — حاجة الزراعة الى النظم التعاونية في الإقراض أكثر منها لدى الصناع — أسباب ذلك — المصاعب التي يلاقها الفلاح اذا التجأ الى المصارف العادية — تلافيا على يد رايفايزن — كيف بدأ مصارفه التعاونية — غرض هذه

(ت)

المصارف — وجهتها المادية والأدبية — نتائج هذا النظام — نبذة عن قرية أنهاوسن في ألمانيا قبل المصرف التعاوني الذي أنشئ فيها وبعده — سر النجاح في نظام مصارف رايفازن — قلة الرأس مال المادى — أسباب ذلك — المسئولية المطلقة كرأس مال أدبي — الضوابط والقيود الواقية من خطر المسئولية المطلقة — كيفية الحصول على المال اللازم لهذه المصارف — وظيفتها كصناديق توفير — الودائع كمقياس تحقيق لعلو كعب الشعب في الاقتصاد — أسباب ذلك — وجوه تصريف الأموال التي في خزائن المصارف — نوعان لنقل ملكية الأراضي على يد هذه المصارف — العمل على إيجاد مال احتياطي — الاحتياطي غير قابل للتجزئة — اهتمام رايفازن بتكوينه — تقسيم هذا المال الى احتياطي حقيق ومال الأساس — تضيق منطقة العمل — مزاياه — الاهتمام بانتقاء الأعضاء — للاقراض شروط يجب أن تراعى — الضمان للاقراض — التحرر عن حالة العضو المقرض ومراقبته في تصرفه في القرض — تسهيل طرق التسديد مع التشديد في دفع الاقساط في مواعيدها — الديموقراطية في إدارة المصارف — الهيئات التي تتولى إدارة الاعمال — مجلس الادارة — تمثيل مختلف العناصر الجوهرية فيها — عدم تعاطيهم أجرا والسبب في ذلك — أهم أعماله — رئيس المجلس ، واجباته — لجنة المراقبة ، واجباتها — ولهم هاس وجوه خلافه مع نظام رايفازن — أهم نقط الخلاف •

الفصل الثامن

الاقراض التعاوني في ألمانيا (تابع)

(صفحات ٢٤٥ — ٢٧٣)

المرتبة العليا في نظم التعاون في الاقراض — تكوين هيئات عليا للتعاون — (١) المصارف التعاونية المركزية — وظيفتها — ما كان من خلاف بين رايفازن وهاس بشأنها — رأس مالها — أرباحها — الحلقات الثلاث في سلسلة الاقراض التعاوني — (٢) الاتحادات التعاونية — وجود اتحادين عامين للانقسام في الرأي بين رايفازن وهاس — القضاء على أسباب الخلاف وتكوين اتحاد عام واحد منهما — الاتحادات المحلية — أغراضها — فوائدها الأدبية — ادارتها — مواردها المالية — التفتيش ونظامه — وجه أفضلية التفتيش بواسطة الاتحادات — مهمة المفتشين الرسمية

(ث)

وغير الرسمية — الاتحادات وواجباتها — (٣) الأطوار التي مرت بها المصارف المركزية والاتحادات
التعاونية في ألمانيا — المحاولات الأولى لتكوين المصارف الرئيسية — مصرف رايفيزن الألماني —
انحلاله في سنة ١٩٣٠ — انشاء الاتحادات العامة — اتحاد رايفيزن — اتحاد هاس — اندماجهما
في سنة ١٩٣٠ — (٤) الاتحاد التعاوني العام — تأسيسه — العضوية فيه — القرض منه —
ادارته — الرئاسة — مجلس الادارة — اللجنة العامة — المؤتمر — أعمال الاتحاد — مجلة الاتحاد
وكتابه السنوي — نشر الدعوة والتعليم — (٥) الحكومة الألمانية والتعاون — انشاؤها "المصرف
البروسي التعاوني العام" — "المعهد الألماني العام للاقراض التعاوني" — وظيفته — أمواله —
قروضه للهيئات التعاونية — احتياطيه — سعر فائدته — مميزاته — (٦) احصاءات عامة عن
حركة التعاون الزراعي في ألمانيا — جدول يبين مصارف الاقراض والجمعيات التعاونية الزراعية مقسمة
حسب نوع المسئولية بالنسبة المثوية .

الفصل التاسع

جمعيات الإقراض التعاونية الأيرلندية

(صفحات ٢٧٤ — ٢٨٤)

اختلاف الرأي التعاوني في وجوب بدء التعاون في أي قطر على أساس المصارف التعاونية — عدم
جعل المصارف أساساً للحركة في أيرلندا — تأسيس المصارف القروية الأيرلندية على مبدأ رايفيزن —
موارد هذه المصارف — نقد هذه الموارد — احصاء عن المصارف وعدد أعضائها ومجموع رأس مالها
وعدد القروض التي أعطيت ومقدارها في السنين العشر الأخيرة — عدم تقدم هذه المصارف وأسباب ذلك —
الخلل في المصارف الأيرلندية وسببه — استمرار الحاجة إلى المصارف بالرغم من تناقص حركتها — حالة
قرية تمبلوكرون قبل دخول التعاون فيها وبعده — باتريك جالاهار ، نشأته وعمله .

الفصل العاشر

جمعيات البيض والدجاج — جمعيات تربية النحل — جمعيات الكتان

(صفحات ٢٨٥ — ٢٩٦)

الأعمال الرئيسية للفلاح وغير الرئيسية .

جمعيات البيض والدجاج :

حالة تربية الدجاج وانتاج البيض قبل دخول التعاون في البلاد — أسباب التأخر — دخول جمعية التنظيم الزراعى فى تنظيم هذا العمل — أساليب الاصلاح .

جمعيات تربية النحل :

إهمال تربية النحل — أسباب تأخر تجارة العسل مع الاحتياج اليها — تنظيم هذا العمل على القواعد التعاونية — الفوائد التى عادت من وراء ذلك — استصواب فض جمعيات تربية النحل وضمها الى الجمعيات المتعددة الأعمال .

جمعيات الكتان :

شجرة شتالى ايرلندا بصناعة التيل — تأثر هذه الصناعة منذ ربع قرن بنقصان زراعة الكتان فى البلاد — انحطاط أسعار الكتان وعوامل ذلك — اهتمام قادة التعاون ورجال الحكومة باصلاح الحال — نشأة جمعيات الكتان التعاونية وأعمالها — تولى مصلحة الزراعة مهمة تحسين زراعة الكتان — ارسالها بعثة الى بلجيكا وهولندا للاستشارة ، أثر ذلك — نشر زراعة الكتان فى أنحاء ايرلندا على يد التعاون — اقتراح الجمعية التنظيمية إدماج جمعيات الكتان فى الجمعيات ذات الأعمال المتعددة بسبب اضطراب تلك الجمعيات الى الوقوف عن العمل جزءا كبيرا من السنة .

الفصل الحادى عشر

جمعيات اللخوم — جمعيات صيد الأسماك

(صفحات ٢٩٧ — ٣٠٨)

جمعيات اللخوم :

أهمية تجارة اللخوم فى ايرلندا الزراعية — سبب تأجيل تنظيمها على المبادئ التعاونية وتقديم سوء حالة هذه التجارة قبل دخول التعاون عليها — الانحاف الذى كان يصيب الفلاحين وانفراد التجار والزراع الأجانب بالربح الوافر — حرمان ايرلندا بسبب تصديرها أحياء الماشية من وجود الصناعات المتصلة بذبج الملايين منها فى ايرلندا اتصالا مباشرا أو غير مباشر — بدء تنظيم هذه التجارة على المبادئ التعاونية — ارسال مندوبين لدراسة نظام المذابح وتجارة اللخوم فى أمريكا — فتح أول معمل تعاونى فى سنة ١٩٠٩ — الصعوبات التى لاقوها فى المبدأ — مقاومتها ونجاح المعمل — صيرورة هذا المعمل مثلاً يحتذى به فلاحو الأصقاع الأخرى من ايرلندا — ما يتوقع عمله فى المستقبل القريب .

جمعيات صيد الأسماك :

نبذة تاريخية عن أهل السواحل الغربية — اشتغالهم بصيد الأسماك — أسباب عدم تنظيم هذا المرتزق — تاريخ الحركة التعاونية فى هذه التجارة — انشاء "جمعية التعاون لصيد السمك لجزر اران" فى سنة ١٩١٥ — أعمالها وسر تقدمها — صيرورتها مثلاً يقتدى به سائر أهل الساحل الغربى .

الفصل الثانى عشر

مصارف الرهن العقارى التعاونية وجمعيات الفلاحة التعاونية

(صفحات ٣٠٩ — ٣٢٥)

الاقراض فى الزراعة — نوعا الاقراض ، الطويل الاجل والقصير الأجل — حاجة الزراعة الى رأس مال مبدئى ورأس مال شغال — محاسن الرهن العقارى أى الطويل الأجل ومساويه — الشروط الصالحة لهذا الرهن — أسباب اتجاه أنظار أصحاب الأملاك فى ألمانيا الى ايجاد جمعيات تعاونية خاصة بذلك — فضل الألمان فى نشأة هذه الفكرة — تاريخ هذه الحركة — انشاء مصارف

(ض)

الرهن العقاري التعاونية المسماة "لاند شافتن" في ألمانيا — وصفها — عضويتها — إصدارها سندات مالية مضمونة برهن أملاك الأعضاء الزراعية للحصول على المال اللازم لها — مبلغ ثقة الناس بهذه السندات — أسباب ذلك — استهلاك القروض — تعامل المصارف بالسندات لا بالنقد — عدم انتشار هذه المصارف — انتشار مصارف رايفازين وأسبابه — اقتباس ايرلندا نظام هذه المصارف وتطبيقها على حياتها الزراعية — بواعث ذلك — اعلان الحكم الجمهوري في البلاد في سنة ١٩١٨ — أنشائه "مصرف الأراضي الأهلي" على نظام مصارف اللاند شافتن الألمانية — أغراض هذا المصرف — وجوه الاختلاف بينه وبين مصارف اللاند شافتن — التعاون في الفلاحة — تضامن جمعيات الفلاحة التعاونية والمصرف ونظام التعامل بينهما — اشتراك الحكومة الجمهورية في رأس مال المصرف بشراؤها أسهما فيه — اضطراب الاحوال السياسية في البلاد حال دون إصدار المصرف سندات مالية كما هو الحال في مثيله في ألمانيا — استنباطه طريقا آخر للحصول على المال — طريقة إنشاء جمعيات الفلاحة وعلاقتها بالمصرف — المهمتان القوميتان اللتان قام المصرف بتحقيقتهما .

الفصل الثالث عشر

الجمعيات التعاونية للتجارة بالجملة

(صفحات ٣٢٦ — ٣٣٥)

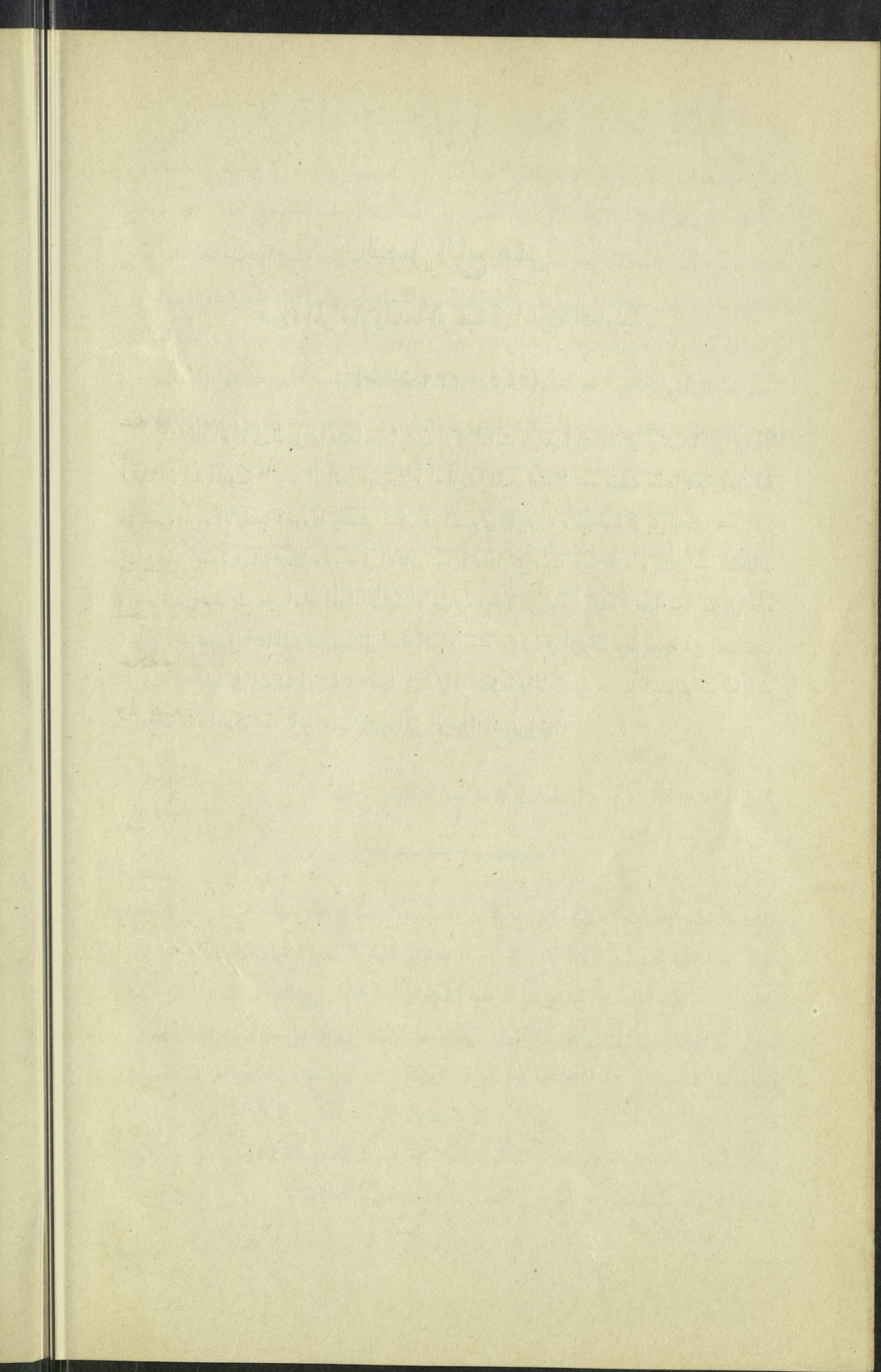
بعد تعدد الجمعيات التعاونية تبدو الحاجة الى وجود جمعية عامة للتجارة معها بالجملة — أسباب ذلك — الجمعية التعاونية الوكيله الارلندية — الجمعية الزراعية الارلندية للتجارة بالجملة ، تاريخها وتطوراتها — نظام ادارتها — وعورة أخذ هذه الجمعية في مبدأ عملها بالبيع التعاوني والصدمه التي لاقتها — انصرافها فيما بعد الى التوريد التعاوني خطوة خطوة — وقوفها على مطالب مختلف الجمعيات ومقاديرها كان سببا في استمرار نجاحها — عودتها باطمئنان الى البيع التعاوني — التزاحم بين الجمعيتين وتفوق الجمعية "العامة" على "الوكيلة" تفوقا يندرهما بالزوال — اتساع أعمال الجمعية "العامة" — وجعلها أقساما اثني عشر تتناول الحاجات الزراعية والمنزلية جمعيات التعاون الصناعي في عضويتها — تأثير ذلك في تقريب وجهتي نظر المستجيبين والمستملكين داخل الحركة التعاونية .

الفصل الرابع عشر

دورة المرأة الارلندية الريفية في الحركة التعاونية

(صفحات ٣٣٦ — ٣٤٤)

اشترك المرأة في العمل واختصاصها بتمهيد الركن الثالث من مبدأ التعاون في ايرلندا الزراعية ألا وهو "ترغيد المعيشة" — انشاؤها جمعية "نساء ايرلندا المتحدات" — مقصد هذه الجمعية أن توفظ في نفس المرأة الارلندية شعورها بالمسؤولية في رفع المستوى القومي ، وتسير لها طريق العمل — المركز العام لهذه الجمعية في العاصمة وفروعه في الأقاليم — أعمال كل منهما وعلاقة هذه بتلك — المنظمات والمعلمات والممرضات — اقبال أنصار النهضة الاجتماعية اجمالاً على تعضيد هذه الجمعية — تمويل هذه الحركة — تفصيل أعمالها وتقسيمها الى ثلاثة أقسام — عملها في الزراعة وما يتبعها من الصناعات الريفية ، عملها في المعيشة المنزلية ، عملها في الحياة الفكرية والاجتماعية — يد السيدات العاليات في هداية هذه الحركة — تأثير ذلك في حياتهن وحياة القرويات .



تمهيد الطبعة الأولى

إن اليوم الذى أستطيع فيه أن أضع عن التعاون فى مصر كتابا ، كما أضع الآن عنه فى أوروبا ، ليوم اغتباط وسعادة ، لأنه اليوم الذى تكون فيه بلادى قد أخذت فعلا فى اتّباع الطريق الذى يؤدى بها إلى رفاهية أهلها اقتصاديا واجتماعيا ، على أن ذلك اليوم لا بدّ أن ولو بعد سنين يبذل الشعب فى أنشائها من الجهود ما ينتظر من أمة عريقة فى المدنية ، أثقلت أعباء العصور وأضعفتها متاعب الحياة ، ولكن روحها التى تستمدّها من روح الله ، وإيمانها بما أوتى أهلها من حكمة واتعاظ ، لا يزالان قويين ثابتين ، لم يزغعهما ما مرّ عليها من الشدائد ، ولم يضعفهما ما أصابها من المحن .

أجل إن هذه الروح وهذا الإيمان من أسرار الحق ، ولا بد أن يظهرأ يوما ما ، بعد أن يمهد لهما الطريق وتتاح القرص . فهما أشبه بجذوة نار حية غمرها الرماد ، ثم سفت الريح عليها الرمال ، فاذا ما هبت الريح على أكوامها مرة أخرى ، فأزالت هذا وذاك ، وحملت اليها وفودا فيما حملت ، شبت النار وأضاءت ما حولها وانتفع الناس بها .

هذا هو موقفنا فى الوقت الحاضر . فقد أيقظت كياننا القومى ريح الحرية ، وأنعش شعورنا الشعبى نسيم الاستقلال ، وجاءت المدنية الغربية تعمل فينا ونعمل فيها مثل ما عملت جذوة النار فى الوقود وعمل فيها .

على أن هذه المدنية ليست فى الحقيقة مدنية غربية ، بل هى مدنية عالمية ، فكما أنها وكنه حياتها مبنيان على مدنيات عديدة شرقية وغربية ، ذابت فامتزج

بعضها ببعض امتزاج الألوان وتماوجت نورا ، فهى خلاصة ما وصل اليه النوع الانسانى من الحضارة . واذ كانت لبلادنا مدنيات باهرة بفضل ما أحدثه الفراعنة والعرب ، وما تركوه فى هذه المدنية الحاضرة من الأثر ، فان لنا حقا فى الاقتباس منها كما لسوانا من أبناء الأمم ذوات المدنيات البارزة كالآشوريين والصينيين والهنود واليونان والرومان الذين وضعوا أوضاعا ثابتة الدعائم قوية الأركان ، بنت عليها أوروبا الحديثة المدنية العالمية ، مستكملة بما أبدعته عقول رجالها من علوم وفنون وآداب .

بيد أن هذه المدنية ليست غاية ما قد يدركه النوع الإنسانى من الرقى ، لأنه لا يزال يغير فيها ويضيف إليها ، ويحصنها ، ويقربها من أوج الكمال .

وقد كان الإنسان فى العصور الخالية يسير فى سبيل الرقى بفضل جهود لا اتصال بينها ، كانت تقوم بها شعوب مختلفة فى أوقات متباينة ، فترتفع بذلك أمة وتنحط أخرى ، ويقوم جنس ويقعد آخر . أما الآن فيختلف الحال عنه فى تلك العصور ، لأن الإنسان قد استطاع أن يتغلب على صعوبات جمّة من حسية ومعنوية تغلبا قويا قرب الأجناس المختلفة بعضها من بعض ، وأحدث بينها تعارفا ومصالح مشتركة ، وأبدع نظما ديموقراطية فى الحكم يعمل الجميع اليوم على أساسها ، فكأن الوقت قد حان ليدرك العالم أن النوع الانسانى أسرة واحدة ، كلما ارتقى أعضاؤها ، ارتفع مستواها ، وكلما تعاونوا على ذلك وكان الكل يدا واحدة ، أسرعت خطاها نحو الغرض الأسمى ألا وهو : "الكمال فى الحياة" .

نعم مضى الوقت الذى تظهر فيه مدنية وتختفى أخرى ، وأصبح قوام المدنية المقبلة هو المدنية الأوروبية الحاضرة . وكما أن كثيرا من الأمم الشرقية والغربية كوّن هذه المدنية وجعلها عالمية ، فان كثيرا منها سيهدبها ويلطفها ويعلى من

قدرها ويرفع من شأنها . وكما أنه كان لآبائنا يد في وضع الأساس فسيكون كذلك للآبناء يد في تقوية البناء الذي شيد عليه وتوسيع نطاقه وزيادة بهائه وجماله .

وإني لألفت نظر القارئ الى انتشار هذه المدنية الأوروبية في أنحاء العالم ، والأخذ بها فيما يستعمر من البلاد الجديدة مثل أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وجنوب إفريقيا ، وكذا فيما ينهض من الأمم القديمة كالإبان والصين وتركيا ومصر . وانه ليس في انتحال هذه المدنية ضياع لقومية الأمم ، فان أماننا أمريكا واليابان خير مثال يبرهن لنا على أن هذه المدنية انما هي وضع ثابت يتقدم على خطته جميع الأمم ، وكل أمة وشأنها في اختيار الطرق التي تظهر فيها شخصيتها وتحقق بها غايتها . مثلهم في ذلك مثل فرقة موسيقية واحدة مكونة من أفراد يتناول كل منهم آلة مختلفة في النوع والتركيب والصوت ، والكل يوقعون دورا واحدا على نظام متقن ، متوافق الأصول ، متناسب النغمات ، فهو مطرب شجي .

كما أني ألفت نظر القارئ الى الفائدة المزدوجة التي ينالها كل من الشرق والغرب ، وهما يعملان معا على رفعة المدنية العالمية . فالغرب مكتتب بعلومه ومادته والشرق بمذاهبه وفلسفته ، كلاهما مكمل للآخر .

قلت فيما سبق ان اليوم الذي أسطر فيه وصف ما يشيده الشعب المصري من النظم التعاونية التي تعود على البلاد وأهلها بالخير والبركة ، هو عندي يوم سعيد ، جدير بالكاتب أن يدخره قلبه . ولكن علينا قبل ذلك واجب أجل وأخطر ، علينا جميعا أن يعمل كل ما في وسعه لتقريب ذلك اليوم . لينهض رجال الشعب ، ولتجد الصحافة ، ولتشجيع الحكومة ، وليعمل الاقتصاديون والاجتماعيون ، وليكتب الكتاب ، كل في دائرته ، لتشييد هذا البناء التعاوني ، هذا النظام العلمي العمل الذي ما قام في شعب ، وعمل أفراد بتعاليمه ، إلا

حسنت حالتهم الاقتصادية ، وارتفع مستواهم الاجتماعي ، ونحن في بلادنا
أحوج ما نكون الى ذلك .

ولقد نظرت حولى فرأيت الصحافة تنشر التعاليم التعاونية ، وتنير الطريق
للناس للأخذ بها ، وتشجعهم على ذلك بضرب الأمثلة الأوروبية العديدة التى
برهنت على صحة ما تعد به هذه التعاليم من التقدم الشعبى والرفعة القومية ، ورأيت
الحكومة تسن القوانين التى تمهد الطريق لنشر التعاون وتحافظ على مصالح
الآخذين بتعاليمه . رأيت خدام الشعب ورجال الحكومة يتباحثون ويتشاورون
فيما هو أصلح الطرق للعمل معا على جعل التعاون وضعاً من أوضاع البلاد الثابتة
ليأخذوا بيد الشعب الى الأمام ، ورأيت الشعب بأمله يريد النهوض . فحركتني
كما حركتهم هذه الروح الجديدة . هذه الروح الطاهرة التى دبت فينا عقب الانقلابات
التي أحدثتها الحرب العالمية العظمى ، فقوت قوميتنا وألقت تبعه أنفسنا على كواهلنا
وأصبح كل منا يشعر بواجبه نحو السمو بنفسه ، وتقدم بيته ، ورفعة قومه ،
والعالم ينظر إلينا ويرقبنا قائلاً في نفسه "هل ترى يقوم هذا الشعب بواجبه ويحقق
آماله كشعب راق وأمة ناهضة ؟" وتساءلت ما الذى أقدر أن أقوم به من العمل
على تشييد البناء التعاونى في بلادنا . فكرت طويلاً وبجئت كثيراً عن طريقة لتبصير
بلادى بحقيقة التعاون الذى كان ولا يزال منذ ظهوره بأوروبا في أواسط القرن
الماضى عاملاً من أقوى عوامل النهوض بالشعوب التى أخذت به ، ووسيلة من
أنجع الوسائل في ترقية اقتصاديا واجتماعيا ، فتبين لى أن الاكتفاء بالإمام بالحركة
التعاونية في بلدان متعددة تختلف عنا اختلافاً كبيراً ، لن يكون له مانرجو من الأثر
المباشر في غايتنا ، ولذلك اتجه فكرى الى اختيار شعب معين ، يكون بيننا وبينه
وجوه شبه صحيحة ، ويكون التعاون فيه قد خطا خطوات واسعة ، ثم أذكر ما
قام به ذلك الشعب ذكراً مفصلاً ، وأشرح ما صادفني في طريق نشر التعاون

وتقريره شرحا مسهباً ، حتى تنسى المقارنه ويسهل الاقتباس ، ويكون ذلك مرجعاً في مصر لكل عامل يتعظ به ويعتبر .

وانى وان كنت قد اخترت إيرلندا من بين مختلف الأقطار لبيان جهود أبنائها في تحقيق هذا النظام التعاونى ، فما ذلك إلا لأنها أحد قطرين زراعيين (إيرلندا والدانيمارك) أخذتا بتعاليمه وطبقاها على حياتهما القومية ، فأخرجتا نظاماً تعاونياً زراعياً صار مثلاً أعلى للبلدان الزراعية فى العالم أجمع .

زد على ذلك أن بيننا وبين إيرلندا وجه شبه اجتماعى ، ذلك بأنها مثلنا بلاد ذات مدينة قديمة عصف الدهر بها ، واحتلها الانجليز ونصبوا أنفسهم فيها ، وان لم يتمكنوا من قتل روح قوميتها ، بل استمر أبنائها يعملون مثلنا فى السر والعان لتحريرها ، والنهوض بها مستقلة راقية ، إلى أن حان الوقت الذى فيه تنسجت البلاد روح الحرية عقب الحرب العظمى .

وانى وان كنت وضعت هذا الكتاب عن التعاون فى إيرلندا ، فقد خصصت بابين — الأول والسابع — للتعاون فى إنجلترا وفى المانيا . وذلك لأن منشأ فكرة التعاون كان فى البلاد الانجليزية ، وعنها أخذتها بلاد كثيرة وعدلت فى تعاليمها لتيسر تطبيق نظامها على حياتها القومية ، فأحببت أن أبين الأصل فى هذه الفكرة وكيف ترقى خلق المعونة الذاتية فى بلاد الانجليز ، حتى بلغ ما بلغه الآن .

أما المانيا فهى مبتدعة التعاون فى الإقراض . أخذ الألمان تعاليم النظام التعاونى الانجائزى ، وطبقوه على أمورهم المالية ، فأخرجوا نظاماً تعاونياً مالياً خاصاً . واذ كان نظام جمعيات الإقراض التعاونية فى إيرلندا وغيرها مبنيًا على النظام الألمانى فقد وجدت من الضرورى تناول هذا بالإسهاب قبل البحث فى المصارف الارلندية . مكتفياً فى ذلك بإيضاح النقاط التى اختلفت فيها هذه عن المصارف الألمانية .

وقد رأيت أن أورد في هذا "التمهيد" نبذة تاريخية موجزة عن حركتنا التعاونية المصرية ، مبينا نشأتها وتقلبها والتشريع الخاص بها ، وكذا الحالة التي وصلت إليها جمعياتنا التعاونية ، حتى اذا وصل القارئ الى "الكلمة الختامية" من الكتاب ، أمكنه أن يشترك معنا في التفكير فيما يمكننا استفادته من التجارب الارلندية التي عرفناها من المتعاونين الارلنديين ، وفيما يصح لنا أن نقتبسه من نظمهم ، وفيما نأخذهم عنهم ونطبقه بعد التعديل على حياتنا الريفية ، وفيما توحى الينا جهودهم ومنشأتهم التعاونية من الأعمال التي يحسن أن نقوم بها في بلادنا .

*
* *

التعاون في مصر

الغاية من جمعيات التعاون هي تمكين الفرد من الانتفاع بجهود المجموع والمجموع بجهود الفرد . ولقد وجدت هذه الفكرة في أوروبا أرضا خصبة فتمت نموا عظيما ، وتعددت أنواع الجمعيات التعاونية في الريف والحضر بفضل ما انبث في الناس من الشعور بمزاياها العظيمة . ولقد ساعد هذا النمو وضعته الحكومات من القوانين المعينة على تداولها وانتشارها وما قدمته من متباين الإمدادات والمساعدات .

حدث هذا في أوروبا ، ولاحت لنا أنواره ، ونحن على الشاطئ الجنوبي من البحر الذي يفصل بيننا وبين بلاد المدنية والحضارة ، فاستهوت منا رجالا أخذوا بتبيين الحال حتى اقتنعوا بسمو مرامي هذا النظام الحديث وآمنوا به ، فقام من بينهم رجلان أحدهما عصامي والآخر عظامي . فرحل الأول وهو عمر لطفني بك الى إيطاليا في سنة ١٩٠٨ ليقابل لويجي لوتساتي ^(١) زعيم التعاون في تلك البلاد

ليقتبس من نوره ويستمد من روحه . ودعا الثاني وهو يومئذ الأمير حسين كامل في سنة ١٩١٢ رجلا من رجال فرنسا التعاونيين ، هو الميسو جوزيف ريبيه ^(١) ليستنير برأيه في هذه الحركة الجليلة ، وليكون منه مرشد الى خير الطرق لنشر التعاون في البلاد .

تعاون الزعيم والأمير على التبشير بالدعوة التعاونية ، والعمل على نشرها ، فكان لجهود الأول وبلاغته ، وحكمة الثاني ومعونته مع وجوده على رأس الجمعية الزراعية ، أعظم الفضل وأكبر الأثر في الأخذ بالمبادئ التعاونية في بلادنا ، والعمل على تحقيق مراميها .

أخذ عمر بك في تمهيد الطريق منذ أن عاد من إيطاليا ، ووفق فعلا الى إنشاء بعض جمعيات تعاونية في المدن وفي القرى ، ونجح الأمير حسين في حث الجمعية الزراعية على الدخول في الموضوع بشكل عملي جاد ، والاهتمام بوضع مشروع قانون ولأحة نظام عام لجمعيات التعاون الزراعية .

كان الرجلان متفقين تمام الاتفاق على المبادئ التعاونية ، وكيفية تسيير العمل بمقتضاها في مصر ، على أن كلا منهما قد اختص في الواقع بجزء منه ، وبذل الجهد في تحقيق المهمة التي أخذها على عاتقه . وقد كان قيام عمر بك بمهمته يدعو الى الإعجاب ، فإنه مع عدم وجود قانون خاص لتأليف الجمعيات التعاونية ^(٢)

Joseph Ribet (١)

(٢) لا سبيل الى نجاح النظام التعاوني في بلادنا نجاحا مستديما ان لم يوضع لحياطة قانون خاص يكون الغرض منه : (أولا) تحرير جمعيات التعاون من قيود القانون العام التي تتنافى مع المبادئ التعاونية (ثانيا) ضمان العمل بهذه المبادئ وعدم الخروج عنها (ثالثا) الاعتراف للجمعيات التعاونية بالشخصية المعنوية (رابعا) تسهيل اجراءات انشائها (خامسا) تقرير الضمانات الكفيلة بحسن سيرها (سادسا) حماية مصالحها (سابعا) منحها من الامتيازات ما يساعد على نشرها .

لم يتردد في جهاده ، بل سار تحذوه روحه القوية العالية ، وأخذ يوفق على قدر
الامكان بين قوانين البلاد والقواعد الأساسية للتعاون ، حتى تيسر له العمل على
الزعم من الصعوبات القانونية ، وتنفذ معظم قواعد هذا النظام في دائرة القوانين
الموجودة . وبهذه الطريقة تمكن من غرس البذور ، ولكنه لسوء الحظ لم يعيش
بعد ذلك طويلا ، وقضى تاركا التعاون في عهد الحداثة . أما الأمير فكان جل
اهتمامه موجهها الى وضع قانون لتأليف الجمعيات التعاونية الزراعية وتقديمه
للحكومة ، وبذل الجهد لإصداره . وقد شكلت لجنة لذلك في الجمعية الزراعية ،
ووضعت القانون المطلوب ، ثم قدّمته الى الميسوريين ، فأدخل عليه بعض
التعديلات ، وبذلك استفادت البلاد من هذا الجهد قانونا تعاونيا جليلا ، أملت
المعرفة التامة بالنظام القضائي في مصر ، وبأخلاق المصريين وعاداتهم ، وهذبته
الخبرة بالقوانين في أهم البلاد الأوروبية . ثم جاءت سنة ١٩١٣ "بقانون خمسة
الأفدنة" الذي يقضى بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية اذا كان صاحبها
لا يملك من الأطنان الا خمسة أفدنة أو أقل ، رغبة في حماية الملكية الصغيرة .
ولكن هذا القانون جعل استدانة هؤلاء الملاك عسيرة لانتفاء ضمان الدائن
الا فيما يستغل الزارع من أرضه . وكذلك أقفل المشرع في وجوه صغار الملاك
الزراعيين الباب الذي كانوا يلتجئون اليه عند ما تبدو لهم الحاجة الى اقتراض
ما يلزمهم لتسليم ملكيتهم الصغيرة ، وهو مع هذا الاقفال لم يفتح لهم بابا آخر
للاقتراض والانتفاع بأرضهم بأقصى ما يستطيعون ، فارتفعت الأصوات بالشكوى
في كل مكان ، وواصل الصحفيون حملاتهم طالبين إيجاد وسيلة لحل هذه المشكلة
الاقتصادية . وخرجوا من ذلك الى الإجماع على مطالبة الحكومة بسن قانون
للتعاون الزراعي يسهل على الفلاحين إنشاء جمعيات تعاونية بواسطتها يحصلون على
ما هم في حاجة اليه من المال وغيره من الوسائل لاستغلال أملاكهم استغلالا
يعود عليهم بأكبر النفع .

وكان المأمول أن تبادر الحكومة الى اصدار القانون الذى أجهدت الجمعية الزراعية نفسها فى وضعه وتقديمه اليها ، ولكن قامت دون ذلك عقبات ، فقد كان المفهوم أن هذا القانون يطلق الحرية للتعاونين ولا يقيدهم ، وفى ذلك ما كان يخشاه بعض ذوى النفوذ الذين كانوا يرون أن تهيمن الحكومة على حركة التعاون . والواقع أن علاقة الحكومة بحركة التعاون كانت يومئذ علاقة المستريب فلا بدع أن تقوم العقبات والعراقيل فى سبيل اصدار ذلك القانون .

بيد أن المطالبة بإصدار تشريع لمساعدة التعاون لم يعثرها شئ من الضعف أو الكلال ، بل استمرت فى الحاح وشدة حتى رأت الحكومة أخيرا فى سنة ١٩١٤ أن تسن قانونا يؤدى بنحسب رأيها الى هذه الغاية . فأعدت مشروع قانون أحالته على الجمعية التشريعية لتبدى رأيها فيه ، فأحالته هذه على لجنة الأشغال والزراعة فيها ، فقامت بمبحثه وأدخلت عليه تعديلات هامة ، ثم أعادته الى الجمعية مع تقرير موضح لأسباب هذه التعديلات ، وبعد الأخذ والرد بين الحكومة والجمعية فى هذا المشروع الخطير استقر رأى على إحالته الى اللجنة مرة أخرى لإعادة النظر فيه بعد أن يضم الى اللجنة أعضاء من لجان الحقانية والمعارف والمالية والداخلية .

اجتمعت هذه اللجنة المختلطة وكان على رأسها معالى سعد باشا زغلول وكيل الجمعية ، فقررت فيما عقدته من الجلسات كثيرا من المبادئ العامة التى ينبغى ملاحظتها فى تعديل المشروع ، ثم نذبت من بين أعضائها لجنة فرعية لتعديله طبقا لهذه المبادئ . فقدمت هذه اللجنة عدة اجتماعات واستشارات الاختصاصيين وراجعت القوانين الأجنبية ، وفى النهاية تبين لها من مجموع الأبحاث التى جرت " أن مشروع الحكومة لا يتفق مع الغاية الشريفة التى وضع لها ، ولا يلائم روح العدالة التى تمشت فى النظمات المصرية من عهد بعيد " (١) .

(١) " التقرير المرفوع الى الجمعية التشريعية من اللجنة المؤلفة لاعادة النظر فى مشروع قانون شركات التعاون الزراعية " ، صفحة ٨٠١ من " مجموعة مضابط دور الانقصاد الأول للجمعية التشريعية ١٩١٣ - ١٩١٤ " .

بناء على ذلك عيّنت لجنة سعد بادخال التعديلات التي تجعل المشروع متفقاً مع الغرض الذي وضع له ، وإضافة الأحكام التي رأت من الضروري اشتماله عليها ، وكذلك خرج مشروع اللجنة بريثاً مما أخذ على مشروع الحكومة من النقائص والعيوب ، فرفعته مع تقريرها النهائي الى الجمعية التشريعية حيث استغرقت المناقشة فيه ثلاث جلسات متواليات ، (١) دافع فيها أعضاء اللجنة عن تعديلاتهم خير دفاع . ولقد كانت لسعد باشا في هذا المقام مواقف تدعو الى الإعجاب (٢) ، فكان ، بما هو معروف عنه من بعد النظر وسداد الرأي ، يبدى من حكم الملاحظات وحصيف الآراء ما يدل على أنه خير من يعرف حاجات البلاد الحقيقية ويعمل لوضع التشريع الوافي لهذه الحاجات .

كانت الأمة كلها تترقب قبول هذه التعديلات جميعها على يد الجمعية ، ولكن شد ما خاب رجاؤها على حين غرة ، بسبب ما سرى من الضعف الى نفوس بعض الأعضاء ، فلم تقر الجمعية الا القليل من التعديلات التي أشارت بها اللجنة ووافقت الأكثرية على مشروع الحكومة بتعديلات طفيفة لا تكاد تغير شيئاً من روحه الأصلية ، وهكذا صار قانون سنة ١٩١٤ عبارة عن مجموعة من القواعد القائمة على عدم توفر حسن الظن بالشعب ، وخشية صيرورة الجمعيات الزراعية مراكز سياسية تناهض حكومة ذلك العهد ، ولذا جعلت للحكومة سلطة كبيرة في تكوينها وحلها ، كما جعلت هيمنتها عليها بالتفتيش والمراقبة الشديدة أمراً لا مفر منه ، فأصبحت تلك القيود في الواقع معطلة الى حد كبير لما في القانون من منافع .

(١) الجلسات الثانية والأربعين والثالثة والأربعين والرابعة والأربعين .

(٢) راجع مضابط هذه الجلسات الثلاثة في مجموعة المضابط المذكورة صفحات ٧٩٣ — ٨٧٩

بيد أنه رغما عن عدم مساعدة الحكومة لحركة التعاون والتشريع الخاص به مساعدة حقيقية ، لم تعدم الأمة رجالا يأخذون بناصره ويعملون على تذليل الصعاب القائمة في سبيله وبذل الجهود الكفيلة بتمهيد الطريق لتأسيس المنشآت التعاونية . ولقد سار هؤلاء الرجال على النهج الذى انتهجه لهم المرحوم عمر بك لطفى ، فعملوا لواء التعاون من بعده ، وكان في مقدمتهم أحمد بك لطفى الذى أسس " النقابة العامة للتعاون " ، تحقيقا لأمنية الفقيد أخيه وتوجيدا للتعاون بالبلاد ، كما أنه أنشأ عدة منشآت تعاونية . ثم عبد الرحمن بك الرافعى الذى غنى بانخراج أول كتاب فى التعاون فى بلادنا^(١) ، جاء فيه بشرح الأنظمة التعاونية ومنزلة جمعياتها فى مصر وفى أوربا ، وبحث فيه بوجه خاص الحالة المالية للفلاح المصرى واصلاح التسليف الزراعى التعاونى ، والذى عمل على تأسيس عدد من الجمعيات التعاونية منزلية وزراعية . ثم صادق بك حنين الذى له فضل ادخال علم التعاون الزراعى فى برنامج التعليم الزراعى العالى ، والذى قام بتدريسه تدريسا أصوليا لأول مرة فى مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ، ووضع مؤلفا قيميا فى التعاون الزراعى^(٢) خص بالاسهام فيه بنوك التعاون ، كما أنه درس حالة الجمعيات التعاونية فى مصر دراسة عملية ، ووضع عنها تقريرا وافيا نشرته مجلة مصر الحديثة^(٣) فى حينه ، كذلك اهتم بإنشاء عدد من الجمعيات التعاونية فى الريف .

ولما قامت الحرب العظمى وأوقفت الأعمال ، وقف معها قانون التعاون بخيره وشره ، ولما تلقينا دروسا فى الحياة لا يمكن أن ننساها . من هذه الدروس القاسية التى لاقيناها أثناء الحرب وبعده ، أنه لو كان التعاون وضعاً من أوضاع البلاد الثابتة لنجا الفلاح ، وهو منتج ومستهلك ، من تحكم التجار وظلم المربين الذين

(١) " نقابات التعاون الزراعية ، نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوربا " سنة ١٩١٤

(٢) " التعاون فى الزراعة " سنة ١٩١٧

(٣) (L'Egypte Contemporaine) صفحات ٢٩٧ — ٣٢٣ من المجلد العاشر لسنة ١٩١٩

يعبثون به وبمصلحه ويجعلون منه طعمة لمطامعهم . من أجل هذا تيقظت النفوس ، وتبينت لها فوائد التعاون ، فودت أن تأخذ بأسبابه وتعمل به .

هذا ولما كانت الحرب العظمى قد أدخلت روحا جديدة في الشعوب ، هي الرغبة في أن يكون كل منها سيدا في بلاده ، مستقلا في عمله ، معتمدا على نفسه ، ولما كان لمصر من هذه الروح نصيب كبير ، عملت ما استطاعت لنيل حريتها واستقلالها في شؤونها . واذ كان العمل للاستقلال الاقتصادي يسير الى جانب العمل للاستقلال السياسي في الأمم الجادة في حياتها ، ان لم يكن يسبقه ، فقد اتجهت الأفكار الى ضرورة وضع قانون جديد للتعاون الزراعى .

في ذلك الوقت أنشأت الحكومة "المجلس الاقتصادى" ، وكان من أوائل ما اهتم به هذا المجلس وضع قانون للتعاون الزراعى ، فوكل أمر ذلك الى "لجته الزراعية" وهذه بعد أن أتمته رفعته الى هيئة المجلس مشفوعا بمذكرة تفسيرية لتسويغ القواعد الواردة فيه ، وأقر المجلس هذا المشروع ، ثم قدمه الى الحكومة ، فصادقت عليه ، وكان ذلك في شهر يولييه سنة ١٩٢٣ .

وفي رأينا أن هذا القانون على علاته^(١) كان موافقا للزراع المصريين على وجه الإجمال . وأنه وان كان مبنيا على اساس مشروع ١٩١٤ ، فقد كان متمشيا مع الروح الجديدة التى شملت الشعب وحكومته معا ووحدت وجهة نظرهما ، ولذلك انتفت منه الريبة وسوء الظن بالشعب ، وأصبح جديرا أن نعهده بداية صالحة .

وهذا هو نص القانون مشفوعا بالمذكرة التفسيرية وبما عمن لنا من التعليق على النقطة الجوهرية المفترقة الى التعديل فيه :

(١) ان بهذا القانون أوجها مفتقرة الى التعديل سنتناول أهمها بما يعن لنا من أسباب الاصلاح ، وأملنا عظيم أن تصادف وجهة نظرنا قبولا ، وأن يعدل القانون بما يلائم مصلحة البلاد على أتمها .

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣^(١)

بتقرير الأحكام الخاصة بشركات التعاون الزراعية المصرية

محسن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون المدنى الأهلى وقانون التجارة الأهلى وقانون المرافعات الأهلى وقانون العقوبات الأهلى ؛

وبما أنه من الملائم تشجيع تأليف شركات تعاون زراعية مصرية ووضع الأحكام الخاصة بتكوينها وإدارتها ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزراء المالية والحقانية والزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول — أحكام عامة

مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون تعد شركات تعاون زراعية مصرية الشركات المؤلفة من زارعين مصريين والتى يقصد من تكوينها السهر على ما للشركاء من مصالح زراعية وتحقيقها بالوسائل القائمة على مبدأ التعاون .

مادة ٢ — يجوز أن يكون الغرض من هذه الشركات القيام بجميع ما يتعلق بالزراعة من عمليات البيع والشراء والإنتاج والصناعة والتأمين والإقراض والاستقراض .

(١) ”الوقائع المصرية“ العدد ٧٢ لسنة ١٩٢٣

ولها بنوع خاص :

(١) أن تشتري لحساب الشركة الأسمدة والتقاوى والمواشى والحاصلات الزراعية وأن تشتري الآلات والعدد الزراعية أو أن تستأجرها لكي تبيعها بعد ذلك الى الشركاء أو تؤجرها لهم ؛

(٢) أن تنظم استغلال حاصلات الأرض أو الصناعات الزراعية الأخرى بطريقة الاشتراك ؛

(٣) أن تتكفل بأن تبيع بالجملة أو بالقطاعى ما للشركاء من حاصلات نتجت من الاستغلال أو من الصناعات الزراعية ؛

(٤) أن تتكفل بأعمال الري والصرف وتطهير الترعى وتصليح الأراضى لمصلحة الشركاء ؛

(٥) أن تقبل ودائع الأموال من الشركاء وأن تقرضهم ما يلزمهم من نقود لحاجاتهم الزراعية المحضة .

مادة ٣ — لهذه الشركة كذلك أن تعنى بالدفاع عن المصالح الزراعية بصفة عامة وبرقيها .

ولكن لا يجوز لها أن تشغل بالمسائل السياسية أو الدينية أو بتقديم المساعدة أو المعونة بأية وسيلة بالذات أو بالواسطة الى الأحزاب السياسية ، وإلا كان جزاؤها الحل .

مادة ٤ — لا يجوز أن تتناول أعمال هذه الشركات مصالح أفراد غير الشركاء إلا اذا جاء ذلك عن طريق فرعى وفى الحدود التى يعينها نظام الشركة بغرض خدمة مصالح الشركاء على وجه أتم .

مادة ٥ — تشمل كلمة "الزارعين" الواردة في المادة الأولى من يستغلون أرضا زراعية كمالك أو مستأجرين أو بأية صفة أخرى وكذلك الذين يشتغلون بزراعة الأرض بحكم مهنتهم أو صناعتهم أو يزاولون عماله ارتباطا بالزراعة أو صناعة ذات ارتباط بها كذلك .

مادة ٦ — شركات التعاون الزراعية المصرية المكثونة طبقا لأحكام هذا القانون تكون لها الشخصية المعنوية ويحوز لها قبول الهبة والوصية والانتفاع بالأوقاف المحبوسة لمنفعتها .
وهي خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية .

مادة ٧ — لا يطلق اسم شركة تعاون زراعية مصرية إلا على الشركات التي يعترف بها هذا القانون .

مادة ٨ — يجب أن تكون لكل شركة تعاون زراعية مصرية تسمية خاصة تعبر عن هذه الصفة وتدل على ما يأتي :

(١) الغرض الأصلي من أعمالها .

(٢) اسم المدينة أو القرية التي بها مركزها .

ويجب ألا تتضمن تسمية الشركة اسم أى شخص .

مادة ٩ — يجب أن يذكر اسم الشركة كما هو موضح في المادة السابقة في دفاتر الشركة وعقودها ومراسلاتها مشفوعا برقم تسجيلها في سجل شركات التعاون الزراعية المصرية .

مادة ١٠ — يكون مركز الشركة في المدينة أو القرية التي تراول فيها أعمالها . ولا يجوز أن يكون لها فروع في أمكنة أخرى إلا اذا كان ذلك لشراء ما تحتاج اليه أو لتصريف حاصلاتها وحاصلات الشركاء .

ولا يجوز أن تؤلف في قرية واحدة يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نفس أكثر من شركة واحدة لغرض واحد إلا بأذن من وزير الزراعة .

مادة ١١ — تؤلف الشركة من شركاء يختلف عددهم بشرط ألا يقل عن عشرة أعضاء .

رأس مال الشركة قابل للتغيير . ويجوز أن يتكون رأس مالها الأصلي من اشتراكات وأنصبة أو من حصص أو أسهم .

مادة ١٢ — مسئولية الشركاء محدودة فلا تتعدى قيمة الأنصبة والحصص أو الأسهم إلا إذا نص عقد التأسيس أو نظام الشركة على ما يخالف ذلك . وهي على النقيض من ذلك غير محدودة بالنسبة للشركات التي يكون غرضها الأصلي الاعتماد المالى الزراعى .

والشركات ذات المسئولية غير المحدودة يجوز تكوينها بغير رأس مال . ويجب على أية حال أن يزداد على اسمها أن " مسئوليتها غير محدودة " .

الباب الثانى — فى تأسيس الشركات وتسجيلها

مادة ١٣ — الأشخاص الذين يشتركون لأجل تأسيس الشركة تتألف منهم لجنة المؤسسين . ولا يجوز أن تتألف هذه اللجنة من أقل من عشرة أعضاء .

مادة ١٤ — يكون أعضاء لجنة المؤسسين مسئولين بطريق التضامن عما يستلزمه تأليف الشركة من نفقات وعما يتفرع عنه من تعهدات .

فإذا تعذر تكوين الشركة لسبب من الأسباب فليس لهم أى حق فى الرجوع على الذين اكتتبوا باشتراكات أو حصص أو أسهم .

أما إذا تألفت الشركة فإنها ترد إليهم ما أنفقوه من مصاريف لتأسيسها وتقيد هذه المصروفات على حساب مصروفات السنة الأولى .

مادة ١٥ — أعضاء لجنة المؤسسين مسئولون بطريق التضامن عن وجود وصحة الاكتتابات الواردة في عقد التأسيس الابتدائي وعن الأنصبة العينية وعن الهبات الموضحة بذلك العقد وعن القيمة التي قد قدروها للأنصبة المذكورة أو الهبات .

مادة ١٦ — تتولى لجنة المؤسسين تحضير العقد الابتدائي للتأسيس ومشروع نظام الشركة وعمل المساعي اللازمة للحصول على تسجيلها .

مادة ١٧ — يجب أن يشتمل العقد الابتدائي على ما يأتي :

- (١) تاريخ ومكان تحريره ؛
- (٢) أسماء أعضاء لجنة المؤسسين ومحل اقامتهم وكذلك أسماء المكتتبين الآخرين ومحل اقامتهم ان وجدوا ؛
- (٣) اسم الشركة ؛
- (٤) مركزها ؛
- (٥) الغرض من أعمالها ؛
- (٦) مدتها ؛
- (٧) قيمة الاشتراكات والقيمة الاسمية لما اكتب به أو دفع من الحصص أو الأسهم وكذلك قيمة الأنصبة والهبات ان وجدت .

ويحرر عقد التأسيس ومشروع نظام الشركة من نسختين ويجب أن يوقع عليهما بامضاءات أعضاء لجنة المؤسسين أو بأختامهم مع التصديق عليها .

مادة ١٨ — من الضروري لتأليف الشركة أن يدفع مبلغ أولى لا يقل عن خمسين جنيها . فاذا كانت الشركة من الشركات ذات رأس المال يجب ألا يكون هذا المبلغ أقل من خمس مجموع رأس المال المكتتب به .

ويودع هذا المبلغ في خزانة المديرية أو في بنك توافق عليه وزارة الزراعة ويكون مرخصا له بقبول هذه الوديعة . ويجب أن يبقى المبلغ مودعا الى أن أن يتم تسجيل الشركة .

مادة ١٩ — ينشأ في وزارة الزراعة طبقا للقواعد التي تبين في قرار يصدر من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير المالية :

(١) قسم لتسجيل الشركات والتفتيش عليها .

(٢) لجنة استشارية تمد الوزير والقسم المذكور بكل رأى له مساس بتأليف الشركات وبادارة عملها وكذلك يحركة التعاون بوجه عام . ويمكن ايجاد فروع لقسم التسجيل في الأقاليم اذا اقتضى ذلك انتشار حركة التعاون .

وينشأ في عاصمة كل مديرية أو محافظة طبقا للقواعد التي تبين في قرار وزارى مجلس من مندوبى الشركات الموجودة في المديرية أو المحافظة تكون مهمته الاشراف على المصالح المشتركة والدفاع عنها ومد الشركات الممثلة في المجلس بأرائه ونصائحه . وهذا المجلس يرأسه المدير أو المحافظ يعاونه مفتش من قسم التسجيل .

مادة ٢٠ — ترسل لجنة المؤسسين نسخة من عقد التأسيس الابتدائى ومن نظام الشركة الى قسم تسجيل الشركات .

ويقصر عمل هذا القسم على التثبت من مطابقة هذه العقود لأحكام القانون .

فاذا كانت مطابقة لها ولم يتضح من عقد التأسيس وجود اكتتابات أخرى غير اكتتابات المؤسسين تولى القسم قيد الشركة في سجل الشركات وشرع في عملية النشر المنصوص عليها في المادة الثالثة والعشرين من هذا القانون .

ويبعث قسم التسجيل الى لجنة المؤسسين بشهادة دالة على تسجيل الشركة وعلى نشر العقود المتقدم ذكرها .

مادة ٢١ — يحصل تسجيل الشركة بأن يسجل في سجل الشركات وتحت رقم خاص فيه ملخص من نظام الشركة يشمل ما يأتي :

(١) اسم الشركة ومركزها .

(٢) غرضها .

(٣) مدتها .

(٤) رأس المال المكتتب به ورأس المال المدفوع أو اشارة الى أن الشركة ذات مسئولية غير محدّدة .

(٥) القيمة الاسمية للاسهم أو الحصص وقيمة الأنصبة والهبات ان وجدت .

(٦) أسماء الشركاء المؤسسين ومحل اقامتهم .

(٧) الشروط المقررة في نظام الشركة بشأن قبول الشركاء أو اخراجهم أو انسحابهم .

(٨) عدد أعضاء مجلس الادارة وسلطاتهم وأسماء الأعضاء الأول اذا كانت أسماؤهم واردة في عقد تأليف الشركة وفي نظامها .

(٩) كل بيان آخر يرى قسم التسجيل فائدة من الاشارة اليه في السجل . وتحفظ نسخة عقد التأسيس ونسخة نظام الشركة في محفوظات القسم .

مادة ٢٢ — اذا كان رأى القسم أن عقد التأسيس أو نظام الشركة غير مطابقين للقانون فعليه ارسالهما للجنة المؤسسين لجعلهما مطابقين لأحكام القانون .

وإذا اعتبرت هذه العقود مطابقة للقانون أو عدلت بحيث جعلت مطابقة له ولكن تبين من عقد التأسيس وجود مكتبتين آخريين في الشركة فعلى القسم أن يطلب من لجنة المؤسسين عقد اجتماع يحضره كل المكتبتين للتصديق على نظام الشركة .

وفي هذه الحالة لا تسجل الشركة الا بعد هذا التصديق ، ويرسل الى قسم التسجيل محضر عن ذلك ويشار الى هذا المحضر في عملية النشر المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ٢٣ — يحصل النشر المنصوص عليه في المادة العشرين في نشرة شركات التعاون التي تصدرها وزارة الزراعة ، أو في الجريدة الرسمية الى أن يتم اصدار هذه النشرة ، و يقوم النشر على هذه الصورة مقام كل نشر آخر نص عليه القانون العادى بشأن تأليف الشركات .

ويكون هذا النشر بايراد الملخص المسجل في سجل الشركات مع بيان رقم قيد الشركة في السجل المذكور .

وتعد الشركة مؤلفة من تاريخ هذا النشر .

مادة ٢٤ — كل ما يطرأ من التعديلات على نظام الشركة يجب تسجيله ونشره طبقاً للأحكام السابقة .

ولا يمكن التمسك بهذه التعديلات قبل الغير إلا من تاريخ نشرها .

مادة ٢٥ — تعفى شركة التعاون الزراعية المصرية من كل الرسوم النسبية أو غيرها عن كل عقد خاص بتأسيسها أو بتعديل نظامها .

ويكون التصديق على الامضاءات وكذلك النشر فيما يتعلق بهذه العقود بغير عوض .

الباب الثالث — حقوق الشركاء وواجباتهم

مادة ٢٦ — يجب أن تتوافر في الشريك الشروط الآتية :

- (١) أن يكون عمره ثمانى عشرة سنة كاملة ميلادية على الأقل . أما القاصرون الذين يقل عمرهم عن ثمانى عشرة سنة فيجوز أن ينوب عنهم أوصياؤهم .
- (٢) أن يكون زارعا تنطبق عليه أحكام المادة الخامسة .
- (٣) أن يكون مصرى الجنس .

(٤) أن يكون مقيما في الجهة (المدينة أو القرية) التى تزاول الشركة فيها عملها أو أن يكون في حيازته أرض واقعة فيها سواء كان ذلك بصفته مالكا أو بصفته مستأجرا أو بأية صفة أخرى .

(٥) أن يكون قد خضع للأحكام الموضوعة لنظام الشركة سواء فيما يتعلق بدفع الاشتراكات أو رسوم القبول أو الحصص أو الأسهم أو الاكتتاب بها . وعلى كل حال لا يجوز تعليق القبول على الاكتتاب فى أكثر من سهم واحد .

مادة ٢٧ — لايجوز أن يقبل كشريك :

- (١) من أشهر افلاسه .
- (ب) المحجور عليه إلا أن يكون القيم نائبا عنه .

مادة ٢٨ — تفقد صفة الشريك :

- (١) باستقالة الشريك أو بوفاته .
- (٢) بانحراجه من عداد الشركاء .

ويكون هذا الانحراج في الأحوال الآتية :

(١) إذا فقد الشريك شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة السادسة والعشرين أو إذا وقع في حالة من حالات فقدان الأهلية المنصوص عليها في المادة السابعة والعشرين ؛

(٢) إذا لم يسدد ماعليه من ديون للشركة ؛

(٣) إذا أتى أعمالا من طبيعتها أن تلحق بالشركة ضررا جسيما معنويا كزن أو حسيا .

مادة ٢٩ — فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة الثانية والثلاثين يجب أن تصدق الجمعية على انحراج الشريك طبقا للشروط المقررة في المادة الخامسة والأربعين .

ليس للشريك المستقيل أو الذى فصل من عداد الشركاء ولا لدائنيه أو ورثة دائئى الشريك المتوفى من حق إلا فى أن يستردوا قيمة مال الشريك من حصص أو أسهم بنسبة رأس المال المدفوع أو بنسبة مال الشركة الموجود فى ختام السنة المالية الجارية طبقا للحساب المصدق عليه من الجمعية وبعد استئزال كل ماعليه من دين للشركة .

وعند تقدير مال الشركة ينبغى أن لا يدخل فى حسابه المال الاحتياطى ولا الديون غير المضمونة ولا الديون التى حل أجلها ولم تدفع .

ولا يرد أى مبلغ إذا كان مال الشركة بعد تقديره طبقا للقواعد السابقة أقل من رأس المال عند تأسيس الشركة .

مادة ٣٠ — يبقى العضو المستقيل أو الذى فصل من عداد الشركاء وكذلك ورثة العضو المتوفى مرتبطين بالتعهدات إزاء الغير مدة سنتين من تاريخ الخروج

من الشركة أو الوفاة فيما يتعلق بما أبرمته الشركة من أعمال الى ذلك التاريخ وفي حدود المسؤولية المقررة في نظام الشركة .

مادة ٣١ — لا يجوز لأى شريك أن يمتلك حصصا أو أسهما يزيد مجموع قيمتها على عشر رأس مال الشركة .

ولا يجوز بأية حالة أن يزيد هذا المجموع على مائتى جنيه مصرى .

ولا يجوز أن تكون قيمة الحصص أو الأسهم أقل من جنيه مصرى واحد أو أكثر من أربعة جنيهات مصرية .

وتكون الأسهم دائما اسمية وغير قابلة للتجزئة .

ولا يجوز الحجز عليها إلا بسبب ديون للشركة .

ولا يجوز التنازل عنها بغير موافقة مجلس الإدارة .

مادة ٣٢ — لمجلس الإدارة أن يفصل من عداد الشركاء كل شريك تأخر في سداد قيمة حصصه أو أسهمه وذلك بعد مرور شهر على إنذاره بخطاب موصى عليه يرسل بالعنوان الوارد في عقد الاكتاب .

ويجوز للشريك في هذه الحالة أن يستأنف قرار إخراجة من الشركة أمام الجمعية العمومية للشركة .

مادة ٣٣ — اصدار الأسهم غير محدود بعدد في حالة ما اذا كان نظام الشركة يعاقب قبول الشركاء الجدد على الاكتاب في الأسهم .

ولا يجوز للشركة أن تصدر أسهما تنقص قيمتها عن القيمة الاسمية للأسهم الأصلية أو تزيد عليها .

الباب الرابع — في إدارة الشركة

مادة ٣٤ — يتولى إدارة الشركة مجلس تنتخبه الجمعية العمومية من الشركاء طبقاً لأحكام نظام الشركة .

ويختار المجلس من أعضائه رئيساً يمثل الشركة .

ولا يتقاضى عضو مجلس الإدارة أجراً على عمله .

مادة ٣٥ — ليس أعضاء مجلس الإدارة مسئولين شخصياً عن أعمال الشركة التي يبرونها في حدود توكيلهم .

ولكنهم مسئولون عن القيام بهذا التوكيل وبصفة عامة عن التعهدات التي يفرضها عليهم القانون ونظام الشركة .

وهم مسئولون بصفة خاصة عما يأتي :

(١) وجود المبالغ التي دفعها الشركاء وجوداً فعلياً ؛

(٢) وجود الأرباح التي نص في الحسابات على توزيعها بين الشركاء حقيقة ؛

(٣) وجود الدفاتر التي نص عليها القانون ومسكها بطريقة نظامية .

(٤) تنفيذ قرارات الجمعيات العمومية ؛

فاذا قاموا بأعمال لا تدخل في عداد الأعمال التي أشار نظام الشركة بأنها من متناول عمل الشركة فعليهم شخصياً مسئوليتها سواء قبل الشركة أو قبل الغير .

مادة ٣٦ — عضو الإدارة خاضع لرقابة الجمعية العمومية في كل عمل خاص بإدارة الشركة .

مادة ٣٧ — يجب أن يكون لكل شركة مراقب واحد على الأقل مكلف بالاشراف على العمل بنظام الشركة وعلى إدارة الشركة إدارة نظامية .

والجمعية العمومية هي التي تختار المراقبين سواء من الأعضاء أو من غيرهم ولكن ينبغي أن توافق وزارة المالية على هذا الاختيار .

مادة ٣٨ — يجوز أن ينص نظام الشركة أن تعين الجمعية العمومية لجنة مراقبة ينتخب أعضاؤها من الشركاء .

والغرض من هذه اللجنة الاشراف على أن تجرى أعمال الشركة بطريقة نظامية وحماية مصالح الأعضاء .

مادة ٣٩ — القضايا التي يراد اقامتها لمصلحة الشركة ضد مجلس الادارة أو ضد أحد أعضائه ينبغي أن تقررها الجمعية العمومية وأن يباشرها المراقبون أو لجنة المراقبة باسم الشركة .

يجوز لكل شريك أن يبلغ المراقبين أو لجنة المراقبة ما يبدو له من أعمال مجلس الادارة أو من أعمال أحد أعضائه مخالفا للقانون أو لنظام الشركة أو ضارا بمصالح الشركة بوجه من الوجوه وللمراقبين كما للجنة المراقبة الحق في دعوة جمعية عمومية غير عادية للبت في هذه الطلبات كلما بدا أنها خطيرة أو أنها تدعو إلى العجلة . وتكون دعوة الجمعية العمومية واجبة عليهم إذا طلب اليهم ذلك عدد من الشركاء يبلغ ثلث المجموع الكلى . فان أبوا دعوتها كان لهذا الجمع من الشركاء الحق في رفع الخصومة إلى القضاء رأسا باسمه ولمصلحة الشركة .

مادة ٤٠ — يجب على كل شركة أن يكون لديها ، غير الدفاتر التجارية المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة والمواد التي تليها من قانون التجارة الأهلى الدفاتر المبينة بعد وهى :

(١) دفتر الشركاء وتبين فيه أسماءهم وصناعاتهم ومحل اقامتهم وتاريخ قبولهم واستقالتهم أو وفاتهم أو فصلهم من عداد الشركاء وكذلك حساب المبالغ التي دفعوها أو سحبوها ؛

(٢) دفتر الأسهم أو الحصص ويبين فيه عددها وأرقامها وتوزيعها بين الشركاء وكل ما طرأ عليها من إلغاء أو نقل ؛

(٣) دفتر محاضر جلسات مجلس الادارة ؛

(٤) دفتر محاضر جلسات الجمعيات العمومية .

مادة ١٤ — قبل بدء العمل في دفتر اليومية ودفتر الجرد والدفاتر الأخرى التي نص عليها في المادة السابقة يجب أن تتم وأن تعلم كل صحيفة منها بعلامة قسم تسجيل الشركات أو بعلامة موظف من موظفي المحافظة أو المديرية ينسب إليه القسم المذكور خصيصاً للقيام بهذا العمل .

لا يتقاضى أى رسم على إتمام هذه الاجراءات .

وفي نهاية كل سنة مالية للشركة يجب أن يؤشر على الدفاتر والسجلات المذكورة من ذلك القسم أو الموظف عقب آخر صحيفة مكتوبة .

ولكل انسان حق الاطلاع بغير مقابل على دفتر الشركاء ودفتر الأسهم والحصص كما يجوز له أن يأخذ صورة أو ملخصاً منه بمصاريف على طرفه .

مادة ٢٤ — على الشركة أن ترسل سنوياً في ختام السنة المالية إلى قسم التسجيل :

(١) صورة من الحساب الختامي السنوى ومن حساب الأرباح والخسائر مشفوعة بالتقرير المقدمة من أعضاء مجلس الادارة ومن المراقبين وبحضر الجمعية العمومية العادية التي اعتمدت الحسابات المذكورة ؛

(٢) كشفا بحركة الشركاء أثناء السنة مبينا به من انضم إلى الشركة ومن خرج منها من طريق الاستقالة أو الفصل من عداد الشركاء أو الوفاة .

ويجب على الشركة كذلك أن تبعث إلى ذلك القسم بصورة من كل محضر من محاضر الجمعيات غير العادية في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها وأن تقدم له في أى وقت جميع البيانات التي يطلبها منها بشأن إدارة الشركة .

ولمفتشى القسم المذكور على الدوام الحق في أن يطلعوا على الدفاتر وأوراق الحسابات الخاصة بالشركة وفي أن يفتشوا على مكتب الشركة ومخازنها وورشها ومصانعها .

وفوق ذلك يجب على الشركات ذات المسؤولية غير المحدودة أن ترسل إلى القسم في ختام كل سنة مالية كشفا بأسماء الشركاء جميعا وعناوينهم وتواريخ قبولهم في الشركة أو خروجهم منها .

والصور والكشوفات والبيانات المشار إليها في هذه المادة ينبغي أن يكون مصدقا عليها من الرئيس والمراقب بمطابقتها للأصل .

الباب الخامس — في الجمعيات العمومية وفي حسابات الشركة

مادة ٤٣ — يجب أن تنعقد الجمعية العمومية العادية للشركة مرة على الأقل في كل سنة في خلال الثلاثة الشهور التي تلي ختام السنة المالية وذلك للتصديق على الحسابات السنوية وعلى تقارير مجلس الإدارة والمراقبين وعند الاقتضاء لتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين واستبدالهم طبقا لأحكام نظام الشركة .

مادة ٤٤ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة الخامسة والأربعين التالية تكون الجمعية العمومية مكوّنة تكوينًا صحيحًا متى حضر اجتماعها نصف الشركاء بأنفسهم أو بطريق الانابة .

فاذا لم يبلغ المجتمعون هذا العدد بناء على الدعوة الأولى تكون الجمعية العمومية التي تعقد بدعوة ثانية في خلال الثلاثين يوما التالية مكوّنة تكويننا صحيحا مهما يكن عدد الشركاء الحاضرين أو الممثلين فيها .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وعند الانقسام يكون صوت من يرأس الاجتماع مرجحا .

وليس لكل شريك إلا صوت واحد مهما يكن عدد ما يملك من حصص أو أسهم .

ويجوز للشركاء الغائبين أن ينيبوا عنهم شركاء آخرين . على أنه لا يجوز لأحد أن ينوب عن أكثر من شريك واحد .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الادارة أن يعطوا أصواتهم في المفاوضات الخاصة باعتماد حسابات الشركة أو بالأموال المتعلقة بمسئوليتهم .

مادة ٤٥ — لأجل اصدار قرار في أمر من الأمور المبينة بعد لا بد في الاجتماع الأول من حضور ثلاثة أرباع الشركاء ومن الحصول على أصوات نصف الأعضاء الحاضرين أو الممثلين . وهذه الأمور هي :

(١) حل الجمعية قبل الأجل المفروض لها في النظام أو اطالة الأجل المذكور .

(٢) انضمام الشركة الى شركة أخرى .

(٣) فصل أحد الشركاء .

(٤) تعديل الغرض من الشركة أو ادخال أى تعديل آخر على نظام الشركة .

فاذا لم يتكامل هذا العدد في الجمعية أو لم يحصل القرار على عدد الأصوات المتقدم ذكره فيجوز للجمعية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين بأنفسهم أو بطريق

الانابة أن تصدر قرارا مؤقتا وفي هذه الحالة تدعى الجمعية العمومية مرة أخرى الى الانعقاد ويذكر في الدعوة بيان القرارات المؤقتة الصادرة في الاجتماع الأول وهذه القرارات تصبح نهائية واجبة التنفيذ متى أيدتها الجمعية العمومية في انعقادها الجديد وحضر اجتماعها ثلث الشركاء على الأقل .

مادة ٤٦ — يجب على مجلس الادارة في نهاية السنة المالية أن يضع حسابات الشركة ويختمها بحيث تشمل :

(١) الحساب الختامى للسنة المنتهية ؛

(٢) حساب الأرباح والخسائر .

ويجب أن يعرض الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر مشفوعين بالمستندات المثبتة لهما على المراقب لفحصهما قبل انعقاد الجمعية العمومية التي ستصدق عليهما بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويبقى الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر وتقرير المراقب متى تم وضعه في مركز الشركة مدة الثمانية الأيام على الأقل التي تسبق انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك الى أن يتم التصديق . ولكل شريك حق فحصها .

مادة ٤٧ — اذا تبقى شئ بعد سد كل النفقات ووفاء كل الالتزامات كان هذا الباقي ربحا صافيا للشركة يوزع على الوجه الآتى :

يؤخذ من الصافي أولا مبلغ للاحتياطي لا يقل عن ٢٥ في المائة من صافي الأرباح فاذا كانت الشركة من الشركات التي لأرأس مال لها وكانت ذات مسئولية غير محدودة وجب ألا يقل هذا المبلغ عن ٧٥ في المائة من صافي الأرباح .

ويجوز تخفيض المبلغ الذى يؤخذ لهذا الغرض الى النصف متى بلغ الاحتياطي نصف رأس مال الشركة المدفوع .

ثم يؤخذ بعد ذلك المبلغ الكافى لأن يدفع للشركاء الذين يملكون حصصا أو أسهما الفائدة التى قررها نظام الشركة ويجب ألا تزيد هذه الفائدة على ٦ فى المائة .

وتحسب هذه الفائدة بنسبة القيمة الاسمية للحصص أو الأسهم بعد استئزال المبالغ التى لم تدفع بعد والباقى بعد ذلك يوزع بين الشركاء بمثابة تجاوز لهم بنسبة الأعمال التى أبرمها كل منهم مع الشركة .

مادة ٤٨ — يتكوّن المال الاحتياطى للشركة فيما عدا المبلغ المأخوذ له طبقا للمادة السابقة من الموارد الآتية :

(١) ما ينتج مما قد يفرض من رسوم الانضمام الى الشركة ؛

(٢) الهبات التى لم تخصص لغرض معين ؛

(٣) الفوائد والأرباح ومبالغ التجاوز التى لم تطلب فى خلال المدة التى يسقط بعدها حق المطالبة بها .

مادة ٤٩ — اذا نقص مال الاحتياطى الى أقل من ٢٥ فى المائة من رأس مال الشركة يجب أن يسدّ العجز فى السنوات التى تلى السنة التى بلغ النقص فيها ٢٥ فى المائة وذلك قبل كل خصم أو دفع فوائد أو تجاوز .

أما اذا بلغ المال الاحتياطى ضعفى رأس المال المدفوع فيجوز أن تستعمل الموارد التى كانت مخصصة له فى تكوين مال احتياطى غير عادى يجب أن تشتري به سندات من سندات الدين العمومى المصرى .

مادة ٥٠ — يصدر وزير الزراعة بعد الاتفاق مع وزير المالية قرارا يبين فيه القواعد التى يجب اتباعها فى عمليات التسليف للشركاء أو قبول الودائع منهم وكذلك فى عمليات الاستقراض التى تعقدها الشركة .

الباب السادس — فى حل الشركة وتصفيته

مادة ٥١ — تنتهى الشركة فى الأحوال الآتية :

- (١) اذا انقضت المدة المقررة لها وهذا إلا اذا أطيلت المدة المذكورة ؛
- (٢) اذا تمت الأعمال المعينة التى أسست الشركة من أجلها أو حدث من العقبات أثناء العمل ما يجعل اتمامها من الأمور المتعذرة ؛
- (٣) اذا ضاع كل أو بعض رأس مال الشركة بحيث يصبح الاستمرار فى العمل مستحيلا أو داعيا الى الخسارة الا اذا قررت الجمعية العمومية اصدار أسهم جديدة للاستعاضة عن المبلغ الضائع ؛
- (٤) اذا نقص عدد الشركاء الى أقل من عشرة ؛
- (٥) اذا انضمت الشركة الى شركة أخرى من شركات التعاون الزراعى ؛
- (٦) اذا صدر قرار من الجمعية العمومية طبقا للشروط المنصوص عليها فى المادة الخامسة والأربعين .

مادة ٥٢ — يمكن حل الشركة بحكم من المحاكم فى الأحوال الآتية :

- (أولا) اذا خالفت حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة ؛
- (ثانيا) اذا ثبت أنه من المتعذر أن تباشر الشركة على عملها بالنظام سواء لاضطراب أعمالها اضطرابا مستمرا أو لتكرار إخلالها بالمبادئ الأساسية للتعاون أو لخروجها عن القواعد التى قررها القانون أو نظام الشركة أو لحدوث منازعات بين الشركاء أو لأى سبب خطير آخر .
- (ثالثا) اذا ثبت أنها فى حالة اعسار بسبب تكرار إخلالها بتعهداتها .

مادة ٥٣ — فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة الحادية والخمسين يصدر قرار الحل من الجمعية العمومية . وللشركاء أن يلجأوا الى المحكمة اذا امتنعت الجمعية عن إصدار القرار الذى يفرضه القانون .

أما فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة الثانية والخمسين فإن المحاكم هى التى تصدر مباشرة الحكم بالحل .

مادة ٥٤ — يكون رفع الدعوى لطلب الحكم بأن الشركة منحلة أو لطلب الحكم بحلها من حق وزير الزراعة فى جميع الأحوال . ويباشر الوزير هذا الحق بواسطة مدير قسم التسجيل والمراقبة .

وللشركاء كذلك هذا الحق فى الحدود المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة والثلاثين وتملك النيابة العمومية هذا الحق فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة الثانية والخمسين ويملكه دائنو الشركة فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية والخمسين .

مادة ٥٥ — القضايا الخاصة بحل الشركة تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مركز الشركة إلا اذا كان مجموع مال الشركة المراد تصفيتها وما عليها أقل من ١٥٠ جنيتها وفى هذه الحالة يجوز أن يصدر الحكم بالحل من قاضى المحكمة الجزئية التى يقع مركز الشركة فى دائرتها .

مادة ٥٦ — فى حالة حل الشركة حلا اختياريا تعين الجمعية العمومية مصفيا واحدا أو عدة مصفين وتحدد سلطاتهم وأجرهم عند الاقتضاء .

يجب أن يصدر هذا القرار على الوجه المبين فى المادة الخامسة والأربعين وأن يبلغ الى قسم التسجيل والمراقبة لنشره فى الجريدة المعينة لنشر نظام هذه الشركات .

وتتبع هذه الطريقة في جميع الأحوال التي تدعو فيها الضرورة الى استبدال أحد المصفين أو أكثر من واحد منهم .

مادة ٥٧ — على المصفين أن يشرعوا بلا إبطاء في تصفية ما للشركة وما عليها . ومتى نشر تعيين المصفين انتهت مهمة أعضاء مجلس الإدارة على أنه يجب عليهم مع ذلك أن يعاونوا في التصفية اذا طلب اليهم ذلك .

ويجب أن يقصر المصفون عملهم على إنهاء أعمال الشركة التي بدئ بها من قبل وأن يمتنعوا عن الشروع في أعمال جديدة . وكذلك يجب أن يدونوا بانتظام في دفاتر الشركة حسابات التصفية .

مادة ٥٨ — متى انتهت التصفية يضع المصفون حسابها الختامي ويقدمونه للمراقبين لأجل التصديق عليه . ويبلغ هذا الحساب ملحقاً به تقرير المراقبين الى قسم التسجيل والمراقبة لنشرهما في الجريدة المعدة لنشر نظام هذه الشركات .

مادة ٥٩ — يجوز للشركاء في خلال الثلاثين يوماً التالية لنشر حساب التصفية أن يطعنوا في هذا الحساب أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين .

وتضم جميع الطعون معا ليصدر فيها حكم واحد يبرى على جميع الشركاء ومتى صدر الحكم المذكور يجب على المصفين إبلاغه الى قسم التسجيل والمراقبة لنشر ملخصه في الجريدة المعدة لنشر نظام الشركات .

مادة ٦٠ — اذا لم تقدم طعون أو متى صدر حكم نهائى في الطعون المقدمة فعلى المصفين أن يشرعوا في توزيع المال الناتج من التصفية .

ولا يجوز أن يوزع على الشركاء أكثر من القيمة الاسمية لأسهمهم أو حصصهم أو اشتراكاتهم .

أما الباقي فيدفع لوزارة الزراعة لكي توزعه بين شركات التعاون الزراعية الموجودة في المديرية والتي تكون عينت في نظام الشركة أو في قرار الجمعية العمومية الصادر بحمل الشركة فإذا لم يكن هناك نص وزع المبلغ على الهيئات التي تعمل لمصلحة الزراعة والتي تبين في قرار وزاري .

ومتى تم التوزيع يبعث المصفون بحساب التوزيع ودفاتر الشركة الى قسم التسجيل والمراقبة لحفظها به .

مادة ٦١ — يسقط الحق في مقاضاة أعضاء مجلس ادارة الشركة بسبب ادارتهم بانقضاء ثلاث سنوات من التاريخ الذي نشر فيه تعيين المصفين .

ويسقط الحق في كل قضية ضد المصفين بسبب التصفية وفي كل قضية ضد الشركاء بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نشر حسابات التصفية أو من نشر الحكم النهائي الصادر بشأن هذه الحسابات .

مادة ٦٢ — في أحوال التصفية الاجبارية وهي الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية والخمسين تتولى المحكمة تعيين المصفين ولها أن تعزلهم في أى وقت وتحدد المحكمة سلطة أولئك المصفين .

ويكون المصفون خاضعين لرقابة المحكمة أو لرقابة القاضى الذى تندبه .

الباب السابع — أحكام خاصة بالعقوبات

مادة ٦٣ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات :

المؤسسون وأعضاء مجلس الادارة والمديرون والمراقبون وأعضاء لجنة المراقبة والمصفون الذين تعمدوا في أعمالهم أو حساباتهم أو تقاريرهم المبلغة سواء

إلى قسم التسجيل والمراقبة أو إلى الجمعيات العمومية أو إلى المحكمة إيراد وقائع أو أرقام كاذبة عن حالة الشركة أو تعمدوا إخفاء أو ستر كل أو بعض الوقائع المتعلقة بهذه الحالة ؛

أعضاء مجلس الادارة والمديرون الذين تعمدوا توزيع فرائد أو مبالغ تتجاوز على الشركاء لم تأخذ من الأرباح الحقيقية للشركة عند عدم وجود حساب ختامى أو على خلاف ما ورد فى الحساب الختامى أو طبقا لحساب ختامى وضع بطريق التدليس ؛

أعضاء مجلس الادارة الذين أصدروا حصصا أو أسهما بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية أو تزيد عليها ؛

أعضاء مجلس الادارة والمديرون الذين أقرضوا أو سلفوا مالا أو أجروا عمليات ايداع نقود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المبين فى القرارات الوزارية المنصوص عليها فى المادة الخمسين .

المصنفون الذين وزعوا على الشركاء كل موجودات الشركة على خلاف ما يقضى به حكم المادة الستين .

مادة ٦٤ — فى حالة تصفية الشركة تصفية اجبارية بسبب الاعسار يجازى أعضاء مجلس الادارة والمديرون بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات الاهلى اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها فى المادتين ٢٨٥ و ٢٨٩ من القانون المذكور .

وكذلك يعاقبون فى الحالة عينها بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٩١ من ذلك القانون اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها فى المادة ٢٨ (الفقرتين ثانيا وثالثا) وفى المادة ٢٨٨ (الفقرات أولا وثانيا وثالثا ورابعا) وفى المادة ٢٩٠

مادة ٦٥ — أعضاء مجالس الادارة والمديرون في شركة أو مشروع ما يعاقبون بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية اذا أطلقوا اسم شركة تعاون زراعية مصرية على الشركة أو المشروع الذى يتولون ادارته أو استغلاله سواء فى مكاتبتهم التجارية أو يفتطاتهم أو فى أى اعلان أو غيره مما ينشر على الجمهور .

الباب الأخير — أحكام ختامية ومؤقتة

مادة ٦٦ — اذا أرادت شركات التعاون الزراعية الموجودة الآن أن يسرى عليها هذا القانون يجب عليها فى بمر ستة شهور من تاريخ صدوره أن تتقح نظامها لجعله مطابقاً لأحكامه وأن تقوم باجراءات التسجيل التى نص عليها فيه .

مادة ٦٧ — على وزراء المالية والحقانية والزراعة كل منهم فيما يخصه أن يقوموا بتنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الزراعة بنوع خاص اصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ من القرارات واللوائح ما

صدر بمرأى المنتره فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤١ (٥ يوليه سنة ١٩٢٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

يحيى ابراهيم

وزير المالية

وزير الحقانية

وزير الزراعة

محب

أحمد ذوالفقار

فوزى المطيعى

مذكرة تفسيرية رسمية

بأسباب مشروع القانون

الخاص بتنظيم شركات تعاون زراعية في مصر

صادقت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ على مشروع هذا القانون ومن المعروف أن الحكومة أعدت نصه الأول اجابة لما كان يبدية لورد كتشنر من عظيم العطف على المزارعين وهذا ما حدا لأن تضع النص مختصرا وعلى وجه السرعة. كان المشروع موضع مناقشات طويلة في الجمعية التشريعية نشأ عنها أن أدخل عليه كثير من التعديل المهم وكانت مهمة اللجنة مقصورة على :

- (١) مراجعة شكل أحكام المشروع لتجعله أكثر ترتيبا ودقة ووضوحا .
- (ب) اقتراح بعض تعديلات لاتمس المبادئ الأساسية التي قررتها الجمعية التشريعية .
- (ج) اضافة بعض القواعد الجديدة الخاصة ببعض نقاط لم تتناول الجمعية التشريعية مناقشتها .
- وأهم تعديل تقترحه اللجنة نقل قسم تسجيل الشركات والنشر عنها من المحاكم الى مكتب قنى ينشأ في وزارة الزراعة .
- وكان مشروع الحكومة يجعل الشركات خاضعة لتصريح وزارة المالية .
- فرفضت الجمعية التشريعية هذا النظام واكتفت بأن قررت أن تسجل الشركات في المحاكم الجزئية التابعة لها .

الا أن التشريع الحديث كله قد أغفل هذا النوع من التسجيل بسبب ما ينجم عنه من مضار عديدة عملية لأنه من الصعب جدا على المحاكم أن تشرع في اجراء ما يقتضيه هذا العمل من تحقيقات دقيقة لها صفة فنية وأن تعنى بمسك سجل الشركات .

في بلد كمصر ليس له تشريع خاص بالشركات ولا خبرة واسعة بهذه الأمور ولا تزال فيه حركة التعاون في طور التكوين بحيث انها لا تستطيع الرق الا بمعونة الحكومة من المحتم أن يلحق قسم التسجيل بالادارة لأن هذه ضرورة .

ترى اللجنة أن وزارة الزراعة وحدها تستطيع وسط هذه الظروف أن تقوم بالمهمة الملقاة عليها من حيث ارشاد الشركات وبذل النصيحة لها في العمليات الأولية الخاصة بتكوينها والتصديق على نظامها وهي العمليات التي يتوقف عليها النصيب الأكبر من نجاحها ومراقبتها ومعونتها في سبيل الرق والانتشار وهي التي يمكنها بصفة أعم أن تيسر بحركة التعاون في طريق صالحة مثمرة نافعة لمصالح البلاد الاقتصادية .

لم يخف على اللجنة أن توحيد التسجيل في وزارة الزراعة قد ينشأ عنه ابطاء في تكوين الشركات ولكن يرد على هذا الاعتراض بالمثل الايطالى الذى يقول: "من مشى على مهل عاش سليما وعمر طويلا" والذى يهم بنوع خاص أن تكون الشركات الأولى منظمة تنظيما قويا معتنى به . اذ سيدفع ما تلاقيه من نجاح إلى أن تؤسس بسرعة شركات أخرى كما أن فشلها قد يكون سببا في القضاء على فكرة التعاون. ومع ذلك فقد نص القانون في مادة ١٩ على نقل قسم التسجيل الى المديريات عند ما تقوى حركة التعاون .

من المفهوم جيدا أن إلحاق قسم التسجيل ليس معناه الرجوع الى نظام التصريح القديم وعلى ذلك فقد نص صراحة (مادة ٢٠) على أن مهمة قسم التسجيل

مة صورة على النظر فيما اذا كان عقد التأسيس الابتدائى ونظام الشركة مطابقين للقانون ورأت اللجنة كذلك أن من الضرورى إدخال بعض التصحيح والتدقيق فيما يختص بالشركات التى لم تحدد مسؤوليتها .

يؤخذ من المشروع أن جميع الشركات التى تؤلف بلا رأس مال تكون أبدا مسؤوليتها غير محددة (مادة ٤ فقرة ٢) ووضع لهذه الشركات نظام قاس بنوع خاص . تضاف رسوم القبول جميعها الى أموال الاحتياطى (مادة ٨ فقرة ١) وتخصص جميع الأرباح للاحتياطى ماعدا ١٠ ٪ . يمكن أن تستعمل فى عمل منه منفعة عامة للمنطقة .

ومن البديهى أن نظام القواعد هذا أساسه سوء تفاهم بشأن الشركات التعاون من طبيعة خاصة اقتصادية وقضائية لأن الأصل فيها أن يكون رأس مالها قابلا للتغيير ومعنى هذا أنه ليس لهذه الشركات من غرض الخدمة ما للشركاء من مصالح زراعية بطريق الاشتراك وعلى ذلك فهى لا تحتاج إلا الى رأس مال يتناسب والمصالح المذكورة أى أنه من الممكن على ذلك ان يكون رأس المال زهيدا عند البدء فى العمل ثم يتغير باستمرار وفاقا لعدد الشركاء .

ومن البديهى أن لن تستطيع شركة تعاون لها صفة جدية أن تتألف بدون أن يتوفر لديها من المال ما يكفى على الأقل لسد نفقات التأسيس الأولى مهما تكن هذه النفقات ضئيلة .

فاذا صح اعتبار هذا المال الأول كرأس مال فيترتب على ذلك أن القاعدة الواردة فى الفقرة ٢ من المادة ٤ من مشروع القانون تصبح خلوا من المعنى . واذا لم يكن الأمر كذلك ، أى اذا فرض على الشركة ، تفاديا من تعريض مسؤولية أعضائها غير المحدودة ، أن يتوافر لديها من المال ما لا يفى بالنفقات الأولى وحدها بل

يتناول رقى الشركة واتساع أعمالها جميعها ، فقد تكون هذه ضربة على حركة التعاون واقتلاعا لجذورها ، اذ قد دلت التجارب العديدة فى الواقع أن الشركاء فى التعاون يتفادون من أن يرتبطوا بطريقة غير محدودة أى أن يعرضوا مالههم اليوم وما سيكون لهم غدا من ثروة اللهم إلا فى ظروف خاصة وشكل خاص من أشكال التعاون .

وعلى ذلك فاللجنة تقترح :

(١) يجب ألا تتألف أى شركة للتعاون إلا إذا كان لديها مال أولى لا يقل عن ٥٠ جنيها (مادة ١٦) .

(٢) يجب ألا تفرض المسؤولية غير المحددة على الشركاء بل يجب أن يكون الأمر على النقيض من ذلك بحيث تصبح الشركة المحدودة المسؤولية هى مثال الشركات (راجع مادة ١٢) وزيادة على ذلك فإن مشروع الجمعية التشريعية ولو انه بحث فى امكان إنشاء شركات تعاون مالية قوامها مسؤولية الشركاء بطريق التضامن مسؤولية غير محدودة إلا انه لم ير الوقت مناسبا لأن يضع نظاما خاصا لهذه الشركات .

(٣) يجب ألا يحتم على أعضاء الشركات المحدودة المسؤولية أن يكونوا مسئولين بطريق التضامن عن التعهدات التى ارتبطت بها الشركة كما قضت بذلك أحكام الفقرة ٤ من المادة ٤ من المشروع لأن تحديد المسؤولية يبعد المسؤولية بطريق التضامن .

(٤) يجب أن ينص صراحة على أن ما يلزم لتأسيس الشركة من رأس المال بأطلاق معانى الكلمة لا يجوز أن يكون مقصورا على الحصص أو الأسهم بل تدخل فيه كذلك الاشتراكات والأنصبة (مادة ١١) .

(٥) يجب ألا يحرم كلية الشركاء في شركات غير محدودة المسؤولية من كل اشتراك في الأرباح ذلك مع تحميم أن ينحصر ٧٥ في المائة من تلك الأرباح للاحتياطى (مادة ٤٥) .

ومن التعديلات التى ليست لها أهمية عامة يمكن الإشارة إلى :

(١) تحريم إنشاء أكثر من شركة واحدة ترمى إلى غرض واحد فى نفس القرية إلا بتصريح من وزارة الزراعة (مادة ١٠ فقرة ٣) .

(٢) نقص الميعاد الذى تبقى فيه مسؤولية العضو القديم أو مسؤولية ورثة العضو المتوفى معلقة بسبب أعمال الشركة التى تمت قبل خروج هذا العضو أو وفاته من خمس سنوات إلى ستين ونقصه إلى ٣ سنوات فى حالة تصفية الشركة .

(٣) رفع الحد الأدنى لقيمة الحصص والأسهم إلى جنيه أما الحد الأدنى للاشتراكات فيبقى بلا قيد (مادة ٣١) .

(٤) تحديد مقدار الأسهم التى يملكها كل عضو بمعنى أن هذا المقدار لا يجب أن يزيد على عشر رأس المال بل يكون حده الأقصى مبلغ ٢٠٠ جنيه (مادة ٣١) .

(٥) نقص الحد الأدنى للنصيب من الأرباح الذى يضاف إلى الاحتياطى من ٥٠ إلى ٢٥ فى المائة (مادة ٤٥) مع نقص الحد الأدنى إلى ٥٠ فى المائة من رأس المال (المادة نفسها) ولكن مع تحميم الاستقرار على دفع نصيب قدره ١٢ ½ فى المائة للاحتياطى ومن المحتم كذلك وجوب تكوين الاحتياطى قبل توزيع أى فوائد أو أرباح أو جوائز إذا اتضح أنه هبط تدريجيا إلى أقل من ٢٥ فى المائة من رأس مال الشركة (مادة ٤٧) .

(٦) تخصيص الأموال المتوفرة بعد تصفية الشركة لمصلحة حركة التعاون بدلا من الأعمال التى لها صفة النفع العام والنص على أن يدفع الشركاء مبالغ حدها الأقصى يعدل ضعف ما لحصصهم وأسهمهم من قيمة (مادة ٥٨) .

(٧) حذف النص المقيد للحرية الذي كان يقضى بأن تحل شركة التعاون بقرار من مجلس الوزراء وذلك بتفويض أمر الحل كسائر الأمور الأخرى إلى عدالة الحاكم (مادة ٥٠ رقم ١) .

الأمر مفوض للمجلس الاقتصادي ليبدى رأيه في هذه التعديلات التي لا تمس ما في المشروع من قواعد ومبادئ أساسية والتي أدخلت احتذاء لمثال التشريع الأجنبي واخذاً بما لأعضاء اللجنة من الخبرة بهذا الأمر .

الا أن اللجنة اعتقدت واجبا عليها أن تضيف الى المشروع بضع قواعد أخرى تعتبرها ضرورية لكي يكون للشركات أساس مستكمل من النظام .

فهى ترى بنوع خاص أن مصر بخلاف البلاد الأخرى ليس لها تشريع عام فى مسألة الشركات لأن القانون المدنى الأهلى لا يتضمن الا بعض مبادئ عامة عن الشركات المدنية ويقتصر القانون التجارى على تنظيم بعض الاجراءات الخاصة بتأليف الشركات التجارية .

فاذا أهمل سد هذا النقص الأخير فيما يتعلق بشركات التعاون فقد تنشأ عن ذلك حتما مناقشات ومنازعات وأغلاط أو إفراط فى الادارة يكون من أثرها المساس بحسن رقى شركات التعاون بل وبوجودها نفسه كما أن مساعدة الحكومة ومعوتها ستصدمهما مصاعب لا يمكن تذليلها .

أخذت هذه القواعد التكميلية إما من التشريع الأجنبى وإما من الأحكام التى تجرى عليها الشركات المساهمة فى مصر على أثر قرارات مجلس الوزراء وآراء قسم قضايا الحكومة ثم عدلت بحيث أصبحت بطبيعتها ملائمة لما يحيط شركات التعاون من ظروف خاصة تشير الى ما يأتى :

(١) القواعد الخاصة بمجلس المراقبة (مواد ١٢ الى ١٦) .

(٢) تفصيل ما يتضمنه عقد التأسيس (مادة ١٧) وما يشمل نظام الشركة الذى سينشر (مادة ٣١) .

(٣) الشروط التى تتوافر فى الشريك .

(٤) القواعد الخاصة بمسئولية أعضاء مجلس الادارة ومراقبة جمعية الشركاء العمومية (مادة ٣٥ ومادة ٣٦) .

(٥) إيجاد المراقبين (مادة ٣٧) .

(٦) نظام العدد القانونى الأدنى فى الجمعيات العمومية العادية وغير العادية (المواد من ٤١ الى ٤٤) .

(٧) تنظيم الأحوال التى تنتهى فيها الشركة أو يجب فيها حلها من طريق القضاء (المواد ٤٩ الى ٥٣) .

(٨) تنظيم عمليات التصفية (المواد من ٥٣ الى ٦٠) .

(٩) أحكام تأديبية أوسع وأدق (المواد من ٦١ الى ٦٣) .

ونعيد القول بأن هذه القواعد لا تقضى بأى تعديل فى المبادئ التى صادقت عليها الجمعية التشريعية التى ربما قبلتها لو أن الحكومة عنيت بعرضها عليها .

نلح مرة أخرى فى الإشارة الى ما لحركة التعاون فى مصر من مستقبل معلق على التجارب الأولى كما أن الشركات التى لا يوضع لها نظام كامل أو واف يقضى عليها بالفشل رغم ما يظهره الشركاء من حسن الادارة والرغبة فى التضحية .

فنحن على ثقة تامة بأن المجلس الاقتصادى حين يتعمق فى مناقشة النصوص التى نتشرف برفعها اليه سيخرج قانونا يكون فيه الأساس المتين لتعاون زراعى يليق بمصر الحديثة .

نقد القانون

حول تسمية المنشآت التعاونية

أطلق على المنشآت التعاونية الزراعية التي أنشئت في أوائل الحركة التعاونية في مصر اسم "نقابات". وهذه التسمية تعريب عن اللفظ الفرنسي (١). على أن كلمة "نقابة" إنما يعنى بها اتحاد أفراد ذوى حرفة واحدة وتكوين هيئة منهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة والعمل على تقدم حرفةهم ، فهي والحالة هذه مجرد اتحاد حرفي (٢) ، كما في نقابة المحامين والأطباء والصحفيين وغيرهم . وقد أخطأ الفرنسيون في تسمية منشآتهم التعاونية باسم نقابات وكان ذلك لأسباب تاريخية (٣) .

تنبه الكتاب المصريون لخطأ هذه التسمية فعملوا على محوها وأخذوا يستعملون بدلا منها عبارة "شركات تعاونية" وجاء القانون الذي نحن بصددده مؤيدا ذلك والحال ان هذا الاسم خطأ أيضا ، لأن المنشآت التعاونية تختلف عن الشركات (٤)

(٢) يسميه الانجليز Trade Union

(١) Syndicats Agricoles

(٣) حدث سنة ١٨٨٤ أنه بينما كان البرلمان الفرنسي منعقدا يبحث قانونا يبيح إنشاء "نقابات العمال" تحى مصالحهم الصناعية والتجارية ، ان دخل أحد الأعضاء حينما كان مقدم المشروع يلفظ عبارة "Industriels et commerciaux" فعند سماعه هذه العبارة صاح مضيفا اليها "et agricoles" فلم يتردد مقدم المشروع في قبولها ، بل أكد للجلس عدم تعمله حرمان الزراع من مزايا ذلك التشريع . انه لم يكن يدور بخلد مقدم المشروع ولا معدله ما سترتب على هذه الاضافة من قيام الزراع بإنشاء نقابات زراعية يدخل عليها من التغيير والتبديل ما يحولها عن قصدتها ويجعلها في الواقع جمعيات تعاونية . وهذا هو ما حصل فعلا ، وبذا أصبح اسم هذه المنشآت لا ينطبق على نوع عملها .

(٤) Companies

من حيث ان عماد الأولى تضامن الأشخاص وتساندهم ، وغايتها البلوغ بالعضو الى الكمال المادى والأدبى كلما استطيع الى ذلك سبيل . أما الثانية فمهادها المال وغرضها الكسب . ومن هذا يتبين أن فى اطلاق اسم شركات على المنشآت التعاونية تشويها لمعناها من الوجهة الأدبية وصبغها بروح تنافر والمبادئ التعاونية .

من أجل ذلك يحسن تسميتها تسمية صحيحة تتناسب مع طبيعة أعمالها ، وإلى أقترح اسم "جماعة تعاونية" (١) وقد ذكرت "جماعة" بدل "جمعية" لأن الأخيرة تطلق على عدة هيئات متنوعة من دينية وعلمية وأدبية واجتماعية وخيرية وغيرها ، هذا فضلا عن عدم تمام صحتها لغويا (٢) .

على أن هناك اعتبارات أخرى تبرر رأينا فى عدم الأخذ باسم نقابة أو شركة أهمها :

(١) فى أغلب البلاد الراقية التى أخذت بالنظام التعاونى تسمى المنشآت التعاونية جماعات . ومن حيث انه ينتظر أن تكون لمصر فى المستقبل علاقات دولية فى ميدان التعاون ، فيحسن والحالة هذه أن تتبع مصر هذا الاسم المتفق عليه ، سيما أنه اسم صحيح من الوجهة العلمية ولا يستبعد أن تغير فرنسا التى تأخذ مصر عنها كثيرا تسميتها يوما ما .

(٢) ينتظر أن تتعدد الشركات الرأسمالية فى مصر فى العهد الحديد كما ينتظر لحركة العمال فى هذا القطر شأن يذكر مما يستتبع انتشار نقابات العمال ، فلتلافى تعارض التسمية يحسن أن يكون للمنشآت التعاونية اسم خاص يختلف عن الشركات الرأسمالية وعن نقابات العمال .

(١) Co-operative Society . ويتبع ذلك تسمية الشريك "عضوا"

(٢) منذ أن صدر قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ وأطلق على الهيئات التعاونية اسم "جمعيات" ، تلتزم هذه التسمية من الآن .

المادة الأولى

تقول هذه المادة ان القصد من تكوين جمعيات التعاون هو السهر على ما للأعضاء من مصالح زراعية ، وتحقيقها بالوسائل القائمة على مبدأ التعاون .

قبل أن نقصد هذا القول ، يجمل بنا أن نذكر تعريفا عاما لجمعيات التعاون الزراعية فنقول :

”إنها هيئات يتكون كل منها من فلاحي ناحية ما، صغارا أو كبارا، يشتركون باختيارهم قصد توحيد جهودهم لتنظيم أمورهم التعااملية تنظيما أساسه الاخاء والمساواة والعدالة ونتيجته عائدة عليهم وعلى قريتهم بالمنفعة المادية والرقى الأدبي“ .

فالغرض من تكوين هذه الجمعيات اذن هو تحسين حالة الفلاحين الاقتصادية ورفع مستواهم الاجتماعى . فيجب والحالة هذه عدم تقييد عملها بقيود تعرقل تحقيق هذا الغرض المزدوج على أكمل وجه . نعم إن حياة الفلاح حياة زراعية على أتم معناها ، ولكن لحياته أيضا بصفته انسانا وجهة عائلية ذات مطالب اقتصادية واجتماعية تستلزم رعاية وعناية ولا يصح اغفالها . فاذا اقتصر جهد التعاون على السهر على مصالح أعضائه الزراعية دون سواها كما تشير اليه هذه المادة فكأننا فضلا عن إهمالنا الجانب الاجتماعى للتعاون ، والذي هو أجل جوانبه وأسمائها ، قد سمحنا للوسطاء بالتقرب من الفلاح لامداده بما هو فى حاجة اليه من لوازم منزلية من أقمشة وبن وسكروصابون وشع وغيرها ، فيشاركونه فى رزقه الذى أجهد نفسه فى الحقول والمزارع للحصول عليه مشاركة غير مفيدة .

ففى ابقائنا للمادة على أصلها رضاء منا بأن يكون جهد فلاحنا التعاونى جهدا ناقصا لا يمس حياته الاجتماعية ، كما لا يمس شطرا ليس بصغير من حياته

الاقتصادية . فلتكامل هذا النقص نرى أن تستبدل "مصالح زراعية" بـ "مصالح اقتصادية اجتماعية" .

المادة الثانية

في هذه المادة التباس بين "غرض" جمعيات التعاون و "عملها" وقد بينا فيما سبق أن غرض هذه الجمعيات على اختلاف أنواعها واحد وما هو الا تحسين حالة أعضائها اقتصاديا ورفع مستواهم اجتماعيا . أما أعمالها فتباين ، إذ بعضها يقوم بعمل مفرد قصد تحقيق مهمة خاصة كأن تقوم الجمعية بإنشاء معمل ألبان لتوريد الألبان التي تنتجها مواشى الأعضاء الى الأسواق رأسا ، وما يزيد منها تحوله بواسطة عددها وآلاتها الى زبدة وجبنة تباع في المدن . وكأن تقوم بإيجاد مصرف تعاوى يستمد منه الفلاح ما يحتاج اليه من المال قرضا ويودع فيه ما تدخره من المال ، الى غير ذلك من الأعمال التي تقوم بها الجمعيات المختصة بأمر واحد . وبعضها يقوم بأعمال متعددة تتطلبها مصالح الأعضاء مثل توريد ما يلزمهم من الحاجات الزراعية والمنزلية ، وبيعها حاصلاتهم جملة ، وغير ذلك مما يطلبه الأعضاء ويحيزه القانون .

لذلك نرى وجوب ابدال ما جاء في أول هذه المادة وهو : "يجوز أن يكون الغرض من هذه الشركات القيام بجميع" بـ "تحقيقا للغرض المذكور في المادة الأولى تقوم هذه الجمعيات بجميع" .

كذلك نقترح تعديل الفقرة الخامسة كما يأتي :

"أن تقبل ودائع الأموال وأن تقرض الأعضاء ما يلزمهم من نقود لحاجاتهم ، على أن تكون هذه الحاجات على قدر الامكان زراعية ووجهتها انتاجية" .

لا نرى مانعا من قبول الجمعية ودائع من غير الأعضاء ، لأن في ذلك فائدة لها من جهة^(١) وتشجيعا لهؤلاء على معاملة الجمعية من جهة أخرى ، حتى اذا تبينوا بذلك ما في الانضمام لعضويتها من فوائد مؤكدة ، لم يلبثوا أن ينضموا اليها مرتاحين فيكسبوا وتكسب الجمعية .

ليس من الحكمة الزام الجمعية ألا تقرض الأعضاء الا لحاجاتهم الزراعية فقط ، فقد تحدث ظروف يضطر بعض الأعضاء فيها الى مال ، لو لم تسعفهم جمعياتهم به لالتجأوا الى اقتراضه من الغير ، وفي ذلك خسارة عليهم من جهة ، لأنهم لن يجدوا من يعاملهم بمثل المعاملة الطيبة التي تعاملهم بها جمعياتهم ومن جهة أخرى خسارة على الجمعية نفسها لما قد يترتب على التجاء هؤلاء الأعضاء الى الغير من اضعاف في مقدرتهم على القيام بتعهداتهم نحوها .

فيحسن والحالة هذه أن نوصي بأن تكون الحاجات على قدر الامكان زراعية ، لأنها هي المقصودة بالذات ، ووجهتها انتاجية ، رغبة في زيادة ضمان مقدرة الفلاح على الدفع تبعا لزيادة قوة انتاجه .

المادة الثامنة

تنص هذه المادة على وجوب ذكر الغرض الأصلي من أعمال الجمعيات في اسمها وقد بينا فيما سبق أن المقصود بالذكر هنا هو ” العمل “ لا ” الغرض “ ، ولذلك نقترح ابدال ” الغرض الأصلي من أعمالها “ بـ ” نوع عملها اذا كانت من الجمعيات ذات العمل المفرد . أما اذا كانت من الجمعيات المتعددة الأعمال فيكتفى بوصفها بأنها زراعية “ وفي الاكتفاء بوصف الجمعية المتعددة الأعمال بأنها زراعية اختصار وتعميم .

(١) على كل حال تقرض الجمعية من مصادر خارجية ما يعينها على قضاء أعمالها .

المادة الحادية عشرة

في النظام التعاوني يتكوّن رأس مال الجمعيات الأصيل من ثمن الحصص فقط وإذا كانت هناك اشتراكات دورية، كما هي الحال في الجمعيات التنظيمية أو أنصبة تحصل من الأعضاء بنسبة مخصوصة، كما يحصل في جمعيات التأمين على حياة الماشية عند ما تنفق ماشية أحد الأعضاء، فهذه تعتبر إيرادا للجمعية يصرف منه في الأبواب التي جمعت من أجلها وما يتبقى يضاف إلى مالها الاحتياطي. وهذا المال ليس للأعضاء ملكية له فلا يعتبر والحالة هذه رأس مال بالمعنى الحقيقي.

لذلك نرى تعديل الفقرة الثانية من هذه المادة بما يتفق مع هذا التفسير.

المادة الثانية عشرة

بمقتضى هذه المادة تكون الجمعيات التي عملها الأصيل الاعتماد المالي ملزمة باتباع المسؤولية غير المحدودة. ونحن نرى أن يترك للجمعيات نفسها انتقاء نوع المسؤولية التي تناسب عملها لأنه قد تؤسس جمعية عملها الأساسي الاعتماد المالي، ثم تأتي عليها ظروف تقلل من هذا العمل وتكثر من الاتجار. ونحن نعلم أن النوع الأول يستوجب تضيق دائرة العمل والنوع الثاني يستوجب توسيعها. فإذا حتم القانون اتباع المسؤولية غير المحدودة كان هناك غبن على الأعضاء البعيدين عن مركز الجمعية وغير القادرين بطبيعة الحال على الإشراف الدقيق على أعمالها وتصرفات أعضائها ذلك الإشراف الذي يتطلبه نظام المسؤولية غير المحدودة.

أضف إلى ذلك أنه قد يكون من أهل الريف من لهم في البلاد القريبة من مزارعهم أملاك غير زراعية لا يرضون أن تكون تحت رحمة المسؤولية المطلقة للجمعية زراعية ينتمون إليها. فإذا كان أعضاء مثل هذه الجمعية يرغبون في كسب

عضوية هؤلاء ويفضلون لذلك الأخذ بنظام المسؤولية المحدودة لما في ذلك من المصلحة لهم ، فلا معنى إذن من إلزامهم باتباع غيرها .

أما القول بأن المصرف التعاوني لا يكسب الثقة أو لا يتسنى له الحصول على المال الكافي لإدارة دولاب أعماله إلا إذا كانت مسؤوليته غير محدودة ، فهو قول ضعيف لا يقره الاختبار والتجربة .

على أنه لا يفوتنا أن نظام المسؤولية المحدودة يحيز أن يكون العضو مسؤولاً عن اضعاف معينة لمقدار ما يكتب به من الحصص ، ينص عليها في اللائحة الداخلية^(١) للجمعية . وفي ذلك ما يزيد الطمأنينة في قلوب من يعاملون الجمعية ، ويجعلهم يشقون بمقدرتها على القيام بتعهداتها .

إزاء كل ما ذكر نرى من سداد الرأي عدم تقييد الجمعيات بنوع خاص من المسؤولية ، بل يترك الخيار لها على اختلاف أنواعها وتباين أعمالها في انتقاء نوع المسؤولية الذي ترى أنه أنسب لظروفها وأوفق لمصلحتها .

(١) وضعت قوانين التعاون لتقرير المبادئ العامة لجمعياته وفق أصوله أما التفصيلات والتعليمات التي يتطلبها تسيير العمل المنظم فضعها الجمعيات نفسها حسب ما يتفق مع ظروفها المحلية ويتناسب مع مصلحتها الخاصة ، على شرط عدم الإخلال بالمبادئ الأساسية للتعاون وعدم الخروج عن القواعد التي قررتها تلك القوانين ، وهذه التفصيلات هي ما يسمى باللائحة الداخلية أو النظام الداخلي ، وتعتبر متممة للقانون وتكون أحكامها واجبة الاحترام كأحكام القانون سواء بسواء .

رأت اتحادات التعاون في أوروبا أن تضع نماذج اللوائح الجمعيات المختلفة المتممة إليها تأخذ بها إذا شاءت كما هي ، أو بعد أن تدخل عليها من التعديلات ما تراه أكثر ملاءمة لها . والغرض من ذلك ، أولاً توفير نفقات الاستفتاء القانوني على الجمعيات لوضع لوائحها التي تسيير عليها ، ثانياً إرشاد الجمعيات إلى أحسن وضع لهذه اللوائح ، ثالثاً أن في وضع الاتحادات لهذه اللوائح توحيداً للنظام العمل حتى تكون جميع الجمعيات التعاونية التي من نوع واحد سائرة على نظام متين موحد ، يحسن اتباعه وتسهل مراقبته .

المادة التاسعة عشرة

نصت هذه المادة على أن تكون تسمية القسم الخاص بالتعاون "قسم تسجيل وتفتيش شركات التعاون الزراعية". وبما أن مهمة هذا القسم ، الذي وجد ليقوم مقام اتحاد تعاونى عام ، لا تقتصر على التسجيل والتفتيش بل تتعداه الى بث الدعوة التعاونية فى أنحاء الريف ، وإلى مساعدة الزراع على إنشاء جمعيات التعاون بينهم وتنظيم أعمالها وإرشادهم إلى طرق تسييرها وبخاصة فى العهد الأول من حياتها ، وكذلك يعمل على نشر التربية التعاونية الصحيحة وتعليم الأهالى أصول التعاون وأنظمتها ، فيحسن أن تكون تسمية هذا القسم أعم مما نصت عليه المادة وليس أخصر وأعم من أن يسمى "قسم التعاون". ولا حاجة لإضافة "الزراعى" لأن فى وجوده بوزارة الزراعة دليلا كافيا على وصفه .

كما أننا نشير بتعديل الفقرة الأخيرة من هذه المادة كما يأتى :

"وينشأ فى عاصمة كل مديرية أو محافظة مجلس يتكون أعضاؤه من مندوبين تنتخبهم الجمعيات الموجودة فى المديرية أو المحافظة من بين أعضائها ، بحيث يكون لكل جمعية مندوب واحد على الأقل وإذا زاد عدد الأعضاء على مائة ، يكون لكل مائة مندوب ، وتكون مهمة هذا المجلس الإشراف على المصالح المشتركة والدفاع عنها ، وإيجاد رابطة بين بعض الجمعيات وبعضها الآخر وإمدادها بأرائه ونصائحه . وهذا المجلس يرأسه مفتش من قسم التعاون" .

نرى ضرورة النص صراحة على أن أعضاء مجلس المندوبين تنتخبهم الجمعيات نفسها ، سواء أكان ذلك بمعرفة جمعياتها العمومية أم مجالس إدارتها ، حتى يكون التمثيل حقيقيا . وبديهي أن عدد ممثلى كل جمعية يجب أن يتناسب مع عدد أعضائها .

كما أننا نرى من الحكمة اسناد رئاسة هذا المجلس الى مفتش من قسم التعاون ، لأنه أدرى بطبيعة العمل من رجال الادارة ، وأقدر على توجيه نظر التعاونيين الى ما يهمهم أمره ، وكذا على تسير أعمال المجلس وإنجاز مهمته على الوجه المرضي .

المادة العشرون

نرى من مصلحة التعاون والتعاونيين أن تترك حرية التصرف لقسم التعاون في تسجيل ما يراه من الجمعيات مستوفيا الشروط الكفيلة بنجاحها ، فلا يكون ملزما بتسجيل كل جمعية تتقدم اليه بمجرد استيفائها الشروط القانونية . لأنه قد تكون الجمعية مطابقة عقودها لأحكام القانون ولكنها في الحقيقة لم تستوف كل الصفات التي تتطلبها سنة التقدم التعاوني . فاذا تركنا تقرير تسجيل الجمعيات التعاونية في يد القسم الذي من شأنه الوقوف على كل كبيرة وصغيرة مما يضمن فلاح هذه الجمعيات ، نكون قد سلكنا خير السبل . وما دامت هناك هيئة عليا يرفع اليها أمر رفض التسجيل ، فلا يخشى اذن من تحكم قسم التعاون في بعض الجمعيات تحكما لا مبرر له .

يقول تعاونيو بلاد الهند إنه لولا هذه الخطة التي أشير بها هنا والتي يعملون بها هناك ، لقامت عندهم منشآت في ظاهرها تعاونية ولكنها في حقيقتها شركات رأسمالية غايتها الربح ، وهيئات عضويتها في الواقع قاصرة على عائلات معينة تنتفع بالخدمات باسم التعاون وجمعيات لم توفق الى وضع الخطط الأساسية الكفيلة بتسيير أعمالها التعاونية على الوجه الأمثل ، كأن لم تحسن اختيار نوع المسؤولية التي تتفق مع مصالحها .

ان غايتنا في اعطاء قسم التعاون حق رفض تسجيل أى جمعية لأسباب جوهرية بينها^(١) ، هى ايجاد جمعيات تعاونية بالمعنى الصحيح ، متينة الأساس مضمونة النجاح لأنه اذا قامت جمعية فى جهة من الجهات على أساس غير وظيفى ، أو فى وقت لم تتشبع فيه نفوس الأهالى بالتعاليم التعاونية أو فى وسط غير ناضج لقبول هذه التعاليم والعمل بمقتضاها ، ترتب على ذلك لا مجرد انهيار بنائها بل تشويه سمعة التعاون تشويها ربما كان سببا فى اشراب نفوس القريب والبعيد بالشك فى صلاحية هذا النظام ، وكان ذلك عقبة فى نشر الدعوة اليه . نفيير للتعاون وللقائمين بالعمل فيه أن يتحققوا عند انشاء الجمعيات لا من مجرد استيفائها الشروط القانونية بل من استيفائها الشروط التعاونية كذلك . وبغير ذلك لا يجرى أن يكون للتعاون فى بلادنا ما نرضاه له من التقدم والرقى .

المادة التاسعة والعشرون

تبيح هذه المادة للعضو المستقيل أو المفصول حق استرداد قيمة حصصه . ونحن نرى فى ذلك موطن ضعف يهدد حياة الجمعيات ، اذ قد يلجأ اليه بعض الأعضاء إما طلبا لاسترداد قيمة حصصهم وإما رغبة فى ايقاع أذى بالجمعية لسبب من الأسباب يفضى الى حلها .

ونحن مع تمسكنا بكل ما من شأنه عدم انقاص رأس المال الأصيل للجمعيات التعاون ، نرى أنه يحدث أحيانا ما يلزم الجمعية أن ترد لبعض الأعضاء قيمة حصصهم لخروجهم من عضويتها .

(١) من شأن قسم التعاون بذل الجهد فى ارشاد الجمعية غير الموفقة الى الطريق السوى ، فان اهدت بهداه كان بها ، والا فهو فى حل من رفض تسجيلها مع تقديم تقرير واف بأسباب هذا الرفض الى وزارة الزراعة .

فتوفياً بين هذين الموقفين نشير بأن يعطى العضو الذى يرغب فى الاستقالة من العضوية أو الذى يفصل منها حق التنازل عن حصصه لعضو آخر أو لعضو جديد يرضى به مجلس ادارة الجمعية وبذلك نكون قد أعطينا كل ذى حق حقه وفى نفس الوقت احتفظنا للجمعية بمناعة مركزها المالى .

المادتان السابعة والثلاثون والثامنة والثلاثون

تحوم هاتان المادتان حول مراقبة جمعيات التعاون مراقبة تكفل حسن سيرها ، ولكن من دواعى الأسف أن القائمين بوضع القانون لم يوفقوا الى الخطة الحكيمة التى تتفق ومبادئ التعاون ومصالح جمعياته .

تشير الأصول التعاونية المتبعة بأن تتولى ادارة الجمعيات ثلاث هيئات داخلية هى ”مجلس الادارة“ و ”لجنة المراقبة“ و ”الجمعية العمومية“ . ولكل منها اختصاصات سردنا تفصيلها فى الفصل السابع . وفوق هذه الهيئات رقابة خارجية تقوم بها هيئة أعضاؤها ليسوا من أعضاء الجمعية .

جاءت المادة الثامنة والثلاثون وجعلت تكوين ”لجنة المراقبة“ اختياريا لا إلزاميا كما تقضى التعاليم التعاونية . ونحن لا نرى حكمة فى ذلك ، لأن هذه اللجنة لها مهمة أساسية لا يستهان بها .

يقول بعضهم إن قرى مصر لا تتحمل تكوين هيئتين اداريتين لجمعياتها التعاونية ونحن نرى أن الجهة التى تأنس فى نفسها الاستعداد الكافى والكفاية اللازمة لادارة دولا ب أعمال جمعية تعاونية بها ، يتيسر لها تكوين هيئتين أعضاؤهما نحو ثمانية ، وهذا هو الحاصل فى كثير من البلاد شرقية وغربية ، ومع ذلك فإن هاتين الهيئتين هما تحت إشراف الجمعية العمومية للجمعية وكذا الاتحاد

التعاونى الذى تنتمى اليه ، أو ما يقوم مقامه من الهيئات الحكومية كما هى الحال فى مصر والهند ، فلا خوف اذن من أن يضل أحدهما أو كلاهما .

زيادة على ذلك فان مجلس الادارة ليس دائماً بل يتغير بعض أعضائه كل سنة وهذا مما يزيد عدد ذوى الكفاية والخبرة من الأعضاء الذين يصح الانتفاع بهم بوجودهم فى هيئة "لجنة المراقبة" .

هذا فضلاً عن أن فى وجود "لجنة مراقبة" تنعقد مرة كل ثلاثة أشهر لتفحص أعمال مجلس الادارة فحفا أصوليا من إدارية وتعاملية ما يدعو أعضاء هذا المجلس الى اتقان عملهم وضبط حساباتهم . كما أن هذه الخطة تسهل العمل على الجمعية العمومية عند ما تنعقد لبحث جميع أعمال الجمعية ، اذ يكون مجلس الادارة قد قدم أعماله اليها بعد مراجعة لجنة المراقبة إياها . فيكون الطريق ممهدا لتسيير العمل على الوجه المرضي وفى مراقبة اللجنة لأعمال مجلس الادارة ما يدخل فى نفوس الأعضاء كثيرا من الارتياح والطمأنينة ، ويوقف أعضاء المجلس عند حدهم الذى قرره القانون . وعلى كل حال فان وجود مثل هاتين الهيئتين مما يساعد على ازدياد عدد العاملين من أعضاء الجمعية ويؤدى الى اتقان العمل .

إزاء هذه الاعتبارات كلها نرى ضرورة النص على وجوب إيجاد لجنة مراقبة لكل جمعية تعاونية .

أما "المراقب" الذى تشير اليه المادة السابعة والثلاثون فهتمته مراجعة حسابات الجمعية مراجعة نظامية مرة فى السنة على الأقل . ومراجعة حسابات جمعية تعاونية زراعية تتضمن فى الواقع شيئا من التدقيق لا مجرد فحص الميزانية مع الدفاتر ورفع تقرير بما اذا كانت تدل على استقامة الشؤون وتمشيها مع القانون . ذلك لأن أعضاء مثل هذه الجمعية عرضة لطوارئ الظروف السيئة التى قد تمنعهم عن الوفاء بارتباطاتهم ، فان لم يكن المراجع واقفا على تصرفاتهم ، فاهما ظروفهم

ومقدرها قدرها ، وفي الوقت نفسه قادرا على فحص الأسباب التي حالت بينهم وبين دفع ديونهم في مواعيدها ، وعارفا ما اذا كانوا حقيقة أفرغوا قصاراهم في انجاز ارتباطاتهم حيال جمعياتهم بروح تعاونية حقيقية ، أم هم يلقون اللوم فقط على الأحوال المعاكسة ليؤجلوا الدفع — نقول إنه اذا لم يتوفر في المراجع كل هذا فانه يستخف بمراجعته ويخفق في مهمته .

من هذا يرى أنه لا بد من المراجعة المنطوية على معرفة أصول مراجعة الحسابات وكذا أصول التعاون الزراعي معا ، وذلك يتطلب من المراجعين الماماما تاما بالأمور الحسابية ومعرفة حقيقية للصبغة الخاصة المصبوغة بها الجمعيات التي يكلفون بمراجعة حساباتها ، وعطفا صادقا على مبادئها . وكل من هذه الصفات ضروري للمراجع التعاوني لاختلاف عمله عن عمل المراجع العادي للبيوتات الرأسمالية .

لهذا السبب رأينا جمعيات التعاون في أوربا تفضل أن يكون مراجعو حساباتها مراجعين تعاونيين يعرفون طبيعة الجمعيات وعملها كمعرفتهم التفاصيل المالية المختلفة التي تتطلبها مراجعة الحسابات الدقيقة . ولهذا السبب بعينه نشير على أولى الأمر أن يتولى مراجعة حسابات جمعيات التعاون مراجعون تعاونيون . وحيث ان قسم التعاون منوط به بث الدعوة التعاونية وانشاء الجمعيات والاشراف عليها وتعليم الأعضاء واجباتهم وتنظيم أعمالهم ، فيصح اضافة مهمة مراجعة الحسابات اليه ليختص بها من يقوم بها خير قيام .

المادة الرابعة والأربعون

بينما تشدد هذه المادة في ضرورة حضور نسبة عالية من عدد الأعضاء عند الدعوة الأولى للجمعية العمومية ، نجدها تنهون لدرجة لا حد لها عند الدعوة الثانية اذ يصح الاجتماع مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين ، وهذا تطرف من

الجهتين لا نقره . على أنا نرى من الحكمة التوسط بين الأمرين فنجعل حضور ثلث الأعضاء (بدل النصف) محتما سواء في الدعوة الأولى أو الثانية ، وفي الدعوة الثالثة اذا لم يبلغ العدد النسبة المذكورة يعتبر ذلك سببا لحل الجمعية ، اذ لا رجاء ولا أمل في جمعية لا يهتم بأمرها أكثر من ثلثي أعضائها . كما أنه يخشى أن يفرد بمصالحها نفر قليل من الأعضاء يخشى مهما سلمت نياتهم ، أن يستغلوا لمصلحتهم الفردية اسمها التعاوني والامتيازات التي خولتها بصفتها التعاونية ، منتهزين فرصة جمود أكثر الأعضاء وتهاونهم في أداء واجباتهم التي فرضها عليهم المبدأ الذي تعمل عليه جمعياتهم .

أما مبدأ الانابة في التصويت فلا نقره مهما كانت الظروف . لأن العمل على هذا المبدأ ضار ، فهو يشجع الأعضاء على التغيب عن حضور الجلسات ، ولا يخفى ما تتيحه هذه الجلسات من الفرص لازدياد رابطة الأعضاء بعضهم ببعض ، وتدريبهم على المناقشة ، وتوقيفهم على أعمال الجمعية ، فليس من الحكمة أن يفوتهم حضور هذا الاجتماع خصوصا وأنه لا يعقد الا مرة أو مرتين في السنة . ويعين موعده عادة في موسم تكون فيه أعمال المزارع قليلة . وتلتهم فرصة هذا الاجتماع لالقاء محاضرات تزيد من معلومات الاعضاء وتوسع مداركهم كما أن العضو باعطائه صوته بطريق الانابة انما يميل ارادته دون أن يستمع المناقشة التي قد تغير رأيه في الموضوع .

ومع رغبتنا الشديدة في حضور النسوة من الأعضاء هذه الجلسات لمزايا اجتماعية عديدة ذكرناها في موضعها ، الا أنه نظرا لعوائدنا القومية لا يتسنى ذلك في الوقت الحاضر على كل حال . لذلك نحن نستثنى من حكم عدم الانابة الأعضاء النسوة والقصر ونبيح لهم حق التصويت بالانابة على شرط ألا ينوب عضو عن أكثر من واحد .

المادة السابعة والأربعون

تشرح هذه المادة كيفية توزيع صافي أرباح الجمعيات . وحيث إنها لم تنص على وجوب تخصيص نسبة معينة من هذه الأرباح لتحسين الناحية القائمة فيها الجمعية عموما ولاصلاح التعليم خصوصا ، وكذا لأعمال البرونشر التعليم التعاونية وحيث إن وجوب تخصيص جزء من الأرباح لهذه الأعمال أصل أصيل في المبدأ التعاوني لدرجة أن الاتحادات العامة للتعاون في أوربا تحتم على الجمعيات المنتسبة اليها التزام هذا الأصل ، لذلك نرى وجوب تعديل هذه المادة بما ينطبق عليه .

*
* *

أما وقد سردنا هذه الخلاصة الوجيزة لحركتنا التعاونية من كل وجوها ، فلم يبق علينا الا أن نذكر شيئا عما أنشئ فعلا من الجمعيات نفسها ، وعن الحالة التي وصلت اليها في الوقت الحاضر ، ولكن لا يفوتنا قبل المضي في ذلك أن نشير الى كيفية انشاء هذه الجمعيات فنقول : انه لما اهتمت الحكومة في سنة ١٩١٤ بالتعاون الزراعي ووضعت قانونا لذلك ، أخذ الساعون الى الخطوة لديها سواء أكانوا داخلها أم خارجها ينشئون جمعيات تعاونية في أقاليمهم . وانه لمن السخف تلك الفكرة التي كان يعيها عن التعاون ذلك الفريق الذي يراعى مصلحته الذاتية ، وأكثر سخفا منها تلك الطرق العقيمة التي اتبعها هذا الفريق في انشاء هذه الجمعيات ولا حاجة بنا الى القول بأن تلك الجمعيات التي أسست نفسها بالتعاون ، والتي نبتت كما ينبت ” عيش الغراب “ (١) على أثر الهمة المفرطة التي بذلها أولئك ” الساعون الى الخطوة “ من كانوا يجهلون مبادئ التعاون وقواعده وأساليب تسييره كل الجهل ، أقول لا حاجة بنا الى القول بأن تلك الجمعيات العديدة انعدمت

(١) وهو عشب طفيل صغير سريع الظهور قصير العمر اسمه بالإنجليزية ” Mushroom “

سريعا ، والواقع أنه لم يعيش من الجمعيات التعاونية التي ظهرت في مصر الا ما أنشأه عمر لطفى نفسه ، وما أسسه منذ ذلك العهد أنصاره وأتباعه على قاعدة صحيحة . ولدينا من هذه الجمعيات نحو من ست في الريف وثلاثة أمثال هذا العدد في المدن . فأما أولاها ، أى الزراعية ، فلا تكاد تشغل الا بشراء البذور والعلف والأسمدة لأعضائها ، وأما الأخرى فتقوم بالاتجار في الحاجات المنزلية لأعضائها من الحضرين . والجمعيات التعاونية الزراعية الراهنة جمعيات متعددة الأعمال تؤلف في القرى وبلدان الريف ، لتزويد أعضائها بجميع حاجاتهم زراعية ومنزلية ومالية ، وليبع حاصلاتهم . وأغلب هذه الجمعيات تؤدي أعمالها على قاعدة الوساطة ، فهي لا تخزن بضائع ، ولا تتناول دائرة تجارتها غير الأسمدة والبذور والعلف ، التي هي حاجات الزارع الأولية ، وتتلقى الطلبات الزراعية من الأعضاء في فصول معينة من السنة ، وتقوم بشراؤها لهم ، وتجارتها في الحاجات المنزلية ضئيلة جدا ، وقد يرجع هذا الى عدم امتلاك أغلب هذه الجمعيات للحوانيت . وأما عملها المالى فليس بالكثير ، والقروض التي تقرضها ليست بذات بال ، على أنها مقصورة على بضعة أعضاء يتناولونها بصورة غير متناسبة ، ولا يودع الأعضاء الجمعيات مالا أبدا . وبذا أصبح التشجيع على التوفير مهمل كل الاهمال في مصر ، أما بيع الحاصلات فأمر غير معروف فيها مطلقا . على أنا سنلم هنا بعيوب هذه الجمعيات التعاونية الزراعية ومناقصها بشئ من التفصيل تبصرة وذكرى :

(١) ان أغلبها جمعيات عمادها رجل واحد ، فاذا ذهب هذا الرجل الواحد فالجمعية مآلا الى الانحلال ، ولما كانت هذه هي حالها ، فان الأعضاء لا يعنون بها عناية اجتماعية ، ولا يقومون في ادارة أعمالها بدور فعلى . وكل ما يعملونه هو أنهم يستخدمونها لمصالحهم حين يشترون منها بالأجل . أما اجتماعاتها فانه لا يحضرها الا عدد قليل ، وليس للعضو صوت ما في أعمالها . وقد يقول هذا " الرجل

الواحد“ أو يقول مجلس الادارة أن لا حيلة في هذا . ولكن اللوم في اعتقادي واقع على عاتقهما معا . لأن المفروض فيهما أن يعملوا على رفع شأن العضو ، وحمله بكل الوسائل الممكنة على أن يكون عضوا حيا في جمعيته . ولقد جرى الأمر في هذه الجمعيات على أن المجلس يأمر والأعضاء يطيعون . والظاهر أن هؤلاء الأعضاء لا يستطيعون أن يفوهوا بكلمة في اجتماعاتهم ، اما لجهلهم أو لنقص في شجاعتهم ، أو لقلّة اكتراثهم بأمر الجمعية .

(٢) ليس رجال المجلس أنفسهم على خبرة كافية بتعاليم الحركة أو عملها أو مبادئها . وفي أكثر الحالات لا يفوقهم الرئيس ذاته علما . فانهم ليجهلون بسائط أصول الاجتماعات العامة والخطابة ، فترى اجتماعاتهم مختلفة النظام ، ليس لأعمالها . برنامج ، ولا هي تؤدي من العمل الا قدرا ضئيلا .

(٣) يلوح على بعض الجمعيات أنها تتوق الى توسيع المنطقة التي تخدمها ليكون لها غنم الاتجار والى هذا يرجع بلا ريب عدم ضبط الادارة من جراء اتساع دائرة لجانها .

(٤) كثير من الجمعيات تتبع طريقة سقيمة هي رفع ثمن أسهمها كلما زاد المال الاحتياطي من عام الى آخر . وهذا لا يتفق ومبادئ التعاون ، لأنه بمثابة حائل يقوم في وجه الرجل الصغير .

(٥) هنالك ميل بين من جانب أغلب الجمعيات الى رفع أسعار بضاعتها لتنفخ أعضائها ”بعائد“ وفيه في النهاية ، وفي هذا سبة للجمعية التعاونية ، اذ ينبغي ألا يتجاوز الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع أكثر مما يكفي لسد النفقات ودفع الاعتمادات المختلفة . ثم يوزع ما يبق بعد ذلك على سبيل ”العائد“ . ولا يعزب عن بالنا أن الجمعية ليست شركة مقصدها المكسب ، بل لا يصح أن يتغلب فيها روح الرأسمالية بأى حال من الأحوال .

(٦) يصعب على الأعضاء أن يدركوا أن القيمة الحقيقية للجمعية التعاونية ليست في عظم رأس مالها بل في الخدمات الفعلية التي تؤديها لأعضائها — خدمات اقتصادية واجتماعية — ولذلك تتباهى بعض الجمعيات بأنها تملك رأس مال كبير، وهذا خطأ بحت، فان الجمعية المتواضعة ذات رأس المال الصغير قد تفعل لأعضائها خيرا مما تفعله جمعية كبيرة ذات رأس مال جسيم .

(٧) من أعضاء الجمعيات من يأخذ بظاهر القول من الأحكام الدينية دون حكمها ، فهم لا يتبعون سنة الدنيا الاقتصادية ، بدعوى أن الدين ينهى عن التعامل بالربا ، مع أن الربا شيء والفائدة شيء آخر ، كما أن منهم من يدخل السياسة في عمل كهذا وجهته اقتصادية اجتماعية .

(٨) دائرة العمل في الجمعيات الحالية محدودة جدا ، فينبغي توسيعها وزيادة حركتها حتى لا تقتصر تجارتها على شراء الأسمدة والعلف والبزور ولا مآلتها على أن تدور مرة واحدة في السنة ، بل يجب أن تكثر من الأصناف التي تتجر فيها لمصلحة الفلاح ، وأن تتبع خطة حكيمة وتسير على نظام محكم في تثير أموالها الى الحد الأقصى ، فبدل أن تقتصر دورتها المالية على مرة في السنة تصير ثلاث أو أربع مرات . وبذا تزداد الفائدة وتعم المنفعة .

(٩) أكثر الجمعيات تهمل تشجيع الأعضاء على التعامل بالنقد ، ومع ذلك فانها لا تشدد في مطالبة تسديد الديون في مواعيدها .

(١٠) من الجمعيات ما لا تراعى النظرية التعاونية الحكيمة القائلة بعدم الاقراض الا للأغراض الانتاجية ما أمكن ، ولا تجتهد بالتأثير الودى في تخفيض المبلغ المقترض لغير تلك الأغراض الى أدنى حد .

(١١) يرجع السبب في تسرب الفساد الى الجمعيات والتعجيل بخاتمة كثير منها ، الى انتفاء المراجعة القوية المنتظمة للحسابات وعدم التفتيش الدقيق على الأعمال .

(١٢) وأخيرا — وان لم يكن في التأخير تقليل للأهمية — ان أغلب الجمعيات أهمل الجانب التعليمي والاجتماعي للحركة إهمالا سيئا جدا ، والواقع أنه لم يعد يعتبر بعض الاعتبار الا في جمعية واحدة فقط ، وفي هاته يرجع الفضل الى شخص ذى نفوذ اجتماعي كبير في قومه .

ولا شك أن خير مقياس لأية جمعية تعمل للتعمير الاجتماعي ، انما هو ما تصنعه للتعليم ، فاذا لم يكن للجمعية ما يحسب لها أكثر من تحسين الحالة المادية لأعضائها ، ولم تكن تعمل على ترقية كفاياتهم وتكوين أخلاقهم ، ورفع مستوى حياتهم الاجتماعية ، فليس لها من الأهمية الحقيقية الا التزر اليسير .



هذا هو مركز الحركة التعاونية في مصر ، وواضح منه أنه لو كانت لها هيئة عامة تقيم مبادئ الحركة ، وتعمل لأغراض تتناول التعليم والتفتيش ، وصيانة المصالح التعاونية ، ووثافة الصلات بين الجمعيات المختلفة ، وتحقيق الرق ، وتكون معها على العموم بمثابة الحارس للروح الحقيقية لحركة التعاون في مصر ، لانتفى أكثر هذه العيوب . ولقد وجدت مثل هذه الهيئة عام ١٩١٢ ، وكانت القاهرة مركزها العام ، ولكنها مع تأديتها لبعض العمل النافع بادئ الأمر ، كفت عن العمل ، وأصبح لا يعلم من أمرها الا اسمها وهو ” النقابة العامة للتعاون ” . وقد كانت النية معقودة في الأصل على أن تكون هذه ” النقابة ” للجمعيات التعاونية زراعية ومترلية بمثابة اتحاد عام وجمعية للاتجار بالجملة ومصرف رئيسي في وقت واحد . وكان أكثر المتبرعين برأس مال هذه ” النقابة العامة ” ممن يريدون الخير للتعاون في مصر ، ومن بعض جمعيات التعاون الى درجة صغيرة ، وكان دستورها نفسه يجعلها شركة رأسمالية . وحمة أسهمها الذين كانوا وطيدي السلطة والنفوذ في الادارة ، كانوا يتوقعون من مالهم الذي ثمره ربحا جزيلا ، على الرغم من

غيرتهم على مبادئ التعاون. فكانت النتيجة أن أثر هذا في تسيير خطة العمل بأكمله ؛ وجعل "النقابة العامة" هيئة رأسمالية تقريبا . وهذا هو السبب الحقيقي لفشلها ، وعدم استطاعتها أن تكون هيئة منظمة أو هيئة تعاملية . إنها أرادت أن تعمل غير ما كان ينبغي لها ؛ فعملت على أساس غير صالح ، وحاولت أن تنشئ على قاعدة رأسمالية مركبة ، اتحادا تعاونيا عاما ، وجمعية تعاونية للتجار بالجملة ، ومصرفا تعاونيا رئيسيا ، فلا عجب أن ينوء الأساس بذلك البناء المتناقض الذي أقيم عليه .



موقفنا الآن إزاء حركتنا التعاونية بعد صدور قانون التعاون في عام ١٩٣٣ موقف صاحب مزرعة جديدة ؛ نهض فأحاطها بسياج ليحميها من اعتداء المعتدين ؛ وجعل لها مداخل يأتي منها من لهم شأن بها . فاذا وقف عند ذلك مكتفيا بهذا السياج ؛ صارت مزرعته قفرا يبابا ؛ لا زرع فيها ولا ثمر ؛ اللهم الا الحشائش والأعشاب . أما اذا كان هذا السياج بدء نهضة للعمل ؛ وانبرى صاحب المزرعة يضع نظاما يسير عليه هو ورجاله ؛ وأخذ يعمل على تنفيذه مهمة وعزيمة ؛ فقد صارت المزرعة كلها خيرا وثمارا .

لست من القائلين بأن على الحكومة التي سنت القوانين أن تعمل الباقي ، بل انى أعتقد أن لكل من الحكومة والشعب في بلادنا قسطا في العمل التعاوني يجب البدء فيه بغير توان وبنظام يكفل السير الى الأمام في طمأنينة وثقة .

إنى لعلى بنية من أن الحركة التعاونية حركة شعبية ، أساسها الاشتراك الاختيارى ومبادئها المعونة الذاتية ، فلا يصح أن تتخللها جهود حكومية ، وانما أنا أيضا على علم من أن شعبنا المصرى حديث عهد بالأنظمة الاقتصادية الاجتماعية ، ولا يتسنى له السير في هذه الطريق دون أن يؤخذ بيده وأن يساعد

بالارشاد المنطوى على الحكمة والمقدرة وحسن القصد ، فان سمحت لنفسى بالقول بتدخل الحكومة فى ميدان التعاون فى مصر ، فما ذلك الا رغبة منى فى التوفيق بين المبادئ التعاونية الصحيحة وبين الواجب المحتوم على حكومة رشيدة فى شعب قام لياخذ بأسباب التقدم والرقى ولكنه لا يدرى كيف يسير .

غير أنى أرى أن تكون مساعدة الحكومة فى هذا الصدد مساعدة وقتية فقط ، سداها ولحمتها استنهاض الروح الاستقلالى فى الحركة ، على أن تقل تدريجاً كلما كبر نصيب الشعب من العمل فيها حتى يأتى وقت تصبح فيه الحركة التعاونية فى مصر حركة شعبية بحتة لا دخل للحكومة فيها وعلى ذلك يكون مبدؤنا من الآن هو “ التدرج من القوامة الى الاكتفاء الذاتى ” .

وإنه لمن الحقائق المرة أن نعرف بأن حركتنا التعاونية العملية لا تتقدم التقدم المتفق مع أمانينا بدون مساعدة الحكومة ومظاهرتها لها مهما وضع من القوانين النافعة وبث من مبادئ التعاون الصحيحة . فالذى يربح اذن من حكومتنا أن نشمر عن ساعدها ، وتدخل الميدان التعاونى ، ولكن علينا أن نذكر أن لمعونة الحكومة شروطاً يجب أن تراعىها ، وحداً يجب ألا تتعداه ، والا انقلب حسن قصدها وبالا على الحركة ، فتضعف الهمم الشعبية ، ويتكل الجميع على الحكومة وفى ذلك سوء العاقبة .

*
* *

ولا يسعنى قبل ختام هذا التمهيد الا أن أدون جزيل شكرى لزعم التعاون فى ارلندا “ السير هوريس پلانكت ” لما أولانى من العناية والعطف مدة السنتين اللتين قضيتهما فى ارلندا على اتصال به ، ولما أسداه الى من الفضل فى تمهيد السبل لزيارة جميع المنشآت التعاونية فى تلك البلاد ، وتقديمه اياى الى

رجالها ، ووقوفى بذلك على تفاصيل ذلك النظام الذى وضعه لبلاده هو وأنصاره من كبار رجال الاقتصاد الاجتماعى فى ذلك الشعب الناهض ، والواقع أنه بفضل ما غمرنى به من آيات الرعاية قد جعل مدة اقامتى فى بلاده الكريمة من أسعد أيام حياتى وأجمعها فائدة .

وإنه لمن دواعى السرور أن كان للسير هوريس مقدمة هذا الكتاب بعد ما أطلعت على خطته وملخصه . وقد أثبت أيضا صورة عبارة وداع رقيقة من خطه الكريم دليلا على عطف هؤلاء السادة الارلنديين على حركتنا التعاونية المصرية .

وانى لأتفهز هذه الفرصة فأسدى خالص الشكر لأولئك الأفاضل ، ولرجال تلك الهيئات الكريمة ، الذين أمدونى من إرلندا وإنجلترا وألمانيا ومصر بالمعلومات والاحصاءات والصور التى لم يكن لى من سبيل الى الحصول عليها لولا فضلهم ومعونتهم .

ولا يفوتنى وقد أتممت هذا التمهيد وشعرت انى أستمد من روح أستاذى الأعظم ، والفيلسوف الأكبر ، جورج رسل ، الذى كان له الأثر الحقيقى فى صوغ مبادئى على صورتها الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، أن أجعل ختام القول إقرارا له بالفضل العظيم ،

ابراهيم رشاد

أغسطس سنة ١٩٢٣

تمهيد الطبعة الثانية

شاءت الأقدار لهذه الطبعة من كتابنا هذا أن يوافق صدورها مرور ربع قرن على دخول التعاون في بلادنا. حقبة طويلة من العمر أطول منها تلك التي انقضت في أوروبا منذ ظهوره وهي لا تقل عن قرن إلا بعشر سنوات . وسواء هنا أو هنالك كان تقدم التعاون تابعا لظروف البلاد التي حل فيها . وكمن عوامل كثيرة تحتويها كلمة "ظروف" هذه . فالتعاون إذا دخل بيئة يسودها النشاط ويعززها التضامن ، مستقلة في شؤونها ، متقدمة في تعليمها ، لا يصادف فيها من العقبات ما يصادفه في بيئة حالها غير ذلك . ولا غرابة إذ التعاون كباقي الأنظمة الديمقراطية بينه وبين الجماهير تفاعل مستمر ، لا يكفي لضمان نجاحه وتقدمه أن توضع له القوانين واللوائح بل يتطلب من الجمهور أن يعطيه كثيرا من نفسه وعلى قدر هذا يكون ثمره . فشأنه إذن والجماهير شأن البذور الصالحة والتربة التي تنبت فيها .

ولا يظن إنسان أنا نقول إن التعاون لا يصح إدخاله في بيئة إلا إذا صلحت نفوس أهلها وكانوا متعلمين . إنما نحن ممن يقولون بأن أولى البيئات به هي المتأخرة اعتقادا منا بأنه من أنجع الوسائل لإصلاح أمثال هذه البيئات ولو أنه يسير فيها بحكم الظروف التي أشرنا إليها بخطى بطيئة .

ولقد شجعتني على إعادة طبع هذا الكتاب ما لقيه عند ظهوره منذ عشر سنوات خلت من حسن استقبال البلاد له وما تركه من أثر طيب في نفوس الجمهور عامة والشبية خاصة مما سهل علينا مهمة التبشير بالتعاون وساعدنا على إقامة منشآته . ولولا استمرار تعليم التعاون في معاهدنا على هذا الأساس ومواصلة بث هذه الروح بين الجماهير لما أقدم الأهالي عليه واحتضنوه ولما اعتبرته البلاد وضعا ثابتا

لبناء استقلالها الاقتصادي وركزنا لإصلاحها الاجتماعي . وقد زاد في تشجيعنا أن هذا الكتاب أخذ مكانه في معاهدنا العلمية إذ تقرّر تدريسه في كلية الحقوق الملكية ومدرستي التجارة العليا والزراعة العليا كما أن أمثال هذه المعاهد في بعض البلدان العربية قرّرت كذلك ، مما بعث في نفوسنا الارتياح لاتساع مجال الخدمة العامة وامتدادها إلى الأقطار الشقيقة .

وإنه ليسرنا أن نرى وجهة النظر التي قام عليها هذا الكتاب منذ صدوره قد أخذت البلاد بها عن تفهم واقتناع ، فغيرت في تشريعها التعاوني وعدلت اثنين من الفصول الثمانية الأولى في خططها التعاونية بما يتفق وما أوصحناه فيه . أما ما لم يتناوله التغيير والتعديل بعد فالوقت كفيل باتمامه في حينه .

وقد تناولنا في هذه الطبعة بالتغيير زيادة المعلومات وتجديد الإحصائيات مع وضع تسعة فصول جديدة كل اثنين من الفصول الثمانية الأولى يتناولان موضوعا واحدا . فالموضوع الأول يبحث عن "التعاون في مصر" ، وقد كان قبلا ضمن التمهيد ، أما الآن وبعد أن اتسع مجاله فقد وجب تخصيص الكلام عنه في فصلين مستقلين . أما الموضوع الثاني فهو متمم للموضوع الأول ، إذ يتناول التعاون في مصر في نظر من زاروها من رجال التعاون الدولي ، وبذلك يتبين القارئ مكان الحركة التعاونية في مصر من الحركة التعاونية الدولية . والموضوع الثالث يبحث في بيع الفاكهة والخضر في إحدى بلدان أوروبا التي اشتهرت به وكذلك في مصر . وقد اهتمنا بهذا الموضوع لانتشار فلاحه البساتين تبعا للسياسة الزراعية التي اختطتها البلاد أخيرا تخلصا من الاعتماد على محصول واحد . والموضوع الرابع يبحث عن التعاون والتعليم وما بينهما من صلة وثيقة تجعل كليهما ممما لا تنحرف . أما الفصل الأخير فيتناول أهم مشا كل الحياة الريفية وطرق علاجها ، ولا يخفى ما لهذا الموضوع من الأهمية في بلادنا .

هذا وقد رأينا أن تقسم الفصل السابع عن الاقراض التعاونى فى ألمانيا إلى فصلين نظرا لطوله وسعة موضوعه وخاصة بعد ما أدخل عليه من إضافات وتعديلات اقتضاها التطور الذى طرأ على هذه الحركة فى المدة الأخيرة . كما رأينا أن نضم الفصلين الرابع عشر والخامس عشر من الطبعة الأولى ونجعلهما فصلا واحدا لأنهما شطران لموضوع واحد ، كذلك أضفنا عددا كبيرا من الصور عن التعاون فى مصر وفى الخارج .

هذا من حيث موضوع الكتاب ، أما من حيث شكله فقد رأينا إراحة للقارئ ألا تكون صحائفه بالجحم الذى كانت عليه . كما أننا رأينا أن نصدره فى مجلدين بدلا من مجلد واحد نظرا لكبر حجمه الذى زاد عن ضعف ما كان ، خصوصا وأن أغلب محتويات المجلد الأول هى عن التعاون فى الخارج ، أما المجلد الثانى فعن التعاون فى مصر ، فكان الكتاب مقسم بطبيعته إلى قسمين .

وإنى لكبير الأمل ألا تمر على هذه الحركة التعاونية المباركة فى بلادنا أعوام قليلة حتى تشتد وتزدهر وتأخذ منشأتها المحل اللائق بها فى مختلف نواحى الحياة من زراعية ومنزلية وصناعية ومالية ، فنضع عنها كتابا قائما بذاته مفصلا فيه تطورات ونتائج تلك الجهود الخالصة التى تبذل فى هدوء لتدعيم هذا النظام التعاونى الذى حل ببلادنا ليقى عاملا لخير البلاد وسعادتها . وما السنوات التى أمضيناها فى هذا الميدان التعاونى بحلوها ومرها بمغيرة رأينا فيما خططنا ، بل لقد زادتنا إيمانا بأن المستقبل للتعاون وللمهتدين بهديه .

ولقد كان لجهود حضرة عبد اللطيف أفندى عامر المفتش بقسم التعاون وخريج التجارة العليا المصرية وكلية التعاون بمائشستر فضل يشكر عليه فى مساعدتى على إتمام هذه الطبعة .

وقبل أن أختم كلمتى هذه يجب أن أشير إلى مقدمة الطبعة الأولى لهذا الكتاب للسير هوريس بلانكت ، وكانت إذ ذاك الحركة التعاونية فى إرلندا تنهش

في حياته ، والآن تصدر هذه الطبعة والحركة كذلك تنتعش بعد مماته ، وهذا أكبر دليل على نجاحه في رسالته لبلاده . ولما كان رحمه الله على اتصال مستمر بحركتنا التعاونية في مصر ، متبعا خطواتها ومهتما بشؤونها حبا منه في أن ينتفع الشعب المصرى بهذه الحركة الاقتصادية الاجتماعية كما انتفع بها الشعب الارلندى ، وبين الشعبين تشابه من وجوه عدة أوردناها في مواطن مختلفة من هذا الكتاب ، وكانت هذه الطبعة ستحل بمقدمة منه لولا أن عاجلته المنون ، رأينا أن سيرته هي خير ما نستعير بها عنها ، حتى تكون آثاره بعد أن جمد لسانه وجف قلبه خير نبراس يهتدى به لا في الميدان التعاوني فقط بل وفي مختلف ميادين الحياة .

*
* *

السيرة هوريس پلانكت

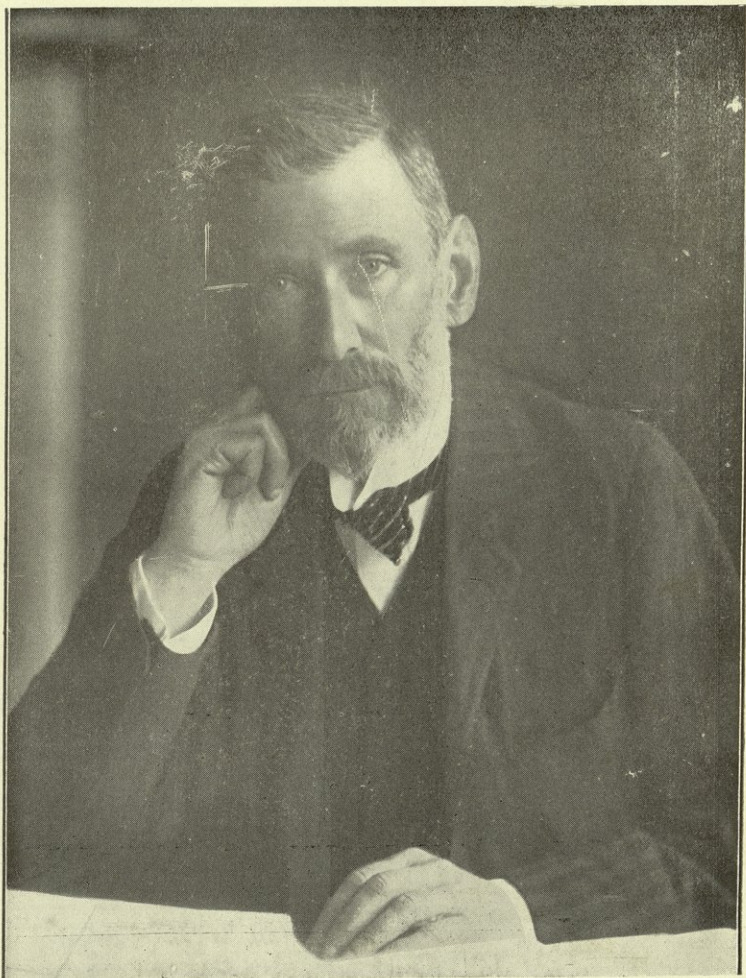
رجل متوسط القامة ، نحيف الجسم ، شاحب اللون ، ذو عينين براقيتين كأنهما تنظران الى بعيد ، ولحيته رمادية قصيرة ، مؤدب ، متواضع ، حي ، هادئ الطبع ، لا يعنى كثيرا بمظهره . هذه أول صورة طبعها في نفسى ذلك التعاوني العظيم الذى رحلت الى بلاده في سنة ١٩١٨ للتعرف إليه والأخذ عنه .

مكثت في إرلندا صيف تلك السنة متصلا — بطبيعة مهمتى — به وبمن حوله من رجاله . وكانت علاقاتنا مصالحة تتقابل من وقت إلى آخر في الديوان العام للحركة التعاونية في العاصمة حيث كانت تنظم لى رحلاتى في الأقاليم وحيث كنت أقوم بأبحاثى التعاونية . إلا أننى ما كدت أتمنى من مهمتى حتى شعرت بقرب بيننا انتهى بصداقة شجعتنى على تحقيق ما كان يحول بخاطرى من توسيع دائرة أبحاثى والبقاء في إرلندا مدة طويلة تكفى لأن أدرس البلاد درسا وافيا من وجوها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد كان السير هوريس طول مدة إقامتي في إرلندا عوناً كبيراً لي على الوقوف على مختلف الشؤون ، إذ كنت أتعرف في بيته وفي مكتبه إلى كثير من رجال العلم والأدب والفن مما سهل عليّ مهمتي . وكم ساعدني في تجولاتي في ريف إرلندا وحضرها أناس أسعدني الحظ بمقابلتهم عنده ، وبفضلهم تمكنت من معرفة حقيقة حال تلك ” الجزيرة الزرجدية “ كما يسمونها .

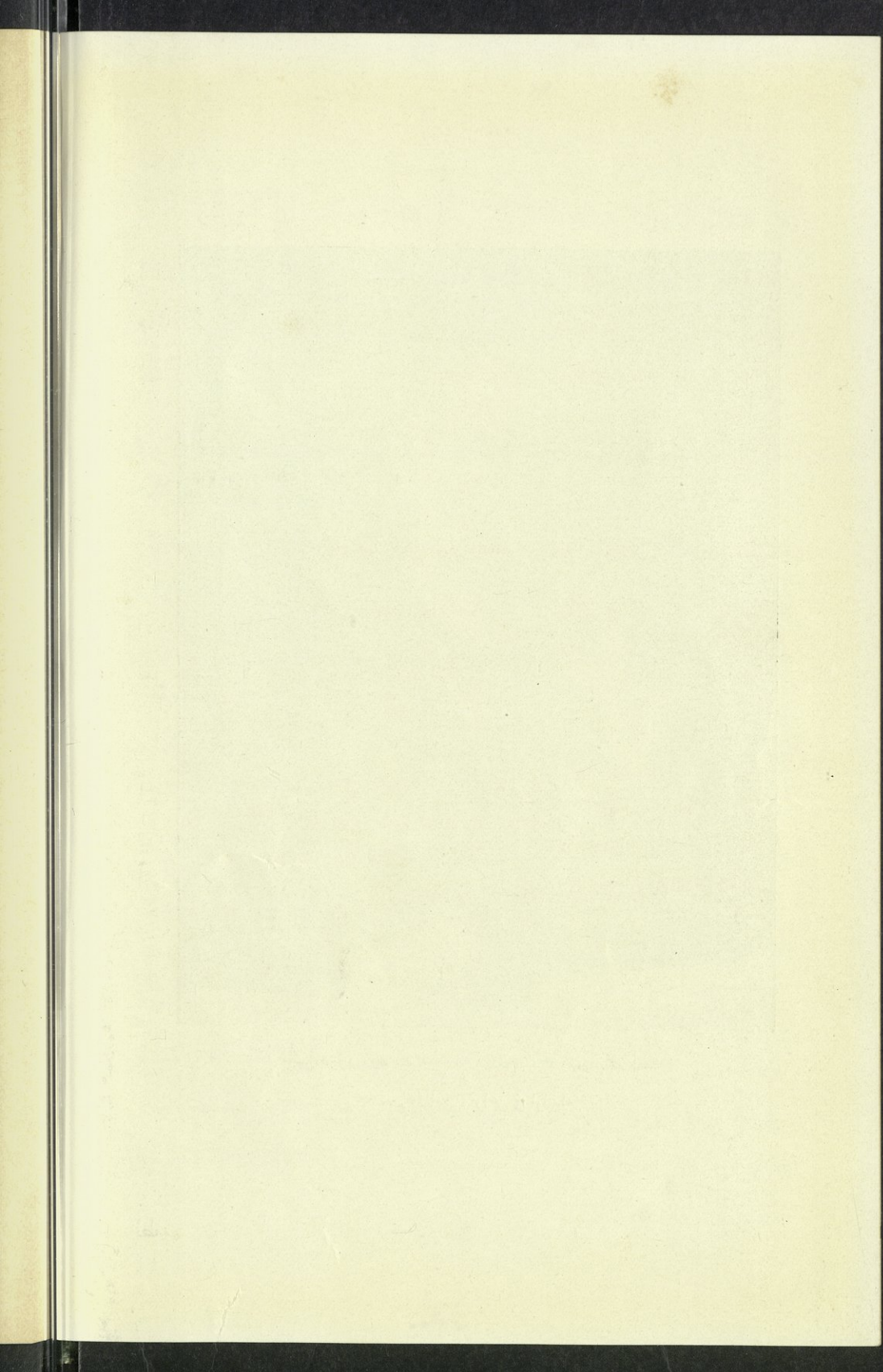
*
* *

ولد هوريس بلانكت في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٥٤ من بيت عريق ، إذ كان الابن الثالث للبارون دانسايني ، عائلة انجليزية الأصل ، إلا أنها أصبحت إرلندية منذ قرون عدة ، كما هو حال كثير من عائلات أعيان تلك البلاد . وكان مولده في إنجلترا وفيها تربى تربيته الأولى حيث التحق بكلية الأعيان الشهيرة وهي كلية إيتون . وبعدها ذهب إلى جامعة أكسفورد حيث درس القانون وحاز إجازته . ولما ناهز الرابعة والعشرين ورأى أهله أن صحته لا تتحمل ما طبع عليه من كثرة التفكير والعمل ، أرادوا إبعاده مدة إلى أمريكا حيث المزارع الواسعة والعيشة الحلوية . ولقد حسنت صحته في تلك البلاد وقويت بنيته كما كان متظراً ، فخلاً له المقام فيها عشر سنوات كاملة مشغلاً بالزراعة مشتركاً مع العاملين على توفير أسباب السعادة والهناء للريف وأهله . وكأنه قضى هذه الفترة من حياته في مدرسة عملية ، إذ أتقن فيها الزراعة ومارس شؤونها ، وعرف مطالب الزارع الحققة ووقف على أصلح الطرق لتحقيقها . ولم يشأ ، وهو الرجل المنصف ، إلا أن يفيد أمريكا كما أفادته ، فوضع في سنة ١٩١٠ كتاباً قيماً أسماه ” مشكلة الحياة الريفية في الولايات المتحدة “ كان موضع اهتمام الأمريكيين وأساساً لأبحاثهم فيما يتعلق بحياة المشتغلين بالزراعة .



SIR HORACE PLUNKETT — السيد هوريس بلانكت

زعم التعاون الزراعي في ايرلندا



رجع هوريس پلانكت الى إيرلندا فى سنة ١٨٨٩ وهو متشبع بفكرة إصلاح الريف واسعاد أهلها ، مزود بما اكتسبه فى أمريكا من الخبرة والمعرفة ، فوجد أحوال الزراعة فى بلاده على غير مايسر ، وشؤون الصناعات الزراعية فيها كاسدة ، والمعيشة القروية فيها غير هنيئة ، وكان الاعتقاد السائد ان أصل الفساد راجع إلى أن ملاك الأراضى ليسوا من بين أهلها .

تبين پلانكت ببعده نظره أن الوقت قد قرب لأن تعمل الحكومة على نقل ملكية الأراضى الإيرلندية من أيدي كبار الملاك الى صغار الزراع بالتوسط بين الفريقين والاتفاق على طريقة مثلى توصل الى هذه الغاية . واعتقد أن الزراع إن لم يكونوا على استعداد للعمل فى أرضهم بحسب الأصول العلمية والأساليب الاقتصادية التى تضمن لهم الانتفاع بخيراتها ، فانهم يظلون فى تأخر ولا يجدون نقل ملكية الأراضى اليهم شيئا يذكر .

من أجل هذا بدأ يعمل بصبر وجهد للأخذ بيد الفلاح الإيرلندى وإرشاده الى أحكم الوسائل التى تهين له الخلاص من تلك المشكاة . ولقد أدى به ثاقب رأيه فى الرجال الى أن جمع حوله من ذوى الجاه والنفوذ والرأى الصائب والإدارة الحازمة أمثال اللورد منتيجل والأب فنى وچورچ رسل وروبرت اندرسن ، من ساعدوه على هذا العمل القومى ، فأخذوا يتشاورون سويا حتى استقر بهم الرأى على أن أفضل الوسائل لحفظ ثروة البلاد فى أيدي أهلها والنهوض بهم ، إنما هى اتباع ذلك النظام الذى يجمع الكفاءة الشخصية مع التضامن فى العمل ، وهو النظام الذى اتبعته من قبل الدانمارك وهى أكبر منافس لارلندا فى محاصيلها الزراعية فى الأسواق الانجليزية ، ألا وهو نظام التعاون .

أوفد هوريس پلانكت وجماعته واحدا منهم الى بلاد الدانمارك للوقوف على نظامها التعاونى ، ولم يمض طويل وقت حتى اقتبسوه وطبقوه ، مجتازين

صعوبات عدة وعقبات كان يظن أنها لا تذلل ، حتى عمت الجمعيات طول البلاد وعرضها ، مما دعا الى انشاء جمعية رئيسية في سنة ١٨٩٣ اسمها الجمعية الارلندية للتنظيم الزراعى ، تجمع شمل التعاونيين وترشدهم الى الطريق السوى وتشرف على جمعياتهم وتراجع حساباتهم وتدافع عن مصالحهم .

تحقق ماتوقعه پلانكت وأصدرت الحكومة في سنة ١٩٠٣ تحت ضغط الوطنيين الارلنديين " قانون ابتياع الأراضى " وفتحت لذلك اعتمادا بمبلغ ١١٢ مليون جنيه أمدت منه المستأجرين بالمال اللازم لابتياع مايزرعون من الأراضى من أصحابها ، على أن يكون ذلك دينا عليهم يقومون بتسديده في دائرة نظام خاص سنته لهم ؛ يكفل أن تنتهى ملكية تلك الأراضى إليهم بعد قليل من السنين ، ويسهل عليهم دفع الديون التى عليها . وبهذه الوسيلة أصبح معظم أراضى ارلندا الآن ملكا لأهلها من صغار الزراع الذين يبلغ متوسط مساحة ضيعة كل منهم خمسة وعشرين فداناً تقريباً .

وفي سنة ١٩٠٥ أخرج پلانكت كتابه المشهور "إرلندا فى القرن الجديد" ضمنه مبادئه القويمة . وقد جاء هذا الكتاب فى الوقت المناسب وبالوضع الذى يتفق ونفسية الإرلنديين فأصبح مرجعاً لحركة إعادة تنظيم الحياة الريفية فى إرلندا .

ليس هذا مجال شرح الحركة التعاونية ووصف نظمها واطهار مزاياها ، ولكن يكفيننا فى هذا المقام أن نذكر أن الجمعيات المنشأة هى من أنواع مختلفة ، فمنها ما هو لتوريد حاجات الزراع ومنها ما هو لاقراضهم ومنها ما هو لعمل الزبدة أو لتربية الدجاج أو النحل أو لصيد الأسماك أو لتجهيز اللحوم للأسواق أو للكتان . كما أن هناك جمعية كبيرة للاتجار بالجملة تخدم هذه الجمعيات بتوريد مطالبها المختلفة إليها .

وكان احصاء هذه الجمعيات في سنة ١٩٣٠ كما يأتي ، مع ملاحظة أن هذا الاحصاء لا يشمل جمعيات مقاطعة الصتر^(١) التي انفصلت عن ايرلندا بعد المعاهدة الانجليزية الارلندية في آخر سنة ١٩٢١ وكوّنت لها جمعية رئيسية خاصة بها :

عدد الجمعيات	عدد أعضائها	رأس مالها المسهم المدفوع	رأس مالها المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة
		جنيه	جنيه	جنيه
٦٠٥	١٠١٣٠٧	٥٨٣٩٨٢	٨٣٥٦٠٥	٩٤٤١٨٥٥

تحسين الزراعة ، تيسير التعامل ، ترغيد المعيشة

هذه هي القاعدة الثلاثية الأركان التي أقام عليها هوريس بلانكت سياسته لتحسين حالة الريف وأهله في ايرلندا ، والتي أخذها عنه كثير من بلدان العالم وقد بدأ بتنفيذ الركن الثاني من هذه القاعدة عقب رجوعه من أمريكا ، فأدخل النظام التعاوني في البلاد رجاء تمكين الزارع من الدخول في ميدان التعامل ، فيبيع ويشترى ويقرض ويقترض وينتج ويستهلك ، جاريا في ذلك على حكم مصلحته بدل أن يستغل التجار والمرابون والممولون جهله بأساليب التعامل العصرية فيحصلوا على جل الثروة التي كد لاجراجها من بطن الأرض . أما الركن الأول فقد رأى أنه من اختصاص الحكومة التي من أهم واجباتها في بلاد زراعية كإيرلندا تعليم الشعب أحسن طرق الزراعة وتدريبه عليها ، فمن مهامها في هذا الشأن عمل الأبحاث الزراعية وإقامة المعامل الفنية وتنوير الشعب لمقاومة الآفات الضارة بالزراعة وتفهم الزارع مزايا استعمال الأسمدة وأهمية انتقاء البذور وتدريبهم على العناية بتربية الماشية والنباتات ، وتبصيرهم بأصلح طرق الري والصرف وفتح

المدارس الزراعية من عليا ومتوسطة في أنحاء البلاد ، حتى يتنور الأهالي وتصبح الزراعة في البلاد عصرية متمشية مع التقدم الذي حصل ويحصل في مختلف الشؤون المرتبطة بالأرض وما عليها من انسان وحيوان ونبات ، وبدون ذلك لا يستفاد من خيراتها الاستفادة المرجوة .

من أجل هذا كله أجهد نفسه في التأثير على الحكومة بكل الأساليب لايجاد وزارة للزراعة . وقد نجح في مساعاه بفضل عضويته في البرلمان وبفضل نفوذه الشخصي بين أعضائه ، وبماله من المكانة في نفوس أولى الأمر ؛ فتكونت لجنة برلمانية تحت رياسته لفحص مشروع انشاء وزارة زراعة ، وقد أسفر الفحص عن انشاء هذه الوزارة في سنة ١٨٩٩ ، واعترافا بفضله وتقديرا لعلمه نصب على رأسها .

بقى الركن الثالث من قاعدته وهو ” ترغيد العيش “ . فقد كان يرى أن هذا في الواقع من اختصاص المرأة ، لأن جعل المعيشة الاجتماعية هنيئة أمر يعد من عملها ، اذ البيت وحياته وتدير شؤونه وسعادته متوقف توقفا تاما على اهتمام المرأة به .

وجه پلانكت عنايته الى حث المرأة الارلندية على القيام بنصيبها في رفعة البلاد تارة بالكتابة وتارة بالخطابة ، حتى قام عدد من ذوات النفوس العالية من نساء ارلندا وعقدن اجتماعات عدة ، أدت الى ايجاد جمعية كبيرة لها في العاصمة في سنة ١٩١١ أسمينها ” الارلنديات المتحدات “ وقد وضع السير هوريس بالاشتراك مع سيدة من فضليات السيدات وجورج رسل الملقب ” برسول المدينة القروية “ كتابا نفيسا في هذا الصدد سنة ١٩١١ تتبين غايته من تسميته ” الارلنديات المتحدات “ مكانهن وعملهن وآمالهن “ . ومنذ انشاء هذه الجمعية السنوية وهي تعمل بهمة وصبر على تحقيق المهمة التي وكلت اليها . ولها فروع في الأرياف .

والجمعية منظمات يخدمن الفروع بمعلوماتهن وتجاربهن ، فيزدرنها من آن الى آخر ليجتمعن بأعضاء هذه الفروع ويبحثن فيهن من الروح العالية ما يرفع مستوى الحياة الاجتماعية ، ويمددهن بالنصائح العالية والارشادات الحكيمة ، واذا ما آنسن في جهة ما أملا في انشاء فرع لها فيها توجهن اليها واجتمعن بنسائها وشرحن لهن المزايا التي تعود على قريتهن من وجود فرع للجمعية بها وساعدنهن على تحقيق ذلك .

والجمعية معلمات يتنقلن بين الفروع ليعشن بين أعضائها مدة تتراوح بين أسبوع وشهر ، يقمن في غضونهن بتدريس علوم خاصة مثل الصحة والاسعاف والطهى والتطريز ، ويقمن بالقاء محاضرات في ضرورة النظافة والعناية بتربية الأطفال وترتيب نظام البيت ، كما أنهن يدربن الأعضاء على تعهد الحدائق ويبصرنهن بتربية الدجاج واقتناء النحل ، ويعلمن الأعضاء بعض الصناعات القروية مثل الغزل وعمل المربي وعمل السلال وحفظ الفواكه .

كذلك للجمعية ممرضات ومولدات وطيبات توفدهن الى الفروع حين الحاجة حتى لا يحرمن القرويات وأولادهن من خدماتهن الانسانية لقللة ذات يدهن .

وتحصل هذه الفروع على أموالها من اشتراكات أعضائها وكذلك من تبرعات أهل الخير ومن مساعدة الحكومة .

حملته على الأعيان ليهتموا بريفهم

كان من المصائب التي ابتليت بها إرلندا كبار ملاك الأراضى . فقد كان هؤلاء يؤجرون أراضيهن ويعيشون في المدن داخل البلاد وخارجها عيشة الترف والنعيم لا يحضرون إلى مزارعهم إلا لأخذ غلتها في المواسم ، ثم يعودون الى مدنها ويمكنون بها .

فكر بلانكت في هذا الموقف المزرى ، وهو موقف هذه الطبقة التى هو من
أبنائها ، ورأى أن الوقت قد حان لايةاظهارها من سباتها واستتارها الممقوت ، وحملها
على القيام بمحضتها فى العمل على رفعة البلاد ، ورأى المجال واسعا أمام هؤلاء الناس
وما عليهم الا أن يبقوا فى مزارعهم ولو مدة من السنة ليروا بأعينهم أن لهم دورا
بل أدوارا يمثلونها فى تعمير الريف وادخال كل تحسين عليه ، فيكونون القدوة
الحسنة فى القرى وسببا فى إيجاد حياة محترمة فيها .

فأصدر فى سنة ١٩٠٨ نداء الى هذه الطبقة عنوانه ”بذا يقضى الانتساب الى
الأشراف“ غيرهم فيه بأنهم وهم أقدر الناس على خدمة أمتهم ، عالة عليها ، ونبهم
الى واجبه القومى وأرشدهم الى الطرق التى يسلكونها للقيام بهذا الواجب الذى
يفرضه عليهم مركزهم المادى والأدبى .

ولم يذهب نداء بلانكت صرخة فى واد ، بل أجاب ندائه كثير من أهل هذه
الطبقة ، وبدأوا فعلا يأخذون مكانهم الذى نبهم اليه وشرعوا يهتمون بالأمر
القومية ، ويشتركون فيما له علاقة بتحسين الحياة الريفية من الوجوه الصحية
والتنظيمية والزراعية والاقتصادية والاجتماعية .

رأى بعض المفكرين من الارلنديين والذين يهتمون بالشؤون الزراعية أن هناك
مساحات فى جهات مختلفة خصوصا فى الغرب مزدهمة بالأهالى دون أن
تكون هذه المساحات خصبة ، مما جعل الحياة تلسة من كل الوجوه فى هذه
الجهات . فعملوا على حث الحكومة على تخفيف ضائقة احتشاد الفلاحين فى أراض
صغيرة المساحة ضعيفة التربة ، وفعلا أنشأت الحكومة مجلسا اسمه ”مجلس الأراضى
المكتظة“ وأمدته بالمال الكافى وجعلت اختصاصه توزيع العائلات الريفية على
الأراضى التى هى أوسع مساحة وأخصب تربة ، والعمل على ترقية حياة الفلاحين
وتحسين أحوالهم المعاشية بنشر التعليم بينهم وملاحظة الأصول الصحية بالاعتناء

بالمساكن ونظافتها ومكافحة الأوبئة ومداواة الأمراض وترقية الزراعة وتشجيع الصناعات القروية ، وقد كان لبلانكت اليد الطولى فى توسيع أعمال هذا المجلس وتنشيطها ، فعين فى سنة ١٩٠١ رئيسا له .

ولما أنشئت الجمعية الرئيسية للتعاون والتى سبق ذكرها ، وعين السير هوريس رئيسا لها مدى الحياة ، رأى الإيرلنديون اعترافا بفضله وتقديرا لخدماته أن يقدموا له هدية اكتب فيها من جميع الجهات بألاف من الجنيهات فأبى إلا أن يكون المتفع بهذه الهدية أولئك الذين كرس حياتهم لخدمتهم ألا وهم زراع إيرلندا فكانت الهدية بيتا كبيرا سمي "بيت بلانكت" واقعا فى أعظم ميدان فى العاصمة ، خصص ليكون مركزا عاما للحركة التعاونية الزراعية يؤمه لا التعاونيون الإيرلنديون فقط بل التعاونيون من جميع بلدان العالم ، للبحث والاسترشاد .

بعد أن نجح بلانكت فى توطيد النظام التعاونى فى إيرلندا وجعله أساسا لتمدين ريفها ، واعترف لها العالم بأنها قدوة فى هذا النظام ، تطلع الى ما هو أبعد من لك وتخطى حدود القومية وبدأ يعمل للانسانية أينما كانت ، على نفس القاعدة التى وضعها لبلاده . فأنشأ فى سنة ١٩٢٦ هيئة عليا فى لندرة سميت باسمه "مؤسسة هوريس بلانكت" الغرض منها أن تكون مرجعا عاما للاسترشاد فى كل ما يتعلق بالأمور الاقتصادية والاجتماعية التى تؤدى الى رفعة الريف على أساس التعاون ، وكذلك لتكون حلقة اتصال بين التعاونيين من مختلف البلدان ، ومصدرا لنشر المبادئ التعاونية وتأييدها بكل ما يتيسر من جهود .

لم تقتصر هذه الهيئة فى عضويتها على البلاد المكونة للامبراطورية البريطانية بل فتحت أبوابها لجميع البلدان التى ترغب فى الاشتراك فيها للعمل على تحقيق مبدئها ، وهو نشر التعاون بين الزراع ، والسعى لتحقيق أغراضه الاقتصادية والاجتماعية . وتتلخص أعمالها فيما يأتى :

أولا — جمع الأخبار والمعلومات والاحصاءات والتقارير ، الخاصة بالتعاون الزراعى فى جميع البلدان .

ثانيا — اصدار تقرير سنوى عام يتضمن ما يمكن الحصول عليه فى هذا الموضوع وتوزيع هذا التقرير على المشتركين فيها من هيئات وحكومات وأفراد .

ثالثا — وضع مؤلفات من كتب ورسائل ونشرات فى الموضوعات المذكورة وتوزيعها على مشتركىها .

رابعا — القيام بأعمال استشارية لمشاركىها فى مختلف الشؤون التعاونية سواء كانت متعلقة بالانتاج أو التسليف أو البيع أو الشراء .

خامسا — العمل كحلقة اتصال بين البلاد التعاونية المشتركة فيها ، وكواسطة تعارف بين منشأتها .

سادسا — تقديم التسهيلات اللازمة لمشاركىها عن المعلومات المطلوبة عن الحركة التعاونية فى أى جهة وتمهيد الطريق لزيادة منشأتها .

سابعا — ايجاد مركز عام يؤمه الوافدون الى انجلترا من أعضائها للاسترشاد والاستعانة بمكتبتها التى تعتبر من أكبر وأتم المكاتب التعاونية فى العالم .

أتينا فيما سبق على جهود بلانكت فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى . وبقى علينا أن نقول كلمة عن جهوده فى الميدان السياسى ، لتكون صورة هذا الزعيم كاملة ، ولو أنه لم يدخل يوما من الأيام نزغته السياسية الخاصة فى أعماله التعاونية بل إنه لكى يطمئن جميع الارلنديين من هذه الناحية وكذلك من الناحية الدينية أقام عمله على دعامين سلبيتين وهما عدم التدخل فى السياسة وعدم التعرض للأديان ، وبهذا ذال من أول الأمر العقبتين العظيمتين اللتين تنتجان عن

الاختلافات السياسية والدينية، وقد كانتا عقبتين كبيرتين في إيرلندا أمام كل مصلح. وجعل التعاونيين الإيرلنديين فيما يختص بشؤونهم مع جماعاتهم ، سياستهم ودينهم التعاون ، والتعاون فقط ، أما في غير ذلك من الشؤون فإن لكل دينه ، ولكل مذهبه السياسى .

يعتبر پلانكت سياسيا ذا نزعة خاصة لا تشاركه فيها الأغلبية من مواطنيه ، فقد كان طول حياته معتدلا، وكان على هذا المبدأ عضوا في البرلمان من سنة ١٨٩٢ الى ١٩٠٠ ، وكان كلما فكرت إنجلترا في المفاوضة مع إيرلندا رجاء حل المسألة الإيرلندية اتجهت اليه ، وكثيرا ما كتب وخطب وسعى للتوفيق بين ارلندا والجزء الشمالى المسمى ” الصتر “ خشية أن ينفصلا عن بعضهما البعض ويصبحا تحت حكمين مختلفين كما حصل فعلا . وكذلك كان يخشى تصادم ارلندا مع إنجلترا، ولذلك أجهد نفسه ، عند ما عين في سنة ١٩١٨ رئيسا للجنة الانجليزية الارلندية التى شكلت لحل المسألة الإيرلندية ، فى أن تنال إيرلندا الاستقلال الداخلى بأوسع معانيه . ولتقوية مركزه فى هذا الغرض أصدر جريدة أسماها ” السياسى الارلندى “ (١) لترويج الدعوة لمبدئه ولإنجاح خطته . ومع هذا فلم يوفق فى مسعاه، كما لم يوفق فى محاولة التوفيق بين إيرلندا والجزء الشمالى منها .

وأخيرا أعيته الحيل فى الميدان السياسى ، ووجدت إنجلترا ثغرة بين صفوف الجمهوريين ، قسمت زعماءهم قسمين اتفقت مع أحدهما ، ووضعت معاهدتها المشهورة على الأساس الذى كان يشغل عليه پلانكت . ومنذ ذلك الوقت وقف نشاطه فى الميدان السياسى مع أنه كان عضوا فى مجلس شيوخ إيرلندا فى سنتى

١٩٢٢ و ١٩٢٣

ومع أن إنجلترا ظنت أنها بالمعاهدة الانجليزية الارلندية هذه قد حلت المسألة الارلندية فإن الجمهوريين استمروا يعملون على تحطيمها بكل الوسائل الممكنة واخراج بلادهم من دائرة الامبراطورية البريطانية ، مصوبين ضرباتهم الى كل من خالفهم في الرأي . ولما كان پلانكت في مقدمة هؤلاء المخالفين فقد كان نصيبه أن أشعلت النيران في سكنه الخاص في الريف فأتت على كل ما فيه من أثاث فاخر ومكتبة قيمة وتحف نفيسة ، وقد كان قصرا قائما في وسط حدائق ومروج ، تحيط بها جبال ووديان ذات مناظر طبيعية غاية في الجمال .

لم يحتمل پلانكت بعد هذه الصدمة في أواخر حياته البقاء في ارلندا ، كما أنه لم يقو على متابعة بذل الجهد من أى نوع كان ، فرحل إلى إنجلترا واعتزل العمل ، ثم اعتلت صحته وضعفت بنيته الى أن توفي في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٢ بالغا من السن ثمانيا وسبعين سنة . ولم يكن له زوج ولا ولد ، ولكن كان له عدد كبير من الأصدقاء وعدد أكبر من المعجبين به وبِعظيم خلقه ، وطيبة قلبه ، وحسن عشرته ، وفرط ذكائه ، وشجاعته ، وإقدامه ، وبعد نظره ، وثاقب رأيه ، وطول صبره ، واخلاصه لواجبه . وقد كانت حياته حافلة بجلال الأعمال مما دعا الى الانعام عليه بلقب "سير" ومنحه دكتوراه شرف في الحقوق من جامعة أكسفورد ودكتوراه شرف في الآداب من جامعة دبلن ، وانتخابه زميلا في الجمعية الملكية^(١) وهو أكبر شرف علمي في بريطانيا .

وقد كللت بالنجاح جهوده الاقتصادية والاجتماعية المتشعبة ورأى نتيجتها في حياته . أما حياته السياسية فلم يكن التوفيق حليفه فيها ، ولم يكن له أشياع ، اذ كان ينظر الى الأمور بعين غير التي ينظر بها مواطنوه . وبالرغم من عدم توفيقه

في الميدان السياسي فانه كان مخلصا في عقيدته نزيها في تصرفاته لا يعمل عملا عاما الا وهو معتقد أن فيه النفع لبلاده ولا يسلك سبيلا غير شريف لتحقيقه .

والآن وقد رحل هوريس بلانكت رحلته الأخيرة إلى دار البقاء تاركا بلاده بفضل جهوده أسعد حالا مما لقيها ، فان الزراع الإيرلنديين ليدكروونه دائما ولن ينسوا خدماته لهم مدة نصف قرن تقريبا ، وسوف يتناول الأبناء بعد الآباء سيرته الجليلة كزعيم للتعاون الزراعي في إيرلندا وممثل أعلى لطبقة الأعيان في مختلف البلدان ٢

يناير سنة ١٩٣٥

ابراهيم رشاد

الفصل الأول

الاشتراك الاختياري في إنجلترا

ينقسم البحث في هذا الموضوع الى أربعة أقسام :

القسم الأول

نشأة التعاون

التعاون أمر غريزي وجد في الانسان منذ نشأته ، فليس هو من مبتكرات المدنية والحضارة بل هو أمر طبيعي تدفع اليه الحاجة المشتركة اذ أنه موجود في كثير من أنواع الحيوان والنبات ، ولكن الحضارة هي التي وضعت له النظم وقد دفع الانسان الى وضعها بدافع الحاجة اليها ، فاسترشد في ذلك بنور العرفان والتجارب التي أكسبه إياها مرّة الزمان وأعمال السافين . وهذه الجهود العظيمة التي بذلها في الأحقاب الطويلة ولدت له تلك الوسائل التي استخدمها وشيد عليها أساس النظم الحاضرة وكانت من أهم عوامل نجاحه في جني ثمار أعماله أضعافا مضاعفة ، وحركت فيه رغبة الاشتراك لتقوية نفسه بانضمامه الى من حوله واقتسام العمل معهم لتتميم مآربه وأورثته كذلك الحنان الطبيعي الذي يجذبه الى الأنس بأهله وعشيرته ، ومشاركتهم في المنافع الاجتماعية المختلفة .

ابتدأت هذه النظم تتكون في أوربا حوالى القرن السابع بعد الميلاد ، فأنشئت في بلاد شتى جمعيات اختيارية ^(١) عديدة ذات نظم اختلفت باختلاف الأزمنة

والأمكنة التي وجدت فيها لتقوم بسد الحاجات المعيشية وتسهل وسائل السعادة. وكان الشعب الانجليزي في مقدمة الشعوب التي انتشرت فيها هذه الجمعيات انتشارا أحدث أكبر الاثر في نهضة الشعب ماديا وأدبيا. وهاك ما قاله تشمبرلن^(١) عن ذلك الشعب في كتابه القيم "أسس القرن التاسع عشر"^(٢) "من المؤكد أن التيتون لم يسترجعوا حريتهم التي سلمهم إياها احتكاكهم بالامبراطورية الرومانية الا باتحاد الأفراد اتحادا متينا وتكوينهم جمعيات محكمة . ولولا أن هذه الفضيلة الغريزية في هذا العنصر دفعتهم الى التعاون لأصبح مثله مثل المصريين والقرطاجنيين والبيزنطيين أو رعية الخليفة يرسف في قيود الذل والاستعباد .

ان الفرد وحده كالذرة الكيميائية ليس لها الا القليل من القوة اللاصقة فاذا بقيت وحدها امتصت واستهلكت . ولكنه بخضوعه لقانون وضعه لنفسه باختياره تحققت له عيشة آمنة راضية وأصبح في كثير من الأحوال قادرا على تحقيق ذلك الأمر الجليل وهو تحرير نفسه تحريرا أدبيا .

وقال روبنسن^(٣) صاحب كتاب "روح المشاركة"^(٤) : "لا نبالغ اذا نحن عزونا الفضل الأكبر في سعادة الأمة الى ما قامت به الجمعيات الاختيارية التي انتشرت في إنجلترا منذ عهد الانجليز السكسونيين .

بدأت هذه الجمعيات حياتها في تلك البلاد بما يسمونه الطوائف^(٥) وهي جمعيات ظهرت في إنجلترا في القرن السابع ثم انتشرت في أوروبا وكان غرضها تبادل المعونة بين الناس فيما يعود عليهم بالخير والسعادة وقد تطورت هذه الجمعيات تطورات عديدة في مدى سبعة قرون تنوعت أشكالها في غضون فاشرق نجم

Foundations of the Nineteenth Century (٢)

H. S. Chamberlain (١)

The Spirit of Association (٤)

M. F. Robinson (٣)

Guilds (٥)

بعضها وأفل نجم البعض الآخر تبعاً للظروف والحاجة والروح التي استمدت منها قوتها . أما هذه الأشكال فتتضمن في ثلاثة رئيسية :

١ — طوائف الأمن^(١) — نشأت هذه الجمعيات في عصر لم يكن الأمن فيه مستتباً بل كانت الأنفس والأموال عرضة للعبث اذ لم تكن القوانين والقضاء قد بلغت مبلغاً يفى بالحاجة بخاءت هذه الجمعيات ووجهت همها الى اقرار الأمن العام بين الشعب والمحافظة على أموال الناس وأرواحهم فاستولت على السلطة التنفيذية وسندت من القوانين ما رأته رادعاً عن العبث والفساد . فكانت تعاقب الجاني وترغمه على دفع الدية أو الغرامة التي يحكم بها عليه . ويمكن اعتبار هذه الجمعيات بمثابة الحلقة الأولى من سلسلة تكوين الشرطة المحافظة على الأمن في الأمم أى البوليس .

٢ — الطوائف الدينية والاجتماعية^(٢) — كانت مهمة هذه الجمعيات أن يساعد أعضاؤها بعضهم بعضاً في وقت الشدائد . ومن أعمالها القيام بمداواة مرضاهم ومواساة فقراءهم وتعليم أبنائهم ومساعدة حجاجهم على السفر والحفاوة بهم في غدوهم ورواحهم وإقامة الحفلات الدينية ل كبار القديسين وتشيد الكنائس واصلاح الطرق والجسور والتحكيم فيما يقع بينهم في الخصومات دون الالتجاء الى القضاء وإقامة الشعائر الدينية لدفن الموتى ، الى غير ذلك من الأعمال الخيرية كانشاء الملاجئ للعجزة وذوى العاهات .

(١) Peace Guilds

(٢) Religious and Social Guilds

٣ — الطوائف الحرفية ^(١) — وهى نوعان : طوائف التجار وطوائف
الصناع :

(١) طوائف التجار ^(٢) — بعد أن استتب الأمن فى البلاد وتحسنت
الأحوال الاجتماعية جاء عصر الاتجار وأخذت التجارة تسير فى طريق
التقدم فاتجهت أنظار التجار الى أن يوحدها قواهم ويشد بعضهم
أزر بعض ليحافظوا على ثمار أعمالهم التجارية . وكان من ذلك أن
منعوا الأجانب والغرباء من مزاحمتهم فى أسواقهم اما بمنع نزول
البضائع الأجنبية فى الأسواق بتاتا واما بالتضييق على هؤلاء الأجانب
بوسائل شتى . وكان من أعمال هذه الطوائف التشديد على أعضائها
فى أن يصدقوا فى المعاملة وأن يتحلوا بحسن الخلق والنظام فى العمل
والوفاء بالوعد واختيار أجود الأصناف ومنع المضاربة فى الأسواق منعا
باتا حتى لا تؤدى الى الربح الفاحش برفع الأسعار فى السوق وخفضها .
كذلك كان الحث على النظافة من مطالبهم الأساسية ، ومن ثبتت
عليه مخالفة هذه الأصول التى مبنها شرف التاجر وعزة نفسه وحسن
معاشه عوقب بما تراه الجمعية . وقد عملت هذه الجمعيات كثيرا لمساعدة
الفقراء وأصحاب العاهات وقامت بالمحافظة على صحة الناس بوضع قوانين
تمنع المصابين بالأمراض المعدية من دخول الأسواق وتحظر القاء
القاذورات والبقايا فى الطرق الى غير ذلك مما تقوم به المجالس
البلدية الان .

(ب) طوائف الصناعات^(١) — كانت الصناعة في القرون الوسطى على حالة البساطة وكثيرا ما كان الشخص الواحد صانعا وتاجرا معا . فلما سارت الصناعة في طريق التقدم انفصل الأمران واختصت بكل منهما طائفة فقامت هناك جمعيات للتجار وأخرى للصناع . وعملت جمعيات الصناع على ترقية الصناعات المختلفة وقامت بأعمال شبيهة بما قامت به جمعيات التجار السابقة الذكر فكانت تفتش على المصنوعات حتى لا يدخلها غش في نوعها أو اهمال في صنعها ، ولا تبيح لصانع أن يحترف عملا قبل أن يتم تعلمه واجادته كما أنها كانت تبث روح الصدق والإخاء وحسن المعاملة وتنشر مبادئ الفضيلة .

كما تقدم يرى أن أعمال هذه الطوائف المختلفة متداخل بعضها في بعض فانا رأينا أن من أعمال جمعيات التجار والصناع بث روح الصدق وحسن المعاملة ونشر الفضيلة ، وهذه من أغراض الجمعيات الدينية الاجتماعية . كما رأينا من أعمال الجمعيات الدينية الاجتماعية الفصل في الخصومات وهذه توجب استتباب الأمن العام الذي كانت ترمى إليه جمعيات الأمن الى غير ذلك من الأعمال المتشابهة . ولكن المبادئ الرئيسية لكل منها كانت خاصة بها ووجهة النظر فيها كانت قائمة على الظروف العصرية التي وجدت فيها . وقد كان لهذه الجمعيات السلطان الأكبر على الشعب الانجليزي في القرون الوسطى وكان عملها من أجل الأعمال التي تركت أثرا محسوسا في نفس الشعب ، كما كانت من أكبر العوامل التي هيأتها للوصول الى الدرجة التي هو فيها الآن من المدنية والرق المادى والأدبى والثبات على الأخلاق التي امتاز بها عن بقية الشعوب فأولته المركز الأسمى بينها . هذه الأخلاق التي أساسها الاعتماد على النفس والقيام بالواجب والتسك بالحقوق

والتضامن في العمل قد غرست في هذا الشعب من تلك القرون وتوارثها الأبناء عن الآباء فكانت سر تقدم الانجليز السكسونيين وعندى أنهم تسيطروا على هذا العالم بقوة أخلاقهم أكثر من سيطرتهم بفطنة عقولهم . وإذا كانت هناك قوة واحدة تكرنت بفضلها هذه الأخلاق الانجليزية فهي قوة الاشتراك الاختياري التي بعثت منذ أمد بعيد في قلوب الشعب روح التعاون لإعلاء شأنه بنفسه بعزيمة تزيل العقبات وتسهل الصعاب من غير أن تتدخل سلطة ما في شؤونه . ولما جاء القرن الثامن عشر شعر الناس بتقدم في الحياة من كل وجوها وما زال الأمر مطردا حتى جاء القرن التاسع عشر فتغير العالم تغيرات عظيمة سيأتي بيانها في الكلام على الانقلاب الصناعي والزراعي الذي كان من نتائجه قلب كيان الحياة الاجتماعية وترك السواد الأعظم من الشعب سيئ الحالة مهضوم الحقوق .

قبل أن يأتي هذا الانقلاب العظيم بقرون قلائل كانت الجمعيات المتقدمة قد أخذت في الاضمحلال لتغير الظروف واختلاف الحاجات وما دخل في روحها من الضعف . وبعد أن أتى القرن التاسع عشر بتغيراته التي أدهشت العالم استيقظ الشعب وتنبه الى أن الوقت قد حان لتجديد قواه بعزيمة صادقة وللعمل ثانية بنفسه للدفاع عن حقوقه والمحافظة على مصالحه وصيانة كرامته وعزة نفسه . فقد كان التيار الجارف قويا جدا وأدرك الشعب أنه اذا لم يهب من رقادته ويقبض على زمام أموره ويضاعف الجهود التي عملها أسلافه من قبل صار ماله مال الشعوب الشرقية في الضعف والفقر والعبودية والاستسلام .

هب هذا الشعب مضاعفا جهوده على أساس الاشتراك الاختياري الذي أكسبه كثيرا من المزايا المادية والأدبية في القرون الماضية والذي لولاه ما رفع الشعب الانجليزي رأسه عاليا . وقد أخذت جهوده تتجه الى ثلاث جهات لكل منها غاية معينة ووسيلة لتحقيق هذه الغاية والجميع يسعى وراء غرض سام

هو تحسين حالة الطبقتين السفلى والوسطى وهما الأغلبية العظمى من الشعب حتى يتسنى لها أن يعيشا عيشة مرضية من كل الوجوه .

وهذه الجهات أسفرت عن ظهور ثلاثة أنواع من المنشآت هي :

١ — جمعيات الإخاء^(١) — لهذه الجمعيات تاريخ قديم وغرضها الأساسي مقاومة المصائب التي تنزل بالإنسان كالأعراض والنكبات والشيخوخة والموت ولكنها لم تنظم خططها ولم تعمل بنشاط إلا بعد الانقلاب الصناعي الذي سيأتي الكلام عليه في مكان آخر . فمن ذلك الحين أخذت تعمل بنظام وضعته للتأمين لأعضائها حتى إذا ما احتاج عضو إلى المساعدة بسبب مرض أو طارئ بفاى أو نكبة أصابته ، أعانتها الجمعية فأمدته بما يحتاج إليه من المال الذي اجتمع في خزائنها مما دفعه الأعضاء حسب نظام التأمين الذي اتفقوا عليه وفي ذلك نجاة للأعضاء من البؤس وملافة لآثار الرزايا . ولا يخفى ما في هذه الطريقة من بث روح المساعدة المتبادلة بين الأعضاء وقت المحن والشدائد وغرس خلة حب الإنسانية في قلوبهم كما أنها فتحت لهم بابا اقتصاديا ليدخروا من أيام الرخاء ما يحتاجون إليه أيام الشدة وبذلك كان لهذه الجمعيات صبغة مخالفة لصبغات جمعيات الطوائف السابقة فهي لا تعطى صدقة بل تعطى حقاً لأعضائها يطالبونها به وقت الحاجة بمقتضى نظام خاص .

٢ — الجمعيات التعاونية^(٢) — هذه جمعيات ابتدعت وفاق نظام خاص للقيام بضروريات المعاش اليومي بطريقة اقتصادية حديثة تساعد على انتشار الطبقات العاملة من حضيض البؤس والفاقة التي وقعت فيه عقب الانقلاب الصناعي والنهوض بها إلى مستوى اقتصادى واجتماعى أرقى من سابقه

Friendly Societies (١)

Co-operative Societies (٢)

وعمداد هذا النظام هو الديموقراطية في الإنتاج وفي الاستهلاك ليتسنى للشعب أن ينجى ثمار تعبهِ وجهده بطريق المساعدة المتبادلة بين الفرد والمجموع ، فشعار هذا النظام "الفرد للمجموع والمجموع للفرد" الفرد يسعى بغيره وإخلاص لمصلحة المجموع والمجموع يسعى بنفس هذه الروح لمصلحة الفرد . استحدث هذا النظام على أساس الاشتراك الاختياري الذي بنى على الاعتماد على النفس وأوجب للعامل حقا لا يقل عما لصاحب رأس المال ، لأن كليهما يستخدم بنظام عادل وباجتماعهما تتضاعف الثمرات العائدة على كل منهما . وهذا النظام مع احتفاظه بحرية الأفراد يحتفظ بمبلغ همتهم ونشاطهم وقوة ابتكارهم وكل الثمار المادية والأدبية الناتجة توزع على المجموع بالانصاف التام . وقد قال أحد أئمة التعاون "على هذه القاعدة البسيطة انتشرت مبادئ التعاون وطبقت على كل شيء فبعد أن كان المقصود منها تبادل المساعدة والمعونة المادية بين الفرد والجماعة استعملت في وقاية اليد العاملة من تأثير عروس الأموال . وكذلك استعملت في دفع أضرار المراكبين وحماية الناس من غش البضائع ومن تواطؤ التجار على رفع أثمان الماكولات واستعملت أيضا في إنماء ثروة الأفراد فأصبحوا يحصلون بفضلها على ثمرة جهودهم الاقتصادية وأصبح التعاون علاجا ناجعا لدفع أخطار الفاقة والاحرام ووسيلة لرفع لواء الحرية في العمل ، ولم يقتصر على ذلك بل مكن الأمم من إنماء ثروتها . فليس التعاون علاجا لحالة سيئة فحسب بل لقد أصبح مرقيا لحالة الناس مبلغا إليهم أسمى درجات الرقي الاقتصادي والاجتماعي" .

٣ — نقابات العمال ^(١) — النقابة هي اتحاد أشخاص يحترفون حرفة واحدة ويراد بهذا الاتحاد ضم قواهم وتعزيز مركزهم والمدافعة عن مصالحهم أمام كل معتمد من فرد أو جماعة أو حكومة ، والعمل على تنمية هذه المصالح . وقد اتخذت

التقابات الاضراب عن العمل سلاحا سلميا تلجأ اليه عند ما يخيب مسعاها في نيل طلبات ترى من العدل أن تجاب إليها حتى لا تهضم حقوق العمال الذين هم السواد الأعظم من الشعب كزيادة أجورهم وانقاص ساعات عملهم إلى غير ذلك من المسائل الهامة ذات التأثير الكبير في حياتهم المادية والأدبية . فاذا اتفقوا على الاضراب لأمر ما يصرف لكل عامل ما يكفيه هو وأسرته لمعاشه مدة ذلك الاضراب من خزانة تلك النقابة التي اشتركوا في تكوينها .

ولا شك أن لهذا النظام مزايا عظيمة فهو قوة تمثل العمال وتدافع عن مصالحهم فضلا عما فيه من بث روح الاتحاد ومد يد المساعدة وقت الحاجة .



كل ما قدمنا هو تقلبات الاشتراك الاختياري من القرن السابع إلى وقتنا هذا وقد أدت هذه التقلبات إلى خروج الشعب البريطاني وكثير من الشعوب الأوروبية الأخرى من ظلمات حياتها الأولى إلى حياة زالت فيها الفوارق بين العامة والخاصة من الأمة ، وهذا عكس الحال في الشعوب الشرقية عموما . ومن أثر هذا النظام في الشعب الانجليزي تحرره من القيود الاجتماعية والاقتصادية التي كان يرسف فيها وتدريبه على العمل بنفسه لنفسه كما أنه هداه إلى خير السبل للدفاع عن حقوقه المادية والأدبية بقوة يستمدّها من المجموع . وما زال يسير سيرا حثيثا حينما بعد حين معتمدا على نفسه حتى وصل إلى إدارة شؤونه بنفسه فتغير النظام السياسي الذي كان سائدا في تلك العصور وهو النظام الملكي الاستبدادي وتحول إلى النظام البشوري في الحكم ثم إلى تكون الأحزاب من محافظين وأحرار وعمال . فان نواحي الحياة في كل أمة مشتبك بعضها ببعض فاذا ما تقدم طرف منها أحدث تقدمه تأثيرا بينا في النواحي الأخرى ولذلك نرى النواحي الرئيسية وهي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يتأثر بعضها ببعض الآخر ومن أجل ذلك تدرج الاشتراك الاختياري من اجتماعي إلى اقتصادي إلى سياسي تبعا للحاجة وللظروف .

القسم الثانى

انقلاب النظامين الصناعى والزراعى (١)

ظل نظام الصناعة المنزلى (٢) سائدا فى أوربا إلى منتصف القرن الثامن عشر، فقد كان عماد الصناعة فى كل حرفة فى ذلك الحين معلما أو رئيسا (٣) له صبية (٤) يأخذون الصناعة عنه ، وإلى جانبهم عرفاء (٥) يساعدونه . وكل أولئك يشتغلون فى القرى فى دار ذلك "المعلم" وهى قائمة فى محيط من الأرض يكفى لتغذيتهم ، فكأنهم أسرة واحدة تعمل العمل المشترك لمصلحة الجميع ، فان كانوا غزاليين مثلا اشتروا الصوف وصبغوه وغزلوه ونسجوه ثم حملوا بضاعتهم إلى الأسواق القريبة المعروفة مطالبا لها لديهم وباعوها هناك .

وهكذا كانت حياة الصناع تجمع بين الهدوء والصحة والقناعة بتلك المعيشة الساذجة فى بيت ذلك المعلم الذى يحنو عليهم حنو الأب الرحيم ، ويخلص لهم تعليمه ويشاركهم فى معاشه وأرباحه حتى إذا تم تعليم تلاميذه انفضوا من حوله ليستقلوا بأعمالهم الصناعية ويقتفوا أثر معلمهم فى تلك الصناعة .

لا شك أن مثل هذه المعيشة لا يكون فيها كبير فرق بين المعلم و"صبيانته" كما أن رأس المال الذى يحتاج إليه فى إدارتها لا يكون كبيرا . وليس بخاف ما لهذه الحياة الساذجة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية .

دخل النصف الثانى من القرن الثامن عشر ومعه دور الاختراعات فاخترعت فى لانكشير (٦) عدة مخترعات كانت سببا فى قلب كيان هذا النظام الصناعى .

Domestic System (٢)

The Industrial and Agrarian Revolutions (١)

Apprentices (٤)

Small master-manufacturer (٣)

Lancashire (٦)

Journeyman (٥)

بدأت هذه الحركة في إنجلترا في المقاطعة المذكورة ثم امتدت منها بسرعة مدهشة حتى عمت العالم المتمدن ، فتغيرت معيشة الصناع وانقلب ذلك الهدوء الى الحركة السريعة التي تدرجت حتى وصلت الى ما نراه الآن .

وكان من أقوى العوامل في تغيير هذا النظام ما بذله أولئك الصناع من الجهد في تحسين آلات النسيج تحسينا متواليا قام به واحد إثر آخر حتى وصلوا به الى درجة عالية تقرب من أوج الكمال . على أن الآلات كانت مع كل هذا تدار بالأيدى وفى ذلك من المشقة والبطء ما فيه . حتى قيض الله للصناعة ما تتم نقصها وهو استكشاف ”وات“ (١) مزايا البخار ، فسلطت على تلك الآلات قوى البخار فكان ذلك المكمل النهائي لذلك التحسين .

عندئذ اشتغلت العدد والآلات بسرعة دهش لها الصناع أنفسهم وكثرت البضائع فاحتجج الى استنباط الحيلة لتوزيعها ، وترتب على ذلك اصلاح الطرق البرية وحفر القنوات البحرية ، ولكن ذلك لم يكن كافيا لنقلها بالسرعة المطلوبة . حتى جاء ”استيفنس“ (٢) فاخترع السكك الحديدية فكانت من أهم ما ساعد على نقل المصنوعات بسهولة وسرعة .

كل ذلك حصل فى مدى نصف قرن تبدلت فى غضون حياه لا تكثير الصناعيه والاجتماعيه ، وتبدلت السكينه وبطء الحركه والمعيشه الساذجه والثروه القليله التى كانت موزعه فى ايدى أولئك القرويين المنتشرين فى أنحاء تلك المقاطعه توزيعا لا يكاد يفترق فيه بعضهم عن بعض افتراقا كبيرا ، تبدلت الى الضد مما كانت عليه فاحتشد الصناع فى مراكز قليله حوالى المعامل المشيده التى يشتغلون فيها ، واتسعت ثروات أصحاب المعامل فأصبح البون بين العامل وصاحب المصنع شاسعا

في جميع مرافق الحياة ، وتغيرت أنظمتهم من حياة قروية بسيطة الى حياة مدنية ذات مظاهر شتى .

هذا التغير العظيم الذي حدث بسرعة فائقة هو ما يسمونه "الانقلاب الصناعي" (١) الذي محأ أثر النظام المتزلى ، وأحل محله نظام المعامل الكبرى (٢) ذات العدد والآلات القيمة التي تديرها قوى عظيمة من البخار منحصرة في قليل من البلدان ذات المراكز الممتازة ، فأصبح لرؤوس الأموال المحل الاسمى في الحياة الصناعية ، واتسعت السوق التي تباع فيها الصادرات من المصنوعات اتساعا لم يكن في الحسبان .

ولم يكن هذا خاصا بصناعة دون أخرى بل شمل جميع المصنوعات من صوفية وقطنية ومعدنية وجلدية ونخارية وغير ذلك وتعداه الى الصناعات الكثيرة التابعة لها مباشرة أو بالواسطة فتبع رقى صناعة النسيج مثلا تقدم الكيمياء في اختراع الأصباغ ذات الألوان الثابتة وكذلك ترتب عليه العمل على إيجاد الأقطان والأصواف الجيدة التي تليق بالألوان المختلفة من المنسوجات ، واجتهد الصناع في التنقيب عن الرسوم التي تحلى بها مصنوعاتهم فاستعاروا من أرباب الفنون الجميلة رسوما طبيعية أو مبتدعة تستملحها الأذواق .

ومما ساعد على رقى الصناعة اشتراك الممولين والصناع في تنشيط الحركة الصناعية فقد أمد الممولون أولئك الصناع برؤوس أموالهم الكبيرة وأصبح بين رب المصنع وصاحب المال تعامل مستديم ذو نظام خاص مبناه الفائدة المتبادلة بين الطرفين فاقترض الأول من الثانى ما يحتاج اليه في نظير فائدة يدفعها له فسهل ذلك طريق التعامل وكان واسطة في إيجاد ذلك النظام المصرفى الذى استخدمت الأموال بواسطته في طرق شتى وفتح به الباب لكل مجد مؤتمن ماهر فى العمل . فتيسر له أن يستفيد

من تلك الأموال ويضعها في المشروعات ذات الفائدة الهامة وأمكن التعامل بسهولة بين ذوى المصالح مع تنأى المسافات واستخدمت الأموال حيث ينبغي أن تستخدم. الى هذا الحد بلغ تشجيع المصارف للصناعة وتبع ذلك انتشار التجارة في جميع أنحاء العالم واستلزم ذلك تقدم طرق المواصلات الداخلية والخارجية فتعددت شركات السكك الحديدية والأساطيل التجارية ذوات الأموال الطائلة والنظم الدقيقة .

مما تقدم يرى أن هذا الانقلاب في النظم الصناعية أخذ أدوارا ثلاثة :

(١) اختراع الآلات .

(٢) استخدام قوة البخار في تلك الآلات وفي النقل البرى والبحرى .

(٣) استخدام رؤوس الأموال العظيمة عن طريق النظام المصرفى فى الصناعة وفى المواصلات .

ذلك هو مجمل تاريخ الانقلاب الصناعى الذى أنتج هذا النظام السائد الآن فى أنحاء العالم الصناعى المتمدين .

بينما كان انقلاب النظام الصناعى يعمل عمله فى بلاد الانجليز خصوصا وفى أوربا عموما ، بدأ انقلاب يماثله فى النظم الزراعية اسمه ” الانقلاب الزراعى “ (١) وكان من تأثير الأول فى القرى هجرة سكان الارياف الى المدن إذ أن انتشار الصناعة والتجارة وما وراء ذلك من الأرباح ومزايا الحياة المدنية جرد الى المدن كثيرا من صغار المزارعين والأكرء وجاء ذلك فى وقت راجت فيه المصنوعات الصوفية لدرجة حملت الزارعين على الاهتمام بتربية الأغنام طلبا لصوفها فتحول كثير من المزارع الى مراعى ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الاستغناء عن عدد كبير من الأجراء والتجاءهم بالضرورة الى المدن .

كان تأثير كل ذلك بيع كثير من صغار الملاك أملاكهم ل كبار الزراع حتى أصبح عدد الملاك عشر ما كان وانفض عدد كبير من القرويين عن الأراضي .

بعد ذلك جاء وقت كسدت فيه صناعة الأصواف لاهتمام المصانع بصناعة القطن وكان قد أخذ يحل محل الصوف في الأهمية وفي نفس الوقت وجد كبار الملاك بابا جديدا لثروة لم تكن في الحسبان وذلك في تحويلهم المراعى المشتركة التى كانت ينتفع بها من بقى من صغار الملاك الى مزارع ذات نظام دورى جديد ينتج أنواعا شتى من حاصلات أدخلت على انجلترا فى ذاك الوقت فتقدم نظام الزراعة وتحسنت الأراضي وكثر نتاجها وكان من لوازم هذا النظام الجديد تقسيم الفضاء الواسع من الأراضي الى حقول يحاط كل منها بسياج ليسهل استخدام الآلات التى ابتكرت فى ذاك الوقت كالمحراث البخارى والمبذرة الحديثة وغيرها مما أغنى عن عدد كبير من الأجراء لسرعتها فى العمل ولتسنى استعمال الطرق العلمية الحديثة كالتسميد بالأسمدة الكيماوية ووضع الأنايب فى بطن الأرض لصرف المياه واتقان تربية وتسمين قطعان الغنم والأبقار التى اشتدت الحاجة الى لحومها لتغذية الملايين من النفوس المكبة على العمل فى المدن العظيمة الكثيرة . وقد نتج عن ذلك تنظيف الأراضي وتقويتها وتكثير غلتها .

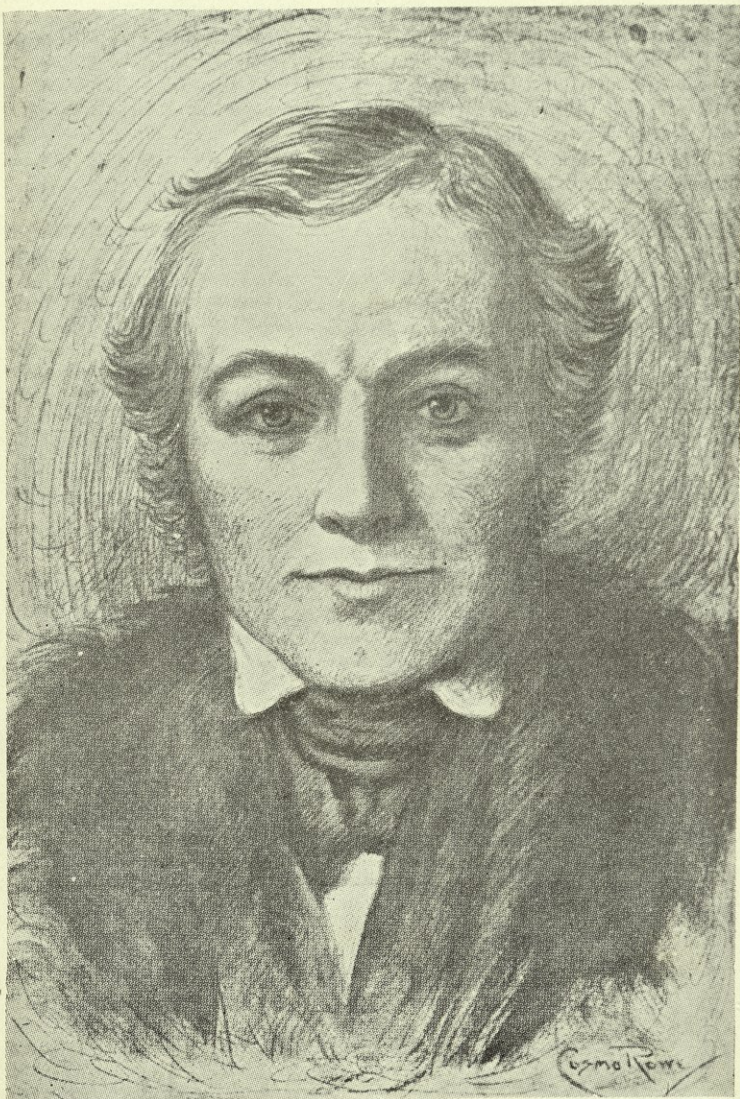
كل هذا مما نبه الزراع الى امتلاك أكثر مما يمكن امتلاكه من الأراضي كي يستطيعوا استخدام الآلات بقليل من النفقات وجلب الأسمدة الكثيرة بالجملة بالائتمان الرخيصة وبيع المحصولات من غلال ومواش بالجملة بأسعار مرتفعة . وكما ساعدت المصارف أصحاب المعامل فى ترقية شؤون الصناعة فانها ساعدت هنا فى ترقية الزراعة حتى وصلت الى درجة عالية فى شؤونها العلمية وأمورها العملية .

تأثير الانقلابين الصناعى والزراعى فى العامل والفلاح

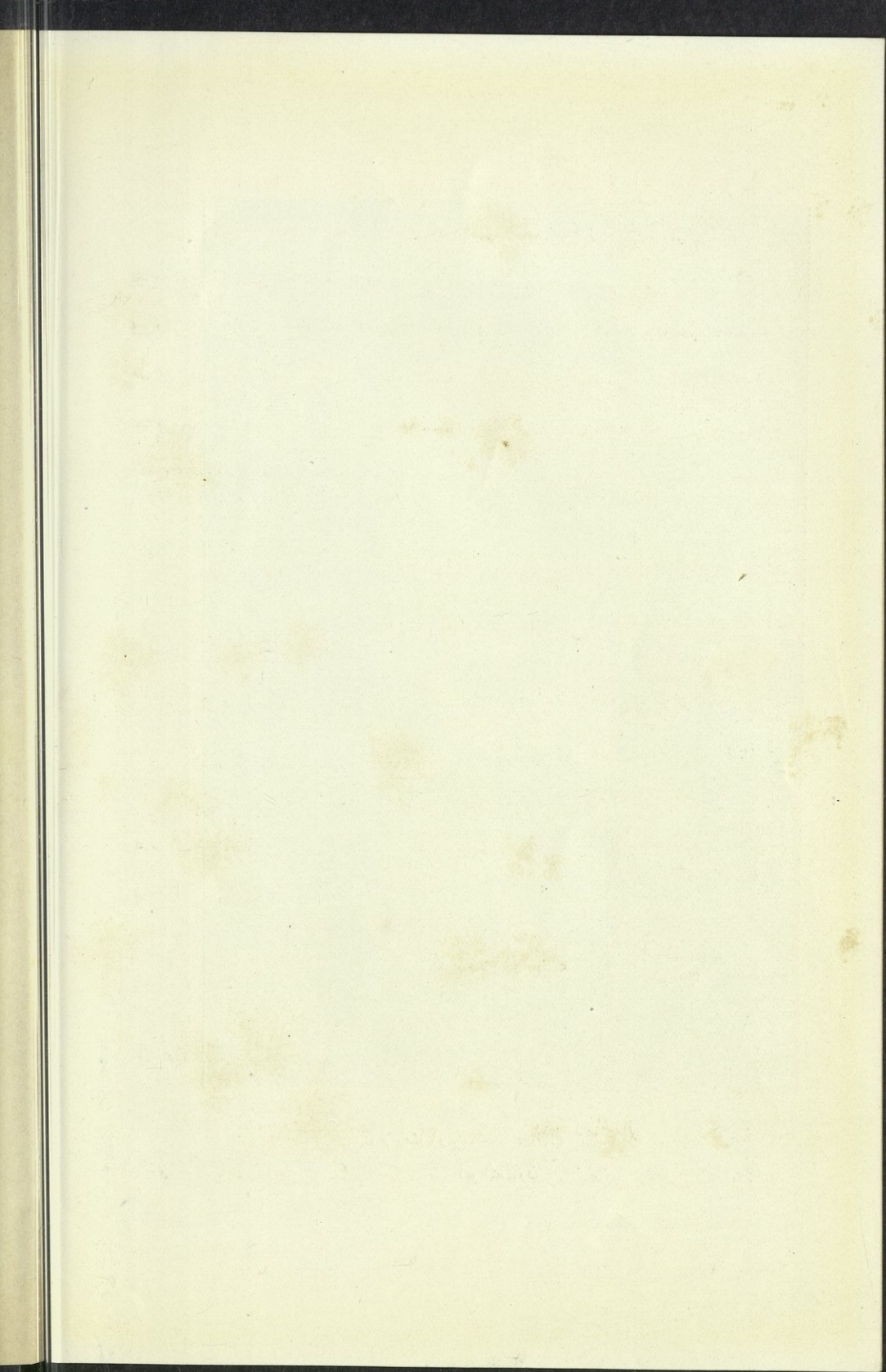
لا تنكر الفوائد التى جناها العالم من هذين النظامين الحديدين فى الثروة الناتجة من تلك الجهود العظيمة إذ الواقع أن الثروات كثرت وتوافرت سبل العيش الا أن هذا الانقلاب كان سببا فى غبن طائفة كبيرة من الشعب هم جماعة الأجراء فى المعامل والمزارع فقد كان من أكبر الأضرار التى حدثت عقب هذا الانقلاب أن صار كل من العامل والفلاح يجتهد ويكد مع الآلاف مثله ليكسب القليل التزمع أنهم هم الذين ينتجون الثروة العظيمة لأصحاب المعامل وكبار الفلاحين . كما أن طمع أصحاب المعامل وكبار الملاك وحرصهم على ازدياد مكاسبهم جرأهم على أن يشغلوا مأجورهم الساعات الطويلة مع إنقاص أجورهم بقدر المستطاع .

ومن حيلهم فى ذلك أنهم استخدموا النساء والأطفال لقلة أجورهم ولم يعبأوا بالقواعد الصحية والاجتماعية حتى ضعف النسل وقل تعليم الأطفال لأنهم لم يكونوا يجدون فراغا فى أوقاتهم . وقد زالت الأئفة والعزة من نفوس المأجورين لأنهم أصبحوا لا يشعرون بالطمأنينة على أنفسهم إذ أصبح الملاك وأصحاب المصانع قادرين على أن يفصلوهم عن عملهم فى أى وقت شاءوا كما أن استخدام النساء والأطفال أدى الى بخس قيمة الرجال وإكثار العاطلين منهم .

كل ذلك جعل نفوس طبقة العمال قلقمة مضطربة غير راضية بالحالة السيئة التى وصلوا إليها وأصبحوا ينظرون الى أصحاب الأموال نظرة الحقد والكراهية لأنهم وجدوا الهوة بينهم وبين هؤلاء سحيقة ولا عجب فان هذا النظام الحديد جعل العامل يشعر بأن حقوقه مهضومة وأنه أصبح فى بؤس مع جده وكده على حين يحكى أصحاب الأموال ثمره هذا التعب والعناء فترداد ثروتهم على توالى الأيام .



روبرت أوين — ROBERT OWEN
أبو التعاون



ولما رأت الحكومة وأهل الرأي بوادر تلك الحالة السيئة فكروا في الدواء الذى يخفف آلام هذا الداء العضال فأخذت الحكومة في سنّ قوانين أتى بعضها بفائدة الا أنها كانت قليلة ومنها ما لم يقد شيئا . أما الجهود التى قام بها الشعب ورجاله فقد كانت أكثر فائدة وأوفى بالغرض ، والواقع أن خير المساعدة ما جاء من طريق ذى الحاجة ”وما حك جلدك مثل ظفرك“ فما ابتدعته أفكار هؤلاء لتحقيق بعض الآمال : انشاء نظم تعاونية عادت بنعمة كبرى على الطبقة الدنيا وصغار أهل الطبقة الوسطى .

القسم الثالث

الحركة التعاونية ، نهضتها الأولى

نشأت هذه النهضة فى إنجلترا فى الصناعة وكان من أهم البواعث عليها ما وقعت فيه طائفة العمال من الشقاء والبؤس الذى ترتب على تغيير النظام الصناعى السابق الذكر من المتزلى الى المصنعى فبذلت تلك الطائفة جهودا تقي بها أنفسها من هذا السيل الجارف الذى أوشك أن يمتاحها ، وتحمى مصالحها من اعتداء المعتدين وهم أرباب رؤوس الأموال .

لقت ذلك نظر رجل من كبار المصالحين الاجتماعيين فى عصره هو ”روبرت أوين“^(١) الذى كان مثالا أعلى فى الأعمال الادارية ونموذجا أسمى فى الأمور الاجتماعية .

نشأ هذا الرجل عصاميا لم يتعلم فى صغره مايؤهله لعظام الأمور ولكن رجاحة عقله وذكائه الفطرى بعثا فى نفسه الميل الى قراءة بعض الكتب الاجتماعية

الاقتصادية وانتقل في حداثة سنه من مسقط رأسه في بلاد "الغال" (١) الى العمل في انجلترا غلاما بحانوت في إحدى المدن هناك ولما ناهض التاسعة عشرة كان قد جمع قدرا يسيرا من المال أمكنه به أن يبدأ عملا مستقلا ففتح مغزل قطن صغير في مدينة "مانشستر" ولم يمض عليه إلا زمن قصير حتى جاش بخاطره أن هذا عمل يحتاج الى رأس مال كبير وهو غير ميسور له وقتئذ ، فنفض يديه من هذا العمل وتولى إدارة مغزل كبير ، وقد أمكنه بجده ومقدرته بعد قليل أن ينتقل منه ويكون شريكا في مغزل مثله وما زال يعمل بجهد حتى أصبح مستقلا بمغزل كبير في إحدى بلاد اسكتلندا اسمها "نيولانارك" (٢) ومن ذلك الحين بدأ تجاربه الأولى في الاقتصاد العملي وكان مما عمله لذلك أن رفع أجور عماله وقل ساعات العمل ومنع بتاتا تشغيل الصبية — ذكورا واناثا — ممن لم يبلغوا العاشرة وكان يعلم هؤلاء ومن دونهم من أولاد عماله تعلما مجانيا ، وهيا لعماله أسباب الرياضة البدنية بلا أجر ، وسهل لهم سبل المعيشة وغذاهم بأغذية صحية رخيصة وأسكنهم منازل جامعة للشرائط الصحية مع رخص الأجور .

ولم تقتصر هذه الإصلاحات على العمال بل تعدتهم الى سكان القرية التي كان فيها فعمل على إصلاح أحوال أهلها ماديا وأديا .

ان كل جديد في مبدأ أمره غريب فلا عجب اذا رأينا معاصري "أوين" من أصحاب المغازل ومديريها ينظرون اليه نظرة سخرية واستهزاء ويعدون قليل التجربة حديث العهد بادارة الأعمال العظيمة فلا يلبث أن تنتهى أعماله بالخيبة والفشل في القريب العاجل ولكنه كان أبعد منهم نظرا وأشد حزما وأدرى بعواقب ما يعمل وما أعظم فرحه حينما اطلع خصومه على نتائج أرباحه العظيمة في السنين الأولى عدا الفوائد التي دفعها لرأس المال وما عاد على مصنعه من الشهرة وبعد

الصيت الى غير ذلك مما برهن على نجاحه الباهر في تطبيق آرائه تطبيقا عمليا وأظهر لمعاصريه أن خير الوسائل لانماء الثروة هو العناية بالعمال عناية تسهل لهم أسباب المعاش داخل المصنع وخارجه وتقوى صحتهم وترقى عقولهم وتقوم أخلاقهم فان سعادة صاحب العمل في الحقيقة مرتبطة بسعادة العمال فاذا عمل الفريقان متعاونين في جهودهم عادت نتيجة ذلك عليهم بعظيم الفوائد المشتركة ، وإليك ما قاله أوين نفسه عن مبلغ نجاح خطته هذه^(١)

” قضينا منذ سنة ١٧٩٩ ، ٢٩ عاما في العمل دون الرجوع الى القضاء ، دون وقوع أية عقوبة قانونية ، دون وجود تشريع يحتم مساعدة الفقراء ، دون ادمان العمال على الخمر أو نشوب عداوات دينية بينهم . ولقد خفضنا ساعات العمل وأحسننا تعليم الأطفال منذ حداثتهم وأدخلنا تحسينا كثيرا على مساكن العمال المكتظة بهم وقابلنا من عملهم اليومى ودفعنا فائدة رأس المال وفي النهاية نخرجنا بأرباح تربي على ٣٠٠,٠٠٠ جنيه “ .

لم يقتصر ” أوين “ في مجهوداته على من حوله بل فكر في وضع نظام عام يعود بالخير على المجتمع الانساني ورأى أن البيئة التي يعيش فيها الانسان من أهم المؤثرات في تكوين مواهبه فاذا عمل المصالحون وأرباب الأموال والحكومة على تحسينها ومنع ذلك الضرب من التنافس الذي ينجس الناس أشياءهم وإحلال حسن المعونة والمساعدة مكانه ، عاش الجميع عيشة هنيئة .

وللوصول الى تحقيق هذا النظام أخذ هذا المفكر العمراني والرجل العملي يعمل على انشاء جاليات^(٢) زراعية صناعية تكون مصادر الثروة فيها من مزارع

(١) عن كتاب The Spirit of Association مؤلفه M. F. Robinson (ص ١٨٧)

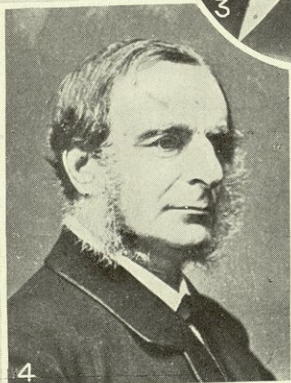
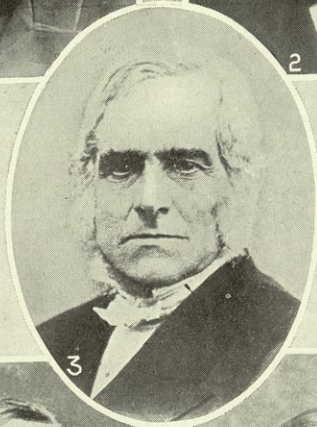
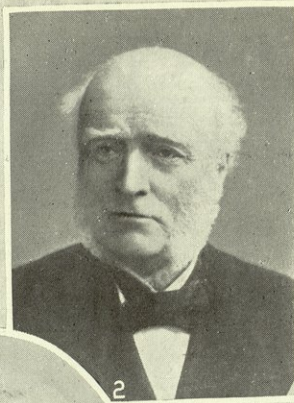
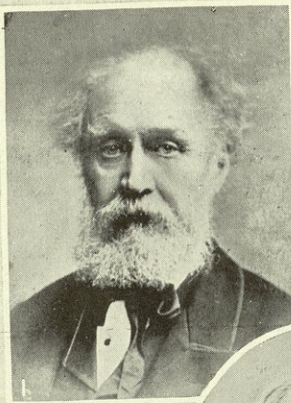
(٢) Communities

ومصانع وغيرها ملكا شائعا بين أفرادها وهذه الجاليات تقوم بجميع حاجات أفرادها فتكفيهم جميع أمورهم المعاشية والتهدئية — تلك هى نظرة "أوين" التى مات عنها وهى فى المهد فاحتضنها مريدوه وعشاق مذهبه وأخذوا يعملون على انمائها ونشرها فأنشأوا جمعيات تعاونية صغيرة فى بلاد متعددة تتباعد الحاجات بالجملة ثم توزعها على أعضائها "بالمفرق" وما ينتج من الأرباح يوضع فى صناديق الادخار حتى تتكون منها رؤوس أموال يصح أن تستخدم فى انشاء معامل تسد النقص من حاجاتهم وهكذا كلما اجتمع لديهم مقدار من المال استعملوه على هذا المنوال وبمضى الزمن يكون لديهم من المزارع والمعامل والمدارس وغيرها ما يكفيهم ويسد ما ربهم المادية والأدبية . وبهذه الطريقة نجح مريدو "أوين" وأنصاره بعض النجاح أولا فأسسوا ما يزيد على ٤٠٠ جمعية تعاونية سموها "حوانيت الاتحاد" (١) ولكن لم تكن النفوس إذ ذاك مستعدة لأمثال هذه الاصلاحات على الرغم من الجهود العظيمة التى بذلها رجال التعاون فى ذاك الوقت وفى مقدمتهم الدكتور "وليم كنج" (٢) الرائد التعاونى لمدينة "برايتون" (٣) الذى كان له أكبر الفضل فى نشر أساليب التعاون وحث العمال على اتباعه .

ولدوليم كنج فى سنة ١٧٨٦ وكان أظهر أعماله التى أصبحت أثرا خالدا له اصداره لأول مجلة تعاونية فى العالم سنة ١٨٢٨ سماها "التعاونى" (٤) تصدر كل شهر فى لغة سهلة مفهومة للعمال حاوية لأرقى ما كتب عن التعاون الى ذلك الحين (٥) فكان لهذه المجلة الفضل الأكبر فى تعليم العمال حب التضامن والحرية وارشادهم الى كيفية السير فى جمعياتهم التعاونية ومراقبة أعمالها . وفى مدة وجيزة أصبح لهذه المجلة شأن عظيم فى نشر الفكرة التعاونية والى بها يرجع الفضل فى تأسيس الكثير من

The Co-operator (٤) Brighton (٣) Dr. William King (٢) Union Shops (١)

(٥) قام بترجمة مجموعة أعداد هذه المجلة الى اللغة العربية حضرة الدكتور حسين الرفاهى المفتش بمصلحة التجارة والصناعة مصدرة بمقدمة بقلم المرحوم الأستاذ احمد بك لطفى .



زعماء الاشتراکین المسیحیین
CHRISTIAN SOCIALISTS

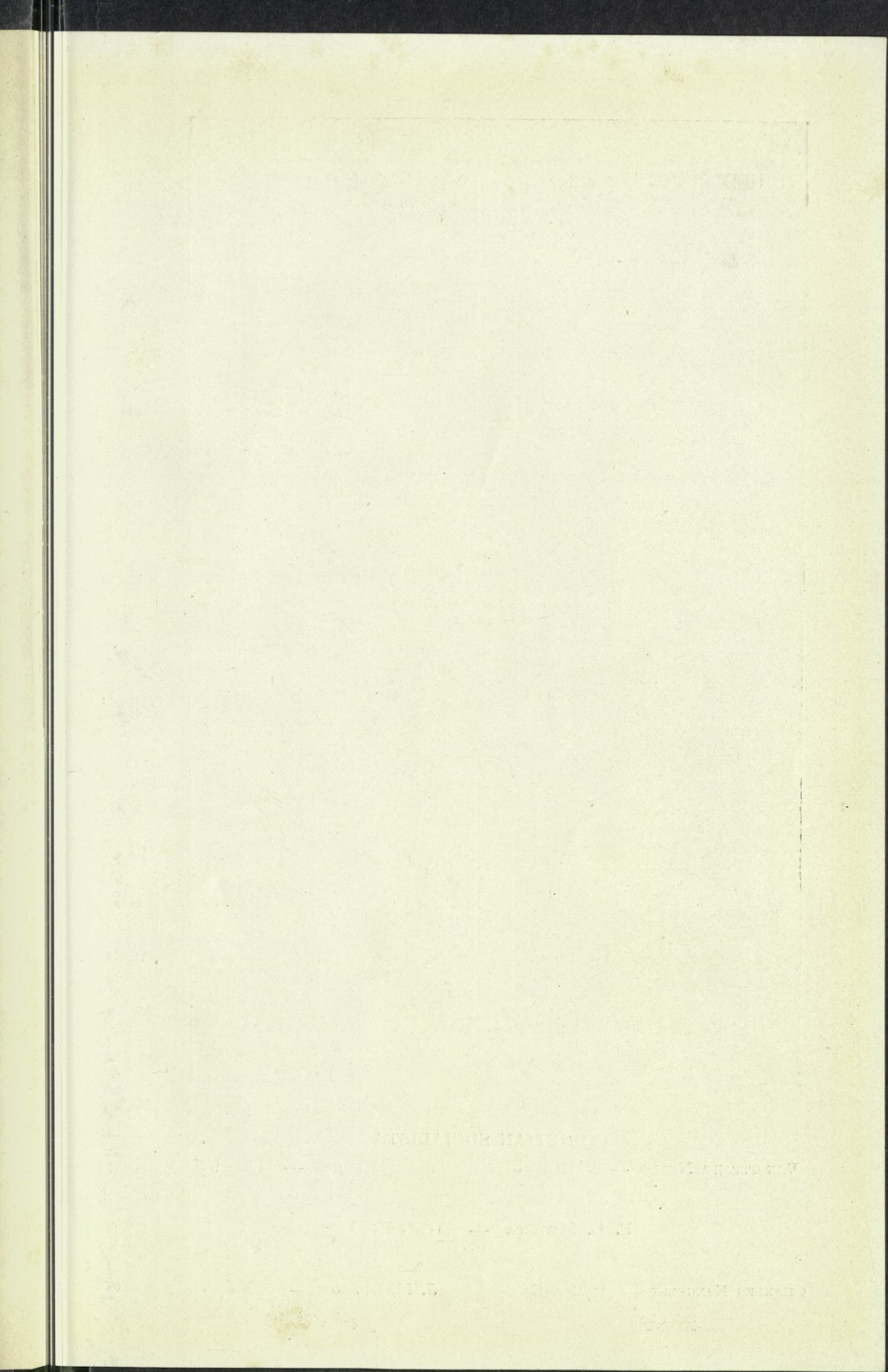
VANSITTART NEALE — فانستارت نیل
تعاونی کبیر

THOMAS HUGHES — توماس هیوز
مرب فاضل

F. D. MAURICE — ف. د. موریس
قانونی ضایع

CHARLES KINGSLEY — شارلز کینجلی
ادیب شهر

J. M. LUDLOW — ج. م. لادلو
اقتصادی خبیر



”حوانيت الاتحاد“ وقد جعل ”كنج“ لهذه المجلة شعارا خاصا مطبوعا في رأس كل عدد منها هو ”العلم والاتحاد قوة ، القوة الموجهة بالمعرفة هي السعادة ، السعادة هي غاية الخليقة“ (١) وهذا الشعار بنفسه يدل دلالة واضحة على قوة إيمان كنج بالتعليم وبالتعاون واعتبارهما الأداة المثلى لسعادة الفرد والمجموع .

الا أن ”كنج“ اضطرته الظروف في سنة ١٨٣٠ إلى إيقاف إصدار مجلته بعد أن أصدر منها ٢٨ عددا وبعد أن تأسست ٣٠٠ جمعية تعاونية من ”حوانيت التعاون“ في أنحاء إنجلترا وكانت وفاته سنة ١٨٦٥

ضاعت جهود أوين وكنج وأعاونهما وما ذلك الا لأن الناس لم يكونوا على علم وتجربة بادارة مثل هذه الأعمال فاتتهى الأمر بفشل هذه الجمعيات . مضى على ذلك ردح من الزمن رقدت فيه هذه التعاليم حتى قامت ثورة في إنجلترا هي ”ثورة المطالب“ (٢) التي كان المحرك لها ماوصلت اليه حالة العمال من البؤس والشقاء في أوائل القرن التاسع عشر إذ ارتفعت أثمان حاجات المعيشة وهبطت الأجور فقدم هؤلاء البائسون شكاوى وتقارير الى الحكومة ضمنوها طلباتهم فرفضت هذه أن تنظر فيها بتاتا وعزمت على أن تستعمل القوة لانحداد ذلك الهياج وقامت بينها وبين العمال معارك كادت تؤدي الى سفك الدماء ، وقد أخذت الحكومة تلك الثورة ولكن اللهب كان يشتعل في قلوب طبقة العمال المهضومي الحقوق وزاد الطين بلة ماعاملتهم الحكومة به من القسوة بدلا من الانصاف .

ويحسن أن نأتى هنا على موجز لتاريخ هذه الثورة :

عند ما اعتلت الملكة فكتوريا عرش بريطانيا كانت طبقة العمال في حالة تدمر شديد لأن قانون الاصلاح (٣) الصادر في سنة ١٨٣٢ والذي نص على إلغاء نظام

(١) Knowledge and Union are Power ;
Power, directed by Knowledge, is Happiness;
Happiness is the end of Creation.

Reform Bill (٣) Chartist Agitation (٢)

الاقطاع وأعطى الطبقة الوسطى حق الانتخاب لم يستفد منه العمال بل زادهم تدمرا . أضف الى ذلك حالة الضنك الناتجة من سنى القحط وارتفاع أسعار الغلال والكساد التجارى .

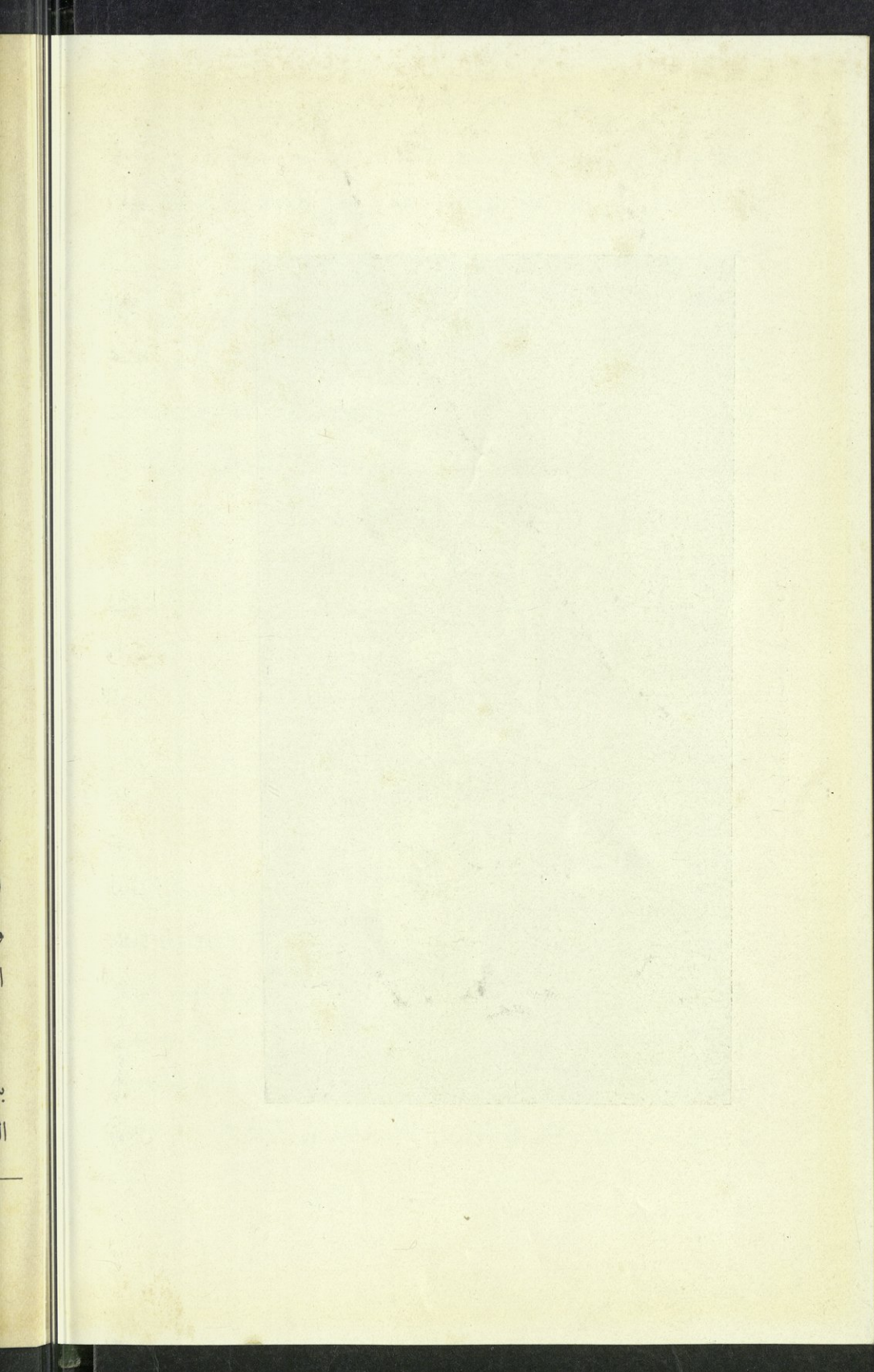
عقد اجتماع عام فى مدينة برمنجهام بعد تنويع الملكية ببضعة أسابيع وفى هذا الاجتماع وضعت المطالب التى تمه العمال والتى اشتهرت باسم "مطالب الشعب" (١) كما اشتهرت "بالنقط الست" التى احتوتها والتى كانت تعتبر فى ذلك الوقت مطالب ثورية مع أنها من الأمور الطبيعية المسلم بها الآن وهذه المطالب هى :

- (١) تعميم حق الانتخاب للرجال .
- (٢) جعل الدورات البرلمانية سنوية (بدلا من أن كانت متقطعة) .
- (٣) دفع مكافآت لأعضاء البرلمان .
- (٤) جعل الانتخاب بطريق الاقتراع السرى .
- (٥) العدالة بين الدوائر الانتخابية فى التمثيل .
- (٦) إلغاء شروط توفر الملكية لأعضاء البرلمان .

أثارت هذه المطالب فى وقتها اهتماما كبيرا من جانب رأى العام وأعارتها الصحف الأهمية الكبرى فتوالى عقد الاجتماعات الكبيرة فى سائر البلاد وقد ناصر الحركة فى ذلك الوقت كثير من ذوى الرأى والحصافة الذين رسموا لأنفسهم طريق الوصول لغرضهم بالقوة المعنوية ، الا أن عامة الشعب ناصروا الحركة معتمدين على قوتهم المادية مما ترتب عليه حدوث هياج شديد فى عدة بلاد بدأ فى برمنجهام فى يونيو سنة ١٨٣٩ وانتشر فى كثير من المدن وكان من نتيجة ذلك أن رفض



الأخياء من رواد الرشيد في سنة ١٨٦٥



مجلس العموم النظر في العرائض المقدمة له كما قبضت الحكومة على بعض خطباء الحركة وقادتها وزججهم في السجون .

الا أن الشدة التي اتبعتها الحكومة لم تكن من عزم المطالبين بحقوقهم واستمر الاضطراب قائماً في نفوسهم حتى بلغ أشده في سنة ١٨٤٧ فقرروا مهاجمة البرلمان بحشد قوى كبيرة من جموع الشعب على شكل مظاهرة تتبدى من رحبة كينجتون^(١) يرأسها فرجس أوكونر^(٢) لتقديم عريضة أخرى للبرلمان الا أن الحكومة أعلنت عدم السماح بهذه المظاهرة وأعلنت أن كل من يشترك فيها يعد خارجاً عليها .

كان محمداً لهذه المظاهرة يوم ١٠ أبريل سنة ١٨٤٨ وهو من الأيام التاريخية المشهورة في إنجلترا . ففي صباح هذا اليوم عمت لندن اشاعة حدوث تصادم بين المتظاهرين والبوليس وعهدت الحكومة الى "ديوك اف ولنجتون" بطل موقعة واترلو قيادة القوى المرابطة لصديتار المتظاهرين ففتح الكبارى وسد الطرق الموصلة الى دار البرلمان وقام بعمل منا ورات محكمة لتشتيت شمل المتظاهرين . وكأن السماء تضافرت معه على هذا فأرسلت في ذلك اليوم مدرارا أغرقهم وفرق جمعهم . وهكذا قضى على هذه الحركة الثورية التي قام بها العمال تحت ضغط شديد وانتهى أمرهم بالفشل فلم يحضر الى "ساحة كينجتون" من ذلك العدد العظيم الذي كان منتظرا والمقدر له على الأقل مائة ألف عامل سوى بضع مئات وقعوا على العريضة التي كانت موضع آمال كبيرة والتي تسربت داخل عربة الى البرلمان حيث قوبلت بالسخرية والاستهتار .

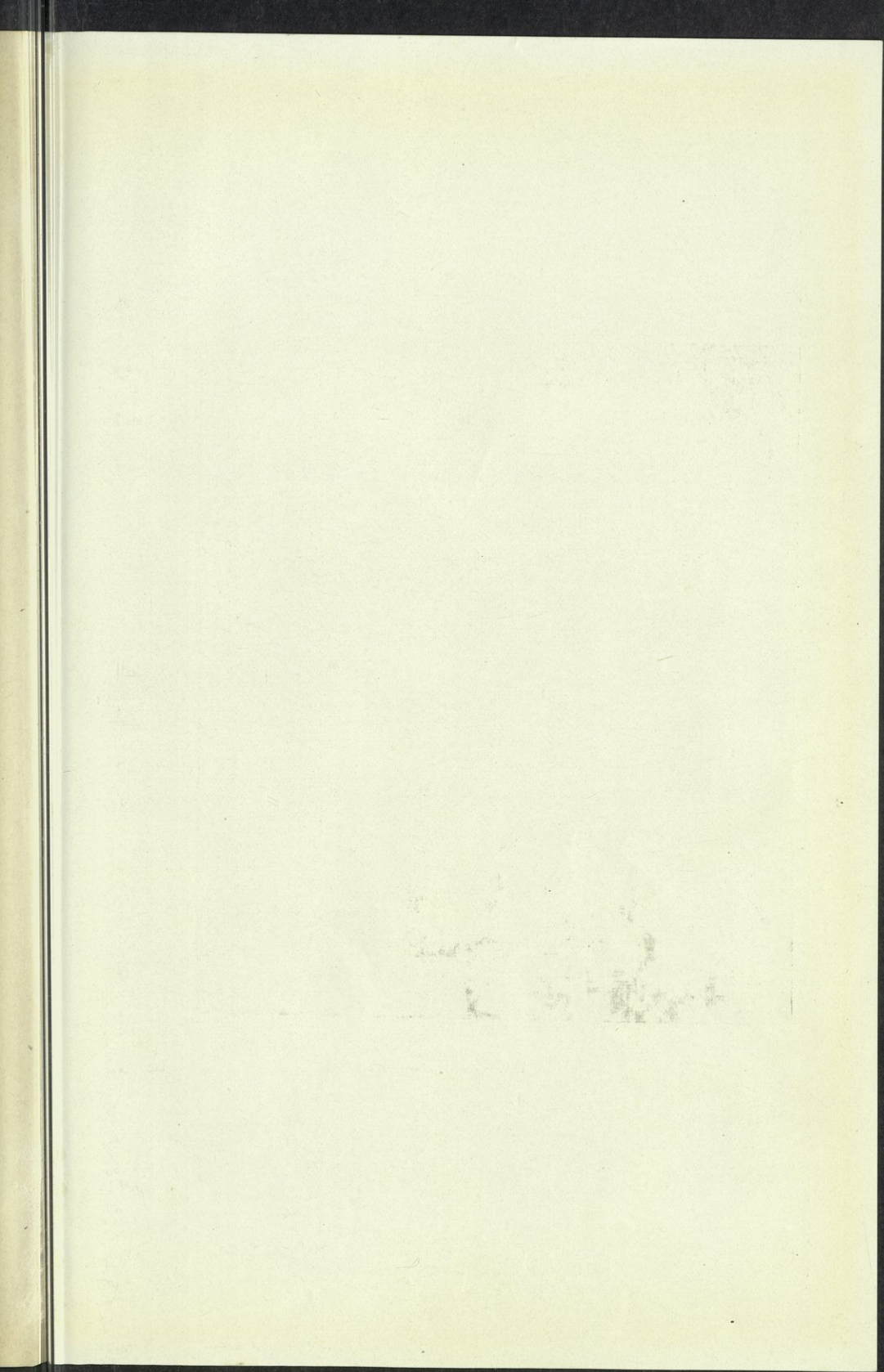
هذه الثورة — ولو أنها انتهت بشكل مهزلة وكان مصيرها الفشل — أقلقت بال المصلحين من الأمة والباحثين في أخلاق الشعب فانهم يعلمون أن ذلك البركان المشتعل في قلوب طائفة عظيمة من الأهالى لا بد أن يأتي يوم ينفجر فيه،

ولا يخفى ما ينشأ عن ذلك من الأضرار بمجموع الأمة ولهذا اجتمع أفراد قلائل من قادة الرأي ، من أدباء وعلماء واجتماعيين ، اشتهروا فيما بعد باسم ”الاشتراكيين المسيحيين“ (١) وفكروا في الوسائل التي يمكن عملها لارضاء هذا الفريق الكبير الحائق وتوفيقهم الى ما يهدئ روعهم ويكفل سعادتهم فاستقر رأيهم على أن يفتح العمال برعوس أموالهم معامل يديرونها بأنفسهم وفيها يصنعون حاجات المعيشة من ملابس وأحذية وغيرها وما ينتج من الأرباح يكون خاصا بهم وبذلك يستقلون بأعمالهم ويزول عنهم استعباد أصحاب الأموال ، وتفك القيود التي كانوا يرسفون فيها ولكن قدر لهذه الفكرة الخيبة والفشل كما فشل أصحاب ”أوين“ من قبل والسبب في الفشلين واحد فان الوقت لم يكن قد حان لتطبيق هذه الأفكار التعاونية تطبيقا عمليا فان نفس الشعب وقدرته في العمل لم يكونا قد تهيأ بعد لأمثال هذه النظم وتنفيذها فعلا في أمور المعيشة لأن كل إصلاح لا يمكن أن يغرس في النفوس أو يعمل به حتى تكون النفوس قد أعدت له من قبل وأصبح ممتزجا باللحم والدم وصار عقيدة راسخة واقتنعت النفوس بمبراميه وقدرت على تنفيذه ، فكيف يتيسر النهوض بالشعب وهو لم يزل في حاجة الى تربية اجتماعية أساسها إدراك سر الاتحاد في العمل وقوة العزيمة والقدرة والمثابرة على اتباع النظم التي تعود على المجموع بالسعادة .

على أن ”أوين“ وأنصاره ”الاشتراكيين المسيحيين“ ومن تبعهم ان كانوا قد فشلوا في تحقيق رغائبهم فانهم نجحوا في اعداد الشعب وتهيئته لتلق تعاليم من أتى بعدهم واستن ستمهم من المصلحين الذين كانت إصلاحاتهم هي الأسس التي بنى عليها النظام التعاوني الحالي .



دكان جمعية روشد بيل الأول



القسم الرابع

الحركة التعاونية ، نهضتها الثانية

كان أساس الجهود التي بذلت في النهضة الأولى هو التعاون في الانتاج وقد انتهى ذلك كما علمنا بالفشل ، ولأجل هذا قرع العمال بابا آخروهو التعاون في الاستهلاك . ففي سنة ١٨٤٤ (وهي سنة ذات أهمية تاريخية في حياة التعاون) ابتدأت حركة تعاونية في بلدة صغيرة تسمى ”روتشديل“ لا تبعد كثيرا عن مانشستر وكانت الحجر الأول في الأساس الذي شيد عليه هذا البناء العظيم للتعاون الحديث .

بدأت هذه الحركة صغيرة على أسلوب غاية في البساطة إذ اجتمع في تلك البلدة الصغيرة عدد من النساجين لا يزيد على ثمانية وعشرين شخصا أطلق عليهم فيما بعد اسم ”رؤاد روتشديل^(١)“ وتفاوضوا فيما بينهم في طريقة العمل على تحقيق هذه الفكرة ثم قرروا عليهم على تأسيس جمعية تعاونية صغيرة غرضها أن تضمن لأعضائها شراء ما يلزم لهم من حاجات المعيشة التي كانت أثمانها في ذلك الحين غالية وأنواعها رديئة .

لم يكن هذا كل ما يرمون اليه بل كانت مقاصدهم أسمى من ذلك كثيرا ففكروا في إنشاء معامل تكفيهم ما يحتاجون اليه من اللوازم المستهلكة وبناء بيوت يسكنون فيها وإنشاء مدارس لتعليم أبنائهم وتربيتهم وشراء الأراضى التي تنتج ما يحتاجون اليه من المواد الغذائية .

اتفقوا على أن يدفع كل عضو من أعضاء الجمعية المذكورة ربع شان (أكثر بقليل من القرش المصرى) في الأسبوع حتى إذا ما اكتمل لكل عضو جنيته

وأصبح لديهم ثمانية وعشرون جنيها فتحوا حانوتا لهم في تلك المدينة فكان نواة التعاون فيما بعد في انجلترا بل في العالم أجمع .

هذه الجمعية حققت بعض آمال القائمين بها وإذا كانت لم تصل إلى الغاية القصوى وهي إنشاء الجاليات المستقلة التي سبق الكلام فيها فقد قامت بسد حاجات الأعضاء بنمن رخيص ونوع جيد .

ظلت أعمال هذه الجمعية آخذة في النمو فلم تقف عند الاتجار "بالقطاعي" بل تعدته إلى صناعة كثير مما يحتاج إليه الأعضاء وبنيت البيوت والأندية وعملت لتربية أبنائهم اجتماعيا واقتصاديا ، وجعلت لهم من أعمالها في داخل الحانوت وخارجه مثلاً أعلى للكمال العلمي والعملي وما زالت تنمو حتى أصبح حانوتها الأول البسيط بناء فخماً عظيم الحركة تباع فيه أصناف شتى من الحاجات وتضاعف عدد أعضائها ونمت تجارتها إلى درجة عالية. وهاك بياناً عن حركتها في سنة ١٩٣٢ (١) :

عدد الأعضاء	رأس المال المسهم	ثمن ما بيع أثناء السنة	الربح الصافي	الاحتياطي
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٥,٨٣٤	٦١٨,٩٧٨	٦٤١,٨٩١	٧٩,٠٣٠	١٦,٩٨١

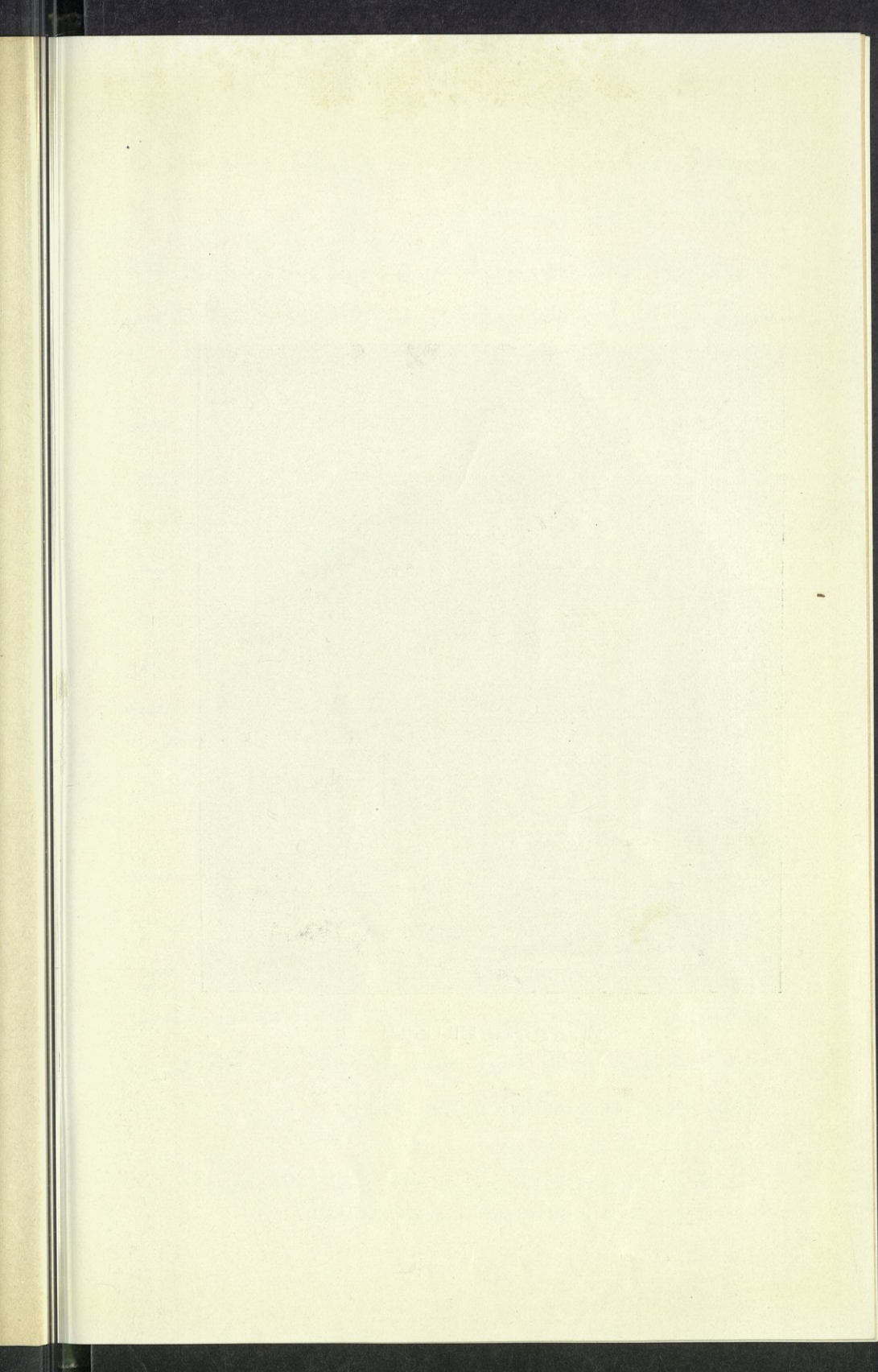
وقد بقيت الجمعية شاغلة لبنائها الأول من ٢١ ديسمبر سنة ١٨٤٤ إلى أن انتقلت إلى بنائها الحالي في سنة ١٨٦٧ . ولما كان بناء الجمعية الأول قد أصبح كعبة التعاونيين في العالم أجمع يزورونه باعتباره رمزاً لتلك المبادئ التي نبتت فيه ثم تفرعت منه إلى سائر أركان المعمورة فقد غنى الاتحاد التعاوني في انجلترا في شهر أبريل سنة ١٩٣١ بتحويل هذا البناء إلى متحف تعاوني .

(١) نقلاً عن التقرير السنوي للتوثر التعاوني عن سنة ١٩٣٣ (صفحات ٦١٤ — ٦١٥)

"Annual Co-operative Congress Report for the year 1933"



المحلات الحالية لجمعية رواد روتشديل



إن سر هذا التقدم العظيم كان في الأساس الديمقراطية المتين الذي بنت عليه الجمعية نظامها ، والخطوة التي اتبعتها في معاملاتها . فانها لم تكن تبيع لأعضائها إلا نقدا ولا تتجر في المسكرات ولا تتدخل في أمور الدين ولا السياسة . وكان من أكبر البواعث على نشر مبادئها الغيرة التي كانت في نفوس أعضائها المؤسسين ، والحماسة التي ملأت قلوبهم ، والايمان الراسخ والعقيدة الثابتة بأن هذا النظام هو من أهم أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبث تعاليمه القويمة في نفوس الشعب . وفوق كل هذا وذاك الأمل الكبير والثقة التامة بنجاح مجهوداتهم .

وقد يلخص ذلك الأساس الديمقراطي في النقط الأربع الآتية :

- (١) عدم حصر أعضاء الجمعية ورأس مالها في عدد أو مقدار معين .
- (٢) كل عضوله صوت واحد فقط في الجمعية العمومية يحضر بنفسه لإبدائه .
- (٣) لا يجوز لأى عضو أن تكون في حيازته أسهم يزيد ثمنها على ٢٠٠ جنيه^(١) ولا يوزع على رأس المال من الفوائد ما يزيد على ٥ ٪ .
- (٤) توزيع الأرباح الباقية على الأعضاء بعد إخراج النفقات يكون بنسبة ما يشتره كل منهم من الجمعية . وهذه فكرة غاية في الانصاف وحسن النظام لم يفكر فيها أحد من قبل وكانت من أهم الأسباب التي ساعدت على نمو الحركة التعاونية .

لم يمض على تأسيس هذه الجمعية زمن طويل حتى برهنت على مزايها هذا المبدأ الأعلى برهانا عمليا وأصبح نجاحها مثالا سائرا فسارت في أعمالها برقى عظيم وبعد

(١) هذا التقييد وضع حتى لا تسنح فرصة لأصحاب الأموال الذين قد يرون في الجمعيات التعاونية وسيلة لتصيد الربح يستخدمون فيها ثروتهم ونفوذهم للسيطرة على أعمال تلك الجمعيات .

أن حصلت على اعتراف القانون لها بأنها جمعية ذات شخصية قانونية اتجهت أنظار الناس إليها وصارت نموذجاً يقتدى به فتعددت الجمعيات وكبرت حركتها .

ولنقارن الآن بين عدد هذه الجمعيات وعدد أعضائها في سنة ١٩١٣ أى قبل نشوب الحرب العظمى بهما سنة ١٩٣٣^(١) :

السنة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء
١٩١٣	١٣٨٢	٢,٨٧٨,٦٤٨
١٩٢٦	١٢٨٠	٥,١٨٦,٧٢٨
١٩٣٣	١١٤٩	٦,٩٣٧,٥٥٥ ^(٢)

ويلاحظ من الجدول المتقدم أنه بينما تناقص عدد الجمعيات بما يزيد على ٢٠٠ جمعية في مدى ٢٠ عاماً فقد تزايد عدد الأعضاء في نفس المدة بما يزيد على ٤,٠٠٠,٠٠٠ عضو ويرجع السبب في تناقص عدد الجمعيات إلى أن الكثير من الجمعيات الصغيرة المتقاربة أخذ بعضها يندمج في البعض الآخر لتكوّن من بينها جمعية واحدة كبيرة . أما السبب في عدم ازدياد عدد الجمعيات فيرجع إلى الميل في توسيع مناطق الجمعيات الحالية بدلا من الالتجاء إلى إنشاء جمعيات جديدة في المناطق التي ليست بها جمعيات وذلك رغبة في توسيع أعمال هذه الجمعيات فستطيع أن تزيد من خدماتها وتقلل من نفقاتها .

(١) نقلا عن كتاب Economic advance of British Co-operation by H. J. Twigg

(٢) ويلاحظ أن هذا الرقم يشير إلى عدد الأعضاء ولكننا إذا اعتبرنا أن كل عضو يمثل أسرة وإذا اعتبرنا أن الأسرة الإنجليزية في المتوسط تحتوى على أربعة أفراد فحينئذ يزيد عدد التعاونيين على سبعة وعشرين مليوناً ونصف من الأنفس أى ما يقرب من ثلثى عدد السكان .

(١١) وهالك جدول لا يدل على ما وصلت اليه هذه الجمعيات لغاية سنة ١٩٣٣ من الانتشار واتساع دائرة العمل

السنة	عدد الجمعيات	عدد أعضاء الجمعيات	رأس المال المسهم	الودائع والقروض	الاختياط	المبيعات	صافي المتوفر (الربح)
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩١٣	١٣٨٢	٢,٨٧٨,٦٤٨	٣٧,٢٧٦,٣٤٨	٥,٣٢٨,٣٤٩	٢,٦٦٢,٤١٨	٨٣,٦١٥,١٧٥	١١,٣٦٠,٩٥٩
١٩١٦	١٣٦٢	٣,٥٢٠,٣٢٧	٤٧,١٥٣,٢٠٣	٦,١٦٩,١٤٩	٣,٣٨٩,١٩٤	١٢١,٦٨٨,٥٥٠	١٤,٥٣٠,٤٥٢
١٩١٩	١٣٥٧	٤,١٣١,٤٧٧	٦٥,٦٤٤,٩٦٨	٨,٧٦٦,٣٢٨	٤,٨٩٧,٢٥٩	١٩٨,٩٣٠,٤٣٧	١٧,٧٠٨,٥١٨
١٩٢٢	١٣٢١	٤,٥١٩,١٦٢	٧٣,٠٧١,٥٩٨	١١,٨٢٠,٤٠٠	٤,٩٤٢,٥٧٤	١٦٩,٥٨٢,٣٥٧	١٠,٦٧١,٢٣٠
١٩٢٥	١٢٨٩	٤,٩١٠,٩٨٣	٨٥,٥٦٤,١٩٨	١٥,١١٩,٦١٧	٦,٠٢٧,٥٧٨	١٨٣,٥٨٤,٠٤٩	١٦,٨٦١,٨٩٤
١٩٢٨	١٢٤٥	٥,٨٨٥,١٣٥	٩٩,٣٢٧,٩٢٢	١٩,٣٣٥,٧٤٤	٨,٠٧٣,٩٦٢	٢٠٩,٣٨٩,٥٥٥	٢٠,٥٦٣,٧٩٢
١٩٣١	١١٨٨	٦,٥٩٠,٠٢٠	١١٧,٩٦٨,٤٦٠	٢٤,٤٦٥,٠٩١	١٠,٥٥١,٧٠٠	٢٠٧,٨٨٨,٣٨٥	٢١,٣٤٨,٢٦٩
١٩٣٢	١١٧١	٦,٧٦٠,٤٣٢	١٢٠,٩٠٠,٢٩٨	٢٦,١٤٤,١٦٨	١١,٣٨٣,٦٣٤	٢٠١,٢٢١,٥٨١	١٩,٨٤٧,٤٩٨

عندئذ شعرت الجمعيات في انجلترا بم حاجتها الى جمعية رئيسية للتجار بالجملة وذلك لتوفر عليها كثيرا من المصروفات والأتعاب ، وماتحصل هذه الجمعية الكبيرة من الربح الصافي يوزع على الجمعيات حسب المبدأ التعاونى أى بنسبة معاملة كل جمعية لها وفعلًا أنشئت هذه الجمعية فى سنة ١٨٦٣ بمائسترباسم "الجمعية التعاونية للتجار بالجملة" (١) وبعد ذلك بخمس سنين أنشئ مثلها فى جلاسجو باسكتلنده باسم "الجمعية التعاونية الاسكوتلاندية للتجار بالجملة" (٢) ومدار أعمال هاتين الجمعيتين الكبيرتين أن تمدا الجمعيات العديدة المختلفة بما تحتاج اليه سواء كان من صنعهما فى معاملهما أو مما تشتريانه من المصادر القريبة والبعيدة ملاحظا فيه الجودة ورخصا ثمن . وريح هاتين الجمعيتين يوزع على الجمعيات الصغرى حسب النظام الذى ذكر أى بنسبة ما يشتريه كل منها .

ان تدرج أعمال هاتين الجمعيتين ونجاحهما فى أعمالهما منذ نشأتها كانا سببا فى تقدم الحركة التعاونية تقدما محسوسا اذ أنشأتا معامل عديدة لغزل القطن والصوف ونسجه وصنع الملابس وأخرى لعمل الأحذية وأثاث المنازل وصنع السجاير والبسكويت والشيكلاته ومعامل للطحن والزبدة والجبن والمحفوظات والصابون وحقوقا لتربية الماشية وزرع الغلال ومنتجا للفحم ، وهما تمتلكان مزارع للشاى فى سيلان وقد أنشأتا كذلك مطابع لنشر المطبوعات ، الى غير ذلك مما يشمل جميع احتياجات المنازل ومرافق الحياة كما أن للجمعية الانجليزية مخازن عظيمة بعضها فى الجزائر البريطانية وبعضها فى الخارج أهم ما تحويه الشاى والسكر كما أن

Co-operative Wholesale Society (١)

Scottish Co-operative Wholesale Society (٢)

لها مصرفاً وجمعية تأمين وأسطولا تجاريا خاصا بها وهاك جدولاً يبين مبلغ تقدم هذه الجمعية منذ انشائها لغاية سنة ١٩٣١ (١) :

السنة	عدد أعضاء الجمعية المشتركة في الجمعية	رأس المال	المبيعات	صافي المتوفر (الربح)	عدد العمال
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١٨٦٥	٢٤,٠٠٥	٧,١٨٢	١٢٠,٧٥٤	١,٨٥٨	—
١٨٧٥	١٩٨,٦٠٨	٢٦٣,٢٨٢	١,٩٦٤,٨٢٩	٢٠,٦٨٤	—
١٨٨٥	٥٠٧,٧٧٢	٨٤١,١٧٥	٤,٧٩٣,١٥١	٧٧,٦٣٠	١,٧٣١
١٨٩٥	٩٣٠,٩٨٥	٢,٠٩٣,٥٧٨	١٠,١٤١,٩١٧	١٩٢,٧٦٦	٦,٣٩٠
١٩٠٥	١,٦٣٥,٥٢٧	٤,٣٩٨,٩٣٣	٢٠,٧٨٥,٤٦٩	٣٠٤,٥٦٨	١٤,١٥٦
١٩١٤	٢,٣٣٦,٤٦٠	٩,٩٠٢,٤٤٧	٣٤,٩١٠,٨١٣	٨٤٠,٠٦٩	٢٣,٢١١
١٩١٥	٢,٥٣٥,٩٧٢	١١,٠٧٥,١٩٩	٤٣,١٠١,٧٤٧	١,٠٨٦,٩٦٢	٢٥,٠٦٦
١٩٢٠	٣,٣٤١,٤١١	٢٧,٨٤٤,٣٢٢	١٠٥,٤٣٩,٦٢٨	٦٤,٢١٠ (بجز)	٣٦,٣٩١
١٩٢٥	٣,٧٧٨,٦٥٩	٤٥,٣٦٩,٠٥٠	٧٦,٥٨٥,٧٦٤	١,٠٥٣,٥٠٤	٣٤,٦٠٨
١٩٢٦	٣,٨٧٦,٦٩٥	٤٥,٥٥٢,٠٨٠	٧٥,٢٩٢,٢٣٣	١,٠٩٤,٢٨٨	٣٥,٣٦٧
١٩٢٧	٤,٠٢٠,٣٣٢	٤٧,٨٩٠,٦٣٣	٨٦,٨٩٤,٣٧٩	١,٥٣٠,٩٦٩	٣٧,١٤٢
١٩٢٨	٤,٤٥٤,٧٩٣	٥٣,٤٣١,٠٦٧	٨٧,٢٩٤,٠٢٥	١,٣٧٩,٦٧٢	٣٩,٣٩٢
١٩٢٩	٤,٥٦٥,٣٧٢	٥٩,٢٢٩,٥٤٢	٨٩,٢٨٨,١٢٥	١,٣٩٦,٩٧٤	٤٠,٤٨٥
١٩٣٠	٤,٨٨٤,٠٩٠	٦٦,٥١٧,١٤٦	٨٥,٣١٣,٠١٨	١,٣٤٤,٢١٨	٤١,٢٠٥
١٩٣١	٥,١٣٨,١٢٤	٧٢,٣٦٦,٨٣٣	٨١,٤٩٨,٢٣٤	١,٦٩٢,١٥٧	٤١,٤٣٥

أما إدارة هذه الجمعية فهي على نظام دستوري لأن أعضاءها جمعيات تعاونية صغيرة ولها مجلس إدارة تنتخبه الجمعيات المكونة لها وهذا المجلس

(١) صفحة ٣٢ من نشرة للجمعية في سنة ١٩٣٣ بعنوان « موجز » "Told in Brief"

يعين المديرين للعامل والأعمال المختلفة التابعة لها . مما تقدم يرى اتساع أعمال هذه الجمعية وفضلها في شد أزرها أعمال الجمعيات التعاونية .

الى هنا تم للجسم العامل في الحركة التعاونية نموه وقوته وبقيت الحاجة الى ايجاد الرأس المفكر الذى يشغل بكل ما يعود على النظام التعاونى بالفائدة ، فشعر الكل بضرورة ايجاد اتحاد عام لهم فكان ذلك وسمى "الاتحاد التعاونى" (١) وهو يمثل التعاونيين ويدافع عن مصالح جمعياتهم وهو مصباح لهم يهتدون بهديه في أعمالهم ويحول ذلك التيار الذى كاد يجرفهم تيار النظر الى المادة مجردة عن كل اعتبار أدبى مع أن هذا الاعتبار هو إحدى الدعامين اللتين عليهما معا يقوم صرح التعاون .

وكذلك يعمل الاتحاد لنشر الحركة التعاونية بكل الوسائل الحكيمة فيلقى محاضرات مزودة بالصور المتحركة الميينة لمقدار الأعمال العظيمة التى قامت بها هذه الحركة ، كما أنه يقوم بتأليف الكتب وترجمتها وطبع كل ما يهم الحركة التعاونية معرفته فقد أنشأ كلية بمنشستر سماها "الكلية التعاونية" (٢) وقد أتينا

(١) Co-operative Union و يطلق عليه اسم "هوليوك هوس" Holyoake House نسبة إلى جورج چاكوب هوليوك أحد مشاهير رجال الحركة التعاونية فى إنجلترا ناصرها فى نهضتها الأولى فكان من أكبر دعايتها والمبشرين بها كما كان فى نهضتها الثانية خطيبها البليغ ومؤرخها المدقق . واليك نبذة مما قاله هوليوك نفسه عن التعاون فى كتابه المسمى تاريخ زعماء التعاون .

"لقد كفلت التعاون فى مهده ورعيته فى حدائمه وصباه حتى اشتد ساعده وعظم سلطانه فجعلت أغنيته بقلبي ولساني فى مختلف الصحف والمجلات" .

ولد هوليوك فى سنة ١٩١٧ من أبوين فقيرين ولم يتلق من العلم فى طفولته إلا قليلا . ولكنه كان شغوفاً بالاطلاع ذكياً قوى التفكير صحيح المنطق فخذق بعض العلوم فى حدائمه ولاقى فى سبيل آرائه وحرية تفكيره ألواناً من الآلام والاعانت والسجن فلا يحب إذا كان قد أطلق اسم هذا التعاونى العظيم بعد وفاته فى سنة ١٩٠٦ على "الاتحاد التعاونى" ذلك الاتحاد الذى يعتبر بحق دار الثقافة التعاونية ومصدر الوحي الروحى للحركة التعاونية فى إنجلترا .

على نظام هذه الكلية بالتفصيل وذكرنا العلوم التي تدرس فيها وذلك في الفصل السابع عشر عن "التعليم والتعاون".

ومن أعمال هذا الاتحاد أنه يعقد اجتماعا سنويا في مدينة كبيرة يختارها ويجعله بمثابة مؤتمر عام ^(١) يستمر انعقاده أسبوعا كاملا ، وفيه يلتقي رؤساء الحركة ومندوبو الجمعيات بيانات عن المسائل التي تهم الحركة التعاونية ثم يقدمون تقريرا سنويا ^(٢) جامعا لكل صغيرة وكبيرة. وبمناسبة هذا المؤتمر التعاوني يعرض الاتحاد المصنوعات التعاونية المختلفة في معرض خاص يفتحه للناس مدة الأسبوع الذي يجتمع فيه المؤتمر حتى يتيسر للشعب الوقوف في بلدة واحدة على تقدم الحركة التعاونية من كل جهاتها . وكما أن الاتحاد عمل على إيجاد كلية تعاونية كذلك نظم برنامجا لمدارس صيفية متنقلة تجمع بين وسائل السرور والصحة والرياضة البدنية وتعلم المبادئ التعاونية القويمة بقصد تعارف التعاونيين من الجهات المختلفة وتقوية الرابطة بينهم مع تسهيل الوسائل لهم للتمتع بسياحة تجمع بين الرياضة والفائدة العلمية مع الاقتصاد في النفقة . وقد أتينا على شرح نظام هذه المدارس في الفصل السابع عشر .

ونفقات هذا الاتحاد العام يحصل عليها من اشتراكات سنوية تدفعها الجمعيات التعاونية المنتمة اليه في أنحاء البلاد ، وطريقته في ذلك أن تدفع كل جمعية بنفسين (ما يقرب من قرش) عن كل عضو من أعضائها . ويحصل فوق ذلك على ربح قليل مما يطبعه من الكتب والمجلات والرسائل . وأهم أبواب نفقاته التعليم والقيام بالمؤتمر السنوي العام الذي سبق الكلام عنه وأجور المحال والطبع ومرتبات المستخدمين وأجور الدفاع عن حقوق التعاونيين ومصالحهم ونفقات المجالس المختلفة وبدل السفر وغير ذلك . ويحذر بنا في هذا الصدد أن نذكر أنه ليس للحكومة أية يد في مساعدة الاتحاد مساعدة مالية من أى وجه من الوجوه .

ولم تقف المرأة الانجليزية أمام هذه الحركة العظيمة مكتوفة اليدين بل قامت بدورها فيها وهى ترى أن هذا واجب مقدس يفرضه عليها حق الشركة بينها وبين الرجل فى ميدان العمل فانشأت هيئة عامة لها أسمتها "طائفة التعاون النسوية" (١) وكان ذلك فى سنة ١٨٨٣ .

هذه الطائفة مستقلة تمام الاستقلال فى شؤونها وغايتها التى ترمى اليها فهى تعمل لنشر الدعوة التعاونية بين طبقات الشعب وخاصة بين النساء ليشركن الرجال فى القيام بواجب الحياة على المبدأ التعاونى ولا سيما أن تدبير المنازل وشراء لوازمها موكولان إليهن ففى استطاعتهن تشجيع هذه الحركة بشراء كل ما يلزمهن من المحال التعاونية . كما أن لها غرضا أسمى وهو الأخذ بيد المرأة ورفع مستواها الأدبى فى جميع أطوارها سواء أكان ذلك فى البيت أم فى الحانوت أم فى المصنع أم لدى الحكومة . إذ لا يخفى أن العمال فى إنجلترا من الجنسين ، فالنساء أدرى بالاصلاحات اللازمة لحالة جنسهن وأعرف بما يعود عليهن بالسعادة من رفع الأجور ، ونقص ساعات العمل ، والدأب على ملاحظة صحتهن فى العمل والرياضة ، ولفت نظر أولى الأمر الى وضع القوانين التى تقى النساء كل ضرر قد يصيبهن ماديا وأدبيا . وكذلك كان من أغراض هذه النقابة الدعوة الى عدم حرمان الأطفال من التعليم الذى قد يحول دونه العمل فى المصانع . وقد بذلت جهدها كذلك فى الأخذ بعصده النساء فى الأمور العامة . مثل حصولهن على حق التصويت للبرلمان . ولهذه الطائفة فروع كثيرة بلغ عدد أعضائها فى سنة ١٩٣١ نحو ٧٠,٠٠٠ عضو (٢) وإدارة أعمالها موكولة الى ذوات الكفاية منهن ، وهى لاتقل فى النظام والأهمية عن جمعيات الرجال . ويوجد فى اسكتلندا وفى إرلندا طائفتان من نوع هذه الطائفة الانجليزية

(١) Women's Co-operative Guild

(٢) الدليل الدولى للتعاون سنة ١٩٣١ (صفحة ٤٥)

ولكنهما أصغر منها وأعمالها مشابهة لأعمال الطائفة الانجائزية التي تعد أمما لها أو أختا كبرى .

بقى علينا قبل ختام هذا الفصل أن نشير الى حركة نشأت ضمن الحركة التعاونية سميت منشأتها : "جمعيات مشاطرة رأس المال" (١) وغرضها التضامن في الانتاج الصناعي قام بها فريق من زعماء الحركة التعاونية في مقدمتهم ادوارد جريننج (٢) . وترمى هذه الحركة الى تمكين العمال من الاشتراك في تمويل المعامل التي يشتغلون فيها وكذا في إدارتها وفي أرباحها . من ذلك يرى أن هذه الجمعيات ترمي مصلحة العمال كمستجدين ، أما الجمعيات الأولى فترعاها باعتبارهم مستهلكين .

ويمكن القول أن هذه الجمعيات هي أثر من آثار النهضة التعاونية الأولى مرجعها "حوانيت الاتحاد" التي سبق الكلام عنها فقد قامت هذه الجمعيات على أنقاض حوانيت الاتحاد وسارت على نظامها فكان النجاح حليف الكثير منها وقد بلغ عدد هذه الجمعيات في نهاية سنة ١٩٣١ ، ٤٣ ، جمعية تضم الى عضويتها ١٥،١٨١ (٣) من العمال وغيرهم .

وتنقسم هذه الجمعيات من حيث الأعمال التي تراوحتها الى أربعة أقسام رئيسية وهي :

- (١) جمعيات لصناعة الملابس وما يماثلها وعددها ثمان .
- (٢) جمعيات لصناعة الأحذية وما يماثلها وعددها سبع عشرة .
- (٣) جمعيات للطباعة وعددها اثنتا عشرة .
- (٤) جمعيات تقوم بصناعات مختلفة مثل الأبر والبناء والزخرفة واللبس والعربات وغير ذلك وعددها ست .

Copartnership Societies (١)

E. O. Greening (٢)

(٣) الدليل التعاوني الدولي (ص ٤٦)

وفى يلى جدول يبين مبلغ تقدم هذه الجمعيات من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٣٠ (١)

السنة	عدد الجمعيات	رأس المال المسهم والمقترض	المبيعات	الاحتياطي والتأمين	صافي الربح	عدد العمال
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١٩٢٣	٤٤	٨٤٣,٣٩١	٢,٠٥١,٩٨٧	٢٧٧,٥٦٠	٧٧,٨٦٩	٥,٢١٧
١٩٢٤	٤٢	٨٦٥,٧٢٧	٢,٢١٧,٩٦٣	٢٦٣,١٦٩	١١٢,٤٧٤	٥,٥٨٤
١٩٢٥	٤٢	٨٦٦,٨٣٠	٢,٢٨٥,٣٥٨	٣٢١,٤٤٧	١٠٧,١٧٦	٥,٧٧٨
١٩٢٦	٤١	٨٩٣,٩٩٠	٢,٢٥٧,٢٧٣	٣٣١,٠٧٢	٩٠,٥٩٦	٥,٧٦٦
١٩٢٧	٤٠	٩٠٧,٨٦٦	٢,٥٧٩,٠٩٣	٣٥٠,٨٣٤	١٢٨,٨٤٦	٦,٠٥٨
١٩٢٨	٤٣	٩٨٥,١٠١	٢,٨١٤,٥٩٩	٣٨٤,٣٥٩	١٣٩,٧١٧	٦,٧٩٧
١٩٢٩	٤٥	١,٠٨٧,٠٤٧	٢,٩١٦,٣٩٤	٣٦٦,٨٩٤	١٥٠,٤٩٥	٦,٩٩٨
١٩٣٠	٤٣	١,٠٥٣,٧٧٠	٢,٧٤٥,١٤٥	٣٨٧,٤٦٥	١٣٨,٧٧٠	٦,٩٧٠

وقد عملت هذه الجمعيات على تنظيم نفسها وتوحيد قوتها فأوجدت من بينها اتحادا يرعى مصالحها ويدافع عن حقوقها ويعمل لنشر مبادئها وتصريف مصنوعاتهما وقد أنشئ هذا الاتحاد في سنة ١٨٨٢ ويسمى : "اتحاد جمعيات مشاطرة رأس المال" (٢) ومقره مدينة ليستر (٣).

وأكثر ما يوجه من الانتقاد الى هذه الجمعيات في الوقت الحاضر هو :

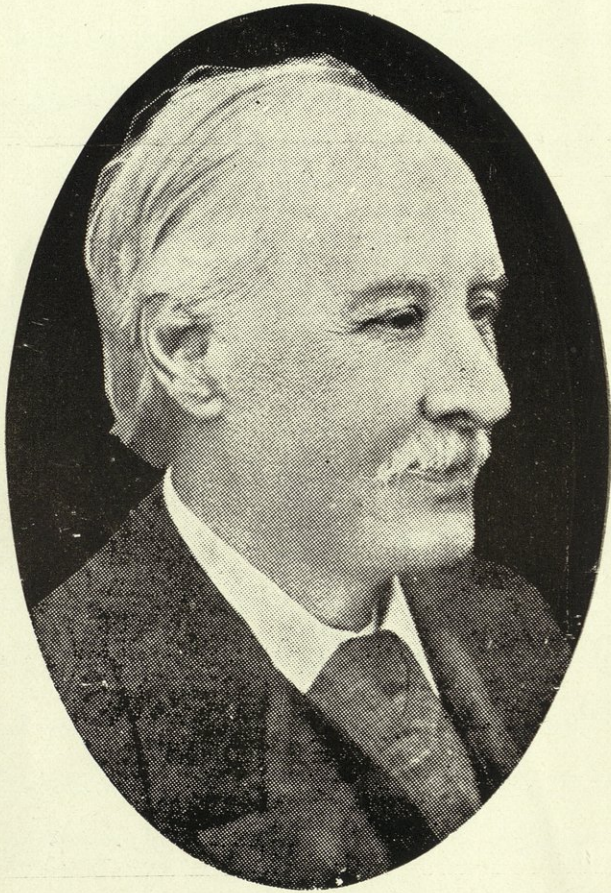
(١) قلة عددها وبقاؤه إلى الآن على ما كان عليه منذ سنة ١٩١٤

(٢) عدم طرق أبواب جديدة في الصناعة رغم وجود الفرصة السانحة أمام العمال في السنين التي تلت الحرب العظمى مباشرة .

(١) من نشرة لاتحاد جمعيات مشاطرة رأس المال ص ١٧

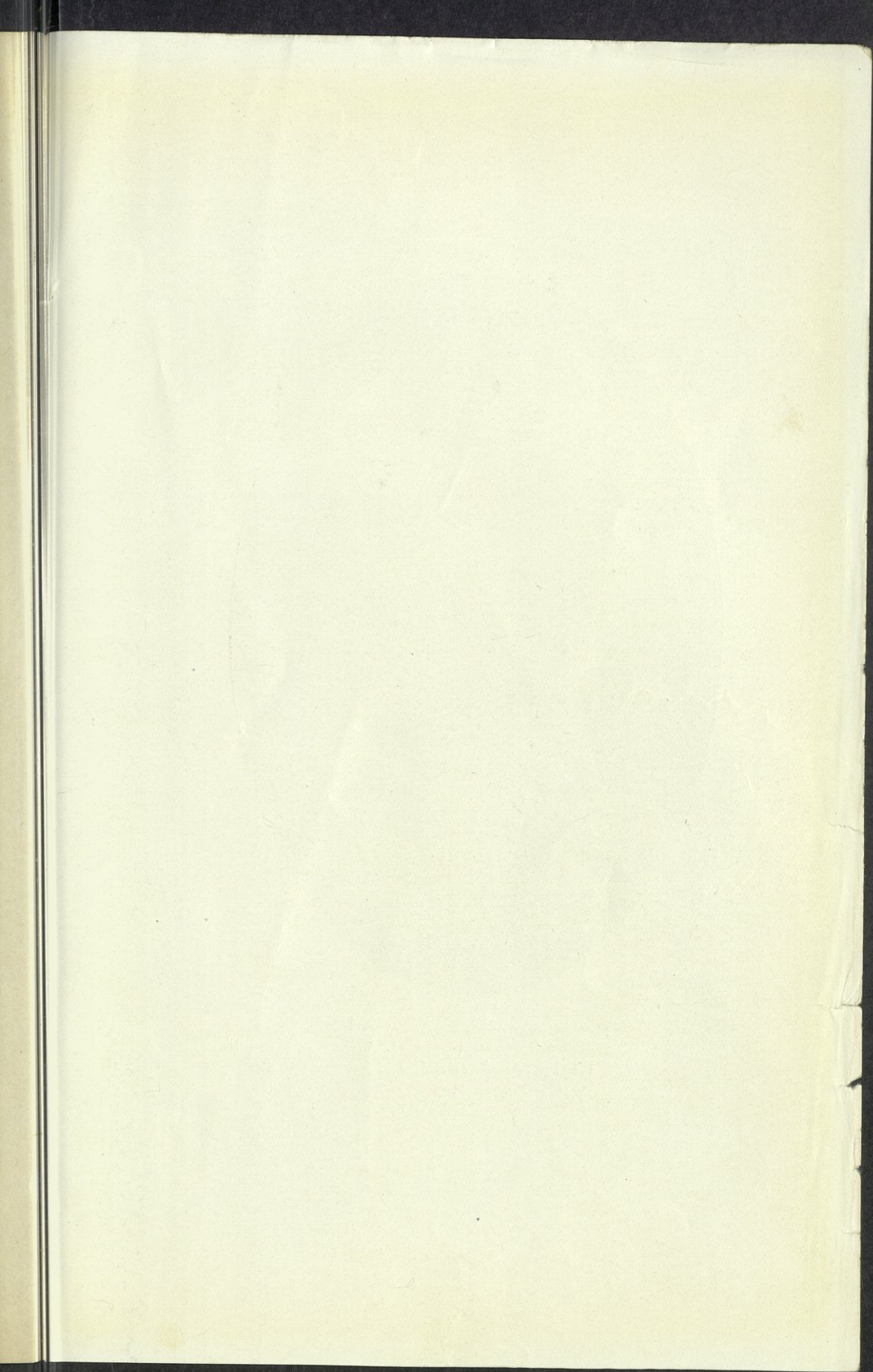
(٢) Co-operative Productive Federation

(٣) Leicester



ادوارد جريننج — E. O. GREENING

زعيم حركة التعاون الصناعي في إنجلترا



(٣) عدم كفاية نشر الدعوة التي يقوم بها اتحاد هذه الجمعيات خصوصا في الأوساط الصالحة لذلك مثل نقابات العمال وبين العمال العاطلين .

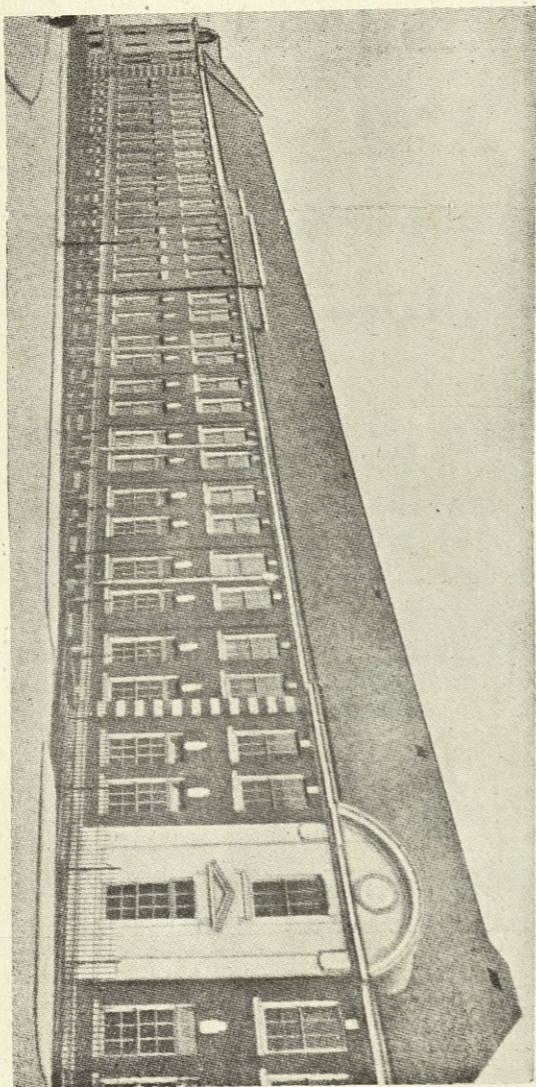
ومع هذا فان جمعيات الصناع بطبيعة الحال لا يمكن أن يزيد عددها بدرجة ازدياد جمعيات المستهلكين لأن الصناع انما هم جزء من الشعب في حين أن الشعب كله مستهلك .

ويحذر بنا أن نشير هنا الى أن الاختلاف في المبدأ بين جمعيات مشاطرة رأس المال والجمعيات الاستهلاكية في انجلترا لم يمنع من وجود صلات كثيرة بينها بجمعيات مشاطرة رأس المال واتحادها أعضاء في "الاتحاد التعاوني" وهو اتحاد جمعيات المستهلكين بانجلترا كما أن اتحادها عضو في التحالف التعاوني الدولي. وكذلك توجد صلات بين كثير من جمعيات مشاطرة رأس المال وجمعيات التعاون المتزنى التي توردها حاجيات أعضائها من جمعيات مشاطرة رأس المال بدلا من استيرادها من المصادر الرأسمالية. وتوردها هذه الجمعيات أيضا بعض مصنوعات إلى جمعية الاتجار بالجملة الانجليزية كالملابس والأحذية وهذه تتولى بدورها توريدها إلى أعضائها من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المحلية وهذا يدل على أن الاختلاف في الخطة بين التعاونيين لا يمنع ولن يمنع التفاهم بينهم اذ لا شك أن في ميدان التعاون في الوقت الحاضر بل وفي "الدولة التعاونية" (١) في المستقبل متسعا للجميع .

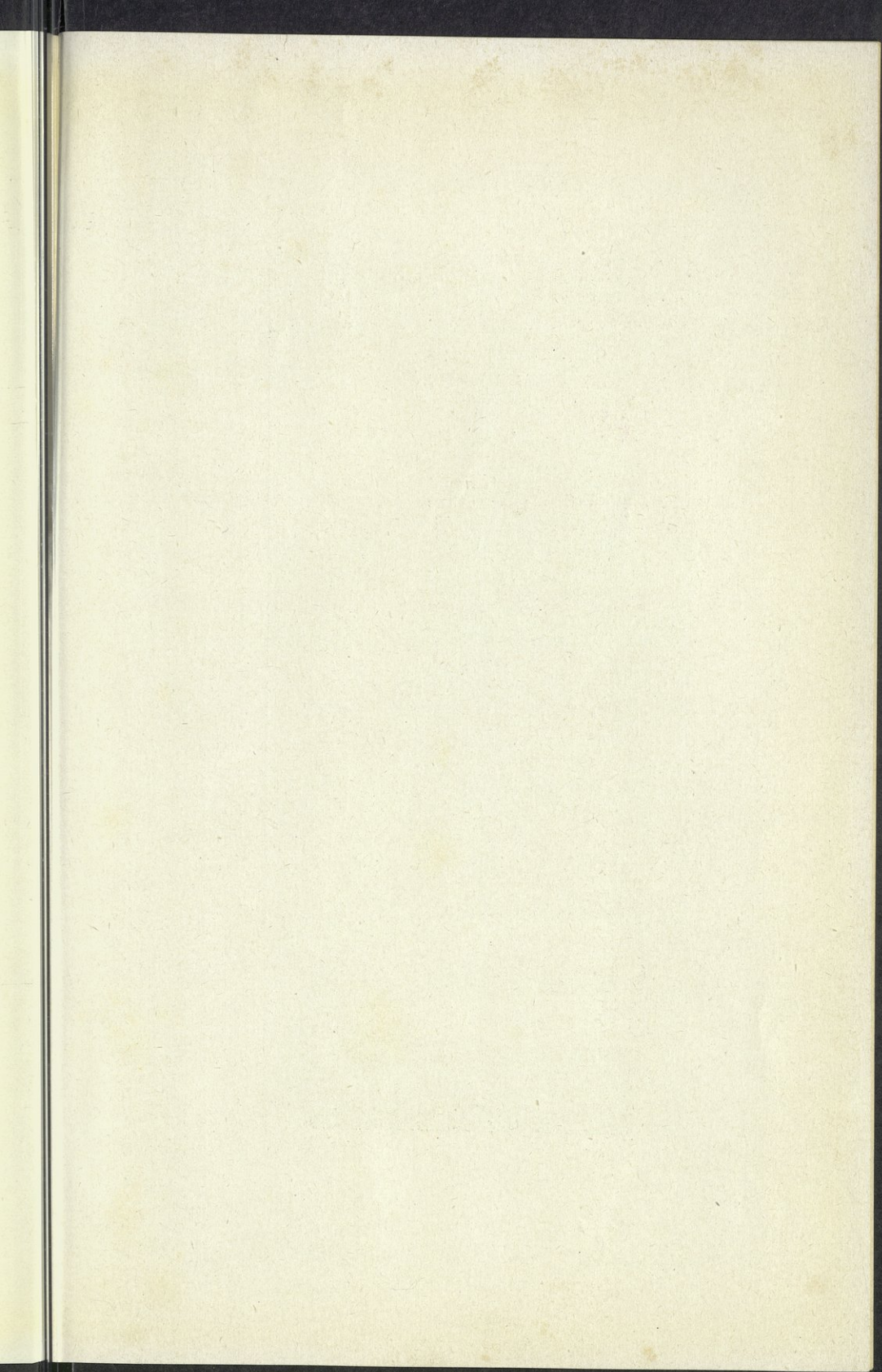
*
* *

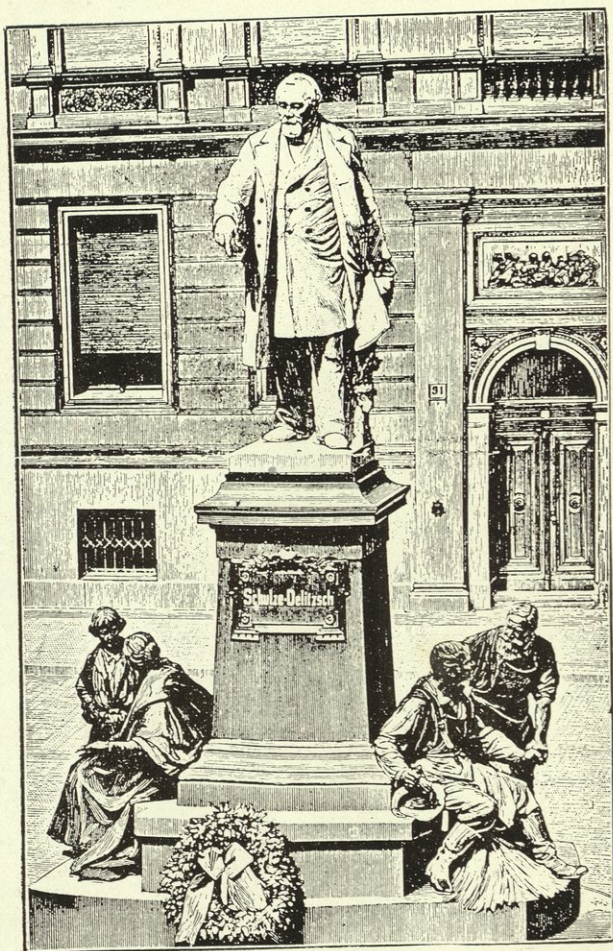
مما سبق يعلم أن مهد الحركة التعاونية هو البلاد الانجليزية ومنها انتشرت الى البلاد المتمدنية ولكنها تكيفت بكيفيات عديدة تبعا لطبيعة البلاد التي انتقلت

إليها . ففي البلاد الزراعية كالداينمارك وإيرلندا كانت وجهتها زراعية وعلى الأخص في معامل الزبدة وفي ألمانيا قضت عليهم الظروف أن تكون وجهة العمل في المصارف التعاونية صناعية وزراعية ومثلها في إيطاليا، وفي فرنسا اشتغلوا فيما سموه هناك بـ ”التقابات الزراعية“^(١) وكذا ”جمعيات الصناع“^(٢) أكثر من غيرها وهكذا كل أمة أخذت لها طريقا في التعاون يناسب طبيعة بلادها وصبغت الحركة صبغة تناسب حاجات أهلها المعيشية .



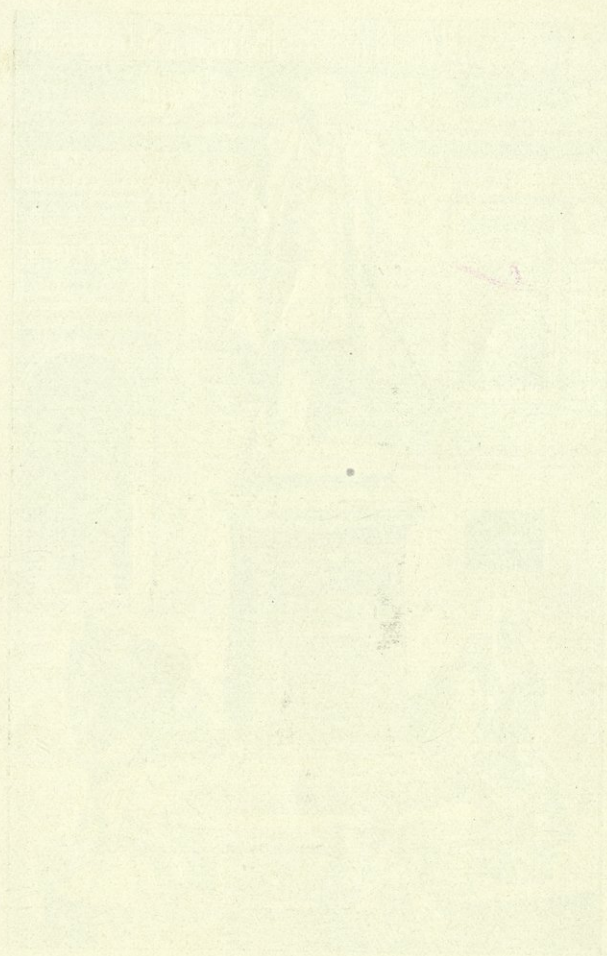
مصنع للملابس تابع لاحدى جمعيات العمال الصناع
بمدينة وانجرو





شولز — SCHULZE

مبدع نظام المصارف التعاونية الحضرية
تمثاله أمام أحد مصارفه ببرلين وإلى اليمين رمز لما يبثه التعاون من روح التضامن بين الزارع
والصانع ، وإلى اليسار رمز حث التعاون على التربية



Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is illegible due to fading and the quality of the scan.

الفصل الثانى

التعاون الزراعى فى إرلندا

بواعثه وتاريخه

من أراد درس التعاون الزراعى إجمالاً درساً علمياً وعملياً فعليه أن يولى وجهه شطر أحد البلدين الزراعيين الدانمارك أو إرلندا ، فقد بلغ هذا النظام الاقتصادى الاجتماعى فيما مالم يبلغه فى غيرهما من الأقطار . وإذا كان النظام فى الدانمارك أدق وأحكم مما هو فى إرلندا فإن الأخيرة تفضل الأولى من حيث ان اللغة السائدة فيها وهى الانجليزية منتشرة فى أنحاء العالم وبها يوضع كثير من التقارير والمؤلفات ويصدر كثير من الصحف والمجلات ، الأمر الذى من أجله صارت إرلندا قبلة الباحثين من أوروبيين وأمريكيين وشرقيين .

وقبل أن نصل الى فهم روح النظام التعاونى فى إرلندا ونبحث فى سر نهضته ومقدار ما وصل اليه من الرقى هناك يجدر بنا أن نلم بالحالة التى كانت عليها تلك البلاد قبل ذلك .

ان الناظر فى تاريخ إرلندا يرى أن الاضطرابات السياسية بدأت فيها منذ زمن بعيد وكان من العوامل الأساسية فيها النزاع على ملكية الأراضى الزراعية ، فقد كانت هذه الأراضى فى العصور السالفة ملكاً شائعاً بين القبائل الارلندية يزرعونها وفاق أصول وقوانين متعارفة بينهم ولكن منذ عهد الاحتلال الانجليزى فى القرن الثالث عشر أخذت الملكية تنتقل تدريجياً الى أيدى كبار الملاك من المحتلين بصورة قهرية فى كثير من الأحيان . وقد بقيت تلك الصورة فى صدور أبناء أولئك

الارلنديين الأقدمين على تقادم العهد ومضى العصور ولم تتمتع من ذاكرتهم تلك الحقوق المقدسة التي كانت لآبائهم في تلك الأراضي . وهذا التمسك بالحقوق القديم كان عاملا قويا في إحداث الاضطرابات الارلندية التي أفضت الى استرجاع حقوقهم المسلوبة ، وان في ذلك لبرة للأمم الضعيفة المهضومة الحقوق المغلوبة على أمرها تدفعها الى العمل على استرداد حقوقها المغصوبة كاملة بكل ما فيها من قوة وما تستطيع من وسيلة . كما أن فيه مرشدا وناصحا للأمم القوية التي تعتمد على مالها من حول وطول يبصرها بأن الحق يعلم ما دام وراءه مطالب معتم بالصبـر .

ومما زاد في حنق الإيرلنديين وبث فيهم روح السخط أنهم وجدوا أولئك الملاك الكبار المغتصبين لم ينصفوهم في المعاملة فقد كانوا يؤجرون لهم الأراضي بباهظ الأجر لمدة غير معينة ولا يحفظون لهم حقا فيما يصلحون منها بل بلغ بهم العسف والظلم الى مدى بعيد فقد كان الفلاح الإيرلندي يتوقع أن يطرد في أى وقت شاء صاحب الأرض دون أن يعطى تعويضا أو يجد له قانونا ينصفه أو قلوبا ترحمه في حين أنه يجد أولئك الملاك يعيشون عيشة الترف والنعيم في بلادهم الانكليزية ولا يحضرون منها الى إيرلندا الا في المواسم الزراعية لحنى ثمار تلك الأملاك وأخذ غلاتها ثم يعودون الى بلادهم ويبقون بها طول العام ينفقون فيها المال الوفير المأخوذ من عرق جبين الفلاح الإيرلندي المسكين الذى كان يرى بعينه ثروة بلاده التي أجهد نفسه في إنتاجها تنتقل الى بلاد الانجليز يتمتعون بها هناك وهو يعاني البؤس والشقاء في معيشتة محزون الفؤاد يغلى مرجل غضبه في صدره ولا يجد من الحول والقوة ما ينتصف به من خصمه .

وهكذا ظلت حال الفلاح الارلندي الذى كان يعيش عيشة السداجة حتى جاءت أيام القحط الذى عم إيرلندا في ستنى ١٨٤٦ و ١٨٤٧ ففيهما أصيبت البلاد بالجذب

فى محصول البطاطس الذى هو عماد غذاء أهلها فساعت حاطم ولم يحدوا من يعينهم على دفع تلك المصائب التى توات عليهم فلا الملاك بعادلين اذ هم يطردون من أرضهم كل من تأخر عن دفع ماعليه من الأيجار رغم المصائب التى عمت البلاد ، ولا الطبيعة راحمة ، ولا الحكومة مبالية بالامهم . ودامت هذه الحال زمنا طويلا عانى الفلاح فيه أوجع الآلام وقاسى أشد العذاب من ظلم أصحاب الأملاك واجحاف الحكومة بحقه اذ كلاهما أجنبي ذو مصلحة تنافى مصلحته . وهنالك وجد الارلنديون أن أيسر الوسائل للتخلص من هذا الضيم الذى هم فيه أن يرحلوا الى أمريكا تاركين وراءهم وطننا ملؤه الشقاء والتعس وهاك جدولاً يبين ما آل اليه عدد السكان منذ ذلك الوقت العصيب مع الموازنة بينه وبين ما وصل اليه عدد سكان بريطانيا وزيادته المطردة (١) .

السنة	إرلندا	بريطانيا
١٨٤١	٨,١٧٥,١٢٤	١٨,٥٣٤,٣٣٢
١٨٥١	٦,٥٥٢,٣٨٥	٢٠,٨١٦,٣٥١
١٨٧١	٥,٤١٢,٣٧٧	٢٦,٠٧٢,٢٨٤
١٨٩١	٤,٧٠٤,٧٥٠	٣٣,٠٢٨,١٧٢
١٩١٤	٤,٣٨١,٣٩٨	٤١,٧٠٧,٨٥١
١٩٢٦ (٢)	٤,٢٢٨,٥٥٩	٤٤,٧٩٠,٤٨٥

ان هذا القحط الذى حل بإرلندا وسوء أعمال كبار الملاك وإهمال الحكومة إذ ذاك لم يفض الى تقليل عدد السكان قليلا عظيما فحسب بل أضر بزراعة الأراضى فحول كثيرا منها الى مراعى واسعة .

(١) نقلا عن كتاب "قضية الاستقلال الارلندى الاقتصادية" تأليف داريل فيجيس ص ٢٥

"The Economic Case for Irish Independence" by Darrell Feggis

(٢) تعداد سنة ١٩٣١

زاد القحط حالة الاستياء لدى الفلاحين وصار العامل القوي في الاضطرابات السياسية الارلندية التي ثارت من أجل الأراضى الزراعية والعاملين فيها فطلبوا من الحكومة إصلاحات عامة في بلادهم وسن قوانين عادلة للإيجار يراعى فيها الانصاف في تقدير قيمته ومدته ، وكذلك الاصلاحات التي يعملها الفلاحون في الأراضى التي يستأجرونها ^(١) ، الى غير ذلك من المطالب المشروعة . وبعد أن قامت الحكومة بعمل بعض الاصلاح في أزمنة مختلفة لم ير الارلنديون ذلك كافيا بل هو قليل من كثير مما يطلبون وانه مادام الداء لم يستأصل فلا ينجع العلاج ولا بد من ازالة السبب الأصيل لشكواهم وذلك باستخلاص تلك الأراضى من أيدي هؤلاء الملاك الكبار الأجانب الذين لا يراعون مصلحة الزراعة ولا الزراعة في إرلندا ما داموا يحصلون على غلات أرضهم .

إن حاله كهذه لاشك مؤخرة للفلاحة ومثبطة لهمم المشتغلين بها ومقللة للثروة الناتجة من الأراضى وحاطة من قيمة المزارع . فلا الفلاح في هذه الفوضى راض عن معيشته ولا صاحب الملك مطمئن على أملاكه ولا الحكومة نفسها بثابتة الدعائم بل هى أمام اضطرابات وقلق في مختلف الأوقات . لذلك أجمعت الحكومة أمرها على العمل لنقل ملكية الأراضى الإارلندية من أيدي الملاك الكبار من العنصرين الانجليزى والسكتلندى الى الفلاحين الإارلنديين فتدخلت في الأمر وتوسّطت بين ممثلي الفريقين واتفقوا جميعا على الطريقة المثلثى التي توصل الى هذه الغاية وبها ينتهى النزاع الذى طال زمنه واستطار شره بينهما .

بعد ذلك أصدرت الحكومة فى سنة ١٩٠٣ قانونها المعروف "بقانون ابتياع الأراضى" ^(٢) وفتحت لذلك اعتمادا قدره ١١٢ مليون جنيه أمدّت منه المستأجرين

(١) عرفت هذه المطالب الثلاثة :

(The Three F's, Fair Rent, Fixity of Tenure, Freedom of Sale).

"Land purchase Act." (٢)

بالمال اللازم لابتياح ما يزرعون من الأراضى من أصحابها ويكون ذلك دينا عليهم يقومون بوفائه فى دائرة نظام خاص سنته لهم يكفل صيرورة تلك الأراضى فى حيازتهم بعد قليل من السنين ويسهل عليهم دفع الديون التى لها وبهذه الوسيلة صار معظم أراضى أيرلندا الآن ملكا لأهلها من الزراع الصغار الذين يبلغ متوسط المساحة لضيقة كل منهم حوالى الخمسة والعشرين فدانا. وفى سنة ١٩٢٣ واجهت حكومة أيرلندا الحرة نفس هذه المعضلة ، بعد أن نالت البلاد استقلالها الداخلى ، فأصدرت قانونا جديدا الغرض منه اتمام ابتياح الأراضى وتخفيف وطأة اكتظاظ السكان وقد ادخلت تعديلات على هذا القانون فى سنة ١٩٢٧ و ١٩٢٩ و ١٩٣١

إن الناظر الى الأعمال المتباينة التى قامت بها الحكومة فى العصور المختلفة ليأخذه العجب ولا يملك نفسه من الدهشة فقد رأيناها فى وقت ما ، أمرت بطرد الفلاحين والاستيلاء على أملاكهم بلاشفقة ولا رحمة ثم هى فى وقت آخر رأت من مصلحتها أن تعيد هذه الأملاك اليهم وتحمل خزايتها دفع تلك القروض الباهظة التى أقرضتهم اياها لمدد طويلة . ولكن الباحث فى شؤون العمران ونواميس الطبيعة ينتهى عجبه عندما يعلم أن تلك السلالات من الأيرلنديين لم يهدأ لهم روع ولم يطمئن لهم بال حتى استردوا ذلك التراث المغتصب واسترجعوا ذلك الحق المقدس وأنزلوا أولئك الغاصبين عن كبرياء مجدهم . ولم يكن ذلك بقوة سيف ولا مدفع بل بقوة الحق الراسخ وتلك العزيمة التى لا تفل فهى التى أنالتهم مقاصدهم باتحادهم وتمسكهم بحقهم على الرغم مما اعترضهم من العوائق وحال دونهم من الحوائل .

حقا إن ذلك لنعم الدرس لمن يطلب لنفسه مجدا ولأتمه حقا فطويل الأزمان قصير ومر العذاب حلو وشديد الكوارث هين لدى عظام العزائم كبار النفوس ، وماضاع حق وراءه مطالب .

رب سائل يقول ماذا كانت عليه حالة الزراعة والزراع أثناء المحن التي سردنا تفصيلها من قبل ؟

وجوابنا على ذلك أن الأراضى الجيدة الواسعة كانت ملكا لـ كبار الملاك من الانكليز ترعاها الماشية . وما ينتج منها انما هو مغن لهم يتمتعون به فى بلادهم . وكان الفلاحون الـارلنديون مكـدسين فى أحقر الأراضى تربة وأصغرها مساحة لا يخرجون منها بعد الجهد الجهد الا ما يسدون به رمقهم ، فكان الطبيعة أرادت عقاب هؤلاء المساكين لتخاذلهم فى العصور الماضية ، واستسلامهم لمشيئة هؤلاء المعتصين . فبينما كنت ترى مواشى الأغنياء الأجانب ترى فى الوديان الخصبـة العظيمة اذا بأولئك الـاهالى المساكين محتشدين بين سفوح الجبال فى أضعف البلاد تربة وأقلها محصولا وأكثرها تعرضا لأفاعيل الطبيعة المختلفة من برد وزوايع وأمطار . ولا تسـل عن حالة الزراعة فى تلك الحقبة الطويلة فانها قد بلغت غاية التآخر والاضمحلال فلم تكن هناك زراعة تذكر ولا فـلاحة تسر ولا تجارة فى منتجات الزراعة رابحة ولا حياة قروية هائلة . ولا عجب فى ذلك فان السعادة لا تـرفرف بأجنحتها على قلوب مضطربة واجمة حائقة ترى الحاكم المعتصب القاهر يسومها العسف ويأخذها بالعنف .

بعد أن تحولت الحال وأصبح الـارلنديون ملاكا لأراضيهم آمنين من ظلم أصحاب الأملاك موقنين بأن كل ما يعملونه من الاصلاح فيها عائد عليهم نفعه ظن كثير من المصلحين أن هذا الانتقال سيكون سببا كافيا لنشاط الفلاح وتحسن الفلاحة فى إرلندا وأن هزة الفرح والسرور بالملكية ستكون مشجعا قويا يدفعه الى رفع مستوى الزراعة ، ولكن خاب فالهم ولم يصدقوا فى نبوءتهم إذ مرت أعوام منذ تملك الفلاح الـارلندى أرضه التى يعمل فيها وهو لا يزال فى مؤخرة فلاحى البلدان المتمدينة لا قدرة له على مباراتهم فى الاساليب الزراعية ولا على منافستهم فى بيع محصولاته حتى فى أقرب الأسواق منه وخيرها وهى سوق انكلترا .

والناظر في نواميس العمران لا يعجب لما يرى من تلك الحال لأن الإيرلنديين وان كانوا قد صاروا ملاكاً فإنهم ما زالوا خلوا من المعلومات الفنية التي تلزم للزراعة الحديثة كما أنهم كانوا خلوا من كثير من الفضائل الاجتماعية فان الضغط والاستبداد على مضي السنين الطويلة أفقدهم مزايا الاعتماد على النفس والنشاط والجد في العمل والتضامن والتعاون والابتكار والاختراع وحب الاستطلاع والبحث في كل جديد نافع . ولا تثريب عليهم فهم فقراء مادياً وأدبياً فمن العسير عليهم وتلك حالتهم من التأخر في أعمالهم والفت في عضدهم أن يقدموا فيزاحموا الأمم الراقية التي عملت شعوبها وحكوماتها من زمن بعيد ، ولا زالت تعمل لما يرقى زراعتها ويعلى قدر فلاحيتها ومحاصيلهم في المعارض والأسواق الزراعية .

لم تغب تلك الأسباب ولا مسبباتها عن فكر بعض المصالحين الإيرلنديين وفي مقدمتهم "السير هوريس پلانكت" فقد رأى ببعيد نظره وصادق فراسته قبل أن تصمم الحكومة على عملها الآنف الذكر أن يوم الملكية أصبح قاب قوسين أو أدنى وأن سيضع الإيرلنديون أيديهم على زمام أراضيهم فان لم يكونوا على استعداد تام للعمل فيها حسب الأصول العلمية والنظم الاقتصادية التي تضمن لهم الانتفاع بخيراتها انتفاعاً يعود على المجموع بالرفاهية والسعادة ظلوا في تدهور زراعي اقتصادي وعاشوا في انحطاط اجتماعي ، لا يجديهم نقل ملكية الأراضي شيئاً مذكوراً . من أجل هذا بدأ يعمل للأخذ بيد الفلاح الإيرلندي وارشاده الى أحكم الوسائل التي تهئ له الخلاص من تلك المشكلة التي لا بد أن تقف حجر عثرة في طريقه . وقد وفق الى الغاية التي رجاها بعالي همته وكثرة اختبارات وطول صبره وأناته وواسع صدره فقاد الزراع الى الطريق التي تصل بهم الى الاستقلال الاقتصادي وقد أتينا في تمهيد هذه الطبعة على سيرة حياة هذا المصلح العظيم الذي قام بأجل الخدمات لبلاده .

بدأ "بلانكت" عمله في إيرلندا في وقت كانت فيه البلاد متأخرة متأخرة عظميا في شؤونها الزراعية في حين كانت البلدان الأخرى التي قامت لإيرلندا تنافسها في الأسواق قد بلغت الغاية في التقدم . وقد أقدم على عمله هذا مع علمه بما لبلاد الدانمارك وهي أكبر منافس لإيرلندا في محاصيلها الزراعية في الأسواق الانجليزية من التقدم في جميع المرافق الزراعية علما وعملا فانهم قد وصلوا في صناعة الزبدة وعمل الجبن وتعليق لحم الخنزير وتحضيره للأسواق غاية من الاتقان كما استعملوا أحكم الطرق في تقديم محصولاتهم الزراعية من زبدة وجبن وبيض ودجاج مذبوح محضر ولحم خنزير وغير ذلك الى الأسواق بنظام عام يشترك فيه الشعب كله ، ومداره الاتحاد في العمل اتحادا يضمن لهم أكبر الفوائد وأعم النفع . فبينما الفلاح الدانماركي يتعاون مع أخيه ويشغل معه على أحدث النظم وأحكم الأساليب فيصنع الزبدة في معامل أوجدها تعاونه مع من حوله من الفلاحين ويبيعها في أروج الأسواق الانجليزية بأعلى الأثمان كان الفلاح الارلندي يعمل منفردا على نظم بالية بائدة فكان كل في ضيعته يخرج زبدة رديئة النوع مختلفة الجنس واذا باعها تبين التاجر جهل الفلاح وقلة خبرته فاشترها منه بأبخس الأثمان وجنى من وراء ذلك أرباحا عظيمة استأثر بها دون ذلك الفلاح المسكين . ومما زاد الطين بلة أن التجار لم يقتضروا على ذلك المغنم بل كانوا يبيعون للفلاحين لوازمهم الزراعية من سماد وبزور وعلف وغيرها بأثمان فادحة فكان الفلاح الارلندي مغلوبا على أمره في الانتاج وفي البيع وفي الشراء . يشتري المواد الأولية اللازمة له بالقطاعي وبمن عال فلا يجد من التسهيل ما يجده أخوه الصانع ^(١) في المدن وهو الذي يشتري بالجملة بثن يلاحظ فيه أنه صانع ، وعند ما يبيع محصولاته

(١) كلا الاثنين الصانع والزراع منتج فلا معنى لتقديم التسهيلات للأول للحصول على المواد الأولية

اللازمة له ورحمان الثاني ذلك الامتياز .

يلحقه غبن شبيه بذلك . أما الفلاح الدائم الركنى الذى نظم حياته على مبدأ التعاون فكان له الربح الوفير فى هذه الأبواب الثلاثة .

ولما رأى التجار أنهم يضاعفون أرباحهم اذا هم صنعوا الزبدة بأنفسهم فى معامل كبيرة وعرضوها فى الأسواق شرعوا فى إنشاء تلك المعامل وتحقق لهم ما كانوا يرجون بفنوا الأرباح الطائلة واحتالوا لذلك فاستهوا منتجى الألبان وشبطوا هم الأهالى عن عمل الزبدة فى بيوتهم بأن أعطوهم أثمانا عالية لألبانهم جنى هؤلاء الأهالى من ورائها مكاسب مؤقتة لم تدم طويلا اذ أن التجار بعد قليل من الزمن أنزلوا سعر اللبن تدريجا حتى رجع الى أصله بعد أن اعتاد الفلاح بيع اللبن ورأى ذلك أسهل من عمل الزبدة ففسر هو وكسب التاجر والسبب فى تضاعف الأرباح التى حصل عليها التجار من عمل الزبدة فى المعامل أن الزبدة المصنوعة فيها تفضل زبدة الفلاحين كثيرا وتباع بأثمان أعلى للأسباب الآتية :

(١) ان التاجر الكبير فى المدن يفضل أن يعامل محلا كبيرا يضمن أن يشتري منه كميات عظيمة من الزبدة فى أوقات معينة ولا يكون ذلك الا فى المعامل .

(٢) ان المعامل شديدة الاهتمام بصنع أحسن زبدة على يد أمهر الصناع بأحدث الطرق العلمية فان معملا ينفق أرباحه على لإنشائه آلاف الجنيهات لا يقصرون فى انفاق ما يجعله جيد الصنع حسن السمعة .

(٣) ان الطرق العلمية لعمل الزبدة جعلت زبدة المعامل كلها من نوع واحد لا يتغير شكله وطعمه ما بين حين وآخر . وهذا الثبات على نظام واحد كان من أسباب رواج بضائعها فى الأسواق لأن الجمهور كما هو معروف متى تعود شيئا أحب المداومة عليه .

(٤) أضف الى ذلك ما للمعامل من العناية بالنظافة وملاحظة الشرائط الصحية التى تجعل المشتري آمنا من تلوث الزبدة بالأوساخ والجراثيم مع حسن

الوضع واتقان اللف ووجود الطابع الخاص وفي هذه ما يعطيها شكلا جذابا ذا رونق يسر الناظرين زد على ذلك قدرة المعامل وتفنها في الإعلان عن نفسها بشكل يذيع شهرتها وينشر اسمها بين الملاء .

تلك هي أعمال التجار وتلك مكاسبهم في عمل الزبدة وتجارها . وليست الزبدة كل ما يذكر في هذا الموضوع وانما ضربنا المثل بها لشهرة البلاد بصنعها وتصديرها . ونظير ذلك تجارة المواشى وتجارة الدجاج والبيض وتجارة لحم الخنزير المملح .

كل هذه التجارات وغيرها كان أغلبها بأيدي التجار الأجانب الذين يكسبون المكاسب الوفيرة في حين كان الارلنديون محرومين من التمتع بخيرات بلادهم لعدم وجود نظام اقتصادي في البلاد يعمل لابقاء الثروة في يد العاملين على إنتاجها .

ظلت الحال هكذا حتى قيص الله للبلاد من أيقظها من سباتها العميق وأخذ يعمل لخيرها ونادى في الشعب أن هبوا من غفلتكم واستيقظوا من رقدتكم فانكم في تأخر في شؤونكم الاقتصادية وانحطاط في حياتكم الاجتماعية . ذلك هو المصلح الكبير " السير هوريس پلانكت " الذي أخذ على عاتقه القيام بهذه المهمة الشاقة وانضم اليه رجالان من خيرة الرجال الذين يهمهم سعادة البلاد ورفقها وهما " اللورد منتيجل " (١) " والأب فنلي " (٢) وباجتماع هؤلاء الثلاثة تكونت العناصر الكفيلة بنجاح كل مشروع كبير لأنه اجتماع الفكر والجاء والدين على عمل قومي وبعد أن تداولوا فيما بينهم في أمثل الطرق للبدء بهذه المهمة أجمعوا رأيهم على أن أفضل الوسائل لحفظ ثروة البلاد في أيدي أهلها والنهوض بهم من كبوتهم هي استعمال الطرق التي جربت في بلاد سبقتهم شوطا بعيدا وفازت في

مضمار الحياة الزراعية بفضل اتباع النظم التعاونية ^(١) وهى الدانيمارك . وقد عرضت لهم صعوبات جمّة كان يخيل فى مبدأ الأمر أنه يستحيل اجتيازها ، ولكن تلك النفوس الكبيرة وتلك القلوب المملوءة بالآمال والاخلاص لا يتطرق اليها ضعف ولا وهن ، فجمعوا قواهم وأشركوا فى العمل معهم رجلين من صفوة الارلنديين أحدهما وهبه الله حسن الادارة ودقة النظام وهو ” روبرت أندرسون “ ^(٢) ، وثانيهما الفيلسوف الاقتصادى الاجتماعى ” جورج رسل “ ذو الخيال الواسع والأدب الجلم والعلم الغزير . هؤلاء الرجال العظام ذلّلوا تلك الصعوبات العديدة التى منها :

(١) طباع الفلاح الارلندى النافرة من كل جديد ، الآلفة للبقاء على كل قديم ، المستعصية على كل فكرة فى الإصلاح . وهذه حال يشترك فيها جميع فلاحي العالم على درجات متفاوتة بتفاوت رقى الشعوب . ولا عجب اذا نحن رأينا لهذه الأخلاق الشاذة السلطان على نفس الارلندى أكثر من سواء فان تلك الأجيال الطويلة التى رأى فيها الظلم مجسما أمامه من القابضين على زمام أموره صورت

(١) ليس هذا أول عهد إيرلندا بالمبادئ التعاونية ، فقد سبق أن أتاها ” روبرت أوين “ فى سنة ١٨٢٢ وبث مبادئه بين الارلنديين وقدم اليهم تعاليمه فى وسط عاصمتهم ؛ وعقب ذلك انشاء ” فاندالير “ (J. S. Vandaleur) جالية تعاونية زراعية عظيمة فى مزارعه الواسعة ببلدة ” رالاهين “ فى مديرية ” كلير “ (Clare) ؛ كان لنجاحها رنة عظيمة .

(راجع كتاب (An Irish Commune ; The History of Ralahine by E. T. Craig

وفى ذلك الوقت كان يعيش فى مديرية ” كورك “ (Kork) بارلندا رائد من رواد التعاون اسمه ” وليم تومسون “ (William Thompson) وهذا أيضا لم يأل جهدا فى نشر المبادئ التعاونية القويمة السائدة فى وقته . أولئك ولا شك تركوا أثرا عظيما فى نفوس الارلنديين أصبحت بفضلها أرضا خصبة لما بذره فيها ” هوريس بلانكت “ من بذور تعاونية بعد ذلك .

(راجع الفصل الثالث من كتاب (The Irish Labour movement by W.P. Ryan

Robert Anderson (٢)

في مخيلته شبعا مخيفا وكانت عاملا قويا في تمكن تلك الطباع منه واستيلائها على نفسه .

(٢) ان الحالة السياسية المضطربة لا تشجع على العمل لرفع المستوى الاقتصادي في البلاد وكذلك الحال في الاختلافات الدينية .

(٣) أضف الى ذلك عاملا قويا وعائقا شديدا يخشى خطره هو مطامع التجار وأصحاب الأغراض السياسية والمصالح المالية .

كل هذه المصاعب استطاع پلانكت وأصحابه أن يذللوها ويحيوا الآمال الميتة ويخدموا البلاد خدمة سيحفظها لهم التاريخ .

ان عمل پلانكت كان مؤسسا على دعائين سلبيين هما عدم التدخل في السياسة وعدم التعرض للأديان وبهما ذلل صعوبتين عظيمتين هما الاختلافات السياسية والدينية وكانتا عقبتين كبيرتين في إرلندا أمام كل مصلح . وحينما بدأ يذل تلك الصعاب جد يعمل في كل أنحاء إرلندا فعقد ما ينيف على خمسين اجتماعا خطب فيها رجال ذوو مكانة وهمة ليحبوا الى الأهالى تلك المبادئ التعاونية ويثبوا فيهم ذلك الروح فنجحوا أولا بعض النجاح وأسس معمل للزبدة بعد جهاد مستمر وصبر طويل . وكان ذلك هو الحجر الأول في أساس البناء التعاوني بارلندا . ولما رأى الفلاحون الفوائد التي لم يكونوا يؤمنون بها من قبل أقدموا على إنشاء الجمعيات التعاونية بأنواع متعددة سيأتى الكلام عليها ، وأخذت هذه الجمعيات تنتشر في طول البلاد وعرضها . بعدئذ عمل پلانكت وجماعته سنة ١٨٩٣ على إنشاء جمعية رئيسية تجمع شمل المتعاونين وتشرف على جمعياتهم وتدافع عن مصالح نظامهم وتكون لهم كمجلس شورى في حين تعمل لنشر الدعوة للحركة التعاونية وتساعد في إنشاء جمعيات تعاونية مختلفة في أنحاء البلاد وستخصص فصلا للكلام على هذه

الجمعية الرئيسية التي سميت "جمعية التنظيم الزراعي الأيرلندية" (١) لهذا ترك الكلام عليها الآن ونتكلم بإيجاز عن حركتين أخريين تعملان لتقدم الزراعة في أيرلندا إحداهما مدينة بوجودها لهورس بلانكت بطل التعاون .

أسلفنا الكلام على أن تأخر أيرلندا في الزراعة كان من الوجهتين الفنية والتنظيمية فلم تكن الزراعة متقدمة علما ولا عملا وكذلك لم تكن طريقة بيع المحصولات ولا شراء اللوازم الزراعية على نظام يضمن الربح الأوفر للفلاحين مع ما يعترض رقي الفلاح من ازدحامه حول الأراضي الرديئة التربة والمعيشة فيها معيشة لا ترضاهم العدالة .

فلما قامت الحركة التعاونية تعمل لخير الفلاح الأيرلندي جعلت نصب عينها تقدم زراعته من الوجهة التنظيمية فوضعت نظمها وعملت في طريقها . وعمل الزعيم بلانكت كذلك على حث الحكومة على القيام باصلاح الزراعة من الوجهة الفنية فأنشأت مصلحة أسمتها "مصلحة الزراعة والتعليم الفني بأيرلندا" (٢) ونصبته على رأسها فعملت هذه المصلحة لترقية الزراعة من الوجهة الفنية وأخذت في قبضتها التعليم الزراعي وقامت بتجارب عديدة في الجهات المختلفة لتحسين المحصولات الأيرلندية وأنشأت المعارض السنوية لتحسين تربية المواشي الى غير ذلك من الأمور التي تنهض بالزراعة الفنية (٣) .

كذلك عمل المفكرون من الأيرلنديين لحض الحكومة على القيام بواجبها في تخفيف ضائقة احتشاد الفلاحين في أراض صغيرة المساحة ضعيفة التربة فأنشأت

Irish Agricultural Organisation Society (١)

"State Department of Agriculture and Technical Instruction for Ireland" (٢)

(٣) راجع ما كتب عن هذه المصلحة في "دائرة المعارف البريطانية" Encyclopædia

Britannica. جزء ١٤ ص ٧٤٨

مجلساً أسمته "مجلس الأراضى المكتنطة" (١) وجعلت اختصاصه توزيع العائلات الريفية على الأراضى التى هى أوسع مساحة وأخصب تربة وكذا العمل لترقية حياة الفلاحين وتحسين أحوالهم المعاشية بنشر التعليم بينهم وملاحظة الأصول الصحية بالاعتناء بالمساكن ونظافتها ومكافحة الأوبئة ومداواة الأمراض ولفت نظرهم الى ترقية الزراعة وتشجيع الصناعات القروية . وجملة القول انها تعمل على كل ما يعود على الفلاحين بالفائدة من كل وجه .

وسنفيض القول فى الفصول التالية حتى نصل الى ما آلت اليه حالة الفلاح الارلندى باستعمال النظم التعاونية إذ كان ذلك هو موضوع بحثنا .

(١) "Congested District Board"

وقد أصدرت حكومة ايرلندا الحرة فى سنة ١٩٢٣ قانوناً شاملاً لاختصاصات هذا المجلس وأعماله ضمن القانون الخاص بابتاع الأراضى كما سبقت الإشارة الى ذلك .

الفصل الثالث

التعاون الزراعى فى إرلندا

أصوله ومراميه

ذكرنا فيما مضى بواعث الحركة التعاونية الزراعية فى إرلندا وتاريخها . والآن نتكلم فى النظريات العلمية التى سارت الجمعيات التعاونية عليها ، والأصول التى بنت عليها كيانها ، والنظم التى شيدت عليها هذا الكيان ، والآمال التى علقتها عليها .

التعاون هو مذهب اقتصادى اجتماعى تكوّن فى أوروبا فى منتصف القرن التاسع عشر ، شعاره ” الفرد للمجموع والمجموع للفرد ” وفيه يعمل الفرد بكل غاية وإخلاص لمصلحة المجموع كما يعمل المجموع بنفس هذه الروح لمصلحة الفرد . وبذلك تستبدل منافسة الناس بعضهم بعضا فى معترك الحياة تلك المنافسة الضارة بالفرد والمجموع على حدّ سواء ، بتعاونهم تعاوناً اختيارياً فى شؤونهم المعيشية .

هذا المذهب ليس من المذاهب العلمية التى يصعب تطبيقها فى العمل . بل هو من المذاهب القليلة التى ليس بين الايمان والعمل بها فترة ، وليست سيرة ” رواد روتشديل ” بعيدة عن أذهاننا . فان هذا المذهب مازال يترقى ترقياً محسوساً منذ عهد تلك الفئة القليلة العدد الكبيرة النفس الى هذا اليوم ، وينتشر فى أنحاء العالم . ولم يحصّر هذا الترقى فى دائرة الصناعة التى نشأ المذهب فى وسطها بل تعداها الى الزراعة التى طبق على أعمالها .

كل ذلك كان يعلمه بطل التعاون في إيرلندا "هوريس پلانكت" علم اليقين فقد كان على بينة من أمور هذا المذهب ونتائج الباهرة بين صناع إنجلترا خصوصا ، وكذلك كان دارسا طريقة تطبيقه ونتائج ذلك في الأعمال الزراعية في الدانمارك ، وما عاد على فلاحى تلك البلاد من المزايا الجملة . درس هوريس پلانكت هذه الحركة درسا علميا وعمليا ، ولما اقتنع بمتانة أساسها وحسن مراميها ، وتحقق أن تطبيق نظمها على الحالة الزراعية في بلاده لا بد أن يأتى بنتيجة لا تقل عن النتيجة الباهرة التى نالها الدانماركيون في أعمالهم الزراعية في بلادهم ، شمر عن ساعد الجدد وقام بالعمل الجليل الذى حاز من أجله لقب "زعيم التعاون الزراعى في إيرلندا" وذاعت شهرته في أنحاء المعمورة أينما عرف شىء عن التعاون الزراعى .

يذكر القراء سيرة "رؤاد روتشديل" وما استنبطته أفكارهم العملية مما بنى لهم أجل ذكر في تاريخ التعاون . ولقد علموا علم اليقين بعد "ثورة المطالب" التى تكلمنا عنها في الفصل الأول أنه لا أمل في إصلاح الحالة الاقتصادية السائدة بواسطة انقلاب سياسى ؛ كما أيقنوا بعد جهود "الاشتراكيين المسيحيين" أنه لا رجاء في إصلاح الحالة الاقتصادية الراهنة بما يعمل به رجال الخير والإصلاح . ولقد وقفوا مواجهين الحالة السائدة في وقتهم ولا شىء ينقذ الشعب من هذا الموقف السيئ غير جهد نفسه . ولكن لا أمل في أية نتيجة اذا كان كل واحد يعمل بنفسه لأن الفرد مهما قوى فإنه ضعيف أمام تيار التنافس في معترك الوجود ذلك التنافس المبني على الرأسمالية . فلم يبق أمام أفراد الشعب من حيلة إلا أن يجمعوا قراهم ويوحدوا جهودهم ويتعاونوا ليشد بعضهم أزر بعض ، وبذلك استمدوا قوة من مجموعهم لم تكن في حساباتهم ووضعوا أساس الحركة التعاونية التى ذكرنا تاريخها .

ذكرنا ذلك هنا لوجود وجه شبه بين حالة الفلاح الارلندى في سنة ١٨٨٨ وبين حالة نساجى لانكشير ببلدة "روتشديل" قبلهم بنصف قرن تقريبا . وقد كانت حالة الزراعة في إرلندا في ذاك الوقت منحطة اقتصاديا انحطاطا لا يكفل لمن يشتغل بها قضاء حاجات المعيشة الأساسية . أما الجهود التى بذلتها الحكومة بسن قوانين تهىء للفلاح سبل السعادة فلم تف بالغرض الذى كان ينتظر منها . وقد صار واضحا وضوح الشمس فى رابعة النهار أنه لا ينجى الفلاح الارلندى من هذا المأزق الا همته وجهده واعتماده على نفسه ونهوضه بها . وان فى ذلك لأمله الوحيد .

رب سائل يسأل ما السبب فى تأخر الفلاح الارلندى فى الوصول الى هذه النتيجة عن الصانع الانجليزى بما يقرب من نصف قرن . والسبب فى ذلك واضح لمن يعرف إرلندا وتاريخها وهو اعتقاد الناس أن لاخير يلحق إرلندا الا اذا حصل انقلاب سياسى فى حكومة البلاد، ذلك الاعتقاد الذى كان أساس كل تراخ وتقاعد فى الأهالى عن كل عمل اقتصادى أو اجتماعى . ان غضب الأهالى على تلك الحكومة الأجنبية، والاضطرابات السياسية الناتجة من وراء ذلك ، جعلاهم يتخلون عن كل تبعة فى إصلاح البلاد ويوجهون كل اللوم الى الحكومة التى لم يرضها الشعب . هذه العلاقة المتوترة بين الحكومة والأهالى كانت السبب فى تأخر الفلاح الارلندى نصف قرن عن العمل بعد الصانع الانجليزى . ولولا الشهامة العظيمة، والهمة العالية التى أظهرها زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا لبقيت حركة التعاون مجهولة فيها الى يومنا هذا تنتظر تسوية المسألة السياسية بين انجلترا وإرلندا أولا .

ان وقوف نساجى لانكشير على الحقيقة فى أن قوة المجموع المنظمة تأتى بما لا يأتى به الأفراد متفرقين ورسوخ يقينهم بذلك ، كان أمرا عظيم الفائدة لهم . ولما أتى الفلاحون الارلنديون بعدهم بنصف قرن ووقفوا على نفس هذه الحقيقة كان

ذلك أمرا أعظم فائدة لهم لعدة أسباب . أولا لأن من طبيعة أعمال الزراعة أن حياة الفلاح فيها حياة انفراد ، فان جزءا عظيما من نهاره يمضيه في الغيطان منفردا فليست لديه فرصة يتحادث فيها مع مجاوريه في شؤونه التجارية . ثانيا لأن عمل المزارع لا يسمح بمضية وقت طويل في الاجتماع بغيره والمناقشة معه كما يسمح كثير من الصناعات الأخرى . زد على ذلك أن الفلاح الارلندى إجمالا لم يعد يعامل باليومية في المزارع كما كان من قبل ، بل صار صاحب ملك أو مستأجرا وان كانت الأراضي التي يستغلها ليست واسعة . وقد كان التعاون في انجلترا سببا في تحسين معاش المستهلك وفي إفادة العامل المياوم ، أما في ارلندا فقد لزم تعديل بعض تعاليم التعاون حتى توافق مصالح أناس ليسوا بمستهلكين ولا بعالم مياومين . ومهما عد الفلاح مستهلكا ، اذ أنه يشتري المواد الأولية اللازمة لحرفته وكذلك حاجاته المنزلية ، فانه قبل كل شيء منتج للمواد الغذائية ولبعض مواد أولية يحتاج اليها الصناع كالصوف والكتان مثلا . ولكونه منتجا ومستهلكا وباعا وشاريا صار دائما في تعامل مع الوسطاء والتجار . وهؤلاء إذا غبنوه في التعامل في احد الأبواب المذكورة لحذقهم وبساطته فانه قلما يعوض هذا الغبن بأى ربح يربحه في الأبواب الأخرى .

وهؤلاء التجار قد حنكتهم التجارب فصاروا يمارسون شؤونهم بنظام ومقدرة والفلاح في حياته الانفرادية ليس لديه ما يسمح له بالعلم بالأعياب التجارية ولا بتنظيم أعماله التجارية . من ذلك يرى أن الفلاح كان في مركز لا يحسد عليه فانه مهما أتقن فلاحته وأحسن زراعته لا يمكنه أن يفوق التاجر في مهنته . ولذلك يعود الى التاجر معظم الفائدة من هذا الاتقان والتحسين في الزراعة . ولقد رأينا أن التشريع الذى سنته الحكومة واتتهى بنقل ملكية الأراضي الى الارلنديين أخرج الى الوجود ملاكا صغارا ، وان المعاملة التجارية لكل من هؤلاء الزراع الصغار ليست بكبيرة ، وان كلا من هؤلاء يشتري ويبيع بمقادير قليلة ، وعلى قدر

مهارته في المعاملة بهذه المقادير يتوقف رزقه ، فهو اذن ليس في حالة تفضل كثيرا حالة العامل بالأجر .

هذه هي معيشته في ظل النظام القديم ، وهذا الضيق الذي كان فيه هو الذي دعاه الى أن يشترك مع جاره وأصحاب مهنته للعمل معا في التجارة حتى يقوى ساعدهم ويمكنهم أن يكسبوا معا من وراء مهنتهم أكثر مما كانوا يكسبون وكل منفرد في عمله .

ان اشتراكا كهذا في العمل يمكن أن يسير على أحد طريقتين ، طريق تجارى وطريق تعاونى . فالأول يؤدي الى أن كل جماعة منهم يجتمعون ويؤسسون شركة تجارية لهم تعمل لمصلحتهم ، وما يكسبونه يوزعونه على أنفسهم حسب النظام التجارى العادى لمثل هذه الشركات . وفعلا أنشئت عدة معامل للزبدة على هذا النظام ونجحت في عملها . ولكن على الرغم من الأرباح التي جناها القائمون بها ، ومن الفائدة التي أفادوا بها صناعة الزبدة ومن المزايا التي اكتسبتها البلاد ، لم تكن فكرتهم خير فكرة ، ولم يكن نظرهم بعيد ولم تكن المزايا التي جناها مثل المزايا التي جناها "هوريس پلانكت" واتباعه من اتباعهم الطريق الثانى وهو الطريق التعاونى كما سنرى .

قد تعرف "الجمعية التعاونية" بأنها اشتراك اختياري يتحد فيه الأفراد على القيام بما يعود عليهم بتحسين حالهم الاقتصادية والاجتماعية بامتلاكهم المشترك "لأدوات الثروة" (١) وادارتهم لها ادارة ديموقراطية .

هذا التعريف قد فرق جليا بين التعاون والاشتراكية الا أنه ربما يظهر منه أن التعاون لا يختلف عن نظام رأس المال من حيث انه في كلتا الحالتين تكون

"Instruments of wealth" (١)

عضوية الجمعية التعاونية وعضوية الشركات التجارية اختيارية بعكس الحال في "الاشتراكية" (١) ، فان العمل فيها قهري . ولا يخفى ما بين هذه وتلك من الفرق الشاسع ففي الاشتراك الاختياري سواء أكان برأس المال أم تعاونيا يترك للفرد حرية العمل ويفسح المجال للتنافس ، ويشجع الجهد الذاتي ، ويكافأ الابتكار الشخصي ، وهذا قوام الأعمال العظيمة ، أما الاشتراك القهري ففيه يقدم الفرد نفسه مرغما للعمل للجموع . فهو اذن آلة تستعملها الجماعة ولا يخفى ما في ذلك من تثبيط الهمم وازعاج العزيمة وقتل روح التنافس والتقدم وقوة الابتكار والقضاء على الشعور بالتبعة .

وقبل أن ندخل في البحث في الفرق بين الجمعيات التعاونية وشركات رأس المال يجدر بنا ونحن في هذا المجال أن نذكر شيئا عن الفرق بين هذه الجمعيات وغيرها من الجمعيات الداخلة في دائرة الاشتراك الاختياري والتي ليست شركات رأس مال بالمعنى المعروف .

من التعريف السابق نرى أن الجمعيات التعاونية انما تعمل في ميدان التعامل سواء أكان هذا التعامل تجاريا أم ماليا . وعلى هذا المحور يدور الخلاف بينها وبين "جمعيات الاحسان" (٢) و "جمعيات الاخاء" و "نقابات العمال" فان

(١) "الاشتراكية" هي المذهب القائل بوجوب وضع نظام اجتماعي يقضى بأن جميع الأراضي ورأس المال والمشاريع العملية تكون ملكا للدولة تديرها بنفسها بدلا من أن تكون ملكا للأفراد يديرونها هم أنفسهم ويقول دعاة الاشتراكية بأن : (١) النظام الحالي غير صالح اذ أن شطرا كبيرا من الثروة الناتجة يدفع لمالكي الأرض ولمن يزول اليهم رأس المال بالميراث ، وبأن (٢) النظام الحالي يقضى بكثير من الخسارة نظرا لاجتياح المنافسة في سبل ضالة . ويقول أعداء الاشتراكية : (١) انها تدعو الى اطفاء جذوة الجهود المتجهة الى المشاريع الفردية ومنع الأثر الناتج عما يشهد المنافسة من الهم وفي هذا من الخسارة مالا سبيل الى تعويضه ، (٢) انها تقضى على الدولة بأن تكون بيروقراطية وجامدة وغير قادرة على تقدير حاجات الهيئة العمرانية على أن هناك طائفة من الاشتراكيين لا يقرون استعمال الوسائل القهرية لتحقيق أغراضهم ، وانما يرون أن يكون التغيير تدريجيا .

هذه ليس من شأنها ذلك . وتختلف كذلك عن الأولى أى جمعيات الاحسان بأن ليس للاحسان فيها أثر ، وموقفها ازاء كل جمعية تعمل له موقف الوقاية من المعالجة ، لأنها تهىء السبل لفقراء الناس لأن يعيشوا عيشة راضية بكدهم وتعبهم لا بمد يد لهم الى سواهم طالبا للاحسان ، ولا بالنظر الى فضلات الناس . ولهذا كانت جمعيات التعاون كلما انتشرت قلت جمعيات الاحسان . أما اختلافها عن الثانية وهى جمعيات الاخاء ففى كونها تعمل فى دائرة معاملة الفرد فى البيع والشراء بخلاف الأخرى فانها تختص فقط بنتيجة هذه المعاملة وما يمكن أن يوفره الفرد بمقتضى نظام خاص ليرجع اليه اذا اعترته نكبة أو أته الشيوخوخة . وأما اختلافها عن الثالثة أى عن نقابات العمال ففى عملها لإزالة الفوارق بين اليد العاملة ورأس المال بتوحيدها مصالح الفريقين حتى يعيشا فى سلام ، أما الأخرى فانها توحد قوى العمال وتشد أزهم لمقاومة أرباب الأموال دفاعا عن مصالح العمال المشتركة . فتعمل على أساس مقابلة القوة بالقوة .

والآن نرجع الى موضوع الجمعيات التعاونية والشركات الرأسمالية ، ونلخص الفروق الهامة بينهما فى النقاط الآتية :

(١) العامل الأساسى فى الجمعيات التعاونية هو الفرد أما فى شركات رأس المال فهو السهم ؛ ولذلك وضعت شروط خلقية لعضوية الجمعيات فلا يقبل فيها الا طيب السيرة حسن المعاملة ، بخلاف الشركات فان أبوابها مفتوحة لكل ذى مال ، وبقدر عدد أسهمه يكبر نفوذه . هذه الشروط الخلقية هى من أركان النظام التعاونى الأساسية لأن نجاح الجمعيات يتوقف على نفوس أعضائها وهذا التضامن المبني على الجهد والنزاهة والوفاء بين الأعضاء قد مكن الفلاح من المعاملة مع جمعيته بالأجل وبشروط هينة وبأسعار سهلة . ونحن نعلم ضرورة مثل هذه المعاملة للفلاح الذى لا يتيسر له فى كثير من الأحيان الدفع نقدا الا بعد أن

يلعب محصوله واذا التجأ الى المرابى وجد شروطه قاسية ، واذا ذهب الى التاجر وجد أسعاره باهظة .

(٢) الشركة هى اتحاد رءوس أموال لا حد لها قصد تمييزها . والمال هو المسيطر على شؤون هذا الاتحاد ، وله الكلمة الأخيرة ، ومصالحته فوق كل اعتبار . أما الجمعية التعاونية فهى اتحاد أشخاص غالبيتهم من متوسطى الحال اجتمعوا للاستفادة بمواردهم البسيطة وجهودهم المتحدة وذلك لا لغرض الكسب بل لغرض المنفعة^(١) وفى هذا الاتحاد تكون مصلحة العضو هى المقدمة بدون تفريق بين كبير وصغير فالكل سواء فى الحقوق والمصالح والواجبات .

(٣) يعظم الفرق بين النظامين عند ما نقف على طريقة معاملة رأس المال فيهما . ففي الشركات لا تقييد للفائدة التى يتقاضاها رأس المال ، أما فى الجمعيات فان هذه الفائدة محدودة بقانون العدالة بدون أن يغبن أصحاب الأموال ، وتبلغ على العموم ٥ ٪ وما زاد من الأرباح على ذلك بجزء منه يضاف الى المال الاحتياطى الذى هو ملك للجمعية يزيد مركزها مناعة ويقوى الثقة بها ويوسع دائرة أعمالها ، وجزء يقسم على الأعضاء بنسبة معاملتهم مع الجمعية وعلى العمال بنسبة ما يتعاطونه من أجر .

(٤) المحور الذى تدور حوله أعمال الجمعيات هو العضو لا السهم ، فوحدة التصويت اذن هى العضو يحضر بنفسه ليعطى صوته فى انتخاب من يوكلهم لإدارة أعمال الجمعية ، ولكل عضو صوت واحد مهما تعددت أسهمه . فالأساس اذن أساس مساواة تامة لا يفرق بين رفيع ووضيع أو غنى وفقير . ولا يخفى ما لمثل هذا النظام فى بلاد كارلندا حيث الهوة واسعة بين صغار الفلاحين

(١) الجمعية التعاونية خير من ينتج أو يتاجر للنفعة لأنها تعرف حاجات أعضائها ومطالبهم أكثر من أية هيئة أخرى فهى تقدم لهم النوع الذى يعوزهم والقدر الذى يكفيهم .

وأصحاب الأملاك الكبيرة ، أو بمعنى آخر بين أهل العمل وأهل الثروة ، من كبير الأثر في إيجاد وسيلة للتقريب بين هذين العنصرين من الأمة ، وضمهما الى جمعية واحدة يتساويان فيها . وهذا يعد من أعظم العوامل لاجداث رابطة قومية متينة العرى في البلاد .

كل ما ذكرنا من الفوارق بين الجمعية التعاونية والشركة الرأسمالية يبين لنا المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها أعضاء هذه الجمعيات بيانا جليا . وعند ما نعلم أن هؤلاء الأعضاء انما هم الشعب بأكمله أو أن عضوية هذه الجمعيات مفتوحة للكبير والصغير من أفرادها بلا قيد ما دام حائزا للشروط الأخلاقية الكفيلة بقبوله ، نجد أن هذه المزايا انما تعود مباشرة على الشعب بما يحسن حالته المعيشية ويرفع مستواه الأدبي .

ان الحركة التعاونية تتيح لأعضائها ، على يد جمعياتها وبفضل نظمها ، كل فرصة لتحسين معلوماتهم الفنية . كذلك أدخل التعاون أعضاءه في ميدان فسيح من الأعمال التجارية والمالية بعد أن كانوا لا يعلمون من أمرها الا التزر اليسير . كما أنه هيا لهم أن ينموا استعدادهم تنمية هي ألزم الأشياء لهم في عملهم . ومن ذلك يرى أن قيمة التعاون التعليمية عامل عظيم في ترقية القوى الفردية في إنتاج الثروة وفي التربية التعاملية .

ومن المعالم البينة في حركة التعاون إحداثها خلق التضامن بين أفراد الشعب والعمل بأنفسهم على ما يحسن حالتهم الاقتصادية ويرفع مستواهم الاجتماعي . بدأ ذلك بقيام العضو بواجباته نحو جمعيته ، ثم تطور الى قيامه بواجبه نحو قريته فأقليمه فأتمته ، وهكذا تمثلت الواجبات المدنية لعقول الناس بطريقة سهلة وهذا مما يؤدي الى بث روح القومية في نفوس الشعب فتسترعى مصالح الشعب أنظار الفرد مباشرة ويعنى الشعب من جهته بخير الفرد ، وهذا هو عين مبدأ التعاون

”الفرد للمجموع والمجموع للفرد“. ومتى تأصل هذا الروح جاء التقدم الاجتماعى على الأثر، لأن الشعور بالقومية يتطلب من الأفراد والجماعات على السواء خدمة من شأنها رفع مستوى الهيئة الاجتماعية .

هذه هي الفضائل الاقتصادية والاجتماعية التى تمتاز بها الجمعيات التعاونية . ومنها يرى أنها تعمل لرفعة الشعب ماديا وأديبا ، وذلك بمقتضى نظام لا يفرى بالهياج ولا يمس ثروة الأفراد بسوء ، وإنما بنظام قوامه الاعتماد على النفس ، وعماده تعاون الأفراد بعضهم مع بعض ، وتنظيم جهودهم حتى يجنوا ثمار أتعابهم كاملة .

نظام هذا مبدؤه لا يقضى على التنافس إلا إذا كانت وجهة هذا التنافس بخس الناس أشياءهم . أما إذا كانت وجهته الإصلاح والتحسين فلا شك أنه يشجعه . فهو إذن قوة عادلة توقف التنافس عند حده وتمنعه من أن يتمادى فيضر بمصالح العباد . وأية جمعية من الجمعيات التعاونية لا تنافس غيرها للوصول الى الدرجة القصوى من الرفعة ؟ ومن ذا الذى ينكر أن الفائدة عائدة من ذلك على الفرد فى النهاية ؟ وهل من المعقول أن يقضى ذلك على الجهد الذاتى والابتكار الشخصى ويقلل من انتاج ثروة البلاد كما يدعى أنصار الشركات الرأسمالية ؟ وهل فى ادعائهم شىء من الحق ونحن نرى بأعيننا النقيض من ذلك ؟ ألم يهين التعاون السبيل لكثير من الرجال العاملين القادرين الذين لا ينقصهم إلا المال للعمل فى مزارعهم منفردين أو القيام بإنشاء معامل لهم مشتركين ؟ ألم يكن ذلك مما يزيد قوة انتاج الشعب ويوزع الثروة بين أفرادها توزيعا أقرب الى العدالة مما هو حاصل الآن ويعمم الانتفاع بها ؟ ثم أليس شعور الفرد ، عند ما يرى أن الفائدة عائدة عليه فى نهاية الأمر أضعا فامضاعفة ، كافيا لأن يث فيه روح اليقظة والعمل لاعلاء شأن الجمعية التى ينتمى إليها ؟

نعم إن في الأمم أفرادا خصهم الله بقوة كامنة فهم اذا عملوا بأنفسهم كسبوا مالا وفيرا . فمثل هؤلاء لا يرضون بالنظام التعاوني ، ويفضلون أن يثروا الأموال كل منهم على انفراد . ولكن هؤلاء ينظرون لمصلحتهم الخاصة أو للدوائر الصغيرة التي هم فيها . ولكننا نحن ننظر إلى سعادة الشعوب من حيث هي مجاميع . وأن الأمة السعيدة هي التي سعد شعبها وتمتع بالثروة التي ينتجها . قطر مثل إيرلندا ثروته في أرضه ؛ وشعبه يكسب في مزارعه لانحراج هذه الثروة ، لا غرابة أن يعتنق الشعب فيه المبدأ التعاوني الكفيل بتوزيع هذه الثروة بين العاملين على إنتاجها توزيعا حقا ، والجدير بارشادهم إلى خير الطرق المؤدية إلى السعادة والرفعة القومية .

الفصل الرابع

جمعية التنظيم الزراعى الإيرلندية

تاريخها ونظامها وأعمالها

أسلفنا الكلام عن أعمال السير "هوريس پلانكت" وإدخاله النظام التعاونى فى حياة الزراع الإيرلنديين لينهض بهم الى أوج الفلاح بعد أن رأى نتائج الحسنة فى قرى الدانمارك . والآن نوجه النظر الى أن هذا النظام هو عين النظام الذى ابتدعه الصناع فى بلاد الانجليز بعد تغيير وتبديل فيه ، جعله يلائم الحياة الزراعية .

وبفضل هذا النظام توحدت قوى الزراع فى إيرلندا وصاروا يتعاونون فيما بينهم سواء أكان ذلك فى الإقراض والانتاج أم فى البيع والشراء . وبتلك الوسيلة حفظوا لأنفسهم الأرباح الطائلة التى كان يسلبهم إياها الوسطاء والتجار كما أنهم فهموا شؤون الأسواق الزراعية وتعرفوا مطالبها . وأصبح من عقائدهم الثابتة أنه كلما عظم تعاونهم تعزز مركزهم فى الأسواق ، فقد تبين لهم أن مجموعهم كالسلسلة التى تتكون من حلقات إذا وهنت واحدة فانقسم اتصالها لم تغن عنها قوة بقية الحلقات شيئاً ، فكان ذلك باعثاً لهم على إيجاد تلك الرابطة الاقتصادية الأخوية بينهم واتحادهم لإتحاداً متيناً لا يداخله وهن .

قد بينا فيما سبق ، الصعوبات التي لاقاها قادة التعاون في إيرلندا والتي تغلبوا عليها
أخيرا بقوة عزيمتهم ورباطة جأشهم فكانت باكورة أعمالهم أن أنشأوا في سنة ١٨٩٠
أول معمل للزبدة أسسوه على الأصول الأربعة الآتية التي أصبحت دستورا
وأساسا لهذه الجمعيات حتى الآن :

(١) كل عضو يشتري سهما قيمته جنيه عن كل بقرة يمتلكها .

(٢) لكل عضو صوت واحد فقط .

(٣) لاتزيد فائدة رأس المال على ٥ ٪ .

(٤) الأرباح توزع على الأعضاء بنسبة معاملتهم للجمعية .

وانما خصصنا هذه المبادئ بالذكريتين لنا أن هذه الجمعيات تأسست معاملاتها
على العدالة فكانت عاملا قويا في نشر الحركة التعاونية نشرا سريعا يسترعى النظر ،
فبعد أن بدأت بطيئة للأسباب التي فصلناها آنفا سارت بسرعة فانتشرت معامل
الزبدة في زمن وجيز حتى احتيج الى إيجاد جمعية مركزية تقوم ببيع زبدة المعامل
التعاونية وبشراء لوازمها ، وسميت ”جمعية الوساطة التعاونية الارلندية“ (١) .
وهكذا سارت النهضة التعاونية في تقدم وتعددت أنواع جمعياتها فأصبحت منها ،
غير معامل الزبدة ، جمعيات زراعية للبيع والشراء ومصارف قروية وجمعيات
لجمع البيض وشحنه ولذبح الدجاج وتنظيفه وتصديره الى الأسواق الى غير ذلك مما
سيأتي الكلام عنه في موضعه .

بعد أن اتسع نطاق عمل الجمعيات الى هذا الحد صار من الضروري وجود جمعية رئيسية تشرف على تلك الجمعيات التعاونية وتعمل لنشر دعوتها وتكون لها كالرأس المفكر فعرضت فكرة انشائها على الأمة فلبت الطلب سريعا . ولم يمض الا قليل حتى انشئت "جمعية التنظيم الزراعى الارلندية" (١) سنة ١٨٩٤ برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه اشترك في الاكتاب لها ذوو الغيرة وأرباب الحمية ومحبو الاصلاح والراغبون في تقدم زراعة البلاد . ولم يمض الا القليل من الزمن حتى أصبحت للجمعيات التعاونية اليد الطولى في ادارتها والقيام بجزء عظيم من نفقاتها ، فقامت بوظيفتها خير قيام وصارت تمثلهم تمثيلا صحيحا .

وقد تضاعف تقدم هذه النهضة في أنحاء البلاد بفضل تلك الجمعية الرئيسية فاسترعى ذلك أنظار التجار وذوى الأموال فأخذوا ينقثون سموم حسدهم ويضعون العقبات في طريق التعاونيين ويحاربونهم بكل الوسائل الممكنة ولكن ذلك لم يكن مشبها لعزائمهم بل كان منه منشط لهممهم ومذيع لفضلهم .

هذه العراقيل على اختلافها من امتناع التجار عن البيع لهم أو رفع الأثمان ومن تقديم الأصناف الرديئة لهم أو تأخير تسليم البضائع عن أوقات الحاجة اليها كانت منشطا للتعاونيين على انشاء جمعية تعاونية مركزية للاتجار بالجملة فى سنة ١٨٩٧ سموها "الجمعية الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة" (٢) وبواسطتها أمكنهم الحصول على ما يحتاجون اليه وبيع ما لديهم من المحصولات الزراعية وبذلك تخلصوا من

Irish Agricultural Organisation Society (١)

Irish Agricultural Wholesale Society (٢)

تضييق التجار عليهم وكانوا هم الفائزين، وسنصفصل القول على هذه الجمعية ومزاياها فيما بعد .

واستمرت تلك النهضة التعاونية في تقدم، مسترشدة بنصائح الجمعية الرئيسية وكان يرأسها منذ نشأتها رائد التعاون الزراعي في أيرلندا "السير هوريس پلانكت" . وقد صارت عاملا قويا في حياة البلاد الاقتصادية الزراعية . وإليك بيانا عن هذه الجمعيات حسب ما جاء في البحث العام عنها عن سنة ١٩٢٩ (١) :

عدد الجمعيات المختلفة	عدد أعضائها	رأس المال المسهم المدفوع	رأس مالها المقترض والودائع	حركة المعاملة أثناء السنة
٥٣٢	١١٩,١٧١	٥٦٢,٤٣٢ جنيه	٨١٤,٢٥٤ جنيه	جنيه
				٨,٨٣٨,٦٠٨

وإذا لاحظنا أن لأعضاء هذه الجمعيات عائلات تجنى ثمار هذا النظام التعاوني وأن مجموع أفراد هذه العائلات لا يقل عن ثلاثة أرباع المليون من الأنفس (٢) عند ذلك يمكننا أن نقدر عظم هذه الحركة ومبلغ خدماتها . وفيما يلي بيانات مفصلة عن الأرقام المتقدمة :

(١) Agricultural Co-operation in Ireland; Survey by the Harace

Plunkett Foundation 1931, Pages 296—7

(٢) أى عائلة تعاونية في كل ست عائلات أيرلندية .

١ — الجمعيات التعاونية بأفراعها (ما عدا جمعيات الإقراض) في أرلندا الحرة في نهاية سنة ١٩٢٩

الأنواع الجمعيات	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال للمساهمين	الاختياطي	القروض المادية	القروض من المصارف	قورديات زراعية ومهزلية	منتجات الألبان	البض والسلع	العلوم	أعمال أخرى	الجمعية
جمعيات ألبان تعاونية ...	٢٣٨	٥٢٥٥٥	٢٨٠٦٩٥	٦٢٤٢٦٦	١٠٢٥١٢	٣٩٢٧٢٤	٨٠٤٧٢٢	٥١٨٣٠٠٦	٨١٦٨١	٢٧٥٥١	—	٦٠٩٦٥٦٠
جمعيات لحوم الخنزير ...	٣	١٢٩١٢	١١٧٧٧٢	٦٧٢٠	٨٦٥٠	٥٣٧٧٦	—	—	—	٧٠٢١١٤	—	٧٠٢١١٤
جمعيات البيض ...	٥	٢٠٧٥	١٥٦٤	٦٥٤٥	١٤٦٥	٢٨٩٧	—	—	٦٠٢٢٦	٤٠٥٥٥	—	١٠٠٢٢٦
جمعيات التوريد الزراعية والمهزلية ...	٦٦	٢٠٠١٠	٨٥٥٠٠٨	٦٦٩٨٣	١٠٥٩٢١	٨٥٦٨٨	٧١٢٨٠٨	—	٦٠٥٧	—	—	٧٣١٣٦٥
جمعيات للتوريد بالعمولة ...	٢٥	٣٣٢٦	١٩٥٠	٨٤٦٣	٣٠٠	٨٦٥٤	٢١٩٦١	—	—	—	—	٢١٩٦١
الجمعية	٣٣٧	٩٠٨٧٨	٤٨٦٩٨٩	٧١٢٩٧٧	٢١٩٤٨٨	٤٤٣٦٨٩	١٥٣٩٤٩١	٥١٨٣٠٠٦	١٤٧٥٦٤	٦٧٩٦٦٥	١٢٥٥٠	٧٦٥٢٢٢٦

٢ — جمعيات الإقراض التعاونية في أرلندا الحرة في نهاية سنة ١٩٢٩

عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	الودائع	القروض	الاختياطي	السلف الأعضاء أثناء السنة	السلف الباقية
٩٢	١٠٥٣٨	٤٤٣٩٠	٦٢٠٥٧	٩٠٤٦	٢٩٧٥٢	١٠٣٦٦٨

٣ — الجمعيات التعاونية بأنواعها (ما عدا جمعيات الإقراض) في شمال أرنلندا (الصدر) في نهاية سنة ١٩٢٩

الجمعية	الأعمال											
	الانتاج والتصرف				توريدات زراعية ومنزلية	القروض من المصارف	القروض المادية	الاحتياطي	رأس المال المسمم	عدد الأعضاء	عدد الجمعيات	أنواع الجمعيات
	أعمال أخرى	العموم	البض والمباج	منتجات ألبان								
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٧٥٣٥٨٩	—	—	١٠٩١٥	٧١٦٥٧٦	٢٦٠٩٨	١٧٢٦٥	١١٥٣	٨٥٩٦٢	٣٥٧٧٤	٩٣٠٦	٦٤	جمعيات بيع الخنازير ...
١٩٢٧٢	٣٠٣	١٨٣٣٥	٦٣٤	—	—	١٠١	—	—	١٩٦	١١٧١	٣	جمعيات تصريف الكائن ...
٤٢٦٢	٤٢٦٣	—	—	—	—	٥٨٥١	٣٨٨	—	٩٤٣٩	١٠٥٦	٨	جمعيات التوريد الزراعية والمزيلة
٢٧٠٣٠٦	—	١٥٠٠٠	٢٥٧٣٩	—	٢٢٩٤٦٧	١٢٠٩٣	٢٨٥٤	٢٧٥٥٩	٣٠٠٣٤	٥١٣١	٢١	جمعيات التوريد الزراعية والمزيلة
١٠٤٧٣٢٩	٤٥٦٥	٣٢٣٣٥	٣٧٢٨٨	٧١٦٥٧٦	٢٣٥٥٦٥	٣٥٣١٠	٤٣٩٥	١١٣٥٢١	٧٥٤٤٣	١٦٦٦٤	٩٦	المجموع

٤ — جمعيات الإقراض في شمال أرنلندا (الصدر) في نهاية سنة ١٩٢٩

السلف الباقية	عدد السلف أثناء السنة	السلف الأعضاء أثناء السنة	الأحياطي	القروض	الودائع	عدد الأعضاء	عدد الجمعيات
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤٤٤٩	١٣٥	١١٨٤	٨٧٥	١٩٢٦	٢٩٩٩	١٠٩١	٧

مالية الجمعية

ذكرنا أن الجمعية التنظيمية أنشئت في سنة ١٨٩٤ برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه اشترك في الاكتاب لها مريدو تقدم ارنلدا الزراعى . ولكن لا يمكننا أن نقدر ما تحمله دعاة التعاون قبل ذلك من النفقات التى انفقت في سبيل نشر الدعوة في أنحاء ارنلدا حتى اقتنع الشعب بمبادئ ومراعى النظام التعاونى فقبله عن طيب خاطر .

أما ما أنفق على تلك الجمعية منذ نشأتها الى سنة ١٩٢٠ فبلغ نحو ٢٧٠,٠٠٠ جنيه منها ١٨٠,٠٠٠ من الأهالى مشتركين ومتبرعين والباقي وقدره ٩٠,٠٠٠ اعانة من الحكومة نظير عمل الجمعية على إنهاء الفلاح والزيادة في البلاد^(١) فتكون نسبة ما تبرعت به الحكومة الى ما دفعه الأهالى كنسبة واحد الى اثنين .

وقد بلغ دخل هذه الجمعية في سنة ١٩٢٩ مبلغ ١٢٩٧٥ جنيها من المصادر الآتية :

جنيه	
٢٠٢١	اكتتابات الجمعيات المشتركة في العضوية .
٢١٥٦	اكتتابات اضافية من الجمعيات
٢٩٨	اكتتابات من الأفراد
٨٥٠٠	معيونة من حكومة ارنلدا الحرة .

مما تقدم نرى أن مالية هذه الجمعيات تتكون من الاشتراكات والتبرعات التى تدفعها الجمعيات المنتمة اليها ومن تبرعات ذوى الأريحية من الأمة والمبلغ السنوى الذى تدفعه الحكومة . ولا تزال الجمعية تحت التعاونيين على القيام بواجبهم الأدبى

(١) عن تقرير رفته الجمعية التنظيمية الى الحكومة الارلندية في سنة ١٩٢٢

نحوها ، ودفع كل ما يلزمها من النفقات وتبين لهم أن من العار عليهم أن تلتجئ الى تبرعات المحسنين ومساعدة الحكومة في حين أنها تقوم بأجل الخدمات لمصلحتهم مع أنه لو تسنى لكل جمعية تعاونية أن تدفع $\frac{1}{4}$ % من الأموال التي تتجر فيها لكان ذلك موردا كافيا للقيام بنفقاتها ، ولأغنتها عن منة أولئك المحسنين عليها ولكنها لم توفق بعد للوصول الى هذا الغرض الذي يجب أن تصل اليه حتى تستطيع أن تؤدي الخدمة التي وقفت نفسها على أدائها حق الاداء . وهالك جدولا يبين دخل هذه الجمعية وخرجها في سنة ١٩٣١ :

الدخل	الخـرج
جنيـه	جنيـه
رسوم دخول الجمعيات ١٨٢٦	مرتبات وأجر ٧٣٤٥
اشترآكات خاصة ٢٠٦٣	مصاريف سفر المستخدمين ٢٧٥٠
اشترآكات الجمعيات وتبرعاتها ٢٧٠	نفقات أخرى :
أجور اعلانات في التقرير السنوى ... ١٥٤	للدفاع أمام القضاء عن مصالح تعاونية
زيادة الخرج على الدخل ٨٤٧٢	للتأمين على المكاتب
	لاصلاح المباني
	للتلفونات
	للمراجعة
	للضرائب والعوائد
	استهلاك الأثاث ١٠٠
١٢٧٨٥	١٢٧٨٥
الفائض في نهاية سنة ١٩٣٠ ٤٣٩	زيادة الخرج على الدخل ٨٤٧٢
اعانة الحكومة المالية ٨٥٠٠	الفائض المرحل للسنة التالية ٤٦٧
٨٩٣٩	٨٩٣٩

إدارتها

الادارة موكولة الى مجلس مؤلف من عشرين عضوا ينتخبون كما يأتى :
١٢ عضوا ، أربعة منهم من كل مقاطعة من المقاطعات الايرلندية — لنستر ،
ملتستر ، كونوت (١) — وهؤلاء الأعضاء ترشحهم الجمعيات التعاونية المحلية ،
فينتخبهم مندوبوها .

٤ أعضاء ينتخبهم المتبرعون للجمعية (٢)

٤ أعضاء ينتخبهم المنتخبون (بالفتح) المتقدمون .

ويضاف الى هؤلاء ستة أعضاء تعينهم الحكومة وينتخبون من مصالحها التى
تعمل لرقى الزراعة فى ايرلندا .

أما الرئيس ونائبه فينتخبهما ممثلو الجمعيات المحلية كل سنة ، ويصح إعادة انتخابهما
وكل أولئك يعملون بلا أجر . وأما سكرتير الجمعية وغيره من الموظفين فيعينهم
المجلس ويكونون مسئولين أمامه . وهناك لجنة صغيرة خاصة تعين كل سنة لتقوم
بأعمال إدارية ومالية وفنية للعمل على ما فيه خير الجمعيات التعاونية . هذا
وتعقد الجمعية اجتماعا عاما كل سنة فى دبلن حاضرة ايرلندا تعلن فيه نتيجة الانتخابات
ويتشاور مندوبو الجمعيات فيما يعمل لرقى هذه الحركة ولتدبير ما يهئ أسباب
تقدمها . وتعرض الجمعية تقريرها السنوى حاويا كل صغيرة وكبيرة عن الحركة
التعاونية الزراعية فى ايرلندا وبعد تصديق الجمعية العمومية عليه يطبع ويوزع على
الجمعيات المختلفة .

(١) "Leinster, Munster, Connaught"

(٢) ينسحب نصفهم كل سنة بالأقدمية ، ويصح إعادة انتخابهم .

بهذه الطريقة تمثل الجمعيات العديدة حق التمثيل في هذه الجمعية الرئيسية ويسهل لها الاشراف عليها وضبط شؤونها .

أعمالها

يمكن تلخيص عمل هذه الجمعية في أربعة أمور :

١ — التربية ونشر الدعوة :

إن قيام الجمعية بوظيفة الحارس للروح الحقيقية للتعاون يوجب عليها أن تقيم أصول التعاون بأن تعلم أعضائها هذه الأصول وتحرص على العمل بها . وبهذا تساعد في تكوين خلق ورأى تعاونيين يظهران في أعمال الأعضاء . ولا تنتهى واجبات الجمعية في هذه المنطقة التعليمية عند هذا فان للتعاون جانبا فنيا أيضا . ومن العبث ترقية الجانب الخلقى مع إهمال جانب الأعمال التجارية والمالية . وتنشر الجمعية تعاليمها السابقة بواسطة مجلات وبواسطة رسائل تصدرها من آن الى آخر في موضوعات مختلفة . وبهذه الوسائل يستنير التعاونيون في شأن واجباتهم الخلقية وأشغالهم الفنية وأعمالهم التجارية والمالية .

أما نشرها للدعوة التعاونية فيكون أحيانا بتوزيع مطبوعات تنشر فيها الأصول التعاونية السامية وتثير الاهتمام بالتعاون بين الجمهور . وتعزز ذلك بواسطة الاجتماعات واللقاء المحاضرات ونشر المقالات في الصحف الدورية وغير ذلك من طرق الاعلان .

٢ — التنظيم والتعليم العملى :

هذا العمل ليس فى الحقيقة إلا نوعا من التعليم بمقتضاه يتعلم الأهالى كيف ينشئون جمعيات تعاونية لهم ويعرفون كيف يديرونها . كل ذلك بطرق عملية

وبدون أن يبرحوا جهاتهم . ويقوم بهذه المهمة من يسمونهم "المنظمين" (١) وهم موظفون في الجمعية الرئيسية ولكنهم يعيشون بين أهالي الأقاليم التي هم مسئولون عنها . ولذلك يتيسر لهم استقاء المعلومات المحلية . وإذا علمنا أن هؤلاء المنظمين يشغلون مركزاً أبوليا حيال الجمعيات الموجودة في أقاليمهم ، وأن التعليم العام لأعضاء هذه الجمعيات ضعيف وأن معلوماتهم في شؤون الأعمال التجارية والمالية محدودة ، ندرك عظم التبعية الواقعة عليهم . والحق أن التقدم الذي تصيبه هذه الحركة في إرلندا يتوقف الى درجة كبيرة على مقدرة هؤلاء الرجال واهتمامهم وأثرهم الفعال . وهذا هو السبب الذي يجعل الجمعية تهتم أشد الاهتمام بانتخابهم فتختارهم رجالاً تتوافر فيهم الأخلاق والمعارف الكفيلة بتقدم هذا العمل على أيديهم ، رجالاً أولى جد وهمة في نشر هذا النظام بين الشعب على الوجه الأكمل .

وعمل هؤلاء المنظمين على وجه الاجمال مزدوج ، فهم (أولاً) يقوون الجمعيات الموجودة ، (ثانياً) يساعدون على إنشاء جمعيات جديدة . وهم باعتبارهم مندوبى الجمعية الرئيسية في الأقاليم يكونون بمثابة حلقة اتصال بينها وبين الجمعيات يحيطونها علماً على الدوام بحالة الجمعيات ومبلغ حركة أعمالها من الوجهتين التجارية المالية والاجتماعية .

تقوية الجمعيات الموجودة :

هذه المهمة التي يقوم بها المنظمون يصح تقسيمها الى قسمين :

١ — تأدية خدمات فنية عامة — وهذه تتناول بث الأصول العامة القائم عليها التعاون ، ونقد ادارة الجمعيات ، واقتراح الآراء للتحسين والنصح فيما

يتعلق بحاجات الجمعيات ، وارتداد مجالات جهود جديدة ، وتعليم أعضاء اللجان واجباتهم ، وتفهم الأعضاء مكانهم من جمعياتهم وتحذير الجمعيات من العثرات . كل ذلك يقع في منطقة عمل هؤلاء المنظمين الذين يتنقلون دائماً بين الجمعيات التي في إقليمهم ، ويمكثون في كل قرية أو بلدة عدة أيام أو أسابيع تبعاً للضرورة يقومون فيها بواجباتهم لجمعياتهم كأب بين أولاده تظهر نتيجة عنايته ونصحه وتأثيره في سلوكهم وأعمالهم .

٢ — القيام بخدمات فنية خاصة — اذا لم يقدر المنظمون أنفسهم على القيام بما تتطلبه بعض الجمعيات من الخدمات في أمور فنية معينة لعدم تخصصهم فيها ، فانهم يفرغون قصارى جهدهم في الحصول لهذه الجمعيات على المساعدة اللازمة التي تتطلب دراية فنية خاصة . مثال ذلك أن تعترى جمعية من الجمعيات الاشتغال بالآلات الزراعية أو بانتاج البيض ، أو بتربية النحل ، أو ببيع صوف الاغنام ، أو بجمع ازواد معينة للأعضاء ، أو بانتاج بضائع ، أو صنع مواد خاصة الى غير ذلك . وقد يحدث ألا يقدر المنظمون أنفسهم على تقديم الخدمة المطلوبة في هذه الأمور . ففي هذه الحالة يتوسطون في حصول هذه الجمعيات عليها بأية طريقة .

إنشاء جمعيات جديدة :

من أهم واجبات المنظمين الوعظ في التعاون ، فيطوفون في الأقاليم المختصين بها والمسؤولين عنها ويختلطون بالناس كأنهم منهم ، ويبتعدون في كسب عطفهم . فيوضحون لهم المثل الأعلى للتعاون وإمكان تطبيقه كل التطبيق ، وذلك تارة بالمحادثات الودية في مجتمعاتهم وطوراً بالخطب العامة في أسواقهم . ويقتصر واجبهم في هذه المرحلة على تقريب الموضوع من أفهام الناس بطريقة مشوقة

مجعلهم يفكرون فيه ، ثم يتركونهم بضعة أسابيع للعودة اليهم ثانية والتحدث معهم فيه . ويتكرر ذلك حتى يتمكن الناس من فهم غرض التعاون ويتبينوا مزاياه فينمو فيهم الاهتمام به ويبدأون من ذات أنفسهم بالعمل ويحاولون تشكيل جمعيات تعاونية لهم . عند ذلك يتقدم المنظمون اليهم ويمدّونهم بالمساعدة على الإنشاء الفعلي لجمعياتهم ، فيرشدونهم الى طرق التسجيل وصوغ القواعد، وتشكيل اللجان ، وتسيير الأعمال الى غير ذلك من الأمور الأولية التي تجعل الجمعيات تبدأ وهي واثقة أنها تسير في الطريق الموصل الى النجاح . ومتى سارت الجمعيات الجديدة على هذه الصورة مضت في طريقها وأعضاؤها شاعروا بأنها من عمل أيديهم ، وأنها ملك لهم ، وأنهم يعرفون من أمرها كل شيء ، وأنهم هم القابضون على زمام أعمالها ، وعليهم جميعا تتوقف سعادتها أو تعاستها ، لأنهم كلهم تربطهم رابطة واحدة هم عمادها فلا يرجع الأمر الى فرد واحد . فيهتم كل عضو بشأنها ، ويسهر على مصاحبتها . بعد ذلك يقف المنظمون حيال هذه الجمعيات الجديدة موقف المربي يراقبون نموها وتدرجها بانتباه ، وكلما عرضت فيها مشكلة من جراء طوارئ لم تكن في الحسبان ، أو من نقص في المعرفة ، أو من قلة في التجربة أو من تعطيل وسائل سير العمل أو غير ذلك ، فإن مكانهم حينئذ من أعضاء هذه الجمعيات هو مكان الصديق والمرشد يساعدهم على الخروج من أزماتهم ويرشدهم الى أصح الطرق . وبهذه الطريقة تتكاثر الجمعيات التعاونية في البلاد على قاعدة صحيحة ثابتة وتتمو وتزدهر وتعمل على إصلاح الريف وأهله من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية .

٣ — مراجعة الحسابات والتفتيش :

من الصعوبات الكبرى التي تعانها الجمعيات إمساك حساباتها ، ولم يغب ذلك عن الجمعية الرئيسية ولذا أنشأت لها "قلمًا" خاصا لتفقد إمساك الدفاتر في الجمعيات التعاونية وخصص حساباتها وضبط التفاصيل المالية الأخرى ، ستمه "قلم مراجعة

الحسابات“^(١) وهذا القلم قائم بنفسه وله ميزانية خاصة تتكون من الأجور التي تدفعها الجمعيات نظير مراجعة أعمالها الحسابية .

ولأهمية ضبط الحساب في الجمعيات التعاونية فرض القانون عليها مراجعتها مرة في السنة على الأقل ، ولكنه لم يختص هذه المراجعة بالجمعية الرئيسية بل تركها يقوم بها أى ”مراجع“ مصرح له بالمراجعة من الحكومة^(٢) ولكن الجمعيات تفضل أن يقوم بذلك مراجعو الجمعية الرئيسية لأن هؤلاء فضلا عن أنهم ذوو علم ودراية بأعمالهم الحسابية وحائزون للشروط الرسمية في ذلك العمل ، فإن لهم معرفة تامة بكنه الجمعيات التي هم مكلفون بمراجعة حسابها ، ودراية كبرى بالأصول القائم عليها التعاون ، واحترام لتلك الأصول . فهم إذن يفضلون المراجعين العاديين للبيوتات المالية والشركات التجارية .

ويجوز تأدية مراجعة الحسابات بأن ترسل الجمعيات دفاترها الى ”القلم“ المذكور لفحصها واجراء اللازم في شأنها ، الا أن ذلك ليس بمستصوب ، لأن الجمعيات تتطلب عناية شخصية وخير لها أن يزورها مراجعو ”القلم“ بأنفسهم ويمضوا فيها ما يلزم من الوقت . وحيث يتاح للجمعيات فرصة الحصول على النصيحة النافعة والمساعدة العملية ، كما ييسر التحدث في مغزى المسلك التعاوني فيما يتعلق بدفع الديون في مواعيدها ، وضرورة العناية بالتوفير ، هذا فضلا عن أن المراجعة تكون فعليه معتنى بها تمام العناية .

وهذا النوع من المراجعة عظيم النفع لأنه يتضمن التفتيش ولا يقتصر على فحص ”الميزانية“ ودرس الدفاتر وتقديم التقارير عما اذا كانت شؤون الجمعية مستقيمة متشبة مع القانون ، بل يشمل العناية بفحص أعمال الجمعيات ونقد طرق إدارتها .

Audit Office (١)

Qualified Public Auditor (٢)

وبه يتاح للمراجعين فهم الظروف التي تصبح فيها الجمعيات أحيانا عرضة لمواسم زراعية سيئة قد تمتنع بعض أعضائها عن القيام بما تعاقدوا عليه . ففي هذه الحالة اذا لم يفهم المراجعون الظروف ويقدروها حق قدرها دون أن يتأثروا بمبالغة الأعضاء في تقدير الواقع صارت المراجعة غير قيمة . مما تقدم يرى أن خير المراجعة للجمعيات التعاونية هي المراجعة المصحوبة بالتفتيش والمنطوية على العطف على التعاون والقائمة على المقدرة على تقدير الواقع وذلك على يد رجال يتقنون عملهم ويعرفون طبيعة الجمعيات ويقتنعون بمراميتها .

٤ — تمثيل الزراع المنظمين تنظيما تعاونيا أمام القضاء والمدافعة عن مصالحهم في الميدان السياسي :

كثيرا ما حدثت مشاكل قضائية لولا همة الجمعية الرئيسية فيها لضاعت حقوق كثيرة على الزراع المتعاونين . وليس ببعيد عهدنا بتدمير معامل الزبدة وتخريبها على يد الجيش الانجليزي عند ما كان محتلا البلاد . وربما يحسن بنا ونحن في هذا المجال أن نسردها الحادث ليقف القارئ على مبلغ أهمية الدفاع عن المصالح التعاونية على يد جمعياتها التنظيمية .

ذكرنا في الفصل الثاني أن الارلنديين كانوا يعملون منذ أن دخل الانجليز بلادهم في العصور الماضية على اجلاء هذا العنصر عنها . وهذا العمل اختلفت قوته وتباينت مظاهره في أزمنة مختلفة . ففي الفترة ما بين سنة ١٩١٦ و ١٩٢١ اشتدت مقاومة ارلنديين للانجليز فقابلوهم أحيانا في مواقع حربية مثل ثورة دبلن في سنة ١٩١٦^(١) حيث استعملت المدافع والنفاثات وقتل عدد كبير من الفريقين ، وأحيانا

(١) راجع كتابي "An Egyptian in Ireland." صفحة ٢٠٦

كان الارلنديون يتربصون بكارالرجال من الانجليز في مكان في شوارع المدن وطرق الأرياف قصد اغتيالهم ، فأثار ذلك غضب الانجليز ، وزاد حنقهم لما رأوا أن الأهالى لا يقدمون لأولى الأمر أى مساعدة في ضبط المعتدين . ولما تعددت هذه الحوادث وكثر عدد القتلى من الانجليز الى درجة أصبحت حياتهم معها مهددة في كل وقت وفي كل مكان ، عملوا على مقابلة القتل بالقتل وتعمدوا تخريب البلاد . واستحضروا لذلك فرقة خاصة من انجلترا قالوا إنها أرسلت الى ايرلندا لمساعدة الشرطة الارلندية على حفظ النظام في البلاد ولكن أعمالها دلت فيما بعد على أنها أرسلت للسبب الذى ذكرناه ولارهاب الشعب الارلندى . قامت هذه الفرقة بمهمتها الحقيقية التى جاءت من أجلها فدمرت البيوت وقتلت الأبرياء وأحرقت الحوانيت ، وانهكت حرمة الكنائس الكاثوليكية وأهانت القسيسين الارلنديين الى غير ذلك . ومما عملته أن دمرت وأحرقت عددا كبيرا من معامل الزبدة التعاونية انتقاما من الشعب ، وقد بلغ عدد المعامل التى خربت خمسين معملا قدرت خسائرها بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، وعطلت تجارة سنوية تبلغ قيمتها نحو من مليون جنيه (١) .

من الذى يقوم بالدفاع أمام هذه المصائب التى حلت بالفلاحين أصحاب هذه المعامل التعاونية ؟ ومن الذى يدفع لهم تعويض الخسائر التى خسروها من جراء أخذ الثأر من قوم عن أعمال لايدلم فيها ، هذه مهمة خطيرة وخدمة جلية قامت بها الجمعية التنظيمية ، فأحدثت حركة كبيرة فى الدوائر السياسية والقضائية يطول شرحها . وطالبت الحكومة الانجليزية بعمل تحقيق فى مسألة كل جمعية تعاونية دمرت أو أحرقت حتى يأخذ القضاء مجراه ، والعدالة قسطها ، وإذ ذاك

(١) راجع رسالة ” استصراخ بالعدالة “ بقلم ” جورج رسل “ وفيها يطلب اجراء تحقيق عام فى

جرى من التعدى على الجمعيات التعاونية فى ايرلندا — ” A Plea for Justice — Being a Demand for

a Public Enquiry into the Attacks on Co-operative Societies in Ireland. — by A.E.

أثارت الجمعية على الحكومة حزب العمال في إنجلترا وأتباع الحركة التعاونية في تلك البلاد وهم يعدون بالملايين ، كما أنها أثارت في الصحف حملة على سوء تصرف الحكومة الانجليزية في إيرلندا على أيدي عمالها الحريين ، وكذلك حركت كبار الرجال الانجليز ليقفوا موقف انصاف في هذا الحادث الفظيع . كل ذلك قامت به الجمعية التنظيمية وكانت نتيجته أن أوقفت حركة التدمير والانتقام وأخذ النظام والعدالة مجراها ولم تثبت على أعضاء أى معمل تعاونى تهمة قتل أو تحريض عليه ، و انتهى الأمر بأن أخذ الفلاحون تعويضا عن خسائرهم .

واليك مثالا آخر على ما تقوم به الجمعية التنظيمية من المدافعة عن مصالح التعاونيين : كانت الحكومة الانجليزية تفكر في فرض ضريبة على أرباح الجمعيات التعاونية . ونحن نعلم أن هذه الجمعيات لا تعمل لربح ، بل كل ما يأتيا من هذا الباب إنما هو مبالغ أخذت من الأعضاء زيادة على ما كان يجب دفعه ، ثم ترد اليهم فيما بعد حسب النظام التعاونى الذى سبق أن فسرناه . فمن ذا الذى يفهم الحكومة ذلك ويقنعها بهذه النظرية غير الجمعية التنظيمية التى تتكلم بلسان كل التعاونيين وتمثلهم تمثيلا حقيقيا ؟ كان جهد هذه الجمعية في هذا الموضوع مشتركا مع جهد "الاتحاد التعاونى" (١) الانجليزى لجمعيات التعاون الاستهلاكى ، وأدى الى عدول الحكومة عن مشروعها ، ولكن للأسف حدث بعد ذلك فى سنة ١٩٣٣ حينما كانت الروح الرأسمالية متسيطرة على البرلمان الانجليزى إن تقرر فرض ضرائب على أرباح الجمعيات التعاونية .

ولو أردنا أن نعدد الأمثال فى هذا الباب لطلال بنا الموضوع . ولكننا نقول بالاختصار ان الجمعية الرئيسية تقوم بنصيحة الجمعيات التعاونية فى كل ماله علاقة بالقانون والمحاكم . كما أنها تراقب بدقة أعمال الحكومة فيما يتعلق بسن قوانين

(١) "Co operative Union"

تمس مصالح الزراع التعاونيين . فهى المحامى عنهم أمام القضاء والممثل لهم أمام الحكومة ، والدائد عن مصالحهم أمام كل معتد عليها .

هذه هى الأعمال الجليلة التى قامت وتقوم بها الجمعية التنظيمية للحركة التعاونية فى ايرلندا . وقد أراد أصحاب زعيم التعاون فى ايرلندا والمعجبون بعمله القومى لرقى الفلاح والزراعة أن يقيموا برهانا محسوسا يدل على تقديرهم أعماله النافعة ، فأجمعوا أمرهم على أن يقدموا له هدية اعترافا منهم بتلك المنن الجزيلة ، فأهدوا اليه بيتا كبيرا سموه "بيت بلانكت" (١) قائما فى أنفم ميادين دبلن . ولكن بلانكت لم يشأ أن يكون هذا البيت خاصا به ، فقبله على أن يجعله مقرا للجمعية التنظيمية التى تدير دفة الحركة فى البلاد .

وكان فى هذا البيت أيضا لغاية سنة ١٩٢٩ "دار كتب للراجع التعاونية" (٢) وهذه المكتبة أنشئت فى سنة ١٩١٠ ، والفضل فى انشائها عائد الى همة بلانكت والى أريحية الموكلين بالنظر فى شؤون دور الكتب لوقف المثرى الشهير والمحسن الكبير الاسكتلندى أصلا والأمريكى موطنا "أندرو كريجي" (٣) وفى سنة ١٩٢٦ نقلت الى لندن وكانت نواة لمؤسسة هوريس بلانكت وقد كتبنا عنها فى سيرته فى التمهيد .

فى هذه المكتبة عدد كبير من المجلدات الزراعية ، الاقتصادية عموما والتعاونية خصوصا ، والتى تصدر فى البلدان المختلفة وهى المرجع لكل من أراد الاطلاع على الأبحاث والتعاليم التعاونية ، وأحدث الأخبار عن شؤون العالم التعاونى . وتعتبر كعبة للقاصدين من أطراف العالم للاطلاع على دقائق الحركة التعاونية فى ايرلندا . واليها توجه الأسئلة العديدة من البلاد المختلفة للاستفسار عن

المسائل التعاونية الزراعية وكانت تصدر مجلة في كل ثلاثة أشهر اسمها "الاقتصادى الارلندى" (١) تكتب في الشؤون التعاونية سواء كانت ارلندية أو غير ارلندية . ولكن لأسباب مالية أدمجت هذه المجلة القيمة في مجلة السياسى الارلندى (٢) الأسبوعية والتي احتجبت مع الأسف عن الظهور هي الأخرى لأسباب مالية .

كذلك في "بيت بلانكت" مكتب التحرير لمجلة أسبوعية تسمى "الدوار الارلندى" (٣) أنشئت في سنة ١٨٩٥ والغرض منها العمل على تقدّم الشؤون الزراعية والصناعية في ارلندا لخدمة الشعب الارلندى . وقد اهتمت اهتماما كبيرا في الخمس عشرة سنة الأخيرة بنشر تعاليم الحركة التعاونية في إرلندا بفضل محررها الفيلسوف الاقتصادى الاجتماعى "جورج رسل" الذى عضد هذا النظام بكل ما وهبه الله من القوة الفكرية والنفوذ الأدبى . فقد رأى أن على أساس هذا النظام المتين يمكن أن تبني "المدنية القروية" التى يعمل على نشرها في قرى إرلندا بث تعاليمه بين فلاحيها .

ولا نبالغ اذا نحن قلنا إن التأثير الأدبى لهذه المجلة كان من أكبر العوامل في تقدم هذه الحركة التعاونية في إرلندا . وانما وان كانت تخدم التعاونيين والحركة التعاونية لا تعتبر رسميا لسان حال الجمعية التنظيمية . فهى ليست مقيدة بقوانين تسيير عليها ، ولحريتها التقدير الحرية التامة في نقد أعمالهم وإرشادهم الى خير السبل ، ومن أجل هذا كانت لها مكانة عالية في نفوس المهتمين بتقدم التعاون الزراعى لا سيما من المتكلمين باللغة الانجليزية .

وفي هذا البيت أيضا "قلم مراجعة الحسابات" للجمعيات التعاونية وكذلك "معمل بكتريولوجى" للجمعيات الزبدة . وقد تكلمنا عن كل منهما في مكان آخر .

وقصارى القول ان هذه الجمعية التنظيمية والهيئات المشتركة معها في العمل نفخت روحا جديدة في جسم إرلندا القروى بعد أن اجتازت مصاعب دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية وذلك بفضل القابضين على زمام الحركة والمسيرين لدفة السفينة التعاونية حتى أخرجوها من بين الصخور الخطرة والأمواج المتلاطمة آمنة الى بر النجاة والسلامة . وقد كان المساعد الأكبر لهم حسن تنسيقهم العمل وتقسيمه فيما بينهم تقسيما يضمن القيام به خير قيام . فمنهم من كان يعمل في المكتب الرئيسى ومنهم من كان يعيش ويشتغل في القرى بين الفلاحين . والجميع يعملون يدا واحدة لخير الزراعة والفلاح ، وقد كانت هذه الحركة نعمة من نعم الله على إرلندا بفضلها وقفت المهاجرة التي كان يتدفق سيلها الى خارج البلاد وبخاصة الى أمريكا . وجعلت الحياة القروية جديدة بأن تبقى أهل الوطن فيه يعيشون عيشة راضية . وبها تضاعفت ثروة البلاد وعادت الى أبنائها بعد أن كان يستنزفها التجار الأجانب أو كانت تترك دون أن تستثمر .

وسنذكر في الفصول التالية الأنواع المهمة للجمعيات التعاونية ونفيض القول في كل منها مفصلين نظمها وأعمالها ، والفائدة التي تعود منها على الفلاح الارلندى وعلى ثروة البلاد الزراعية .

وقبل أن نختم هذا الفصل نشير الى انشاء جمعية تنظيمية جديدة تختص بالجزء الشمالى للجزيرة واسمها "جمعية التنظيم الزراعى لشمالى إرلندا" (١) مركزها بلفاست (٢) وقواعدها هي قواعد جمعية دبلن (٣) .

والسبب في انشاء جمعية أخرى هو أنه بعد ما تغير حكم البلاد سنة ١٩٢٢ وصار في إرلندا حكومتان "حكومة ولاية إرلندا الحرة" ، و "حكومة شمالى

The North of Ireland Agricultural Organisation Society (١)

Dublin (٣)

Belfast (٢)

إيرلندا“ أوقفت الإعانة المالية التي كانت تتقاضاها الجمعية التنظيمية بدبلن من الحكومة القديمة . ولما قدمت الجمعية طلبا للحكومة الجديدة بطلب استمرار الإعانة ، وعدتها بدفع إعانة سنوية قدرها خمسة آلاف جنيه على شرط أن تقصر أعمالها على الجمعيات التعاونية في حدود ”ولاية إيرلندا الحرة“ فقبلت . وكان ذلك سببا في إنشاء جمعية تنظيمية تختص بالجمعيات الواقعة في حدود ”شمالى إيرلندا“ ، وهذه أيضا تتقاضى إعانة من حكومتها .

ولا يظن القارئ أن إنشاء هذه الجمعية التنظيمية الشمالية الجديدة معناه انقسام فى صفوف التعاونيين الأيرلنديين . فان الرجال القائمين بأعمالها هم نفس الرجال الذين كانوا قادة التعاون فى شمالى إيرلندا فى نظام جمعية دبلن ، ولا يزالون على وفاق تام معها . ولكن الأحوال السياسية التى أوجدت حكومتين فى البلاد هى التى أوجدت كذلك جمعيتين تنظيميتين لحركتها التعاونية .

الفصل الخامس

جمعيات الزبدة

أهم شيء في الحركة التعاونية بأيرلندا معامل الزبدة. ولا عجب فإن بلادا زراعية ذات مراعي واسعة كهذه البلاد لا بد أن يشغل معظم أهلها بتربية الماشية كصناعة لها المنزلة الأولى ، وأهم ما ينتج منها وهو الزبدة له المنزلة الثانية . ومن وراء هذين العاملين عدد كبير من الفلاحين يعيشون عليهما .

كانت هذه التجارة قبل النهضة التعاونية تواجه صعوبات جمة من الوجهتين العلمية والاقتصادية ، فلم تكن الزبدة تصنع بطريقة متقنة ولا كانت تباع بشكل منتظم يعود على الناس بالربح الوفير مع أن في البلاد ميزة الجو الصالح لوجود المراعي الكثيرة والأراضي الخصبة التي تجود بخيراتها ، والقرب من أحسن الأسواق التي تباع فيها المحصولات الزراعية وهي السوق الانكليزية . من أجل هذا كانت هذه السوق محتكرة للدانماركيين والفرنسيين . وكان يضرب المثل بالزبدة الأيرلندية في الرداءة وقلة العناية بالنظافة وسرعة التغير لأنها لم تكن تصنع بالطرق العلمية الواجبة أضف الى ذلك سوء لفها ، وكذلك تعدد أصنافها .

كل هذه كانت عوامل من شأنها أن تقضى على تلك التجارة الزراعية بالفناء وتضيع كل أمل في جعل أيرلندا ذات مركز زراعي سام فلا يكون منها غير مراعي للواشى كملك الأراضي البكر الواسعة الأرجاء في بلاد جديدة مثل كندا وأستراليا .

ولكن النهضة التعاونية انتشرت بأيرلندا من هذه الهوة السحيقة وبدأت عملها النافع نطقت بالبلاد خطوة عظيمة في سبيل ترقية هذه الصناعة والاتجار بها . ففي

سنة ١٨٩٠ زار "روبرت أندرسن" السكرتير العام للجمعية التعاونية التنظيمية بلاد الدانمارك والسويد لدرس أحوال معامل الزبدة وطريقة صنعها . وبعد أن عاد وضع تقريرا وافيا عن ذلك ذكر فيه أن فلاحى الدانمارك انما وصلوا الى ما وصلوا اليه من التقدم بفضل استعمالهم العدد الحديثة واتباع أحسن النظم والأساليب فى المعاملات التجارية . فلما قرأه أهل البلاد رأوا أن لا وسيلة لهم للوصول إلى الغاية التى يرجونها من التحسن إلا باتباع النظم الحديثة التى درجت عليها الأمم التى سارت شوطا بعيدا فى شؤون الزراعة وتغيير تلك الطرق العقيمة فى صنع الزبدة واتحادهم اتحادا يضمن لهم الاشتراك النافع فى الحصول على ما يلزمهم من الأموال والألبان .

لقد كان يخيل فى أول الأمر أن تحقيق تلك الرغبات يكاد يكون مستحيلا لما يحول دون ذلك من العقبات فان جمع شمل الارلنديين تحت لواء واحد ليس بالأمر الهين عمليا ولكن ذلك المصالح الكبير السير هوريس پلانكت تحمل ذلك العبء بصدر رحب وكله آمال فى التغلب على تلك الصعوبات مع ما فى ذلك من متاعب ومشاق فشمر عن ساعد الجسد وواصل الليل بالنهار فى العمل وطاف فى أنحاء البلاد حاثا على اتباع هذا النظام وعقد ما يزيد على الخمسين اجتماعا فى طول البلاد وعرضها فتشبعت أفكار الأهالى بآرائه وعملوا على تنفيذ أفكاره فوجدت النواة التى غرست بها تلك النهضة التعاونية فى البلاد وألشئ معمل ، اقتبس نظامه من "روتشديل" ، وكان انشاؤه باكورة ثمر هذا الغرس وفاتحة الخير والتجاح فى تلك المهمة ومما يدل على بعد نظره ومثانة أساس بنائه أن النظام الذى بنى عليه أول معمل فى البلاد هو نفس النظام الذى يعمل به الآن فلاحو البلاد وزارعوها . وفى ذلك دليل قاطع على إحكام تلك النظم التى شيدت عليها "روتشديل" بناءها التعاونى فأصبحت نواة النهضة التعاونية فى مختلف القرى والبلدان .

رأس المال

يتكوّن رأس مال هذه المعامل من أسهم يشتريها الأعضاء ؛ قيمة كل منها جنيه. وعدد الأسهم بمقدار عدد الأبقار الحلوب التي عند كل عضو. ويدفع العضو نقدا ما لا يقل عن خمس ثمن أسهمه وما بقي فهو دين يجب عليه دفعه إذا أفلس المعمل واحتيج إلى دفع ما عليه من الديون. وهذا المبلغ الذي يدفعه الأعضاء ليس إلا مقدارا يسيرا مما يصرف لإنشاء المعمل والباقي يقترض من المصارف . وقد سعت الجمعية الرئيسية للحركة التعاونية في إيرلندا واتفقت مع بعض المصارف على أن تقرض المعامل المتحمية إليها ما تحتاج إليه من المال بفوائد معتدلة مقدارها ٤ ٪. بضمن أعضاء مجلس الإدارة . وهذه الطريقة وإن كانت منتشرة ومؤدية للغرض عمليا فإنها معرضة للانتقاد من وجهين ، أولهما أن ثبات دعائم المعمل يتوقف على ثقة المصارف بمجلس الإدارة، وثانيهما أنه يلزم لذلك بقاء أعضاء هذا المجلس ما داموا ضامين لشخصيا لهذا القرض وذلك مما يمت روح المساواة في المعمل ويقيد تصرفاته ، وقد ذل بعض المعامل هذه العقبة وجعل ثمن السهم يدفع بالتقسيط فلا يمضى إلا القليل من الزمن حتى تصير الأسهم كلها مدفوعة فيقوى المركز المالي للمعمل .

نفقات إنشاء المعامل

نفقات إنشاء المعامل تختلف باختلافها كبرا وصغرا ولكن يلزم للمعمل المتوسط نحو ثلاثة آلاف جنيه ما بين أبنية وأدوات وهذا في المعامل "المركزية" (١) التامة العدد التي تأخذ الألبان وتستخرجها زبدة . أما المعامل "المساعدة" (٢) التي تحول اللبن إلى قشدة فقط ثم ترسلها إلى المعامل المركزية فتكاليفها تبلغ نصف ذلك .

مقدار اللبن اللازم للمعامل

ترى الجمعية التنظيمية للتعاون الا ينشأ معمل في جهة إلا إذا أمكنه أن يحصل على ألبان ألف بقرة على الأقل في دائرة لا يزيد نصف قطرها على خمسة أميال أما في الجهات التي لا يتسنى فيها ذلك لتباعد مساكن الفلاحين ، فقد أزيلت تلك الصعوبة بانشاء معامل مساعدة تكون وظيفتها فرز اللبن وإرسال القشدة إلى معمل مركزي قريب منها لتحويلها إلى زبدة. وهذه المعامل الصغيرة إما أن تكون فروعاً تابعة للكبيرة وإما أن تكون مستقلة بذاتها تعمل باتفاق معها و يكفل لها النجاح حصوها على ألبان خمسمائة بقرة على الأقل يومياً .

إدارة المعامل

يتولى إدارة أعمال الجمعية مجلس إدارة ينتخبه الأعضاء في اجتماع عام ويعمل بلا أجر وهذا المجلس ينتخب من بينه رئيساً له وسكرتيراً ويعين مديراً فنياً ومستخدمين للعمل ، وهؤلاء يتعاونون أجراً . وتعقد الجمعية العمومية مرة في السنة لتنظر في الشؤون الهامة للعمل وتشرف على أعمال مجلس الإدارة وضبط الأعمال الحسابية فتعين مراجعاً للحسابات ليدقق النظر فيها ويبدى رأيه في صحتها .

الطريقة المتبعة في دفع ثمن اللبن

يحضر الفلاحون اللبن الى المعمل كل صباح (وفي بعض الجهات يقوم المعمل بجمعه في عربات خاصة) فيوزن ويقيّد لكل فلاح حسابه . ومن حين إلى آخر تؤخذ نماذج من الألبان المختلفة لتحليلها ومعرفة مقدار ما تحتويه من المادة الدهنية وفي آخر كل شهر تحدد اللجنة المبالغ التي تدفع للأعضاء ثمناً لما استخرج من الزبدة من ألبانهم التي أحضروها الى المعمل . والعوامل التي تراعى في هذا التحديد

هى السعر الذى تباع به الزبدة فى الأسواق وقيمة ما خصص للتفقات ودفع فوائد المبالغ المقرضة ومقدار ما يخصص نظير استهلاك الآلات وما يبق بعد ذلك (وهذا ليس بالكثير لأن الربح ليس هو الغرض من إنشاء المعامل) فهو زيادة جاءت فرقا بين ما قدر من التفقات أولا وما صرف فعلا ، ويوزع كالآتى :

(أ) يدفع منه للأعضاء ما لا يزيد عن ٥٪ على ما دفعوه من ثمن الأسهم .

(ب) يحول منه الى المال الاحتياطى ما لا يتقص عن ١٠٪ حتى يصل بالتدريج إلى أن يكون مساويا لرأس المال .

(ج) يدفع منه جوائز لعمل المعمل بنسبة أجورهم وللأعضاء بنسبة ما قدموه من الألبان .

(د) يدفع جانب منه للتشجيع على نشر النظام التعاونى وتوطيد دعائمه .

أما لبن الفرز وهو ما يبق من اللبن بعد أن تؤخذ منه القشدة بواسطة الآلة الفارزة فإنه يعطى للفلاح ليغذى به عجوله وخنازيره وقد كان ذلك فى كثير من الأحيان مغريا ومشجعا لهم على إحضار ألبانهم الى المعامل التعاونية .

بالرغم من كل الجهود التى بذلها القائمون بالنهضة التعاونية لتقدم هذه الصناعة واتباعهم الأصول العلمية والعمل بالمستكشفات البكتيرية الواجبة الى غير ذلك مما وصل بالمعامل الى غاية بعيدة من الاستعداد فى البناء والآلات والصناع ، ومع رقى النظم الاقتصادية التى رفعت مستوى هذه التجارة ، نقول بالرغم من كل ذلك لا تزال الحاجة ماسة الى ما سنذكره من الاصلاحات :

(١) لا يزال الفلاح الارلندى غير مكترث بمسألة انتقاء الأبقار الحلوب الجيدة فهو لا يهتم باختيار ما يعطى منها الكمية الكثيرة من الألبان والدهن . وقد شعرت جمعية التنظيم الزراعى الارلندية بهذا النقص وأرادت أن تتلافاه فأغرت أعضاء

بعض المعامل بتأليف جمعيات فيما بينهم ستمتها "جمعيات اختبار الأبقار" (١) لامتحان أبقارهم من هاتين الوجهتين أسوة بما حدث في الدانمارك وكذا شجعت "مصلحة الزراعة الارلندية" هذه الجمعيات باعانات مالية. وقد كانت نتائج أعمال هذه الجمعيات موضوع دهشة الفلاحين فقد شوهذ أن إحدى الأبقار عند أحدهم أعطت لبنا قيمته تسعة عشر جنيها في السنة وأخرى عنده أعطت لبنا بمقدار تسعة جنيهات مع أن كلا منهما مساوية للأخرى في التغذية والخدمة. ولما كانت معامل الزبدة الارلندية تأخذ ألبانها مما يزيد عدده على ٥٢٠,٠٠٠ بقرة سنويا كان من الواجب عليها أن تهتم هي والفلاحون بانتقاء الأبقار الحلوب الجيدة وبإبعاد الرديئة عن القطعان الارلندية.

ومتوسط ما تحلبه البقرة الارلندية الآن يتراوح ما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ جالون (٢) في السنة مع أنه لو عني بانتقاء الأبقار الجيدة عناية صحيحة لعلا هذا المنسوب الى نحو ٦٠٠ جالون كما برهن على ذلك من اهتم بهذه المسألة من الفلاحين. ومع كل ما بذل من التشجيع لا يزال الفلاحون غير مهتمين الاهتمام الواجب بها ولكن يؤمل أن تثمر جهود "جمعية التنظيم الزراعي الارلندية" و "مصلحة الزراعة الإارلندية" الثمر الذي يرجوه كل محب لتقدم إارلندا الاقتصادية.

(٢) إنه على الرغم من تحسين نوع الزبدة الارلندية لا يزال ثمنها أقل من ثمن الزبدة الدانماركية مع أنها لا تقل عنها في الجودة وربما كان هذا موضوع الاستغراب وداعيا إلى التساؤل عن أسباب هذا الضعف وعن الدواء الناجع في علاجه. ولكن المتأمل يزول منه العجب اذا علم أسباب ذلك وهي حرية بالنظر والاعتبار، وذلك أن عدم ثبات المصادر من الزبدة الارلندية على معدل واحد طول السنة أحدث الضعف

(١) Cow-testing Associations

(٢) الجالون هو ميكال انكليزي يعادل أربعة لترات ونصف تقريبا .

في هذه التجارة . لأن الفلاح الارلندي متبع نظاما قديما هو الاكتفاء في زمن الشتاء بتغذية أبقاره من المراعى وحدها وهي ليست بكافية في هذه الفترة . ولا يهتم بأن يحصل على اللبن الكافي ما بين شهرى أكتوبر ومايو ومن أجل ذلك لا تشغل معامل الزبدة إلا قليلا في هذه الآونة ، ونشأ عن ذلك أن تحولت التجارة في الأسواق من أيدي هؤلاء الى أيدي قوم يقدرّون على إمدادها طول العام بما تحتاج اليه ولا يستطيع ذلك الا مزاحموهم الدائمّاركيون وقد ترتب على ذلك ثبات التجارة الدائمّاركية في الأسواق وتزعزع التجارة الارلندية اذ تضطر كل عام الى محاولة استرجاع زبائن كانت قد فقدتهم أكثر السنة وهذا يدعو الى تحديد سعر لزبدتهم كل عام بخلاف الزبدة الدائمّاركية فانها حافظة مركزها في الأسواق طول العام .

ولا علاج لذلك النقص الا بتغيير ذلك النظام القديم في تغذية الأبقار مدة الشتاء بأخرى كفعل إنتاج اللبن في الشتاء والصيف على السواء وذلك يستدعى تحويل كثير من المراعى الى مزارع تزرع فيها مختلف المزروعات لتغذية الأبقار تغذية تضمن استقرار المقادير التي تحلب طول السنة بنسبة واحدة ما أمكن . ومن أجل هذا قام الأستاذ وبرى (١) أستاذ الزراعة في كلية كورك احدى كليات جامعة ايرلندا وحث الفلاحين على اتباع نظام زراعى جديد وضعه بعد البحث والتجربة وهو ذو دورة خاصة يستطيع الفلاح بها أن يغذى أبقاره طول السنة بلا انقطاع من محصولات خضراء ، وبذلك لا تختلف التغذية كثيرا في الصيف عنها في الشتاء . ولو اتبع هذا النظام وانتشر في البلاد لغير وجهة الفلاحة فيها ولا استبدل بكثير من المراعى مزارع تغنى البلاد عما تستورده من الأسواق الخارجية وتجعلها تعتمد على محصولاتها الأهلية لأنه بالطريقة المتبعة الآن لا يزرع من الأراضي الارلندية أكثر من ١٢٪ فتحْتَاج البلاد الى أن تستورد كثيرا من الخارج ، أضف الى ذلك أنها لا تنتج الألبان الكافية للسبب الذى قدمناه .

ومن مزايا هذا النظام أنه مناسب جدا لجو البلاد وترتبتها ويحتاج الى استعمال الآلات الزراعية الحديثة التي تذلل الصعوبة الناشئة من قلة العمال وتساعد على اعطاء هؤلاء أجورا عادلة . وقد اهتم التعاونيون بهذا النظام الجديد لما فيه من فوائد جمة لا يتسنى للفلاح الصغير الحصول عليها الا اذا تعاون مع من حوله وأنشأوا جمعيات تعاونية تشتري الآلات اللازمة وتؤجرها لهم بطريقة منظمة كما أنها تقوم بشراء حاجاتهم وبيع محاصيلهم مما سيأتي الكلام عليه تحت عنوان "الجمعيات التعاونية". ولكون هذا النظام في دور التجربة ولم ينتشر انتشارا كافيا لا تزال كمية الألبان على حالتها الأولى ولا ينتظر أن تتغير حتى يشمل هذا النظام معظم البلاد .

الآن وقد بينا التقدم الذي حصل في صنع الزبدة وتحسين نوعها تحسينا شهد به الجمهور، بقي علينا أن نشير الى موضع الضعف في تلك الصناعة بعد أن نوازن بينها وبين الصناعة في بلاد الدانمارك .

يلاحظ الانسان في الزبدة الدانماركية أن كل المعامل التعاونية في تلك البلاد وحدت صناعتها وجعلت كل الزبدة تحت علامة (ماركة) واحدة كما أنها جعلت لها مكتبا واحدا يرجع اليه في الاستعلام عما يختص بصناعة الزبدة وتجارتها فكأن كل ما تنتجه البلاد صنع في معمل واحد وبيع من مركز واحد. ولكن الحالة ليست كذلك في ايرلندا حيث تعددت أنواع الزبدة المصنوعة في البلاد واشتد التنافس بين المعامل التي أخذ يزاحم بعضها بعضا في الأسواق فأضعف ذلك مركزها وقلل ربحها .

وقد شعر القوم أولا بضعفهم التجاري المترتب على مزاحمة المعامل التعاونية بعضها لبعض في الأسواق فأشار قادة الحركة بالانشاء جمعية واحدة تكون وسيطا في عرض زبدة جميع المعامل التعاونية وبيعها، ولا يخفى ما يترتب على توحيد الطلب

من الوصول الى الثمن الذى تستحقه الزبدة فى أحسن الأسواق، وكان ذلك فى سنة ١٨٩٥ اذ أنشئت "الجمعية التعاونية الويكة الارلندية" وكان مقرها مدينة "ليريك" (١) ولها مكتب فى "منشستر" ووسطاء فى بلاد عديدة . ولا تزال هذه الجمعية تعمل بجد لتصل الى الغرض الذى أنشئت من أجله ، ولكنها لم تدركه بعد ، فلم تقدر على منع هذا التنافس الضار بالتعاونيين والذى يحول بينهم وبين توحيد السعر . ولا غرابة فى ذلك اذا علمنا أن المعامل التعاونية اعتادت أن ترسل الى هذه الجمعية زبديتها وقت كساد الأسواق ، وتقوم هى ببيعها مباشرة دون توسطها وقت الرواج .

هذه المعاملة السيئة من جانب الجمعيات نحو الجمعية المذكورة هى سبب تأخرها واضطرابها فى كثير من الأحيان الى الاتجار فى زبدة المعامل غير التعاونية .

أما الضعف الأول وهو تعدد أنواع الزبدة المصنوعة فى المعامل التعاونية فلم يشعر به الا أخيرا . وللتغلب عليه فكرت "جمعية التنظيم الزراعى الارلندية" فى وضع نظام يشبه ما يسير عليه الدانماركيون فأنشأت هيئة أسمتها "مراقبة الزبدة والجبن الارلندى" (٢) وجعلت لها علامة خاصة تمنحها للمعامل التى تتعهد أن تسير على شروطها وأهمها :

(١) اتباع تعاليم علمية خاصة فى صناعة الزبدة .

(٢) عدم استعمال العقاقير الكيماوية التى تقى الزبدة من التغيير .

(٣) تحسين طعم الزبدة باتباع التعاليم البكتريولوجية .

Limerick (١)

(٢) Irish Butter and Cheese Control تصنع معامل الزبدة جبنا أحيانا بمقادير قليلة ،

كما أن القريب من هذه المعامل للندن يبيعها أحيانا لبنا طازجا .

وللتحقق من قيام المعامل بهذه الشروط ترسل الزبدة والجبن من آن الى آخر لفحصها في معمل بكتيريولوجى معد لذلك في "بيت پلانكت" مهياً بالعدد الكاملة تحت ادارة أستاذ فى يتولى هذا المعمل ويقوم بالنصائح الفنية للمعامل ، وكذا بتدريس الأصول البكتيريولوجية فى كل ما له علاقة بالألبان ومنتجاتها لشبان وشابات يتعلمونها ليطبقوها فى معامل الزبدة والجبن الارلندية . ولهذا المعمل الفنى تقرير سنوى مستقل حافل بالمعلومات والتجارب العلمية يرسل لمعامل الزبدة المتتمة الى هيئة المراقبة على الزبدة والجبن الارلندى التى بينها .

على أنه وان كانت الزبدة المستوفية لهذه الشروط أجود صنعا وأذ طعما وأحسن نوعا من غيرها فان هيئة المراقبة لم تلاق النجاح المنتظر لأن كثيرا من الفلاحين يرون أن تلك الشروط والقيود غير لازمة وأنها تزيد فى أتعابهم دون أن تزيد فى ربحهم . والحقيقة أن سبب فتور همة الفلاحين الممتثين الى هذه الهيئة هو أن الزبدة المصنوعة بهذه الشروط لم تكن بمقادير كافية لامكان احداث فرق فى الثمن بينها وبين غيرها ، والسبب فى ذلك راجع الى تقصير الفلاحين فى الأخذ بتعاليم هيئة المراقبة حتى يعلو نوع الزبدة الارلندية اجمالا ، وتشتهر بالجودة والاثقان فيعلو ثمنها تبعا لذلك .

كل تلك العقبات التى قدمناها لم تضعف همة الجمعية الرئيسية للتعاونيين فهى لاتزال تؤمل أن يأتى وقت تصدر فيه كل الزبدة الارلندية على هذا النظام فتوحد طرق عملها وكذلك طرق عرضها فى الأسواق وبذا تصل هذه الصناعة الزراعية فى البلاد الارلندية الى ما وصلت اليه فى بلاد الدانمارك . وهناك مسألة يجب علينا أن نشير اليها قبل ختام هذا الفصل وهى أن ضمان استمرار العمل فى المعامل

يتوقف على رغبة الأعضاء في ارسال ألبانها اليها ، ولكن وجد في بعض الجهات التي فيها معامل غير تعاونية أن هذه تغرى الفلاحين بعلو الثمن الذي تقدره لألبانهم علوا مؤقتا لتحل عرى التعاون الوثيقة وتلحق الضرر بهم وهذا غاية ما تتمناه تلك المعامل التجارية التي لا يهتمها الا جمع المال ، سعد الفلاح أم افتقر . ولمقاومة سريان هذا الداء وضعت المعامل التعاونية قاعدة أسمتها " قاعدة الالتزام " (١) تحرم بها على الأعضاء أن يوردوا ألبانهم لغير معاملهم ووضعت عقوبة لمن يخالف ذلك ، وكان لهذه القاعدة أثر محمود .

هذه سيرة معامل الزبدة التعاونية من حيث عملها الرئيسى ، على أنها لم تقتصر على ذلك بل ان بعضها يقوم بشراء ما يلزم للأعضاء من اللوازم الزراعية المختلفة وتدفع ثمنها من حساب الألبان التي يقدمونها كما أن بعضها يتولى عرض ما يقدمه الأعضاء من البيض والدجاج الى الأسواق فضلا عن الزبدة ، وكذلك يعطى قروضا لهم بضمانة ما يقدمون من الألبان ويطحن غلالهم بتلك القوى البخارية التي تدير آلات مصنع الزبدة اذ يسلطها على طواحين صغيرة . وقد كانت لذلك فائدة عظيمة ولا سيما في القرى البعيدة عن المطاحن البخارية ، إذ لوحظ أن ذلك كان مشجعا على التوسع في زراعة الغلال في الجهات المجاورة .

هذا هو مركز الجمعيات التعاونية للزبدة في ايرلندا بقوته وضعفه ، ومنه نرى أن نجاحها كان عظيما ، واذا كان النجاح يقاس بالاحصاء فيها هو ذا جدول يبين تقدم هذه الجمعيات في السنين المختلفة لغاية سنة ١٩٢٩ (٢)

(١) The Binding Rule

(٢) البحث السام في الحركة التعاونية الزراعية في ايرلندا سنة ١٩٣١ ص ٣٠١

السنة	عدد الجمعيات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٠٢	٢٤٧	٤٠,٠٨٠	٩٠,٨٣٩	٧٢,٥٨٨	٨٨٥,٨٩٢
١٩١٠	٣١٢	٤٤,٧٩٢	١٤٤,٢٥١	١٢٠,٣٥٨	١,٩٩٩,٣١٣
١٩١٢	٣٢٩	٤٦,٠٥٦	١٤٨,٠٨٦	١٢٠,٠٩٥	٢,٤٦٤,٢٢٨
١٩١٤	٣٥٠	٤٧,٠٨٦	١٤٩,٧٥٥	١٣٣,٢١٠	٢,٧٣١,٦٢٨
١٩١٦	٣٤٦ (١)	٤٩,٢١٨	١٦٠,٨٢٠	١٣٣,٠٢٥	٤,٥١٢,٨٩٣
١٩١٨	٣٣٩	٤٩,٨١٠	١٧٢,٩٧٠	٢٦٦,٧٣١	٥,٩٣٩,٤٩٦
١٩٢٠	٣٣٦	٥٠,١٢٢	١٩٣,٢٠٨	٥٠٠,٧١٩	٧,١٦٣,٤٦٤
١٩٢٩	٢٣٨ (٢)	٥٢,٥٥٥	٢٨٠,٦٩٥	٣٩٥,٨٧٦	٦,٠٩٦,٥٦٠
	٦٤ (٣)	٩,٣٠٦	٣٥,٧٧٤	١٨,٤١٨	٧٥٣,٥٨٩

(١) يلاحظ أنه بعد ١٩١٤ أخذ عدد الجمعيات يقل وإن كان التقدم فيما عدا ذلك مطردا وسبب ذلك أن الجمعيات التي لم تكن متينة تماما لم تقدر على تحمل مصاعب زمن الحرب العظمى كما أنه لما شبت نار الحرب الداخلية في إيرلندا في السنين الأخيرة دمر عدد من معامل الزبدة التعاونية فيها ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

(٢) إيرلندا الحرة

(٣) شمال إيرلندا

الفصل السادس

الجمعيات الزراعية

الغرض المبدئى من إنشاء هذه الجمعيات هو ابتياع حاجات أعضائها الزراعية من بزور وأسمدة وعلف وغير ذلك . وبتأديتها هذا العمل تكون قد قامت للفلاح الارلندى بخدمات جليلة تقدرها حق قدرها اذا علمنا شيئا عن معاملاته التجارية قبل إنشائها إذ كان يشتري حاجاته بمقتضى النظام التجارى العادى من التاجر المحلى وذلك بثن "المفرق" .

وان الانسان ليعجب إذ يرى الفلاح — وهو فى الحقيقة صانع يصنع بضائع زراعية معينة من المواد الأولية التى يجهد نفسه فى تحويلها إلى محصولات نباتية أو حيوانية — محروما من الامتيازات التى يتمتع بها الصناع الآخرون الذين يعملون فى معاملهم للغزل أو النسيج أو الأحذية أو غير ذلك فان هؤلاء يشترون المواد الأولية لصناعاتهم من قطن أو أقمشة أو جلود أو غيرها بثن الجملة . أما الفلاح فانه يشتري حاجاته من المواد الأولية اللازمة للزراعة بثن "المفرق" .

وهؤلاء التجار الذين يعاملهم الفلاح الارلندى فى قريته ليسوا تجارا عاديين تنتهى صلتهم به باتهاء البيع والشراء بل هم طبقة من الناس^(١) لا تسلم قرية من قرى إرلندا، ولا سيما فى الجهات الغربية الفقيرة، من وجودهم فيها ولهم صلة دائمة بالفلاح فى كل معاملاته فهم فى قرى إرلندا أشبه "بالتخرجى" عندنا فى قرى مصر إلا أن ذلك فى إرلندا أقرب صلة بالفلاح وأكثر معاملة وأشد خطرا .

(١) تعرف باسم "Gombeen Men"

يأتى الفلاح الارلندى إلى حانوت هذا التاجر لقضاء حاجاته وشراء لوازمه الزراعية والمنزلية وبيع ما لديه من محصولات زراعية ، وكذلك لتمضية وقت فراغه من العمل إذ يتقابل مع أصحابه فى حجرة المشروبات الروحية حيث يستقبل ببشاشة وتمد إليه كؤوس يعلم الله ما بها من أنواع السموم ناهيك بما يقيد على حسابه من باهظ الأثمان .

وطريقة التعامل بين الفلاح وهذا التاجر هى طريقة لا نقد فيها بل يستعمل فيها دفتر الحساب فقط فاذا ما جاء الفلاح ليشترى سمادا أو علفا أو سكرا أو شايًا ، قيد التاجر هذه الأشياء على حسابه بأى ثمن شاء ، واذا ما جاء ليبيع ما أنتجه من أرضه من بطاطس أو بيض أخذ التاجر منه هذه الأشياء بالسعر الذى يراه ويقيد ذلك لحسابه أيضا ، وهو مع كل ذلك مضطر إلى هذه المعاملة العقيمة إذ لا حيلة له غير ذلك وهو عالم أن ما يشتريه ليس بمضمون الجودة فلا لزور نقيّة النوع ولا قوّة النمو ولا السباد جيد مشتمل على العناصر المطلوبة بمقاديرها القانونية .

نعم إن هناك قانونا برلمانيا يخوّل الفلاح الحق أن يمتحن ويحلل ما يشتريه من التجار حتى يتحقق صحة ما يدعونه فاذا وجد هناك تلاعبا فى مصالحه التجأ الى ذلك القانون ولكن من للفلاح بالمعرفة العلمية أو النشاط أو الصبر أو الاستعداد لأن يصرف قليلا من المال فى فحص هذه الاشياء فحسا فنيا حتى يضمن به سلامة ما يشتري وموافقة الثمن .

لم يقف هؤلاء التجار عند ذلك بل كثيرا ما يتهمون فرصة عوز الفلاح المسكين وقت العسر فيقرضونه المال بفائدة لا ترضاها العدالة .

قل لى بربك كيف تكون حال هؤلاء الفلاحين وبينهم هذه الطبقة من التجار الذين يعملون فيهم عمل الداء فى الجسم . لا عجب اذن اذا علمنا أن هؤلاء الفلاحين صاروا الى الفقر وتراكم الديون .

جاء النظام التعاونى ونشر تعاليمه وأظهر للملأ الغبن الذى يلحق الفلاح الارلندى والظلم الذى يعيش تحت نيره . فكان ذلك كمن فتح باب سجن أغلق عدوانا على نفوس بريئة . عرف الفلاح وتنبه وأيقن أن لا خلاص من هذا الضيم الذى عاش فيه قرونا عديدة إلا باتباع النظم التعاونية التى يتخلص بواسطة جمعياتها من شر هؤلاء التجار الأشرار وتتوافر له بها مزايا نلخصها فى النقاط الآتية :

(١) شراء حاجاته بئمن الجملة بعقد يضمن له الحصول عليها فى الوقت الذى يريده مع توفيره لنفسه المكاسب التى كان الوسطاء يتقاضونها .

(٢) الحصول على ضمان بجودة النوع وذلك بفحص العينات فحفا علميا بواسطة الجمعية بقيمة زهيدة لا تكاد تعد شيئا .

(٣) التمكن من تخفيض أجرة شحن البضائع ونقلها وذلك لسبب تعامل الجمعية بمقادير كبيرة .

فى بدء الحركة التعاونية فى إرلندا كانت ” جمعيات الزبدة “ هى التى تقوم بالأعمال التى تقوم بها الآن ” الجمعيات الزراعية “ التى نحن بصدددها . ولكن ليس فى كل جهة معمل زبدة . ففوخيا لدقة العمل رأى القائمون بهذه النهضة الاقتصادية أنه من الأفضل اختصاص جمعيات بهذا العمل .

لذلك عملوا لإنشائها ، وكان ذلك فى سنة ١٨٩٤ ، إذ أنشئت خمس جمعيات من هذا النوع كان لنجاحها رنة فى الدوائر الاقتصادية عند ما نشر فى إحدى

المجلات (١) أن هذه الجمعيات الخمس وفرت على أعضائها في ستة الأشهر الأولى من حياتها ما يبلغ خمسة الآلاف من الجنيهات .

أما طريقة تنظيم هذه الجمعيات فلا تختلف في الجوهر عن تنظيم جمعيات الزبدة السابق لإيضاحها حتى ليصلح تطبيق نظام هذه على تلك مع بعض التعديل اللازم لاختلاف نوعي الجمعيتين . فمثلا نحن نعلم أن القاعدة التي بنى عليها جمع رأس المال لجمعيات الزبدة هو اشتراك العضو في سهم ثمنه جنيه عن كل بقرة حلوب يقتنيها . أما في الجمعيات الزراعية فاشتراك العضو في الأسهم بنسبة عدد الأقدنة التي يفلحها ولكن هذه الطريقة لم تتبعها كل الجمعيات . وقد تركت هذه النقطة لتصرف الجمعيات ، لذلك تباينت رؤوس أموالها . أما قيمة السهم فقد اتفقت الآراء على أن تكون جنيها يدفع منه ثمنه ^{عشر} على الأقل عند الالتحاق (٢) وذلك لتسهيل الطريق على الفلاحين للدخول في العضوية . ولعدم كفاية رأس المال المحصل بهذه الطريقة التجأت الجمعيات الى الاقتراض من المصارف بضمانة أعضاء مجلس الادارة بفائدة ٤ ٪ . وبهذه الطريقة تقترض الواحدة منها في المتوسط ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ جنيه وقد يكون أكثر من ذلك اذ كثيرا ما تجد الجمعيات نفسها مضطرة الى أن تمد أعضائها بالبضائع لأجل لا يقل عن ثلاثة أشهر وقد يصل الى سنة كاملة .

ولم يكن لهذه الجمعيات في أول عهدها محل خاص مفتوحة أبوابه يأتيه الأعضاء في أى وقت شاءوا بل كانوا يجتمعون وقت الضرورة في أى محل يعينونه وذلك في فصول معينة من السنة ليقدموا طلباتهم الزراعية ثم يتفرقون ولا يجتمعون الا في

(١) راجع مجلة " Irish Homestead " أو " الدوار الارلندي " بتاريخ ٤ مايو

سنة ١٨٩٥ ص ١٣٢

(٢) راجع ما كتب عن ذلك في فصل " جمعيات الزبدة " فان تفاصيل الحاليتين تكاد تكون واحدة .

الموسم الذى بعده. فكان الجمعية ، وهى متقطعة الأعمال ضئيلة الحركة ، وسيط فقط ، ولم يكن هذا يبشر بمستقبل عظيم اذا استمرت هذه الجمعيات على هذا الحال .

لذلك فكر قادة رأى التعاونى فى توسيع نطاق هذه الجمعيات فأشاروا عليها بأن تأخذ لها محلا ثابتا مفتوحة أبوابه طول السنة للأعضاء يأتونه متى شاءوا لقضاء أمورهم ، وبأن تدخل فى مضمار بيع محصولات الأعضاء ولا تقتصر على توريد حاجاتهم الزراعية فقط بل تورد لهم أيضا حاجاتهم المنزلية كذلك

بيع محصولات الأعضاء

الدخول فى هذا الموضوع تحت النظام التعاونى من أصعب الأمور وأشدّها خطرا وهناك عوائق عديدة تقابل من يقوم بهذا العمل وتصبب الطريق أمامه فان لم يكن على خبرة تامة فى هذا الموضوع ووراءه أعضاء لجمعية متشبعون بروح التعاون مستعدون قلبا وقالبا لأن يعملوا يدا واحدة لتعزيد جمعياتهم والوقوف بجانبها فى الشدة والرخاء فالأولى بهم الاكتفاء بالعمل فى مضمار توريد لوازم الأعضاء وهو مضمار أسهل وأسلم حتى ترقى معلومات الأعضاء ويتعودوا العمل فى ميدان التعاون ويتحققوا أن النتيجة الأخيرة من العمل التعاونى محققة لفائدة الأعضاء مهما صادفهم فى طريقهم من العثرات والحسائر. ولنذكر بعض الصعوبات التى تصادف التعاونيين فى ميدان بيع محصولاتهم :

(١) اذا أخذت جمعية على عاتقها بيع أنواع معينة من محصولات أعضائها فأول شيء تهتم به أن ترى الأعضاء يواظبون على توريدها اليها اذا هى أرادت أن تحصل لنفسها على مركز فى الأسواق يضمن دوام طلب هذه المصنوعات من عندها . فقد علمتنا التجارب أنه اذا لم تكن الجمعية راسخة العقيدة فى النظام التعاونى ولم يكن أعضاؤها على بينة وخبرة بالتعاليم التعاونية فمن السهل أن يغتر

الأعضاء بعلو الثمن السائد مؤقتا و يبيعوا محصولاتهم مباشرة للتجار بدون توسط جمعياتهم وبذلك يضعف مركز الجمعية ويضيع اسمها في الأسواق . فاذا ما هبط الثمن أو اكثف السوق بهذه المحاصيل أسرعوا الى الجمعية لتساعدهم على بيعها . مثل هذه الجمعيات سهل وقوعها في مكائد التجار الذين يكون بالأعضاء منفردين فيعرضوا عليهم أثمنا مغرية سعيا وراء فك رابطتهم وحل جمعياتهم . فاذا ما تم ذلك رجع التجار الى استبدادهم القديم بالأسواق .

(٢) من أهم أسباب النجاح لجمعيات بيع الحاصلات تقديم هذه الحاصلات جيدة النوع ثابتة على مرتبة واحدة فذلك مما يعود السوق انتظار هذه الحاصلات ويوسع شهرتها . وليس في قدرة كل جمعية أن تكون في مركز ممتاز كهذا الا اذا كانت على درجة عظيمة من النظام فان ذلك يستوجب عناية كبيرة بانتقاء أفضل أنواع البزور والاهتمام بزراعة المحصولات المطلوبة في الأسواق وتربية ما يكثر طلبه من أنواع الماشية والدجاج الى غير ذلك من الأمور التي تبرهن على انتظام سير الجمعية ومهارة القائمين بأمرها .

(٣) هناك مجال للغيرة وعدم ارضاء كل الأعضاء في الجمعيات الحديثة العهد بالنظم التعاونية والتي لم يتدرب أعضاؤها على الأعمال التعاونية اذ أن الثمن الذي تباع به الجمعية محصول عضو ربما لا يمكنها أن تباع به محصول عضو آخر ، لاختلاف درجة المحصول ولتقلب السعر من وقت الى آخر .

(٤) من المستحسن غالبا والضروري أحيانا أن يكون لدى الجمعية مال كاف تستمد منه حاجتها كلما شاءت ، فربما ترى الجمعية أن تكف عن بيع محصول اكتظت السوق به منتظرة بيعه بعد وقت يقل فيه المعروض فيرتفع ثمنه . في هذه الأثناء ربما يحتاج صاحب المحصول الى نقود لمعاشه أو لزراعته . كما أن الجمعية في بعض الأوقات ترى من الحكمة القيام بتجارب علمية زراعية أو جلب الجيد

من الماشية لتحسين نتائج ماشية أعضائها ، أو القيام بالاستعداد اللازم لصناعة "مربي" من فواكه لم توفق الى بيعها ، وحيانا تحتاج الجمعية الى بناء مخازن وشون لمحاصيل أعضائها ، كل ذلك يحتاج الى نقود اذا لم تكن الجمعية قادرة على تدبيرها فقد لا تحسن العاقبة .

(٥) يصعب أحيانا على الجمعية أن تجد سوقا لتصريف بعض المحصولات في الوقت اللازم ولا سيما اذا كانت هذه المحصولات من الأنواع السريعة التلف ان تأخر بيعها . عند ذلك يوجه الأعضاء اللوم الى الجمعية .

كل هذه صعوبات صادفت هذه الجمعيات في طريقها . ولا تغلب الجمعية عليها الا اذا كانت قديمة عهد بالأعمال التعاونية مدربة على ادارتها ، أعضاؤها متمكنون من الأصول التعاونية ، راسخو العقيدة قادرين على القيام بواجبهم متعاونين ولو خسروا خسارة مؤقتة ، منظمون في أحوالهم التجارية والادارية .

قد جرب بيع المحصولات تعاونيا في ارلندا في بعض السلع وأهمها زبدة الجمعيات كما ذكرنا آنفا في موضوع معامل الزبدة وكذلك جرب بيع الشعير تعاونيا بواسطة جمعية مركزية في سنة ١٨٩٧ وللأسف انتهى ذلك بالفشل لسوء ادارة القائمين بالعمل ولعدم ثبات السوق وقتئذ . وجرب أيضا بيع المواشى تعاونيا على يد "جمعية الاتجار بالجملة" في حادثة سنها وانتهى ذلك بالفشل فكان درسا لا ينسى ، خلاصته أنه لا يجوز أن تعجل جمعية جديدة بالدخول في موضوع بيع محاصيل أعضائها حتى تثبت في عملها وتتدرب على أسهل أعمال التعاون وهو توريد حاجات الأعضاء . كما أن بعض الجمعيات الزراعية القريبة من المدن جربت بيع اللبن ولكن لأن لم يصادف ذلك نجاحا يذكر وكذلك جرب بيع البطاطس والبيض بواسطة بعض جمعيات أنشئت خصيصا لذلك ، ولكنهم

وجدوا أن هذه التجارة لا تكفى وحدها لفتح محل خاص بها والأولى أن تضم الى أعمال الجمعية الزراعية التعاونية .

هكذا كانت الحال فى إرلندا فيما اتخذ من إجراءات لبيع حاصلات الأعضاء تعاونيا . ولا شك أن ذلك يبرهن على عدم النجاح فى هذا الباب ، اللهم إلا فى ظروف خاصة . ولكن يرجى أن يأتى وقت يصبح فيه التعاونيون الإرلنديون قادرين على العمل فى هذا المضمار بنجاح لاسيما بعد ما تدرّبوا على الأعمال التعاونية وتلقوا ما ينير الطريق أمامهم من دروس أخذوها على أيدي رجال هم فى الطبقة العليا من الاقتصاديين الاجتماعيين .

توريد حاجات الأعضاء الزراعية والمنزلية

ذكرنا آنفا أن الجمعيات الزراعية كانت تقوم بوظيفة وسيط بين أعضائها والأسواق فى أوقات معينة من السنة حينما يحتاج الزراع الى بزور أو سماد أو غير ذلك ، ولم يكن لها محل ثابت مفتوحة أبوابه طول السنة لقضاء حاجة الأعضاء منه . ولم تكن نتيجة هذه الطريقة كافية ولم تبشر بالنجاح الذى ينتظر من اتباع النظم التعاونية . ولذا فكر التعاونيون فى توسيع نطاق العمل . وقد بينا أن التوسع فى مضمار بيع محصولات الأعضاء لم يأت بالفائدة المنتظرة . فبقى علينا الآن أن نبين ما آل اليه التوسع فى مضمار توريد حاجات الأعضاء .

إن مسألة اقتصار هذه الجمعيات على شراء الحاجات الزراعية فقط أو دخولها فى ميدان شراء كل شئ يحتاج اليه الأعضاء من لوازم زراعية أو منزلية قد شغلت أفكار رجال الحركة التعاونية فى إرلندا مدة ليست قصيرة . والعقبات التى صادفتها الحركة فى هذا الصدد كان بعضها من التعاونيين أنفسهم إذ كان بعضهم يعتقد أن الأفضل للزراع أن يقتصروا فى أعمالهم على الأمور الزراعية التى هى من شأنهم

ولا يتطفلوا على الاتجار في الحاجات المنزلية التي ليست من خصائصهم ، ومن جهة أخرى كانت الحركة التعاونية الزراعية في إرلندا تمددها الحكومة سنويا بمبلغ من المال اعانة لها على العمل العظيم الذي تقوم به لصالح الفلاح وهذا المبلغ تعطيه الحكومة للجمعية المنظمة على شرط ألا تنظم الجمعيات زراعية فقط . ولكنها أجازت لهذه الجمعيات الزراعية بعد نشأتها أن تتعامل في الحاجات المنزلية ان شاءت . وذلك تناقض في الرأي . ولكن ليس من الغريب أن تناقض الحكومات نفسها بنفسها في كثير من الأمور ولا سيما في البلدان التي تكون الحكومة فيها تحت تأثير خارجي أو داخلي . في هذه الحالة كان التأثير من الجهتين ، أولا كانت الحكومة في ذاك الوقت ^(١) بعيدة عن العناية بمصالح الأهالي ولم تكن على بينة مما يعود عليهم بالخير ، ولا هي مهتمة بدرس الموضوع وعمل اللازم ، وثانيا كان أصحاب المصالح التجارية والمالية يخشون دخول الحركة التعاونية في مضمار الاتجار بالحاجات المنزلية فيضر هذا بمصالحهم ولذلك كانوا يؤثرون في رأى الحكومة في هذا الموضوع .

وعلى كل حال كانت الجمعيات في إرلندا تنظم بجمعيات زراعية ثم لا يمضي وقت طويل حتى تدخل في مضمار توريد الحاجات المنزلية لأعضائها وذلك اضطرارا منها لأنها وجدت أن التجار الذين حققوا عليها واغتاطوا منها حرمانها اياهم المكاسب الطائلة التي كانوا يحصلون عليها من وراء معاملتهم مع الفلاحين في الحاجات الزراعية مثل السماد والعلف وغيره وجدت أنهم قد امتنعوا عن معاملتهم في الحاجات المنزلية مثل السكر والشاي وغيرهما طائنين أنهم بذلك يرغبون الجمعيات على أن تنفض . وكانوا في نفس الوقت يعدون الفلاحين بأن يمدوهم بحاجاتهم المنزلية اذا هم عاملوهم في الحاجات الزراعية أيضا رغبة في سحب الفلاحين من جمعياتهم وبذلك تفشل الجمعية .

(١) الحكومة تغيرت في سنة ١٩٢٢ من إنجليزية الى إرلندية .

على الرغم من ذلك ومن تخفيض التجار ثمن بضاعتهم الى أقل من الثمن الذي تباع به الجمعية حتى يتمكنوا من أن يقضوا عليها ثم يرجعوا فيرفعوا أثمانهم كما شاءوا ، على الرغم من كل ذلك وفضل تنبيه قادة التعاون الى الأخطار التي تحيط بهم اذا هم استسلموا لمكر التجار ، استقر الفلاحون معضدين لجمعيةاتهم التعاونية التي لم تر بدا من الدخول في مضمار توريد الحاجات المنزلية أيضا لتتق شر التجار ولتحتفظ مصالح أعضائها . كل ذلك والحكومة باقية على رأيها من حيث اشتراطها على الجمعية المنظمة ألا تنظم الجمعيات زراعية فقط لا تتاجر في الحاجات المنزلية . ولكن رجال التعاون لم يتركوا فرصة تفوت الا نصحبوا فيها الحكومة برفع هذا الشرط المعرقل . ولما تغيرت الحكومة وأصبحت أهلية رفعت هذا الشرط رسميا مع أن كل جمعية زراعية في إيرلندا كانت في الواقع تورد الحاجات المنزلية لأعضائها جنباً لجنب مع الحاجات الزراعية .

وكانت نتيجة قيام الجمعيات الزراعية بهاتين المهمتين كسب أعضاء كثيرين من جهة ومن جهة أخرى إزدياد تجارتها الى درجة خولتها أن تفتح أبوابها طول السنة فيبقى العمل مستمرا فيها الوقت كله وبذلك كسب الفلاح وصار في حصن منيع من شر التجار كما ربحت الجمعيات أرباحا تؤهلها لأن تأخذ محلا كبيرا لها تخزن فيه كل ما يحتاج اليه الفلاح في حياته العملية والمنزلية ، وتكون في مركز يعينها على استخدام مدير ماهر نشط أمين مدرب يصرف كل وقته في عمله التجاري . وذلك مما يضمن حسن إدارة العمل وضبط حسابه وجودة البضائع . وكل هذا عائد طبعاً على الفلاح إذ هو المقصود بالذات أولاً وآخراً .

كانت هذه خطوة كبيرة خطتها الجمعيات الزراعية في طريق التقدم والعمل . عقب ذلك رأت هذه الجمعيات حاجة الأعضاء شديدة الى عدد وآلات زراعية هم بعيدون عن أن يمتثلوها منفردين لارتفاع أثمانها ولقلة المال في أيديهم .

لذلك فكرت في أن تشتري الآلات التي يحتاج إليها الأعضاء لفلاحة أراضيهم فتؤجرها لهم بأجر تحدده لجنة خاصة . من أجل هذا تسحب الجمعية من المصروف مبلغا لتشتري به آلة للدراس أو جراحة^(١) أو آلة لرش الزرع بالمواد الكيماوية لحفظها من الآفات أو غيرها من الآلات الزراعية الحديثة . وقد تؤجرها لغير الأعضاء بأجرة أعلى إذا كانت عاطلة ولم يكن متظرا أن يطلبها عضو في القريب العاجل ، ويراعون في تقدير الأجر أن يكون بقيمة تمكن الجمعية من حفظ جزء يسير منه بعد القيام بمصاريفها وكل ما يتعلق بسيرها وحفظها سليمة ، فيتكون من هذا الجزء اليسير مبلغ يدفع منه في آخر السنة للبنك لسد جزء من الدين الذي اشترت به الآلة وكذا لدفع الفائدة ولاستهلاك العدد . بهذه الطريقة استطاع كثير من الجمعيات أن يسد المبلغ بتمامه في مدة سنتين أو ثلاث وفي الوقت نفسه انتفع الأعضاء باستعمالها انتفاعا كبيرا ، وفوق ذلك صارت الآلة ملكا للجمعية . ويلاحظ طبعا في اختيار هذه الآلة أن تكون من أحسن طراز وأكثره اقتصادا في النفقات وأسهله في الاستعمال وأن تكون من الآلات التي يمكن استعمالها لأغراض مختلفة حتى لا تبقى عاطلة إلا قليلا من الأيام فمثلا الجراحة تستعمل لجرّ المحارث وغيرها في الغيط وكذلك جر العربات المحملة بالبضائع والمحاصيل في الطرق ، وإدارة عدد أخرى لخراج المياه من الآبار أو لطحن الغلال أو لتفتيت علف المواشي إلى غير ذلك من الأعمال الزراعية التي تجعل هذه الجراحة تشغل طول الوقت والا كان شراؤها خسارة على الجمعية .

وهناك نقطة تظهر مجسمة على الورق ولكنها في الحقيقة ليست من الصعوبة بدرجة كبيرة وهي أن مثل هذه العدة يطلبها الأعضاء في أغلب الأحيان في وقت واحد ولكن اتضح بالتجارب أن من السهل تذليل هذه الصعوبة بحسن تصرف القائمين بالعمل . فمن يطلب العدة أولا هو الأحق بها وإن طلبها اثنان في آن

واحد يفضل من يستعملها وقتنا أقصر . وفي كل حال يشدد على الأعضاء في ألا تبقى العدة عندهم مدة أطول مما يلزم .

إن السنين الأخيرة قد أوجبت الإكثار من فلاحه الأراضي الارلندية بدل تركها مراعى وذلك لتشيرها إلى أقصى حد ممكن ، الأمر الذى دعا كثيرا من الجمعيات إلى العمل فى هذا المنحى . ولكن الصعوبة التى لاقتها كانت فى قلة من لهم بالآلات الزراعية خبرة تامة تضمن تسييرها وتصليحها كما يجب ، وكذلك من يلاحظ استعمالها من وقت الى آخر حتى لا تعبت بها يد الجهل فتكون خسارة عظيمة . غير أنه أمكن التغلب على ذلك بفضل إرشاد جمعية التنظيم ومساعدتها فانشر استعمال هذه الآلات وربحت الجمعية والبلاد من وراء ذلك .

هذه هى الأبواب التى طرقها هذه الجمعيات وافلحت فيها . ومنها يرى أن أعمالها متشعبة فهى تقوم بمهمات كثيرة للفلاح . والرأى السائد الآن بين التعاونيين والذى تقره التجارب أنه إذا أمكن فى جهة ما أن توجد جمعية واحدة تقوم بكل حاجات الفلاح من بيع وشراء وغيرهما فإن هذه تكون أفضل الجمعيات له وهى ما تسمى بـ "الجمعية المتعددة الأعمال" (١) وقد وصل هذا الاعتقاد إلى أنه إذا كان هناك معمل للزبدة وأمكن أن يقوم بوظيفة جمعية زراعية فى نفس الوقت فهو أفضل من وجود جمعيتين فى الجهة . ذلك الاعتقاد أتى من كون أعمال الفلاح فى كل شئ مرتبط بعضها ببعض فالأولى والأكثر اقتصادا أن تكون كل معاملاته التجارية فى جمعية واحدة فإن ذلك يفضى أولا إلى اتساع نطاق الجمعية وكبر تجارتها وهذا مما يمكنها من أن تورد لأعضائها حاجاتهم بأرخص الأثمان وثانيا إلى إزالة التنافس الذى قد يحدث إذا كان هناك جمعيتان بعض أعمالهما متشابهة . وثالثا إلى امكان الاقتصاد فى أجرة المحلات والمستخدمين . ورابعا إلى جعل الجمعية الواحدة واسطة تعارف وتوحيد مصالح بين كل الفلاحين .

من ذلك يرى أن هذا النوع من الجمعيات التعاونية إذا قام في بلدة أدى خدمات جارية في أبواب مختلفة، ففي الانتاج والاستهلاك، وفي بيع الحاصلات والاقرض، لها أياد بيضاء على زراع الجهة التي هي فيها . ويلاحظ أن هذا التطور سار في طريق معارض لما كانت عليه الحال في أوائل نشر الحركة . لأن الآراء وقتئذ كانت تميل للاختصاص في العمل فمثلا جمعيات الزبدة وجمعيات الاقرض وغيرها كانت كل منها قائمة بذاتها .

هكذا كان حال الجمعيات الزراعية منذ نشأتها إلى يومنا هذا . وإذا نظرنا إلى إحصائها وجدناها تكثر وتكبر وهالك بيانا عن ذلك (١)

السنة	عدد الجمعيات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة
			جنيه	جنيه	جنيه
١٩٠٢	١٢٣	١٢,٨٩٠	٢,٧٠٦	١٠,٣٥٩	٥٨,١٩٢
١٩١٠	١٦٥	١٦,٧٤٣	٦,٦٨١	٣٦,٥٤٥	١٢٤,٧٢٠
١٩١٢	١٧٥	١٨,٨٤٦	٦,٩٧١	٤٢,٥٠٩	١٥٧,٧٥٥
١٩١٤	٢٢٢	٢١,١٥٥	١١,٣٤٣	٤٦,٧٠٨	١٩٧,١٤٦
١٩١٦	٢٣٤	٢٥,٦٧٨	٣٩,٢٩٣	٦٧,٧٨٤	٤٨١,٤٧٣
١٩١٨	٢٧٩	٣٤,٨١٨	٧٣,١٩٤	١٤٧,١٢٥	٩٩٥,٢٩٠
١٩٢٠	٣٨٧	٦٥,٩٥٤	٢٢٩,٥٢٢	٣٧٥,٦٧٧	٢,٤٧٤,٣٣٩
١٩٢٩ (٢)	٩١ (٣)	٢٣,٣٣٦	٨٧,٤٥٨	٢٠٠,٥١٣	٧٥٣,٣٢٦
	٢١ (٤)	٥,١٣١	٣٠,٠٣٤	١٤,٩٤٧	٢٧٠,٢٠٦

(١) البحث العام في الحركة التعاونية الزراعية في أيرلندا سنة ١٩٣١ ص ٣٥٤ .

(٢) يلاحظ من إحصاء عام ١٩٢٩ بجزئيه تأخر سببته الأزمة العالمية وما انتاب أيرلندا من توتر العلاقات السياسية بينها وبين بريطانيا مما أضربا الحالة الاقتصادية .

(٣) أيرلندا الحرة .

(٤) شمال أيرلندا

الفصل السابع

الاقراض التعاونى فى ألمانيا

تكلّمنا فى الفصل الأول عن تطورات الحركة التعاونية الصناعية وعن الفوائد التى عادت على طبقة العمال من نجاحها وانتشارها فى الأقطار المختلفة ، كما أسلفنا الكلام عن تغيير النظام الزراعى القديم وتطوره الى نظام جديد كانت نتيجته الوبال على الفلاح الصغير . فاقضى ذلك اهتمام المفكرين والمصلحين الذين يهتمهم تقدم الزراعة وسعادة حال السواد الأعظم ممن يشغلون بها فى بلادهم بايجاد الطرق المثلى التى تساعد على اصلاح ما أتى به ذلك النظام من عيوب كانت سببا فى بؤس حال صغار الفلاحين . ولما رأى هؤلاء المفكرون أمامهم النتائج الباهرة التى عادت من نظام التعاون بين الصناع كان ذلك باعثا لهم على استعارة هذا النظام مع التغيير والتبديل فيه ليناسب حالة الزراعة ويحىء بمثل تلك النتائج لهم . وقد تم ذلك فعلا فانه لم يمض وقت طويل حتى شوهد أن هذا النظام صادف نجاحا بين الزراع لا يقل عن نجاحه بين الصناع .

ان للأحوال والمؤثرات التى تحيط بكل أمة تأثيرا كبيرا فى احتياجاتها ونظمها فما يحتاج اليه صناع كل أمة وفلاحوها يختلف عن احتياجات ونظم الصناع والفلاحين فى شعب آخر . من أجل هذا لم يكن أخذ الناس بالنظام التعاونى فى زمن واحد ولم يكن متماثل الأشكال بل جاء فى أزمنة مختلفة وبأشكال تناسب حالة كل بلاد ، كل ذلك مع المحافظة على الأصول الرئيسية .

وكان في مقدمة البلدان التي أخذت بالتعاليم التعاونية وطبقتها على حاجاتها القومية ألمانيا وكان ذلك في الأمور المالية فقد تقدمت ألمانيا في ذلك تقدما مطردا حتى صارت أم التعاون في الاقراض وعنها أخذت البلاد الأخرى هذا النظام .

والغرض من التعاون في الاقراض هو استخدام الجهود المشتركة عن طريق التضامن في المسؤولية في تدبير الأموال التي يحتاج اليها صغار الفلاحين والعمال والصناع ، بايجاد مصارف تقرض هؤلاء بنظام يعود عليهم بالفوائد العظيمة ماديا وأدبيا .

كان على رأس هذه الحركة في ألمانيا رجلان من كبار المصلحين الاجتماعيين هما "شولز" (١) مدير المجلس القضائي بـ"ديلتش" (٢) و"رايفايزن" (٣) الحاكم الإداري للقرى حول "نويشيد" (٤) فقد قام هذان المصلحان بجهود عظيمة خففت الضيق المالي الذي حل بمواطنيهما وكان من رأيهما أن خير الطرق لتذليل تلك الصائقة هو استخدام الوسائل التي يقوم بها الشعب نفسه . وقد كانت مجهودات شولز أسبق بقليل من مجهودات رايفايزن فانه عقب سنة ١٨٤٨ لما حل العصر العام بأوروبا واتهز المرابون الفرصة السانحة فأثقلوا كواهل الأهالي . أسس "شولز" بعد عامين أول مصرف ولكن كانت أعماله الى الاحسان أميل منها الى التعاون بيد أنه لم يمض زمن طويل حتى أقنعتة التجارب بأن مصلحة الشعب تدعو الى نظام لايد للأعمال الخيرية فيه ، بل أساسه التعاون بين العمل للقيام بشؤون أنفسهم وعلى هذا بَدَل نظام مصرفه لينطبق على هذه المبادئ وبعدئذ أنشأ مصارف أخرى من هذا النوع في مدن شتى عادت على الأهالي بالفوائد الجمة .

بينما كان "شولز" مجدا في عمله ينشئ مصارفه في المدن قام "رايفايزن" تحت تلك المؤثرات والبواعث بمثل ذلك العمل في القرى ، ومع أن أعمالها كانت

مستقلة تمام الاستقلال بعضها عن بعض ، إلا أن الأصول كانت واحدة والأحوال المحيطة بهما تكاد تكون واحدة كذلك غير أن الفرق في النظم والحاجات والمطالب في المدن تختلف عنها في القرى ، فوجد بين عمليهما بعض الاختلاف بحسب الحاجة والغرض .

بعد أن عم هذا النظام التعاوني مدن ألمانيا وقرأها وظهرت فوائده للعالم ، انتشر في ممالك أخرى كثيرة قريبة وبعيدة .

مما تقدم نعلم أن نظام "شولز" خاص بالمدن ولذلك سنجمل القول فيه لأنه لا يهمننا هنا البحث فيه تفصيلا ، ولكن لما كان فيه كثير من الشبه بنظام "رايفازين" ذكرناه فقط للموازنة بينهما . على أننا بعد أن ذكر مبادئ نظام "شولز" مختصرين سنبحث في نظام "رايفازين" ونسهب القول فيه ونقسمه الى أقسام مختلفة لأنه هو الذى يعيننا أمره وهو غرضنا الأول لأنه نظام زراعى ، فمن شأننا معرفته بالتفصيل .

نظام شولز ديلتش

ان لمصارف "شولز" أو كما تسمى مصارف الشعب ^(١) ، نوعين في رأس المال ، أحدهما مادى والآخر أدبى . فالأول هو المال الذى يدفعه أعضاؤها ثمن أسهمهم مضافا اليه المال الاحتياطى الذى يتكون من جزء من الأرباح ، والثانى هو تضامن الأعضاء في تسديد ما تستدينه هذه المصارف . ومع أن هذا التضامن كان في حداثة عهد هذه المصارف من النوع المطلق فإن كثيرا منها

فضل فيما بعد نوع التضامن المحدود . ويرى ذلك من احصاء سنة ١٩٣١ اذ كان عدد هذه المصارف ٣٢٥٤ منها ٢٥٪ فقط متبع نظام التضامن المطلق (١)

على هذا الأساس المتين بنت هذه المصارف معاملاتها المالية و به حصلت على ثقة الناس فوضعوا فيها ما يدخرون وكانت لهم كصناديق توفير . وكذلك وضعوا فيها الودائع المالية ، كما أمكنها أن تقترض من أفراد وشركات ومصارف أخرى .

تتكون هذه المصارف برأس مال يدفعه الأعضاء فيشتري كل منهم سهما واحدا ذا قيمة عالية قد تصل الى مائة جنيه . بيد أنه يلاحظ أن الثمن الذي يتفق عليه ينبغي ألا يكون كبيرا الى درجة تجعل أهل الجهة ينفرون منه (٢) . أما الغرض من رفع قيمة ثمن الأسهم فهو الحصول على رأس مال كبير من جهة وتشجيع الأعضاء وتدريبهم على الاقتصاد والتدبير من جهة أخرى لأن ثمن السهم لا يدفع في غالب الأحيان مرة واحدة ، بل يقسط على آجال طويلة يلتزم الأعضاء الاقتصاد في أنشائها ليقوموا بتسديد ما عليهم من ثمن السهم ويساعدتهم على ذلك إضافة ما يخص العضو من الربح (٣) إلى ثمن السهم حتى يتم التسديد وإنما خصص العضو بسهم واحد فقط خوفا من أن ينفرد عدد قليل من الأعضاء بالخط الأوفر من الأرباح وبذا يصيب المصرف بالصبغة التجارية لا التعاونية التي وجد من أجلها . ومن نظمها ألا تقرض إلا من كان عضوا بها مع أنها تقبل الودائع من الأعضاء وغيرهم ولكن لا تقتصر أعمالها على ذلك بل تقطع كميات أعضاؤها وتفتح الحساب الجاري لهم . وعلى كل عضو يريد الاقتراض منها أن يقدم ضمانا وهو واحد من أربعة :

(١) الدليل التعاوني الدولي لسنة ١٩٣٣

(٢) المصارف التي حددت مسؤوليتها تجيز تعدد الأسهم لشخص واحد .

(٣) لا يعطى ربح الا على ما دفع من ثمن السهم فقط .

(١) كفالة شخصية من ضامن أو اثنين من ذوى المكانة (أحيانا من الأعضاء وأحيانا من غيرهم) .

(٢) رهن كيميالات أو سندات أو أشياء أخرى ذات قيمة .

(٣) رهن عقارى .

(٤) ضمان أدبى وهو الثقة التامة بأخلاق العضو وحسن معاملته .

وأهم هذه الضمانات الأربعة الضمان الأول فانه يوجب على الضامين مراقبة العضو مراقبة فعالة حتى لا يسىء التصرف فى المال الذى اقترضه بل يستخدمه فى الغرض الذى اقترضه لأجله . ومن نظمها أن تكون آجال القرض قصيرة فهى لا تتجاوز ثلاثة أشهر غالبا كما أنها تحدد الفائدة بأقصى سعر ممكن لتتمكن من توزيع بعض الربح على حملة الأسهم بعد المصروفات الادارية ، والبعض الآخر يتكون منه المال الاحتياطى مضافا اليه رسم الدخول ^(١) وقد اختلفت آراؤهم فى تحديد الفائدة ففريق يرى أنه إذا وصل المال الاحتياطى إلى الحد المطلوب بموجب القانون وهو ٢٠ ٪ من رأس المال يستحسن أن يستعمل الربح فى تخفيض فائدة القروض ، ولكن هذه الفكرة لم تستحسن نظرا لأن القروض ذات الفائدة القليلة لها مضار فهى لا تعمل كثيرا لانماء المال الاحتياطى كما أنها تصبغ الدين بصبغة الصدقة وهذان عيان أحدهما مادى والآخر أدبى . ومن أجل ذلك فكر فريق آخر فى طريق وسط بين تحييد الأرباح الكثيرة والصدقة فى القرض . وذلك بأن حدد نسبة مخصوصة من الربح الصافى لرأس المال وأخرى للاحتياطى ، وما زاد يرد إلى المقترضين بنسبة ما اقترضوه من المال .

(١) رسم الدخول ليس بكثير .

هذه المصارف قائمة على مبادئ أدبية أكثر منها مادية فهي ليست كالشركات غير التعاونية المؤسسة على رعوس الأموال بل هي جمعيات تعاونية أساسها أشخاص ولذا كان من المهم اختيار هؤلاء الأشخاص من ذوى الشرف والذكر الحسن والمعاملة الطيبة ليكونوا خيرا أعضاء لها .

أما محال إدارة هذه المصارف فهي لا تفترق كثيرا عن محال المصارف العادية من حيث الشكل والمعاملة فحركة الأخذ والعطاء فيها كبيرة ويديرها موظفون قادرون على الأعمال المالية ويتناولون مرتبات شهرية كما أنهم يعطون أحيانا مكافآت بنسبة معاملة مصرفهم أما الفوائد التي عادت من هذه المصارف وليس لها نظير في المصارف العادية فأهمها :

(١) أنها دربت أعضائها ومرتتهم على أن يمولوا أنفسهم بأنفسهم تبعا لحاجاتهم ومطالب معاشهم وأن يكونوا جماعة "ديموقراطية" يتحول فيها الفرد الضعيف بانضمامه إلى الآخرين إلى قوة لا يستهان بها في حين أنه في ذلك الوقت يتلقى دروسا اقتصادية اجتماعية .

(٢) لا يخفى أن التنظيم يختلف نتائجه باختلاف الصناعات والحرف التي يعمل فيها ولما كانت المصارف المالية تساعد بطبيعة مكانها أعمال صناعات مختلفة وحرف متباينة فإن التلخيم فيها يأتي بأبهر النتائج وأعمها . وفي "مصارف الشعب" يتيسر اشتراك أرباب هذه الأعمال في القيام بوضع نظام يتناسب مع مصالحهم ولا يكلفهم إلا قليلا من النفقات .

(٣) انها جمعت بين المزايا التي اختصت بها المصارف التعاونية والمزايا التي تتمتع بها المصارف العادية المستوفية للشروط الأساسية الكفيلة بنجاحها وهي :

(١) قرب مكان المصرف من معامليه .

(ب) وجود المال الكافي لحاجاتهم .

(ج) القدرة على استعمال هذا المال تبعا لأغراضه .

ويجدر بنا هنا أن نوازن بين المصرف التعاوني وغيره من موارد الاقتراض وهذه تتحصر في اثنين :

(١) المرابون الذين يقطنون بين المقترضين وهؤلاء ليس لديهم في الغالب المال الكافي من جهة ومن جهة أخرى ليس من شؤونهم مراقبة المقترضين ليصرفوا المال في الوجوه العائدة عليهم بالنفع ليتسنى لهم تسديد ديونهم . ولذلك هم في كثير من الأحوال يغامرون بأموالهم ، وفي مقابل ذلك يرفعون سعر الفائدة حتى تعوض عليهم بعض ما عسى أن يحدث من الأخطار . وقد اتخذوا ذلك سلاحا لهم لامتنعاص دماء المقترضين .

(٢) المصارف العادية وهي إما حكومية وإما خاصة فالأولى وإن كثرت مالها ووقفت همتها على مساعدة صغار الناس وتقضى منفعتهم ، ليس من السهل عليها أن تكتسب عطفهم ، إذ ليس هناك من أسباب التعارف والرابطة المعنوية ما يقرّبهم منها . والثانية إما على شكل مصارف صغيرة مستقلة قريبة من معاملها وهذه كثيرا ما يعوزها المال الكافي للعاملة ، أو على شكل مصارف كبيرة ذات فروع عديدة قريبة من المتعاملين ، وهذه وإن وجد لديها المال الكافي فإن إدارتها العليا في أيدي أناس بعيدين عن الجهات التي تشغل فيها .

أما المصارف التي حازت شرائط حسن التعامل وتجنبت المضار السابقة فهي المصارف التعاونية التي تعمل على أساسين :

أولها — الأعضاء هم أنفسهم الذين يديرون دفة العمل بواسطة هيئات تمثلهم وتعمل على نظام دقيق قويم يصل بهم وبمصرفهم إلى الغاية المنشودة .

ثانيهما — إنه لمعرفة الأعضاء بعضهم بعضا حق المعرفة صارت معاملة المصرف (وما هو إلا مجموع الأعضاء) لهم معاملة شخصية . فكان بينه وبينهم علم تام بالأحوال وتفاهم في الأمور وثقة وأمانة في المعاملة .

قد يقال في سبيل الدفاع عن عدم معاملة المصارف العادية لصغار الناس إنهم غير قادرين على معاملتها معاملة ذات منفعة متبادلة ؛ ولكن الحقيقة أنها لا تستطيع معاملتهم ، لأن الضمان الذي يقدمه الفرد الصغير إنما هو الضمان الشخصي الذي عماده الشرف وحسن استعمال القرض . وهذا الضمان لا قيمة له حتى يتأكد المقرض من صحته ولو كلف المصرف نفسه ذلك لاضطر إلى مصاريف كثيرة فضلا عما يشعر به المقرض من التجسس المقوت . أما أعضاء مصارف التعاون فهم أنفسهم خير مراقبين لكل من يقترض منهم للمصلحة العامة ولا يرى المقرض في ذلك غضاظة عليه ، بل يتقبلها عن طيب خاطر فضلا عن أن المقرض يذهب إلى المصرف برابطة جأش وعزة نفس لما يرى لنفسه من الحق في استعمال المال الذي في المصرف باعتبار أنه من الشركاء . فالأعضاء في هذه المصارف مقرضون ومراقبون وشركاء في آن واحد ومصالحهم مصالحة مصارفهم التعاونية ، وقد كان هذا أكبر ضمان لنجاحها . وزيادة على ذلك فإن هذه المصارف قد جمعت بين التوفير والإقراض بشكل يضمن أن ما يوفره الأعضاء إنما يقرض للاحتياج منهم في الوقت وبالشكل والقدر الذي يرضيه .

إن ما قدمناه هو موجز لأعمال مصارف الشعب ويرجع الفضل الأكبر لنجاحها إلى شخص "شولز" ومضاء عزيمته وعلو همته ودقة عمله وطول أناته وصبره . وقد صادف أن هذا الرجل المتصف بهذه الصفات الجليلة عمل في بلاد انتشرت فيها الصناعة والتعليم ، وبين شعب مجد ميال بفطرته إلى النظام وحب التقدم والمثابرة على العمل ، فاثمرت أعماله وأصبحت عظيمة .

نظام رايفازن ✓

إن شدة حاجة الصناع والتجار إلى المصارف التعاونية في المدن كانت هي الباعث لشولز على وضع نظامه الذي أسلفنا الكلام عليه . تلك البواعث بعينها بل أكثر منها هي التي دفعت رايفازن الى وضع نظم لمصارفه التعاونية للقرى . ذلك أن هناك فترة طويلة يتعين على الزارع انتظارها بين فلاحه الأرض وحصادها . فإن الطبيعة قد حددت له مواعيد معينة للغرس والحصاد لا يتعدها فهو مضطر بحكم نواമيسها إلى أن يمضى طويل الوقت في فلاحه أرضه ووضع البذر فيها ورثها والقيام بوسائل خدمتها وعمل كل ما في وسعه ليقبها من آفات الحشرات والأمراض الطفيلية والفطرية . فاذا هو قام بكل ذلك بقى عليه أن ينتظر فعل الطبيعة في نمو زرع حتى نضجه فاذا ما جاء وقت الحصاد شمر عن ساعد الجدة وجمع غلة أرضه ليعدها للبيع فاذا ما أعدها وجد نفسه أمام عوامل غير اختيارية من ارتفاع الأسعار أو انخفاضها تبعا لنا موس العرض والطلب ولعب المضاربين بأسعار السوق أو طمع المحتكرين لصنف من الأصناف فيكون خاضعا لمشيئتهم . فترى من ذلك أنه بعد طول الانتظار ومع كل تلك المصاعب قد يجد الزارع أنه لم يجن ثمرة أعبائه ولم يحصل على فائدة ما صرفه من المال طول تلك الفترة بل بالاكس كان يصرف الكثير لشراء البزور والأسمدة والآلات ودفع أجور العمال إلى غير ذلك مما يطول بنا عده ، هذا إذا لم تعاكسه الطبيعة فتساقط عليه الآفات واختلاف الأجواء ونفوق الماشية . في كل ما قد منا أكبر مبرر لحاجة الفلاح الصغير إلى الاقتراض في الكثير من الظروف والأحوال مع ما نعلمه من الصعوبات التي يلاقيها إذا هو لجأ إلى المصارف العادية إذ مقرها عادة يكون في المدن الكبرى وهي أدري بحاجة الصناع والتجار وطرق معاملتهم منها بحاجات الزراع . ولذا فهي ليست على بينة من حقيقة مركز الفلاح المالي ولا هي قادرة على الوقوف على مبلغ الثقة به . ومن لوازم القرض توافر الثقة في المقترض وسهولة ملاحظة أعماله

وليس ذلك من الميسور للمصارف العادية ، لأنها في غالب الأحيان غير مألوفة بالشؤون الزراعية . أضف إلى ذلك بعد المزارع عن المدن والنقبات التي لا طاقة للفلاح الصغير بتحملها إذا هو ذهب ليقترض مبلغا صغيرا هو في حاجة إليه وعدم امساك دفاتر لحساباته بطريقة مضبوطة يمكن مراجعتها بسهولة والاعتماد عليها . فكل هذه العقبات تقوم حائلا دون إقراض المصارف لهؤلاء المزارعين كما تقف حجر عثرة في طريق الضمان المطلوب منهم .

في البلدان الزراعية لم تجد المصارف العادية مناصا من معاملة المزارعين الذين هم الأغلبية العظمى وعليهم تتوقف ثروة البلاد ، إلا أنها قصرت معاملاتها على كبار الفلاحين لأنه من السهل عليها أن تقرضهم مع ضمان مصالحتها وحصول الفائدة لهم ، أما صغارهم فما زالوا بعيدين عنها للأسباب السابقة الذكر ولذا حرموا من مزايا الاقتراض لسد حاجاتهم فلم يجدوا بدا من الالتجاء إلى المرايين الذين استغلوا هذه الفرصة لاستدرا فوائد فاحشة كانت تربو على ١٠٠ ٪ في كثير من الأحيان . ليس ذلك فقط بل ان هؤلاء المرايين أنفسهم اتخذوا التجارة في القرية شركا آخر فهم يخصصون بقروضهم من يتعامل معهم من المزارعين يبيعونه سلعهم بأخس الأثمان وإذا ما عجز عن دفع ما عليه في الميعاد اضطر أن يبيعهم محصوله بأخس الأثمان .

في مثل هذه الظروف ساءت حالة الفلاحين لدرجة جعلتهم في مصاف المعدمين وزاد الطين بلة أن توالى في المدة بين سنة ١٨٣٠ و ١٨٤٠ سنون أتت بمحاصيل زراعية رديئة فساءت حالة الزراعة لدرجة هددت بالخطر حياة ألمانيا الاقتصادية عامة .

لم يفتن إلى خطورة الحالة في ذلك الوقت وفي مثل تلك الظروف إلا الذين عاشوا بين ظهوراني المزارعين من المفكرين ورجال الإصلاح وقد كان رايفيزن رجل

التعاون الأكبر في ألمانيا أحد هؤلاء الذين قضوا حياتهم في الأوساط الريفية^(١) فانه كان يشعر بشعور الفلاحين ويقطن إلى المساوئ الكثيرة المحيطة بهم فدفعته عاطفة حبه للخير إلى أن يعمل فكره ويستعمل نفوذه بل يقف حياته على إصلاح الحياة الريفية وتحسين حال أهلها . وأتاح الله لهم على يد رايفيزن فكرة التعاون في الاقتراض فحل لهم هذه المسألة الاقتصادية بشكل لم يقتصر فيه على الفائدة المادية بل أكسبهم مزايا اجتماعية عديدة .

رايفيزن يبدأ بجمعيات خيرية شبه تعاونية

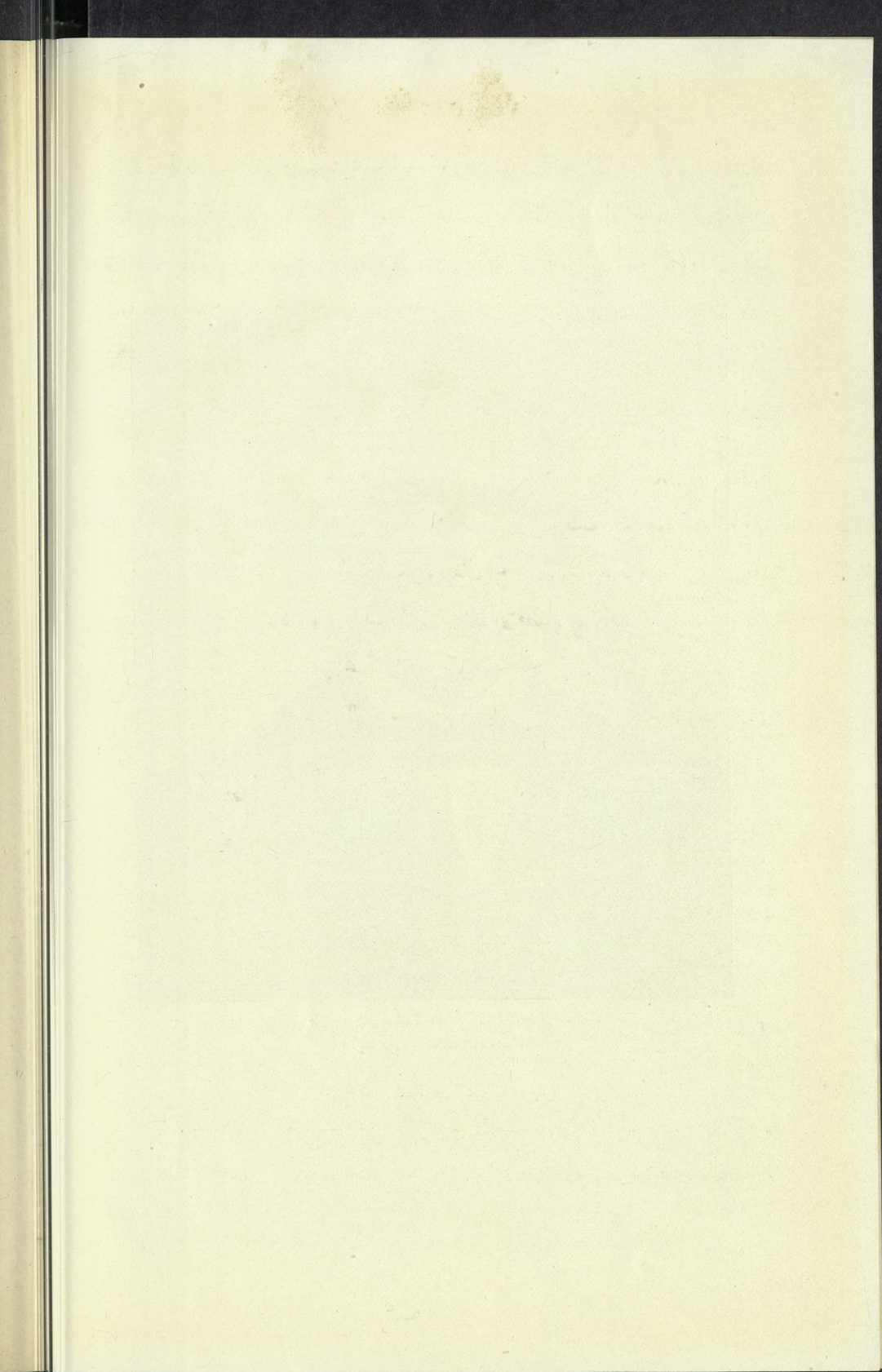
كانت الجمعيات الأولى التي بدأ بها رايفيزن جهوده لمساعدة أهل القرى في تلك الأوقات العصيبة هي جمعيات خيرية يتخللها شيء من المبادئ التعاونية التي لم تكن قد نضجت لديه بعد ، وكان عماد هذه الجمعيات ذوو الثروة ممن دفعتهم الشفقة على الفقراء إلى التعاون مع رايفيزن لتكوين جمعيات تمديد المساعدة إلى المعوزين والفقراء بوجوه مختلفة . فكانت أول جمعية لرايفيزن بقرية ويربوش في سنة ١٨٤٦ بدأت عملها ببيع الدقيق للزارعين في سنة من أشد سنى القحط في ألمانيا ، ثم اتسعت دائرة عملها فبنت مخبزا تعاون في أنشائه أهل القرية بناءوها وصناعاتها وراثتها يباع فيه الخبز للفقراء بنحو نصف الثمن الذي كانوا يدفعونه قبلا فكانت الظاهرة التعاونية الأولى التي يمكن استجلاؤها من روح إنشاء هذه الجمعية هي شعار التعاون "الفرد للمجموع والمجموع للفرد" وتعتبر جمعية ويربوش هذه مهدا للجمعيات التعاونية التي قام بإنشائها رايفيزن فيما بعد .

(١) ولد فردريك ولهم رايفيزن في سنة ١٨١٠ بمقاطعة وستفاليا وبدأ حياته العامة موظفا إداريا بمدينة كوبلنز وفي سنة ١٨٥٤ عين حاكما إداريا على قرية صغيرة بالقرب من كوبلنز تدعى "ويربوش Weyerbuch" وفي سنة ١٨٤٨ نقل إلى "فلامرسفيلد Flammersfeld" ثم إلى "هدسدورف Heddesdorf" في سنة ١٨٥٢ حيث بقي من أول الأعمال حتى سنة ١٨٦٥ وفي تلك السنة اعتزل عمله بسبب فقد بصره واضمحلال صحته ثم توفى في سنة ١٨٨٨



رايفيزن — RAIFFEISEN

مبدع نظام المصارف التعاونية الريفية



لم تطل إقامة رايفيزن بالقرية المذكورة إذ أنه نقل في سنة ١٨٤٨ إلى فلامرسفيلد فبدأ بدراسة حالة الجهة والتعرف إلى سكانها واستطلاع أحوالهم ثم أنشأ في السنة التالية "جمعية فلامرسفيلد لإعانة المعدمين" أهم أغراضها إعطاء القروض للفقراء ، وكان نظام تكوين هذه الجمعية مبنيًا على أساس المسؤولية غير المحدودة لجميع الأعضاء وتلك أول جمعية رايفيزن عرفت بهذا المبدأ . إلا أنها لم تعمر طويلا إذ انحلت في سنة ١٨٥٤ أى بعد انتقال رايفيزن إلى هددسورف بستين .

تابع رايفيزن نفس الجهود في هددسورف فأنشأ في سنة ١٨٥٤ "جمعية هددسورف الخيرية"^(١) قام هو نفسه بإدارتها . ومن المشهور عن هذه الجمعية أنها تمكنت في مدى عشر سنوات من تكوين مال احتياطي لها قدره ٣٧٠ جنيها وقد دلته اختباراته العديدة طوال هذه المدة على أن الأفضل حل هذه الجمعية وإقامة أربع جمعيات جديدة مكانها تحصر أعمال كل منها في دائرة ضيقة ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي بنى عليها رايفيزن نظام جمعياته التعاونية .

تطور الجمعيات الخيرية إلى جمعيات تعاونية

علمت التجارب رايفيزن في هذا الرشح من الزمن أن الجمعيات التي تعتمد على أريحية ذوي الاحسان لا تصلح لأن تكون أساسا ثابتا لنظام الغرض منه تحسين حال الفقراء في القرى من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية .

ويحسن أن تأتي هنا على ترجمة ما كتبه رايفيزن نفسه في سنة ١٨٦٦ عن الجمعيات الثلاث السالفة الذكر .

"كانت هذه الجمعيات مكوّنة من أعضاء ليستوا في حاجة إليها ولا يطلبون منها مساعدة فكانت أعمالها متراخية لا دافع لها إلى السير إلا حيب الخير للبجار . لقد عملنا

على هذا المبدأ وثبتنا عليه بكل قوانا مدة خمسة عشر عاما والآن نعترف بأنه مبدأ لا يمكن الاستمرار عليه إذ أن الجمعيات التي تسير على مقتضاه لا يمكن أن ينبض فيها عرق الحياة“ .

وقد رأى رايفيزن في نفس ذلك الوقت أيضا ما تم على يد شولز ديلتش في المدن ، ونجاحه في تكوين جمعيات تعاونية عمادها الاعتماد على النفس فكان ذلك دافعا قويا على الأخذ بالتعاليم التعاونية البحتة وتطبيقها على جمعياته التعاونية في القرى .

جمعية انهاوزن :

كانت جمعية انهاوزن إحدى الجمعيات الأربع التي تفرعت عن جمعية هسدورف التي سبق ذكرها وللجمعية المذكورة أهمية خاصة إذ كان نظامها أساسا للبادئ التعاونية التي سارت عليها جمعيات رايفيزن للتوفير والاقرض وأصبحت نموذجا للجمعيات التي تكونت فيما بعد وأهم تلك المبادئ :

(١) قصر أعمال الجمعية على دائرة صغيرة حتى يسهل التعارف بين جميع أعضائها .

(٢) إعطاء القروض للأعضاء دون سواهم .

(٣) يترك للجمعية العمومية تحديد الحد الأقصى لمجموع القروض التي يمكن إعطاؤها .

(٤) مراقبة طريقة استعمال القروض التي تعطى للأعضاء من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية .

(٥) إعطاء القروض لآجال أطول من ذي قبل .

(٦) قيام أعضاء مجلس إدارة الجمعية بأعمالها بدون أجر مع استثناء سكرتير الجمعية أو أمين صندوقها .

(٧) تكوين الجمعية بدون رأس مال يطلب من الأعضاء دفعه .

(٨) مسئولية الأعضاء غير المحدودة ، تلك المسئولية التي تعتمد على الأخص على ما يمتلكه الأعضاء من أرض .

(٩) رصد كل فائض للجمعية لحساب الاحتياطي أو لتحسين حال أعضاء الجمعية من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية .

وقد جاء في اللائحة الداخلية لهذه الجمعية أن غرض تأسيسها هو "مد الأعضاء بالأموال اللازمة بشكل قروض تؤخذ عنها فوائد حتى يصبحوا في حالة يستطيعون معها جنى ثمار أعمالهم ولينتمتعوا بقسط من الاستقلال يغنيهم عن مساعدة الغير" .
وسرعان ما أتبع رايفيزن هذه الجمعية الأولى من نوعها بمجموعات أخرى في رونجزدورف ، وبونفلد ، وإنجرز ، وفيد^(١) .

وهاك نبذة مما جاء في كتاب "التعاون في داخل البلاد وخارجها" للأستاذ فاي^(٢) منقولة من الألمانية إلى الإنجليزية عن ترجمة لرايفيزن بقلم فوتج^(٣) .

"على بعد ساعة من نويفيد^(٤) الواقعة على نهر الراين^(٥) قرية أنهاوسن^(٦) الصغيرة القائمة على هضبة في سفح جبال فسترفالد^(٧) وأراضي هذه المنطقة ليست

Röngsdorf—Bonefeld—Engers—Wied (١)

"Co-operation at Home and Abroad", by C. R. Fay. ص ٤٩ (٢)

Wuttig (٣)

Wied (٤)

Rhine (٥)

Anhausen (٦)

Westerwald (٧)

خصبة وأهلها ملاك صغار لا يملك بعضهم من الأرض أكثر مما يكفى لمرعى ثور أو بقرة حتى إن من يملك منهم عشرة أفدنة يعدونه ثريا وكانت هذه القرية قبل سنة ١٨٦٢ فى حالة سيئة إذ كانت مبانيها مهدمة وأفنية ضياعها مرتبكة النظام وإذا أمطرت السماء تراكت فى طرقاتها الأوحال وأينا نظرت لا تجد أكوام سباح منتظمة^(١) كما أن الأهالى كانوا فى حالة يرثى لها ماديا وخلقيا فقد تجاوز تعاطى المسكرات فيها كل حد وانتشرت الدعارة وعمت المشاجرات وما نراه من بيوت أو ماشية فهو ملك للتجار اليهود إلا ما ندر . أما الآلات الزراعية فكانت قليلة وغير صالحة للاستعمال وأما الحقول فلم تكن مهينة للزراعة كما ينبغى فلا تنتج إلا القليل . وقد بلغ البؤس عند القرويين حدا صاروا معه عبيدا للتجار وأرقاء للرايين .

أما اليوم فقد تغير حال أنهاوسن وأصبحت قرية نظيفة تلوح على أهلها سيما الدعة فيبيوتهم منسقة وأفنية ضياعهم منتظمة حتى فى أيام العمل وأكوام السباح فى الحقول معتنى بها وملابس السكان على بساطتها جميلة نظيفة وأخلاقهم محمودة وقد حسنت حالتهم المادية فأصبحوا يملكون المواشى التى فى زرايتهم وليست عليهم ديون للتجار ولا للرايين . وكل الزراع تقريبا يستعملون الآلات الحديثة . وقد علت قيمة مزارعهم وفلحوا أراضيهم بعناية ونظام فأنتجت المحصولات الكثيرة . كل هذا التغير الذى يعجز أن يوفيه الوصف أو الإحصاء حقه إنما نتج من إنشاء مصرف من مصارف رايفيزن فى هذه الجهة“ .

(١) من علامات الفلاحة الجيدة الاعتناء بعمل السباح وتنظيم أكوامه نظما يكفل الاحتفاظ بعناصره المخصبة .

هذه هي شهادة أنها وسن لمصارف "رايفيزن" بالفضل ولو أردنا الإتيان بغيرها لضاق المجال فقد انتشرت هذه المصارف في أكثر القرى وهي تعد الآن بالآلاف (١) تشهد بالمزايا الجلية المادية والأدبية الظاهرة للعيان والتي عادت على أعضاء المصرف وعلى الجهة التي يعمل فيها بالخير والسعادة والرقى .

والناظر إلى مصارف "رايفيزن" في القرى يأخذه العجب إذا أراد أن يوازن بينها وبين مصارف "شولز" في المدن من حيث الشكل وحركة العمل فانه ليجد في مصارف "رايفيزن" بساطة متناهية في مبانيها وإدارة أعمالها ، فكثيرا ما تكون في حجرة صغيرة بسيطة في القرى تفتح أبوابها يومين في الأسبوع وليس بها إلا صراف يحيى ، إليه فيها ذوو الحاجة من الفلاحين . في هذا المحل البسيط يجد الفلاح ما يسد به عوزه ويفرج كربته ويفتح باب الأمل أمامه .

ويمكن حصر أغراض هذه المصارف في أمرين رئيسيين ، أولهما الحصول بواسطة الضمان المتبادل على رأس المال اللازم لها لتقرض أعضاءها حتى يتيسر لهم إصلاح شؤونهم المادية والأدبية ، وثانيهما الاستفادة من الأموال المكسدة في صناديق أربابها أو الضائعة في طرق التبذير والاسراف بجلبها إلى هذه المصارف واستعمالها في أبواب منتجة يستفيد منها أهل القرية التي جمعت الأموال منها .

إنه خليق برجل عظيم كرايفيزن ألا يقصر جهده على وضع نظام يقتصر فيه على تدبير المال اللازم للفلاحين وعلى القيام بالأعمال التعاونية الزراعية الأخرى كشراء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم بالجملة وعلى جلب الآلات الزراعية لتأجيرها للأعضاء

(١) في آخر سنة ١٩٣٠ كان عدد هذه المصارف ٢٠٤١٠ يبلغ عدد أعضائها ١٧٨٠٠٠٠ تقريبا ولولا الأراضي التي فقدتها ألمانيا في الحرب العظمى ل زاد عدد هذه المصارف على ذلك (الدليل الدولي للتعاون سنة ١٩٣١)

بأجرزهد (ولا يخفى ما يعود على الفلاح من فائدة ذلك اذ أنه يشجعه على اتقان
فلاحته على الطريقه الحديثة وبنفقات قليلة) الى غير ذلك من الجهود التي من
ورائها مزايا مادية عديدة يفتقر اليها الفلاح افتقارا شديدا ، بل وجه عنايته أيضا
الى وجهة أدبية ترمى الى كل ما يعود على صغار الفلاحين بالمنفعة العامة في أمورهم
الاجتماعية فكان نظامه واسطة في تربية الميل الى الاقتصاد في نفوس الفلاحين تربية
أفادتهم في ترقية حياتهم المعيشية ورفع مستواهم الأدبي ، ولم يأل جهدا في العمل
على تدبير وسائل الاصلاح الاجتماعي بينهم عن طريق نظامه الديموقراطى الذى أدخل
روحا جديدة بين أهل الريف فباللقاء المحاضرات عليهم علمهم مبادئ الاقتصاد
وشجعهم على الأخذ بتعاليم الزراعة الحديثة وعرفهم واجباتهم المدنية نحو أنفسهم
وأهلهم وعشيرتهم ، وباشراكمهم في المسؤولية غير متكئين فى أعمالهم على سواهم
تدربوا على التضامن والاعتماد على النفس ، وبتشكيل مجالس الصالح بينهم قل
المنازعات القضائية التى كانت سببا فى تفريق الأهالى بعضهم عن بعض واحداث
الشقاق بينهم . وبمقاومة التصرف فى الأملاك العقارية تصرفا يأتى بالحرب
العاجل على أصحابها أمكن أن يطلق كثيرا من أملاك الفلاحين من قيود الدين
وينتشلهم من الخطر الذى كان يهدد حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ويرجعهم
الى حياة آمنة مرضية .

ويمكن استجلاء الروح السارية فى هذه المصارف من المادة الآتية الموجودة
فى عقد تأسيس كل مصرف :

ليس الغرض الوحيد للمصرف الحصول على أرباح من عملياته بل الغرض الأهم
تقوية مركز أعضائه الاقتصادى وتوسيع مداركهم وتحسين حالتهم الخلقية ، لذلك
فان المصرف يسعى دائما الى تحقيق ما يلى :

(١) تشجيع الادخار و بث روح الاقتصاديين أعضائه .

(٢) تكوين رأس مال مشترك غير مجزأ للمصرف ، الغرض منه تحسين حالة أعضائه الاقتصادية .

(٣) تنظيم السبل لرفع مستوى الحياة الريفية وبث روح حب الحياة في الريف .

(٤) تكوين لجان لفض المنازعات بين الأعضاء بدون حاجة الى الالتجاء الى المحاكم .

(٥) محاربة كل المعاملات في الملكية ، التي يكون منها ضرر للصالح العام والسعى لتخليص أراضى الأعضاء من الديون التي عليها كلما رأى المصرف مصلحة في ذلك .

(٦) لقاء المحاضرات العلمية وتبادل الآراء في التجارب العملية عند انعقاد كل جمعية عمومية للأعضاء .

كانت هذه الوجهة الأدبية من أهم ما قصد اليه رايفايزن في نظامه فان ذلك المصلح العظيم وضع الأمور الأدبية في احدى كفتي الميزان والمادية في الكفة الأخرى . والدليل على ذلك أنه كثيرا ما كان يستعين برجال الدين ويطلب اليهم أن يحثوا الناس على القيام بواجباتهم الاجتماعية نحو أهل قريتهم والعمل معهم لسعادة المجموع اقتصاديا وخلقيا . كل ذلك شجع الناس على اعتناق مبادئه والعمل بتعاليمه التي انتشرت في مدة وجيزة من الزمن وصارت المثل الأعلى للتعاون في الاقراض في قرى ألمانيا وغيرها من البلدان المتقدمة .

٦١ تكلمنا على البواعث التي دفعت رايفايزن الى العمل كما فصلنا الأغراض التي ترمى اليها مصارفه ، وبقى علينا أن ننظر الى النتائج التي أتت من نظامه .

أخرج رايفايزن الفلاح من الحياة التعاملية المرتبكة التي كان منغمسا فيها الى حياة مالية نظامية ذات قوانين محكمة كانت دواء شافيا أزال تلك الأمراض التعاملية

التي كانت منتشرة بين الفلاحين لأن نظامه عملي لا نظري فقط ، فكان من السهل اتباع قوانينه ، وبذلك اجتمع شمل الفلاحين وأصبحوا كلمة واحدة لايسهل على المرايين أن يوقعوهم في حبالهم التي كانوا ينصبونها لهم لبساطتهم وقلة تجاربهم في شؤون الحياة ، وذلك لانفرادهم بمقتضى مهنتهم في مزارعهم البعيدة عن العمران ، مما أدى إلى اتساع المدارك فهم أسرع وقوعا في حبال المرايين من الصناع الذين تجمعهم المدن فتهي لهم فرصة احتكاك الأفكار مما يكسبهم خبرة وفطنة .

تمكن "رايفاينز" بعد نظره ودقة نظامه وحسن ادارته من نشر مبدئه الذي اقتنع الفلاح براميه وشعر بفوائده المادية والأدبية فأقبل عليه وأصبح السواد الأعظم من الزراع الألمان أعضاء لمصارفه العديدة المنتشرة في أنحاء البلاد فكان ذلك داعيا لتقدم الحياة القروية تقدما محسوسا وتحسنها تحسنا غير متظر .

ألقينا فيما تقدم نظرة عامة على شأن هذه المصارف من حيث : أولا ، البواعث التي دفعت "رايفاينز" الى القيام بوضع نظامه الجليل . ثانيا ، الأغراض التي جعلها نصب عينيه . ثالثا ، النتائج التي حصل عليها بسبب اتباع نظامه في القرى . أما سر النجاح في نظامه فستمد من الأصول الثمانية الآتية وسنشرح كلا منها على انفراد :

١ — قلة رأس المال المادى لهذه المصارف

لم يكن لمصارف "رايفاينز" في مبدأ عهدها رءوس أموال مادية تذكر بعكس مصارف "شولز" فان لها رءوس أموال يجب أن تجمع في بداية أمرها ، وذلك لأسباب منها أن الصناع والتجار أكثر تعرضا من الزراع للأخطار التي ليست في الحسبان ، ومنها أنه يصعب على الجمعية الصناعية مراقبة أعضائها نظرا الى بعد أعمالهم عنها فضلا عن عدم معرفة الأعضاء بعضهم بعضا لاتساع منطقة العمل حتى يتسنى لكل منهم معرفة حقائق أمور الآخرين المادية والأدبية المعرفة الكافية للضمان .

من أجل هذا وجب وجود رأس مال للجمعية يكون ضامنا لديونها ويوطد مركزها المالى .

أما مصارف "رايفازين" فلما كان عملها محصورا بين الزراع والقرويين كانت حاجتها الى رءوس الأموال ليست بذات بال فأغلب أعضائها لديهم قطعة من الأرض وبعض الماشية والآلات ، وهذه فيها كفالة لتسديد الديون بل هى تفضل فى الضمان أسهما تشتري . وهناك ضمانات أقوى من ذلك هى ما وضعه "رايفازين" فى نظامه البديع من اقتصار عمل كل مصرف على قرية واحدة فيتيسر التعارف بين الأعضاء ، وفى هذا الضمان الكافى . على أن هناك أسبابا فوق ذلك حملت رايفازين على أن لا يشترط وجود رءوس أموال مادية ؛ منها أنه أراد ألا يضع عقبات أمام الفقراء من القرويين فانه لو اشترط ذلك لتعذر على كثير منهم الاشتراك فيها ، فيضيع الغرض الذى من أجله أنشئت . وهذا السبب عينه هو الذى دعا "رايفازين" لئلا يفرض رسوما للدخول فى عضوية مصارفه ، ومنها أنه أراد أن يتباعد عن رءوس الأموال إذ أنها تستوجب توزيع أرباح ربما أدّى الطمع الى زيادتها وهذا مما قد يؤدى بالأعضاء الى أن يتحولوا عن الغرض الذى وضعت له هذه المصارف والذى من فوائده الاقتراض بالفائدة المعتدلة .

وقد بقى هذا المبدأ معمولاً به الى أن أصدرت الحكومة الألمانية قانون التعاون وأوجبت فيه على الجمعيات أن تبدأ برءوس أموال ^(١) فأذعنت جمعيات

(١) لم يكن لجمعيات التعاون فى مبدأ عهدها قانون خاص يعترف بها ولذلك كانت معرضة فى أعمالها لأخطار كثيرة وقد عمل شولزفيلش على تلافي هذه الحالة فاستعمل مركزه فى البرلمان لجملة على اصدار قانون خاص بالجمعيات التعاونية . وقد نجح شولزفيلش فى استصدار أول قانون تعاونى سنة ١٨٦٧ كانت أهم نصوصه الاعتراف بالشخصية المعنوية للجمعيات التعاونية وكان هذا القانون قاصرا فى مبدأ الأمر على مملكة بروسيا وحدها ثم عم ألمانيا جميعها بعد أن تحققت الوحدة الألمانية عقب الحرب السبعينية ، وبعد تعديلات ادخلت على هذا القانون استبدل بقانون آخر فى سنة ١٨٨٩ بدأ العمل به فى سنة ١٩٠٠ وهذا هو القانون السارى الى الآن بعد أن ادخلت عليه تعديلات فى سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٦

”رايفيزن“ لذلك ولكنها جعلت قيمة الأسهم قليلة جدا في مبدأ الأمر حتى لا تقف حائلا بينها وبين فقراء الفلاحين واستمرت على هذه الخطة الى أن تغيرت الظروف العامة في ألمانيا فزادت رءوس أموال هذه الجمعيات وأصبحت ركما هاما من أركان أموالها العاملة .

٢ — المسؤولية المطلقة كرأس مال أدبي

لما كان الغرض الذى أنشئت من أجله مصارف رايفازن الأخذ بيد الفلاح الصغير وانتشاله مما كان فيه ، لم يكن من المعقول أن تثقل كواهل الأعضاء بالاكتتاب برءوس أموال كبيرة تكون ضمنا للوفاء بتعهداتهم . عند ذلك فكر ”رايفازن“ في ضمان آخر غير مادي يقوم مقام رأس المال فعمل على وضع نظام المسؤولية المطلقة ، ويقصد به التضامن المتبادل بين الأعضاء بحيث يكون كل عضو منهم ملزما أمام الجمعية أو دائئيا بتسديد ديونها حتى ولو اضطر الى بيع كل ما يمتلكه^(١) ، وذلك على عكس المسؤولية المحدودة فان نظامها يقضى ألا يكون العضو ملزما الا بما اكتتب به من الأسهم فقط . ويجوز أحيانا أن يكون مسئولا عن أضعاف معينة لمقدار ما اكتتب به .

وعلى أساس المسؤولية المطلقة أمكن هذه المصارف أن تستدين من الخارج بفائدة قليلة وما ينتج من الفرق بين فائدة الأقراض وفائدة الاقتراض (وهذا ليس بكثير في ألمانيا إذ لا يزيد في أغلب الأحيان على واحد في المائة) يتفق

(١) في حال عجز جمعية تعاونية عن القيام بتعهداتها فلدائئيا أن يرجعوا على السراة من أعضائها ، ولكن هذا لا يحصل إلا بعد أن يرجعوا أولا على الجمعية نفسها . وهذه تعقد جمعيتها العمومية لتقرر ما يجب فرضه على الأعضاء لتسديد الدين وفقا لنصوص لائحتها الداخلية فاذا انقضت ثلاثة أشهر ولم يتيسر للجمعية اتمام التسوية مع دائئيا ، فلهؤلاء الحق في أن يقاضوا من يريدون من الأعضاء مباشرة ، وللاخرين أن يرجعوا بدورهم على الجمعية ثم على من يشاءون من الأعضاء .

منه جزء يسير على نفقات المصرف وما يبق يصير مالا احتياطيا يوطد دعائم المصرف ويسير به في طريقه الى الأمام .

الغاية من تخفيض فائدة الإقراض للأعضاء هي التسهيل من جهة وكسب عضوية الفلاحين الذين يعاملون المصارف العادية من جهة أخرى . ثم إن هذه المصارف مع تخفيضها مقدار الفائدة التي تتقاضاها عن المبالغ التي تقرضها للأعضاء ، تعطى لهم على ما يقدّمونه من الودائع والمدخرات فائدة أعلى مما تعطيه المصارف العادية . وذلك لأن المصارف العادية تتوخى وفرة الربح لأصحاب أسهمها وهي فوق ذلك كثيرة النفقات . وهذان سببان لا وجود لهما في المصارف التعاونية التي نحن في صددنا .

ونظام المسؤولية المطلقة لا تقف عواقبه عند حد فهو يعرض ذوى الأملاك للكثير من الأخطار ولكن النظام الدقيق الذي ابتدعه " رايفازين " حال دون وقوع شيء منها لأنه وضع ضوابط وقودا تبعد المصارف عن كل خطر واليك أهمها :

(١) ان ضيق الدائرة التي تعمل فيها هذه المصارف يزيد تعارف الأعضاء ويجعلهم على علم تام بأمورهم المادية والأدبية فيتيسر الاستعلام عن المقترضين وتسهل مراقبتهم .

(٢) قبل أن يطلب العضو قرضا يقدم الضمان الكافي وسيأتى الكلام على ذلك .

(٣) عند ما يقدم العضو طلب اقتراض يبحث مجلس الادارة عن سيرته والغرض الذي من أجله يطلب القرض ، وعما إذا كان في مقدورته تسديده . فاذا اقتنعت بكل ذلك أباحت له القرض .

(٤) لاتدخل هذه المصارف فى ميدان المضاربة إذ ليس الغرض منها الربح .
ومع ذلك فقد نص كثير منها على تحريم المضاربة تحريما صريحا فى قوانينها .

(٥) دقة نظام الادارة كفىل بمنع الخطر الذى قد ينجم عن المسئولية المطلقة
فزيادة على كون مجلس الادارة على بينة من أمره يكون تحت إشراف لجنة
مراقبة . وكلاهما مسئول عن أية خسارة تترتب على سوء تصرف أو تقصير ،
وذلك بمقتضى القانون العام . وهناك فوق كل ذلك هيئة تفتيشية تضمن ضبط
حساب هذه المصارف وحسن سيرها .

وهناك أيضا ضروب أخرى من الاحتياط ترمى الى نفس الغرض ، منها أن
ادارة المصارف تكون فى أيدي أعضاء منتخبين من ذوى اليسار والمهارة والزاهة
وهؤلاء أحرص الناس على مركز المصارف المالى لتعرض أموالهم للخطر فهم بذلك
أكثر الأعضاء تبصرا فى عواقب الأمور . زد على ذلك أن معارفهم ودرايتهم
ومنزلةهم الاجتماعية مما يزيد الثقة بالمصارف ويعمل لتوطيد دعائمها . ومنها أن
المصارف تقرر فى أول كل سنة مالية بواسطة الجمعية العمومية المبالغ التى ستستدينها
لتلك السنة أو تقبلها كودائع ، فلا تتعدها . ومنها أن تحدد الجمعية العمومية أيضا
المقدار الأقصى الذى يمكن أن يقترضه العضو وكذلك المقدار الكلى الذى يقترضه
مجموع الأعضاء .

من كل ما قدمنا يرى أن "رايفايزن" كان على حق فى اطمئنانه الى نتائج
تمسكه بالمسئولية المطلقة لما فيها من الفوائد الجمة ، فان كل عضو يشعر بتحمل
مسئولية ربما كانت سببا فى افلاسه وفى سوء سمعته . ولا تظن أن السمعة لدى
القروى شىء يستهان به فانه يحسب لها حسابا كثيرا وان قل ماله ، لأن الشرف
وحسن السمعة عاملان كبيران لدى الفلاح فى دائرته الضيقة . فلا مشاحة فى أن
يهم بشؤون المصرف ويدقق فى مراقبة أعماله ويسهر على مصالحته بلا دافع من

الخارج . فلا يصوت لعضو جديد الا اذا كان حسن السيرة والتصرف كما أنه لا يوافق على عقد قرض الا لمن توافرت فيه شروط الجمعية . وعلى الجملة فهو لا تفوته كبيرة ولا صغيرة الا كان له فيها رأى ، خوفا على مصالحه المادية والأدبية لأنه يرى أن التبعة واقعة على الكل فى مجموع ما تملكه أيديهم . ولا يخفى ما لذلك من الأثر فى ترقية نفوس الأعضاء ، فضلا عن تعويدهم التدقيق فى الأعمال واتساع معلوماتهم المالية وتجاربهم الاقتصادية . وان فى مناقشتهم متولى ادارة مصرفهم الحساب بكل صراحة بدون أى تفريق بين كبير وصغير لأكبر مرب للنفس على تقرير المساواة فى الحقوق والواجبات . هذا هو موجز سرائرهم الأعضاء ويقظتهم ولولا هذه المسئولية المطلقة لكنت كل القوانين والقواعد التى وضعها "رايفايزن" لنظام مصارفه حبرا على ورق لأن الوازع المادى يكون مفقودا ، وهذا له دخل كبير فى سير نظام الأعمال المالية .

ومما زاد "رايفايزن" اطمئنانا اهتمام مصارفه بتكوين مال احتياطى يزيد مركزها ثباتا ويحمي أعضائها مما عسى أن يحل بها من خسارة فتعرض ثروتهم تحت نظام المسئولية المطلقة الى الخطر^(١) ، وربما أدى ثبات المركز المالى للمصرف الى استغنائه بهذا الاحتياطى عن الاقتراض من المصادر الخارجية . وعند ما نجد أن عددا كبيرا من المصارف القروية فى ألمانيا يعمل تحت نظام المسئولية المطلقة ونرى أن النادر جدا منها أفلس يمكننا أن نقدر متانة نظام "رايفايزن" وبعد نظره فى اعتماده على المسئولية المطلقة التى هى عماد مصارفه .

(١) هذه المصارف مضطرة لتكوين مال احتياطى كبير لها تخفف به عن أعضائها عبء المسئولية المطلقة ولذا تراها فى مأمن من الخسارة أكثر من المصارف ذات المسئولية المحدودة التى توزع أرباحها على أسهمها العالية القيمة .

٣ — كيفية الحصول على المال اللازم لهذه المصارف

وطرق استخدامه

تنقسم موارد هذه المصارف الى الأبواب الآتية :

(١) ”رأس المال“ — سبق أن بينا أن رءوس أموال هذه المصارف بدأت صغيرة عقب اصدار قانون التعاون في ألمانيا ثم أخذت في الزيادة تدريجيا الى أن أصبحت ركنا من الأركان التي تتكون منها الأموال العاملة لهذه المصارف .

(٢) ”المال الاحتياطي“ — كان ”رايفازن“ كثير الاهتمام بتكوين هذا المال لاعتقاده أنه سوف يأتي وقت يكون هو الدعامة التي يقرم عليها المصرف في أعماله فيستغنى حينئذ عن الاستدانة من موارد خارجية الا أن هذا الوقت لم يحن بعد بالنسبة لكثير من المصارف التي لا تزال أموالها الاحتياطية بحاجة الى طويل الوقت حتى تبلغ ما يفي بمطالبها .

(٣) ”المال المقترض من موارد خارجية“ — هذا المورد لا يوافق حاجة الفلاحين ولا يلائم أحوالهم لأن القروض قلما تكون آجالها طويلة مع أنها عرضة للاسترداد في نهاية الآجال .

(٤) ”الاقتراض من مصارف التعاون المركزية“ — هذه المصارف المركزية لها مهمة خاصة وهي إيجاد التوازن المالى بين المصارف التعاونية القروية العديدة فيودع فيها ما يزيد على حاجة البعض ويقرض منها ما هو في حاجة اليه ولكن هذا ليس موردا يعتمد عليه وانما يلجأ اليه وقت الضرورة بواسطة حساب جار .

(٥) ”مساعدة مالية تقدمها الحكومة كقرض لأجل غير مسمى بلا فائدة أو بفائدة قليلة“ — هذا المورد لا يتفق مع المبادئ التعاونية التي يعمل المصرف

النشرها فضلا عن أن هذا المال معرض للاسترداد في أى وقت تقع فيه الحكومة في أزمة مالية أو لأى سبب تراه. فهو اذن تحت رحمة الحكومة ولا يخفى ما تؤول اليه حالة المصرف وقتئذ . وقد بينت لنا التجارب التى حدثت في ايرلندا مدة الحرب العالمية أن المصارف التى اعتمدت في مالها على قروض الحكومة بنت أساسها على شفا جرف هار. لأن الحكومة عند بدء الحرب سحبت أموالها وتركت المصارف قاب قوسين أو أدنى من الافلاس . أما المصارف التى اعتمدت على ما أودعها أعضاؤها من الودائع فكانت لا تزال أبوابها مفتحة على مصراعها تؤدى خدماتها الجلية كعهدها من قبل .

(٦) ”الودائع التى يودعها أهل القرية من أعضاء وغير أعضاء في خزانة المصرف“ — هذا المورد هو أهم الموارد لهذه المصارف بل هو المحور الذى ينبغى أن تدور عليه حركة المصرف المالية. فالودائع هى المقياس الحقيقى لعلو كعب الشعب في الاقتصاد فكما كبرت نسبتها في المصارف بالنسبة لمجموع الأموال التى في خزائنها كان ذلك دليلا على رقى منزلة الأمة اقتصاديا .

وانما أحرنا الكلام على هذا المورد، مع أنه كان يجب ذكره قبل سواه، لأنه محتاج الى بحث وتفصيل طويلين ونحن اذا شرحناهما فانما نشرح أيضا وظيفة المصارف التعاونية كصناديق توفير.

سبق منا القول بأن للنظام التعاونى الزراعى كفتين إحداهما مادية والأخرى أدبية كما بينا الغرض منه وهو ترقية شؤون الفلاح من هاتين الوجهتين فان التعاون في الإقراض كما يمد الفلاح بما يحتاج اليه من المال ليحسن حالته الاقتصادية هو أيضا يعلمه دروسا عملية تدربه على الاعتماد على النفس وتعوده التوفير وقت الرخاء ليكون عنده ما قد يعوزه وقت الشدة ، كما أنها تمرنه على تنظيم أعماله المالية .

ربما يظن لأول وهلة أن أعمال هذه المصارف ترمى الى غاية واحدة وهى إقراض الفلاح بفائدة معتدلة وشروط مناسبة ولكن الحقيقة أن هذا الإقراض ليس إلا وسيلة تمهد السبل للزراع لكي يصلوا الى استقلال اقتصادى . ومن أكبر العوامل للوصول الى هذه الغاية التى كان يرمى اليها "رايفايزن" بث مبادئ التوفير فيما بينهم والعمل على نشرها وبيان فوائدها فكان هذا فى مقدمة ما تقوم به تلك المصارف ولذا سميت "مصارف التوفير والإقراض القروية" .

ان الأموال التى يحفظها أهل القرية فى خزانة المصرف على نوعين :

(١) "المدخرات الصغيرة" .

(٢) "الودائع" وهى إما مبالغ كبيرة تودع لمدة طويلة معينة بقصد تثيرها وإما أمانات صغيرة يحوز استردادها فى أى وقت . وهذه — وإن كانت من قبيل المدخرات — أكبر مقدارا ، ومن المعلوم أن الفائدة التى تعطى على الودائع الطويلة الأجل أعلى مما يعطى على الأمانات الوقتية .

والمصرف يقبل المدخرات والودائع سواء من أعضائه أم من غير أعضائه وفى هذه الحالة الأخيرة تكون الفائدة أقل منها فى الأولى لتشجيع الأهالى على الانضمام الى عضوية المصرف .

وقد برهن ميل الأهالى ورغبتهم فى وضع مدخراتهم فى هذه المصارف على ثقتهم التامة بها حتى بلغ بهم الحال أنهم فى أوقات الأزمات التى يسود فيها الذعر المالى كانوا يسحبون ودائعهم من المصارف العادية ويودعونها المصارف التعاونية ومما يزيد فى هذه الثقة أن مصارف التعاون منذ نشأت الى الآن ، سائرة فى طريق النجاح حتى إنه لم يسمع أن مصرفا تعاونيا قرويا أفلس وكان ذلك مما حجب هذه المصارف الى الناس وجعلهم يتواصلون بوضع ما يدخرونه من المال فى خزائنها

مهما قل قدره ، فانها تقبل من المدخرات ما يساوى خمسة قروش فصاعدا أما ما نقص عن ذلك فقد أعدت له أساليب بسيطة مشجعة خصوصا للأطفال فمن ذلك أنهم يوزعون مجانا صناديق صغيرة لطيفة يضعون فيها ما يقتصدونه فاذا اجتمع في الصندوق مبلغ معين أعطاه صاحبه للمصرف لفتحه وايداع ما به لحسابه واسترجعه ثانية وهكذا مرة بعد أخرى . ومنها تخصيص محصلين يطوفون بالقرى لجمع المبالغ الصغيرة التي يدخرها الناس بالصاق طوابع خاصة من قيمة ما يعادل القرش على بطاقات توزعها المصارف على القرويين فيصير ثمن هذه الطوابع التي ألصقت دينا على المصرف مستنده هذه البطاقات ؛ وهذه طريقة تشبه ما عمله "صناديق توفير البريد" .

ذكرنا آنفا أن الودائع هي المقياس الحقيقي لعلو كعب الشعب في الاقتصاد فكما ارتفعت نسبتها في أمة دل ذلك على أنها وصلت الى درجة عالية في الاستقلال الاقتصادي الذي تنشده وذلك للأسباب الآتية :

(١) إن المال الذي يدخره الفلاح قلما يستعمله في حاجاته فهو مهممل لا ينتفع به لاهو ولا عشيرته أما اذا وضعه في المصرف فقد انتفع به غيره وهو لا يزال ينيه ويستفيد منه .

(٢) إن مزايا الأموال المدخرة مزدوجة إذ أنه مع قلة الفائدة التي يدفعها المصرف عن هذه الأموال لأصحابها فانها مع هذا تزيد على الفائدة التي تعطىها المصارف غير التعاونية ، وبهذه الأموال وما يدفع لها من الفوائد القليلة تمكنت المصارف التعاونية من إقراض أعضائها بفوائد معتدلة .

(٣) إن هذه المصارف تؤدي للزراع خدمتين ؛ الأولى أنها تثمر المال العاطل الذي يدخره البعض والثانية أنها تمد الذين في حاجة الى المال منهم فكلما الفريقين

يستفيد منها والمال المتبادل إنما هو مالهم أخذ من البعض وأعطى للبعض الآخر فهو "منهم واليهم" أو بمعنى آخر أنهم قد أصبحوا ممولى أنفسهم .

(٤) إن الفلاحين كثيرا ما ينفقون أموالا فى أمور لا تسمن ولا تغنى من جوع لأنها خرجت من جيوبهم قليلة فى أوقات مختلفة . ولو تعودوا ادّخار هذه المقادير على قلتها لأصبحت مع توالى الزمن كبيرة ولا سيما باضافة ما يحد عليها من الفوائد — وتلك حال تشجع على الادّخار والاقتصاد فى الحياة وإيداع ما يتوفر فى تلك المصارف حتى لا يلجأوا الى موارد خارجية لاقتراض المال عند الحاجة .

(٥) إن أموال هذه المصارف تستعمل داخل قراها ففوائدها عائدة على أهل تلك القرى وهذا مما يجعل نتيجة أعمالها وجهود أعضائها محصورة فيهم وفى قريتهم وهذا ما يدعو الى نمو ثروتهم وتقدّمهم .

(٦) إن قصر أعمال كل مصرف على قرية واحدة يجعل أهلها لا يتكفون عناء فى إيداع أموالهم فيه أو سحبها منه . وذلك مما يدعو الى ائثار المعاملة وتبادل المنافع .

الآن وقد عرفنا كيف تحصل هذه المصارف على ما يلزمها من الأموال بقى علينا أن نعرف كيفية استخدامها .

تستخدم الأموال المودعة بخزائن هذه المصارف فى ثلاثة وجوه :

(١) قروض مباشرة .

(٢) حساب جار .

(٣) نقل ملكية الأراضى .

إن الضمان في القروض المباشرة هو كما في مصارف "شولز" وأهمها الضمان الشخصي وقد سبق أن بينا اهتمام "رايفايزن" بال ضمان الخلق لدرجة أن جعل الضمان المادى مجرد الاحتياط لما عسى أن يحدث من الطوارئ .

وأما استعمال الحساب الجارى فنادر الا في القرى التى فيها بعض من الصناعات وأما استخدام المال فى نقل ملكية الأراضى فهو ليس فى الحقيقة اقراضا ولكنه وضع مال زائد عن الحاجة فى أبواب مشابهة لما تفعله المصارف العادية عند ما تضع أموالا فى أسهم سكك حديدية أو غيرها . وكل الفرق بين الحالتين أن المال هنا معطى فى نفس الجهة ومقصود به مساعدة الأعضاء ولا بد من توافق شرطين وهما أن يكون المال زائدا على حاجة الأعضاء العادية وأن يكون أحد الداخلين فى صفقة العقد عضوا فى المصرف .

ونقل الملكية هذا يكون على صورتين :

(١) اذا أراد شخص أو ورثته بيع أرضهم كلها أو بعضها لسبب ما وأراد من حولهم من الزراع شراءها ولم يكن فى وسعهم الدفع فورا بل أقساطا فهناك يتقدم المصرف كوسيط فيدفع الثمن للأولين ناقضا منه مقدار العمولة ويصبح الآخرون مدينين للمصرف يدفعون له الدين والفائدة بالتقسيط وبهذا ينجو كل من البائع والمشتري من شر أولئك الذين يتجرون بالأراضى وأغلبهم من اليهود، وفائدة هذه العملية عائدة على البائع اذ أنه لا يدفع "عمولة" كبيرة كما يطلب هؤلاء المتجرون، كما أنها عائدة على المشتري اذ أنه يتخلص من تلك العلاقة الطويلة مع أولئك التجار الذين يسعون فى افلاسه لأن هذه المصارف تشدد فى دفع الأقساط فى أوقاتها المحدودة وهذا من مصلحة كل من المدين والمصرف على السواء . وهو غير ما يفعله التجار المرايون فانهم يرفعون قيمة الفائدة التى يتقاضونها على أموالهم

ويمهلون الفلاح ويشجعونه على عدم دفع الأقساط وبذلك تتراكم عليه الديون فيتعذر عليه تسديدها وتكون هذه فرصة سانحة لاستيلائهم على أرضه .

في هذه الأحوال يأخذ المصرف لنفسه احتياطا لتسديد تلك القروض من كل من البائع والمشتري فبعد يطلب الى الأول أن يقدم ضمنا شخصيا وانما يتحم ذلك في حالة ما اذا كان هناك رهن على الأرض ربما يزيد على قيمة الثمن الذي باع به لأنه اذا لم يستطع صاحب الرهن الحصول على حقه كاملا من مبلغ البيع فله قانونا أن يطالب المصرف أو المشتري بدفع الباقي .

وأما الضمان من المشتري فهو رهن الأرض منه رهنا أوليا وأحيانا يطلب منه ضمان شخصي زيادة على ذلك .

(٢) أما الصورة الثانية فالمصرف لا يكون فيها مجرد وسيط كما في الصورة الأولى بل يكون مشتريا بالفعل وذلك عند ما تكون الأرض مرهونة لأحد التجار وصاحبها عاجز عن الوفاء بالدين والتاجر مشدد عليه في تقاضيه بحيث يضطره الى بيعها بالمزاد العلني في الوقت الذي يتفق مع مصلحة التاجر حينما تكون أسعار السوق منخفضة أملا في شراء الأرض بأثمان بخسة .

عندئذ يتقدم المصرف " ليزايد " فيترتب على هذه المزايدة إما أن يدفع التاجر ثمنا معتدلا وإما أن يشتري المصرف الأرض لنفسه لبيعها فيما بعد عند ما يرتفع السعر وبهذه الطريقة يتمكن البائع من تسديد ديونه مع أن المصرف لا يحتفظ لنفسه بالفرق بين الثمن الذي اشترى به والذي يبيع به بل يحفظ لنفسه مجرد العمولة المعتدلة في نظير أتعابه والباقي يقدمه للبائع الأصلي . وبذلك يتسنى للأخير البدء في حياة اقتصادية مرة أخرى . وهذه المعاملات التي تقوم بها المصارف التعاونية منتشرة في الجنوب الغربي من ألمانيا اذ هناك تباع مزارع كبيرة لتقسم بين صغار الزراع .

٤ — العمل على إيجاد مال احتياطي

ذكرنا آنفا أن مصارف "رايفايزن" ليست لها رؤوس أموال مادية كبيرة وأنها لا توزع أرباحا على الأعضاء بل كل ما يربحه المصرف يستعمل في تكوين مال احتياطي يكون ملكا للجمعية ولا يجوز توزيعه على الأعضاء حتى وإن حل المصرف بل يحتفظ به حتى ينشأ مصرف جديد في الجهة نفسها وعلى نفس النظام القديم فيقدم له إلا إذا طالت المدة فانه يصرف على عمل خيري يعود على الجهة بالمنفعة .

والذي دعا "رايفايزن" الى هذه الفكرة الأخيرة مخافته من أنه اذا كبر المبلغ لدى الجمعية فربما أدى ذلك الى أن يعمل الأعضاء على تصفية المصرف طمعا في الحصول على المبلغ المتجمع .

غير أنه لا يستتبع من ذلك أن هذا المال الاحتياطي يحزن نقدا في خزانة المصرف في حين أنه يقتض المبال لا قراضه لأعضائه فان هذا لا يكون من حسن الادارة في شيء بل المصرف يتصرف فيه كتصرفه في بقية أمواله مع حفظ نسبة معينة منه في خزائنه ، كما هو الجارى في كل المصارف ، كي يقوم بتسديد ما يطلب منه في أى وقت .

إن للأموال الاحتياطية أهمية عظمى لا في المصارف التعاونية وحدها بل في جمعيات التعاون على اختلاف أنواعها وإنما كان اهتمام "رايفايزن" بها لأنها توصل المصارف للأغراض الآتية :

(١) إن هذه الأموال تزيد الثقة في المصرف وذلك مما يفيد كثيرا لإذيهل عليه الاقتراض من المصارف الأخرى مع قلة الفائدة .

(٢) كلما كبر المال الاحتياطي قلت حاجة المصرف الى الاقتراض من المصادر الخارجية فيوفر على نفسه الفوائد التي يدفعها وبذا يتيسر له تخفيض سعر فائدة الاقتراض للأعضاء كما أنه يجعل الجمعية مستقلة ومعتمدة على أموالها الخاصة .

(٣) إن نمو هذه الأموال وزيادتها يقوى دعائم المصارف ويزيد ثباتها حتى تقاوم ما قد يطرأ عليها من الخسائر فيمكنها أن تستمر على تحقيق الفوائد الجزيلة لأعضائها وذلك مما يزيد الأعضاء تعلقاً بها ويقوى الرابطة بينهم .

تلك هي المبادئ السامية التي كانت محط آمال "رايفايزن" ومنها يرى أنه لم يكن غرضه الربح بل تحسين الوسائل لاقتراض الأعضاء بأحسن الطرق الممكنة .

وهذه الأموال التي أسلفنا الكلام عليها وقررنا أنها ملك للجمعية تستعمل فيما يعود عليها بالخير ، على قسمين :

(١) "المال الاحتياطي الحقيقي" (١) — يؤخذ من الأرباح التي تتكون في آخر كل سنة جانب يسد به ما اعتري رأس المال من النقص إذا كان هناك خسارة ثم ينفق منها جزء على التعليم وغيره من المنافع العامة بشرط ألا يزيد على خمس الباقي وما بقي يتكون منه المال الاحتياطي حتى يبلغ مقدارا معيناً يختلف طبعاً باختلاف اتساع نطاق الجمعيات .

واحتياطي "رايفايزن" هذا هو ما يقابل احتياطي "شولز" ويأبى إليه عند وقوع أية خسارة وهذه لا تقع الا في القليل النادر لضبط نظام هذه المصارف ودقة حسابها .

(٢) "مال الأساس"^(١) — متى كل المال الاحتياطي الحقيقي المقرر يأخذ المصرف بتكوين مال الأساس وهو يقابل الأرباح التي توزع على حملة الأسهم في مصارف "شولز" وينفق من مال الأساس هذا في الأمور ذات النفع المشترك لتحسين حالة الأعضاء ويستمر تراكم الأرباح على هذا المال حتى يبلغ هو والمال الاحتياطي الحقيقي الدرجة التي يفيان فيها بحاجة الأعضاء حتى لا تلجأ المصارف الى الاقتراض من الخارج فتصبح مستقلة استقلالاً اقتصادياً تاماً وعندها تتصرف في الأرباح حسب ما تراه عائداً بالنفع المشترك على أعضائها .

ليس من المستحسن ألا يكون هناك سوى المال الاحتياطي العادى لأن هذا المال كونه للسحب منه عند تعويض الخسائر فقط في حين أنه اذا كونه ما يسمى مال الأساس يمكن استعماله في تحسين حقيقى كتوسيع بناء المصرف أو تأسيس رأس مال للدفن^(٢) ينفق منه على المصاريف اللازمة لدفن من يموت من الأعضاء .

والذى شجع "رايفايزن" على التفكير في إيجاد مال الأساس هو خوفه من أنه في حالة استقالة عدد من أعضاء المصرف يضعف مركزه المادى والأدبى بسبب سحب هؤلاء الأعضاء أسهمهم وهذه وإن قلت قيمتها مالياً يكون في سحبها سحب لمسئوليتهم وهذا خطر كبير يزعزع مركز المصرف إذ أن المسؤولية المطلقة هي كما بينا العباد الذى عليه بنيت هذه المصارف . من ذلك يرى أنه اذا كان للمصرف مال يمتلكه لم يؤثر فيه استعفاء عدد من الأعضاء لدرجة يخشى عليه منها .

٥ - تضيق منطقة العمل

من نظم مصارف "رايفايزن" أن تكون دائرة أعمال المصرف ضيقة حتى يسهل عليه مراقبة أعضائه وكذلك معرفة الأعضاء بعضهم بعضا ووقوف كل منهم على حالة الآخر المادية والأدبية ومعرفة كيفية تصرفه في الأموال التي يقرضه المصرف إياها الا في ظروف خاصة تتيح التجاوز عن ذلك كما اذا كان هناك عدد من القرى متجاورا يتجاوزا يكفل تضامن أفرادها في العمل فيعاون بعضهم بعضا على إنشاء مصرف واحد يقوم بالعمل الذي أنشئ من أجله ، لأنه يكون قد توافر حينئذ الغرض الذي اشترط لحصر دائرة أعمال هذه المصارف وهو اتصال الأعضاء اتصالا تاما يكفل تضامنهم في العمل معا فيما يعود عليهم بالنفع العام .

هذا الاتصال التام بين الأعضاء من أهم الأشياء في نظم مصارف "رايفايزن" التي فيها تقع المسؤولية على كل المتضامنين على السواء اذ من أجلها يهتم كل عضو بأمر المصرف ومعاملة بقية الأعضاء معه ولا يتسنى لهم ذلك الا اذا كان هناك تعارف تام واتصال مستديم بين هؤلاء الأعضاء وهو أمر ييسر بسهولة اذا كانت دائرة العمل ضيقة بقدر المستطاع .

وفضلا عن أن تضيق منطقة العمل يسهل تعارف الأعضاء بعضهم ببعض فإنه أوجد أيضا مزايا أخرى جديرة بالنظر أهمها :

(١) إن أعضاء مجلس ادارة المصرف هم من أرباب الثراء وأصحاب المنزل والجاه في الجهة التي هم فيها وهم يقومون بإدارة هذا المصرف لشعورهم بأن واجبهم الاجتماعي يقضى عليهم بالقيام بهذه المهمة فهم لا يتعاطون أجرا نظير ذلك ما عدا أمين الصندوق أو السكرتير . وعليه فليس من المستحسن

اتساع نطاق أعمال المصرف حتى لا يكلف هؤلاء عملا يجهدهم ، وهم
أنما يعملون واجبا اجتماعيا فقط ، وحتى يتمكنوا من اداء مهمتهم على
الوجه الأكمل .

(ب) إنه اذا وجد أناس منهم يرضون بقضاء وقت طويل في القيام بكثير
من الأعمال في مقابل أجر فليس ذلك من المصلحة لأنه يزيد نفقات
إدارة المصرف وربما أثر ذلك فيه فرفع فوائد القروض التي يأخذها
الأعضاء وهذا ينافى الغرض الأساسي الذي من أجله وجد المصرف .

(ج) اتساع دائرة العمل يستلزم بُعد عدد كبير من الأعضاء عن مركز
المصرف فاذا أرادوا قضاء مصالح منه كإيداع ما يدعرون أو الاقتراض
منه كلفهم ذلك من الوقت والمشقة والتفقات مالم يس في وسع كثير
منهم وقد يدعو هذا الى تثبيط همتهم وفي ذلك ما فيه من الضرر على
كلا الطرفين .

(د) أضف الى ذلك أنه قد يترتب عليه تراخي الأعضاء في حضور الجلسات
الادارية والجمعيات العمومية فتسوء إدارة المصرف من عدم اشتراك
الأعضاء في العمل ، ويضيع الغرض من جعل المصرف تعاونيا بسبب
أن عددا كبيرا من أعضائه لم يقف على دقائق شؤونه .

(هـ) وكذلك اذا اتسعت دائرة العمل حتى عمت جملة قرى وجدت هناك
صعوبات في طريقة تشكيل مجالس الإدارة لأنه إما أن تمثل هذه
القرى العديدة في المجالس فتزداد المصروفات وترتبك الأعمال وإما أن
يحرم بعضها التمثيل فيها وذلك مما يدخل في نفوس أهلها شيئا قد يؤدي
الى التنافر .

٦ — الاهتمام باختيار الأعضاء

ذكرنا آنفا أن هذه المصارف القروية كغيرها من جمعيات التعاون دعائمها العظمى إنما هي الأشخاص لا الأموال . لذا كان فرضا الاهتمام بقدر المستطاع بانتخاب هؤلاء الأعضاء حتى يبنى نظامها على أساس متين فلا بد اذن من البحث والتنقيب عن أعضاء مشهورين بالنزاهة وحسن السيرة وباعتدال أخلاقهم والجد في عملهم والاقتصاد في معيشتهم والوفاء بوعدهم ، وليس عليهم من الديون ما يشل حركة أعمالهم ، بذلك يسهل عليهم أن يعملوا يدا واحدة لما فيه فائدة الجمعية كما ان اجتماع تلك الأخلاق الفاضلة مما يؤثر أحسن تأثير في الأعمال الأدبية للجمعية وقد دلت التجارب على أن من الحكمة أن يكون الأعضاء في أول الأمر قليلين وممن توافرت فيهم الصفات المتقدمة جهد الطاقة حتى يتمكنوا من وضع الأساس على مبادئ خلقية قوية تكفل النجاح في العمل المادى والأدبى .

٧ — لإلزام شروط يجب أن تراعى

إن الفوائد التى تؤديها هذه المصارف لأعضائها سواء أكانت في تدير الأموال أم شراء اللوازم الزراعية بالجملة (وهى أقدر منهم على شرائها بأثمان منخفضة وأصناف جيدة) أم بيع حاصلاتهم أم التأمين على ماشيتهم ، الى غير ذلك من الأعمال النافعة لهم ، هى فوائد عظيمة يتعذر على كل منهم وحده الحصول عليها ولأجل أن تقوم الجمعية بتلك الأعمال كان من اللازم وضع شروط تكفل قيامها بها حق القيام وهى ليست بعائدة على الجمعية وحدها بل هى عائدة على الأعضاء أنفسهم . ومن أهم الشروط التى تتمسك بها الجمعية أنها لا تقرض العضو الا بعد أن تتأكد من الأبواب التى سيصرف فيها ذلك القرض . وأنها لا بد أن تكون مما يساعد على الإنتاج كإكساء آلات زراعية أو ماشية أو بزور أو سماد أو القيام

ببعض إصلاحات لازمة للأرض كعمل المصارف أو تنظيم الطرق أو غير ذلك إلا في بعض الأحوال الاستثنائية التي قد تقضى على المصرف بأن يقرض العضو مع أنه سيصرف المال في أبواب غير منتجة وهذا يختلف باختلاف الظروف والجهات والعادات فمن ذلك إصلاح مسكن العضو أو القيام بنفقات مأتم عنده أو اضطارره لتسديد دين عليه في وقت لا يستطيع تسديده فيه إن لم يقتض وكذا حاجته إلى القيام بمصروفات ضرورية للعيشة في وقت يستحسن فيه الانتظار قليلا وعدم بيع المحصول حتى يرتفع الثمن ، إلى غير ذلك من الأمور التي إن لم يلتجئ الفلاح الصغير فيها إلى المصرف ربما اضطر إلى طرق أبواب المرايين أو بيع محصوله أو ما شئته وقت هبوط الأسعار ولا يخفى سوء عاقبة ذلك . وبعد أن يتحقق المصرف من الأبواب المتقدمة لا يعطيه القرض إلا إذا اقتنع بقدرته على رد ما يقتض وحاجته إلى كل المبلغ الذي يطلبه ووجد الضمان كافيا .

أما هذا الضمان فهو إما شخصي وهو الغالب وذلك بأن يعطى القرض للعضو بضمان شخصين معتمدين وإما برهن عقارى أو بإيداع كمبيالات أو سندات ذات قيمة وفي بعض الأحيان يكفى بالثقة بالمقترض . وأهم هذه الضمانات الأربعة هو الضمان الشخصى الذى يكفل مراقبة العضو بضامنيه حتى لا يسئ التصرف . وعلى كل حال فإن الضمان الخلقى هو الضمان الجوهرى الذى كان "رايفازن" يهتم به كثيرا والضمان المادى إنما هو للحيطة فقط .

إن البحث في طلب العضو واتحرى عن حالته ليسا في مصلحة الجمعية وحدها بل هما في مصلحة العضو أيضا لأن المصارف التعاونية من أهم أغراضها تدريب الأعضاء على الاقتصاد في الحياة المعيشية فهى لهم كمرشد ناصح يحرهم من الإنفاق إلا في الوجوه التي تأتى منها الفائدة كما أنها تضيق عليهم في الاقتراض حتى لا يلجأوا إليه إلا في الأحوال الضرورية فهى تناقشهم الحساب حتى تربى في نفوسهم ملكة التدبير والتبصر في قضاء حاجاتهم المعيشية .

وكما أنه من المصلحة التحرى عن العضو فكذلك من المصلحة مراقبته حتى يكون للتحرى فائدة فهى تلاحظ كيفية تصرف العضو فى القرض فان أنفقه فى غير موضعه أو تأخر فى تسديد الأقساط التى عليه أنذرته بوجوب رد القرض وربما عرفته بأنه ليس من مصلحة المصرف وجود أمثاله فيه ولا يخفى ما فى ذلك من العظة لبقية الأعضاء وحملهم على التمسك بقوانين المصرف . أما طرق التسديد فقد سهلتها المصارف حتى يتيسر للعضو الدفع بالتقسيط وانما شددت عليه فى دفع الأقساط فى مواعيدها . أما مدة القرض فلا تقل غالبا عن سنة (وقد تكون سنتين أو أكثر) وذلك لطول فترة الإنتاج الزراعية وهذا يضطر الفلاح إلى ألا يسدد مقدار ما اقترضه الا بعد أن يحضى ثمار أتعابه .

٨ — الديموقراطية فى ادارة المصارف

يتولى إدارة الأعمال "مجلس إدارة" يدير شؤون المصرف ويعمل بمقتضى قانون مسنون له و بإشراف هيئة تسمى "لجنة المراقبة" وجمعية تسمى "الجمعية العمومية" . وهذه الهيئات الثلاث ذات الرقابة الداخلية الدقيقة هى قوام النظام فى هذه المصارف . وهناك رقابة أخرى فوق هذه الهيئات مكيلة لأعمالها وهى رقابة "التفتيش" الذى تتولاه هيئة خارجية منظمة تنظيما يزيد دقة أعمال هذه المصارف .

مجلس الادارة :

يتألف هذا المجلس فى الغالب من خمسة أعضاء بينهم الرئيس ونائب له تنتخبهم الجمعية العمومية بأغلبية الأصوات لمدة أربع سنين ^(١) وقد تدعو الحال أحيانا إلى زيادة عدد أعضاء المجلس وذلك فيما إذا كان المصرف متسعا نطاق العمل .

(١) يعتزل اثنان أو ثلاثة منهم كل سنين . ويكون ذلك بالاقتراع فى أول مرة وبالأقدمية بعد ذلك ويجوز إعادة انتخاب من يسقطون .

ويراعى بقدر الامكان تقليل العدد لأن التجربة قد دلت على أن الكثرة توجب ارتباكاً في الأعمال وصعوبة في التنفيذ ولا سيما في الأمور المستعجلة .

ومن المستحسن في تكوين هذا المجلس أن تجتمع فيه العناصر المختلفة الجوهرية فيندمج فيه أرباب المال والجاه والأخلاق والعلم والفلاحة، على شريطة أن يكونوا محبوبين من أهل القرية ذوى خبرة بأحوالهم وحاجاتهم عاملين على ما فيه مصلحتهم . ومما تجدر معرفته أن هؤلاء الأعضاء لا يتقاضون أجراً فهم يعملون بدافع المنفعة العامة والواجب الاجتماعى الذى يفرضه عليهم مركزهم بين أهل القرية والثقة التى يضعها هؤلاء فيهم .

ولا شك أن هذا الفخر الأدبى لا يعادله أجمع أن أعمالهم في هذا المجلس لا تقتضى وقتاً طويلاً ولا تتعبهم كثيراً وقد تكسبهم خبرة في الشؤون المالية وتجارب في الأعمال الاقتصادية .

ومما يبرر العمل بلا مقابل في مجلس الادارة أمران : أولهما أن من الأغراض الأساسية لنظام هذه المصارف أن تقرض أعضائها بفائدة معتدلة، ولا يتسنى ذلك اذا كثرت النفقات . وثانيهما أنه اذا أبيع لهم أخذ الأجر فربما كان هذا داعياً لإيجاد روح خبيث في نظام المصارف اذ قد يتنافس الأعضاء في الحصول على عضوية المجلس ولو كانوا غير أكفاء فينتخبون بعامل المحاباة . وهذا قد يؤدى الى الشك في نزاهة المنتخبين وفي تصرفهم في مال المصرف تصرفاً خالياً من الغرض لأن عليهم ديناً أدبياً يدعوهم الى رد الجميل لمن انتخبوهم . وفي هذا من فساد النظام ما لا يخفى .

وينعقد هذا المجلس غالباً مرة في الشهر على الأقل . ولا يكون انعقاده قانونياً الا اذا حضر أكثر من نصف الأعضاء وبينهم الرئيس أو نائبه . وما يقرر بأغلبية الأصوات يكون نافذاً .

وهذا المجلس هو الممثل الوحيد للمصرف أمام القضاء والجمهور . وأعضاؤه مسئولون بالتضامن والانفراد — بمقتضى قانون التعاون فى المانيا — عن المصرف وعمما يلحقه من خسارة . والغرض من ذلك بث روح اليقظة والدقة فى العمل والاهتمام بالأمر لدى القائمين بأعماله حتى لا ينفرد أحدهم فى العمل أو يتكل على غيره . ولأجل هذا اشترط أن يكون التوقيع على عقود المصرف من المجلس بثلاثة من أعضائه على الأقل ويكون من بينهم الرئيس أو نائبه . وعلى المجلس أن يقوم بأعمال المصرف بالحذر الشديد والدقة حسب قانون التعاون للبلاد واللائحة الداخلية للمصرف وقواعد الجمعية العمومية ولجنة المراقبة والقرارات التى تصدر منهما . وأهم هذه الأعمال هى :

(١) أن يقدم فى الميعاد القانونى وبالشكل المعين كل الأوراق المختصة بتسجيل المصرف الى قلم تسجيل جمعيات التعاون وكذلك قائمة بأسماء الأعضاء الى المحكمة المختصة بذلك .

(٢) أن يحفظ عنده قائمة بأسماء الأعضاء مطابقة لتى أرسلها للمحكمة .

(٣) أن يقوم بما يكفل إمساك دفاتر المصرف إمساكا محكما .

(٤) أن ينشر فى مدى ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للمصرف حسابه الختامى وقائمة بعدد الأعضاء الذين انضموا اليه والذين استعفوا منه والذين بقوا فيه .

(٥) أن يقدم الى الجمعية العمومية التقرير الذى أرسله الاتحاد بنتيجة مراجعته لحساب المصرف .

(٦) أن يبت فى أمر إدخال هيئات كأعضاء فى المصرف أو إخراجها منه ، وذلك فى جلسة تشترك فيها لجنة المراقبة .

(٧) أن يقرر أمر تدير المال اللازم للمصرف ، ومنح القروض وفتح الحسابات الجارية ومنح قروض على المحاصيل ، وشراء أملاك للمصرف ، وشراء حاجات الأعضاء الزراعية بالجملة ، وبيع محاصيلهم كذلك ، وتحديد سعر الفائدة التي يتقاضاها الأعضاء على إيداع أموالهم في المصرف بشكل مدخرات أو قروض أو حسابات جارية ، وعلى شراء المصرف للحاجات الزراعية لهم بالجملة بعدمشاورة لجنة المراقبة ، وتحديد سعر عمولة المصرف على القروض والحسابات الجارية وعلى شرائه الحاجات الزراعية للأعضاء ، وتحديد الأجر لاستعمال العدد والآلات الزراعية وحيوانات ” الطلوقة “ التي يملكها المصرف ، وتحديد المصروفات التي تنفق على الإدارة ؛ والتي يحتاج إليها أعضاء المجلس أو من يوكل عنه كما هو مبين في القواعد التي وضعتها لجنة المراقبة .

(٨) أن يراقب تصرف الأعضاء في القروض ، وأن يجلهم على الاقتصاد والتدبير في حياتهم والإجادة في فلاحتهم . وأن يعمل كل ما في وسعه لقطع دابر المرابي من منطقة المصرف . وأن يبذل ما في استطاعته من مجهود في سبيل تحقيق أسنى غرض للجمعية ألا وهو رفع مستوى الأعضاء أدبيا .

(٩) أن يحرر العقود التي يرتبط بها المصرف والاتفاقات التي تعمل مع السكرتير وغيره من الموظفين .

(١٠) أن يراقب مالية المصرف وحساباته . وأن يراعى سرعة توظيف ماله من الأموال توظيفا مأمونا وأن يتتبع تحصيل الديون .

(١١) أن يحدد موجودات المصرف في آخر السنة .

(١٢) أن يحضر جدول أعمال الجمعية العمومية .

(١٣) أن يعد الحساب السنوى والحساب الختامى بمقتضى الأوراق التى يقدمها السكرتير له ويعرضهما على لجنة المراقبة فى الوقت المعين .

(١٤) أن ينشر بيانات المصرف فى الجرائد المتفق عليها لذلك .

(١٥) أن يمد رئيس الاتحاد الذى ينتمى اليه المصرف بالبيانات والإيضاحات التى فرضها عليه هذا الاتحاد .

رئيس المجلس :

هو المدير العام للمصرف و بمقدار همته وحسن إدارته يتقدم المصرف . ولا بد أن يكون ذا مركز اجتماعى سام بين الأعضاء ، ومكانة فى نفوسهم توجب ثقتهم به ، ودراية بحاجات أهل قريته ، وخبرة بالمهمة التى انتخب لها . وواجباته الخاصة هى .

(١) أن يحرص على قيام مجلس الادارة بواجباته خير قيام .

(٢) أن يوقع وحده على أوراق المصرف إلا ما كان منها قرارات فلا بد من أن يمضيها ثلاثة من أعضاء المجلس كما بينا ، وأن يحفظ ختم المصرف ويدبر أمر حفظ دفاتره وأوراقه .

(٣) أن يراقب دائماً مبلغ تقود المصرف وحسابه . وأن يعطى التعليمات اللازمة الخاصة بما ينفقه المصرف حسب اللائحة الداخلية وقرارات المجلس . وأن يكون على بينة تامة من كل أعمال المصرف .

(٤) أن يعقد جلسات فوق العادة لمجلس الإدارة .

(٥) أن يدعو الجمعية العمومية .

(٦) أن يرأس الجمعية العمومية إلا في ظروف خاصة ستذكر فيما بعد .

(٧) أن يلقى بياناً عاماً عن حالة المصرف في الجمعية العمومية في آخر السنة .

وما يسرى على رئيس المجلس يسرى على من يشغل محله .

السكرتير :

هو من يلقب أحيانا بأمين الصندوق أو المحاسب وكان يسميه رايفازين "روح المصرف" لأهمية مركزه إذ هو يقوم بكل الأعمال التي تجرى في المصرف وهو يفتح باب حجرته البسيطة يومين أو ثلاثة في الأسبوع لإنجاز أعماله وينتخب بواسطة الجمعية العمومية من بين الأعضاء لمدة أربع سنين ويعقد بذلك عقد يصح إلغاؤه برادته أو بارادة المصرف اذا أعلن أحدهما الآخر برغبته في ذلك قبل الموعد بثلاثة أشهر . وفي هذا العقد تعين واجباته . ويرشح السكرتير لمركزه مجلس الادارة ولجنة المراقبة بعد أن يقدم الضمان الكافي ليتعهد بأموال وأوراق المصرف . وهو العامل الوحيد من بين أعضاء مجلس الادارة الذي يتقاضى مرتبا متوسطة عشرون جنيا في السنة . وذلك طبعا يختلف باختلاف حركة المعاملة في المصرف من كثرة وقلة . وتحدد هذا المرتب لجنة المراقبة بناء على اقتراح مجلس الادارة . وقد جعل هذا المرتب لسببين : أولهما أن السكرتير يصرف وقتا طويلا ويبذل جهدا ليس بالقليل في إنجاز أعمال المصرف . ثانيهما أن الطبقة التي يأتي منها هذا السكرتير عادة من الطبقات التي تعمل للارتزاق . ويجوز أن يكون السكرتير خارجا عن هيئة مجلس الادارة . والمبرر لذلك هو أن يتمكن أعضاء هذا المجلس من بحث أعماله وتفتيشها ومناقشته الحساب بدون تحيز . ومع ذلك فكثيرا ما يدعوه المجلس في هذه الحالة لحضور جلساته وأخذ رأيه في بعض الأمور الهامة .

ويهتم كثيرا بانتخاب السكرتير ، وليس هذا الاهتمام للتأكد من أمانته وكفائيته فقط ، بل لأن أعماله لها صلة كبيرة بأعضاء المصرف توجب الاهتمام بحسن سيرته وطرق معاشرته ووداعة أخلاقه ، مما يكسبه ثقة الاعضاء ويشجعهم على استماع نصائحه والاقتراس من خبرته وبث روح الادخار فيهم وإيداع أموالهم في المصرف. وإقناعهم بمزايا المادية والأدبية وحث القرويين على الانخراط في سلكه وبث روح التعاون في نفوسهم فهو محتك مباشرة بالأعضاء وكثير الاجتماع بهم. وأقرب لمداركهم من أعضاء مجلس الإدارة . فلا نبالغ اذا قلنا إن نجاح المصرف يتوقف لدرجة عظيمة على هذا السكرتير ومقدار مهارته ومبلغ الثقة به . وأهم واجباته هي :

(١) إمساك دفاتر وحسابات المصرف حسب ما هو وارد في العقد المرتبط به مع المصرف .

(٢) السير حسب النصوص الواردة في هذا العقد في صرف وتسلم الأموال .

(٣) الاحتفاظ كل الاحتفاظ بالنقود . والضمانات وعقود الرهونات والإيصالات ودفاتر الوفورات والصكوك وبالاختصار كل الأوراق التي لها قيمة للمصرف .

(٤) إعداد الحساب الختامي عند انتهاء السنة المالية وتقديمه مع الأوراق الموضحة لذلك الى رئيس المجلس في الوقت المعين .

لجنة المراقبة :

الغرض من وجود هذه الهيئة مراقبة أعمال أعضاء مجلس الإدارة مراقبة فعلية تضمن حسن إدارة المصرف والسير على مقتضى قانونه ولوائحه وعقود خدمته وقرارات جمعيته العمومية حتى تحدث الطمأنينة في قلوب أعضائه . ومهمة أعضاء هذه اللجنة كبيرة ومسئوليتهم ليست بالهينة اذ كثيرا ما يترتب على تهاونهم فشل

المصرف . وهذا مما يدعو الى أن يقوموا بواجبهم غير معتمدين على مجرد دقة نظام المصرف أو متكلين على كفاية أعضاء مجلس إدارته ونزاهتهم وتحققهم من أنهم اذا قصرُوا في عملهم عرضوا أنفسهم للقضاة عن الخسائر التي قد تنجم من ذلك التقصير بمقتضى المسؤولية التي أُلقيت على كاهلهم .

وأعضاء هذه اللجنة ثلاثة أو ستة أو تسعة تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنين ويسقط ثلثهم كل سنة ، ولكن يصح إعادة انتخابهم . وكل الاعتبارات التي تراعى في انتخاب أعضاء مجلس الادارة تراعى هنا . ويعقدون أربع جلسات في السنة على الأقل في مواعيد منتظمة .

ولما كانت أعمالهم بمقتضى وظيفتهم الإشراف على مجلس الادارة وجب عليهم إذن أن يكونوا على بينة من حقائق الأمور الجارية في المصرف فلهم الحق في أن يطلبوا تقارير من المجلس بين فيها أعماله الادارية وحقيقة مركزه المالى في أى وقت . وواجب عليهم أن يفحصوا كل ما عند المجلس من دفاتر ومستندات ويفتشوا أوراقه وماليته والبضائع التي تحت يده تفتيشا دقيقا متقنا أقله أربع مرات في السنة . كما أن من واجباتهم فحص حسابات المصرف السنوية وميزانيته وتصرفات مجلس الادارة في الأرباح والخسائر ليقدموا عن كل ذلك تقريرا وافيا للجمعية العمومية . وكذلك من اختصاصهم أن يدعوا المجلس الى جلسة غير اعتيادية اذا اقتضت الحال ، وأن يوقفوا كل من أساء التصرف في أعمال المصرف ويقدموا بذلك مذكرة للجمعية العمومية . كما أن لهم أن ينوبوا عن المصرف في الأمور القضائية التي تكون ضد مجلس الادارة وهم الذين يأذنون بإقراض أعضاء المجلس من مال المصرف اذا طلبوا ذلك ، الى غير ذلك من الأعمال التي وضعت لهذه اللجنة ونيطت بها ، وأهمها :

(١) وضع التعاليم العامة لنفس اللجنة والمجلس الادارة والسكرتير والقيام بتفسيرها اذا حدث التباس في فهمها .

- (٢) تقرير رفع الدعاوى إلا ما كان مختصا منها بمقاضاة المدينين .
- (٣) تقرير أجر السكرتير بناء على اقتراح مجلس الادارة .
- (٤) إصدار الأوامر التي بمقتضاها تصرف النفقات التي يتحملها أعضاء اللجنة نفسها أو مجلس الادارة أو مندوبوهم أثناء قيامهم بأعمال المصرف .
- (٥) الترخيص لمجلس الادارة بعقد القروض التي تزيد على الحدود أو التي تطول مدة تسديدها أكثر من عشر سنين ، وكذلك الترخيص بشراء المنقولات أو الأراضي التي ستبقى ملكا دائما للمصرف .
- (٦) التصريح بالاتفاق مع مجلس الادارة بأن يدخل في عضوية المصرف شركات تجارية أو جمعيات مسجلة أو هيئات عمومية .
- (٧) الفصل في مسائل الشكاوى المقدمة ضد مجلس الادارة (إلا ما كان منها خاصا بالتقصير في أداء الواجبات ففي هذه الحالة يكون الفصل للجمعية العمومية) ولا سيما المتعلق منها بالإدخال أو الإخراج من عضوية المصرف .
- (٨) إعلان نتيجة التفتيش على حسابات المصرف الذي قام به الاتحاد وذلك في الجمعية العمومية . وتوجه اللجنة اهتمامها الخاص عند ما يقتش على أعمال المصرف وعلى مآلته الى النقاط الآتية :
- (١) أن يكون ما في خزانة المصرف من النقود منطبقا على ما هو مبين في دفاتره .
- (ب) أن تكون محاضر جلسات مجلس الادارة مقيدة في الدفتر الخاص بذلك . وممضاة تبعا لما هو وارد في اللائحة الداخلية للمصرف . وأن تكون كل القرارات مقيدة كذلك بالضبط ومقدار دخل المصرف ونخرجه مؤيدة صحته بالمستندات .

(ج) أن تكون حسابات المصرف قد راجعها السكرتير ورئيس المجلس ،
ووجدت موافقة للتصفية الشهرية للحسابات المدونة في دفتر محضر
الجلسات وللنقود التي في خزانة المصرف .

(د) أن تكون النقود الزائدة على حاجة المصرف في أى وقت مودعة في خزانته
أو موظفة بفائدة في الوقت المناسب والطريق المأمون .

(هـ) أن تكون قرارات الجمعية العمومية قد اتبعت فيما يتعلق بالحد الأقصى
لما يقبله المصرف من القروض والأمانات .

(و) أن تكون القروض التي أعطيت للأعضاء والحسابات الجارية التي
فتحت بأسمائهم هي في كل حالة من الحالات ضمن الحدود التي قررتها
الجمعية العمومية . وكذا أن تكون أقساط هذه القروض وثمان الحاجات
التي اشتراها الأعضاء من المصرف تدفع في مواعيدها .

(ز) أن تكون سندات القروض وعهود الضمانات وطلبات عقد القروض
وشراء الحاجات قد حررت طبق القواعد المعمول بها . وأن تكون
الضمانات الكافية قد قدمت في كل الأحوال .

(ح) أن تكون كل الديون مستوفاة ضمانتها . فان لم يستوف هذا يطالب
المجلس بما أقرض أو يقدم الضمان الكافي .

(ط) أن يكون عقد تعيين السكرتير ومن هناك من مستخدمى المصرف قد تم
بالطريقة القانونية والضمانة مستوفاة .

(ى) أن يكون مجلس الادارة قائماً بالأعمال المفروضة عليه من جهة الاعلان
بالتغييرات التي تحدث في تشكيكه كهيئة والإبلاغ عن التعديلات التي
تدخل على اللائحة الداخلية والاختار عن قبول أحد في العضوية
أو خروجه منها .

الجمعية العمومية :

هذه الجمعية هي المرجع الأعلى ولها القول الفصل في كل شؤون المصرف فهي برلمانه ، اذ فيها يشرف الأعضاء على سياسة مصرفهم ويبدون آراءهم بالصراحة التامة والحرية ، وما تقره الأغلبية يكون نافذا . وكما أن العضو في البرلمان لا يناقش مسألة الا اذا ألم بأطرافها كذلك العضو في هذه الجمعية يجب عليه أن يبنى اقتراحاته وانتقاداته على أشياء واقعة في المصرف تدل على أنه محيط بما هو جار فيه ، اذ أن له الحق في أن يطلع على محاضر الجلسات ودفاتر الحسابات ما عدا بعض المسائل الخاصة بحسابات الأمانات التي يودعها الأعضاء وغيرهم في المصرف .

وتتعدد هذه الجمعية مرتين في السنة الا في أحوال استثنائية غير عادية تدعو الى انعقادها بطلب من لجنة المراقبة أو من عشر عدد الأعضاء للنظر في أمر هام . وقبل انعقادها يحضر مجلس الادارة برنامجا يتضمن ماسيدور البحث فيه ويكتب بذلك الى الأعضاء قبل الموعد المحدد بأسبوع حتى يتسنى لهم فحص المسائل وتمحيصها قبل الاجتماع .

ونظامها هو النظام التعاوني الديمقراطي الذي لا يجعل للعضو سوى صوت واحد ، كما لا يجيز له أن ينيب غيره ليصوت عنه^(١) ، بل يحضر بنفسه ليقوم بهذه المهمة الشخصية ، أو يبدى رأيا في مسألة تتعلق به .

في كثير من الأحيان يتنزه مجلس الادارة موعد انعقاد الجمعية فيعد في برنامج الاجتماع إلقاء محاضرات زراعية أو اقتصادية أو اجتماعية يستفيد منها الأعضاء وتكون دافعا لهم إلى حضور الجلسات فتكون ذات فائدة مزدوجة . فهي من

(١) أحيانا يقبل في عضوية المصرف شركات وجمعيات ، وهاته الهيئات لا تندب لتمثيلها في الجمعية العمومية إلا أحد أعضاء المصرف فتكفه أن ينوب عنها .

١٩
جهة مشجعة على حضور الأعضاء وهي خير من الوسائل التهديدية كتوقيع الغرامات عقابا على من يتخلف بلا عذر شرعى . بينما هي من جهة أخرى مفيدة فى الإثارة من معارف الأعضاء وإكسابهم مزايا اجتماعية . ويمكن تلخيص السلطة المخولة للجمعية العمومية فى أن لها حق النظر والفصل فى المسائل الآتية :

(١) جميع المسائل التى ليس لمجلس الإدارة أو لجنة المراقبة حق فى تقريرها .

(٢) كل ما يقدمه مجلس الإدارة أو لجنة المراقبة أو عشر عدد الأعضاء على الأقل .

(٣) انتخاب أعضاء المجلس واللجنة وعزلهم من وظائفهم ، ومقاضاتهم ، وتعيين من ينوب عن المصرف لمقاضاة أعضاء اللجنة .

(٤) انتخاب السكرتير بناء على اقتراح المجلس واللجنة .

(٥) تحديد الحد الأقصى لمجموع المبالغ التى يقبلها المصرف قروضا وأمانات ، وكذلك الحد الأدنى للمبلغ الذى يقبله أمانة .

(٦) وضع حد تجب مراعاته للقروض التى تمنح للأعضاء بواسطة المجلس وحده ، أو بعد موافقة اللجنة عليها .

(٧) تحديد ميعاد جلسات الجمعية .

(٨) التصديق على الحساب الختامى للمصرف ، وتحديد قيمة ما يدفعه العضو فى حالة وقوع خسارة وإخلاء مسئولية أعضاء المجلس والسكرتير فيما يتعلق بسير الأعمال وبالحسابات .

(٩) تحديد غرامة للتغيب عن الجمعية من غير إرسال عذر أو بدون سبب وكذلك لإفشاء أعضاء المجلس أو اللجنة أو السكرتير أسرار المصرف .

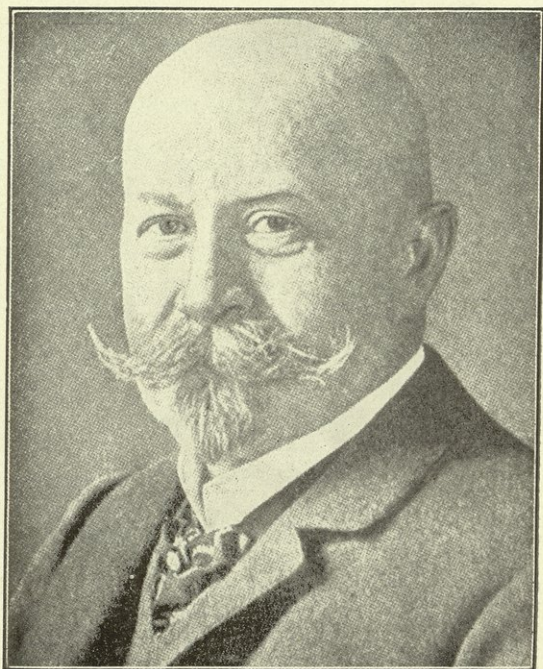
- (١٠) تعديل الملائحة الداخلية .
- (١١) تفسير مواد اللائحة وقرارات الجمعية .
- (١٢) فحص الشكاوى المقدمة ضد المجلس واللجنة فيما يختص بسير الأعمال .
- (١٣) سماع الشكاوى ممن رفض طاب دخولهم في العضوية ومن فصلوا منها .
- (١٤) دخول المصرف في عضوية جمعيات تعاونية أخرى أو شركات تجارية .
- (١٥) التقرير المقدم من الاتحاد بنتيجة تفتيشه لحسابات المصرف .
- (١٦) حل وتصفية المصرف .

ولهلم هاس :

يقترن اسم هاس باسم رايفيزن في العمل على تقدم حركة التعاون الزراعي في ألمانيا . كان هاس في أول الأمر من اتباع رايفيزن والعاملين معه ثم انفصل عنه لاختلاف بينهما على أصلح المبادئ التعاونية التي يجب أن تسير عليها جمعيات التعاون في القرى وقد أنشأ هاس بعد انفصاله من رايفيزن جمعيات تعاونية أخرى جعلها أقرب في نظامها إلى جمعيات شولز ثم كان له الفضل بعد ذلك في تمهيد السبيل لتكوين الاتحاد العام لجمعياته هذه كما سيأتي الكلام عنه .

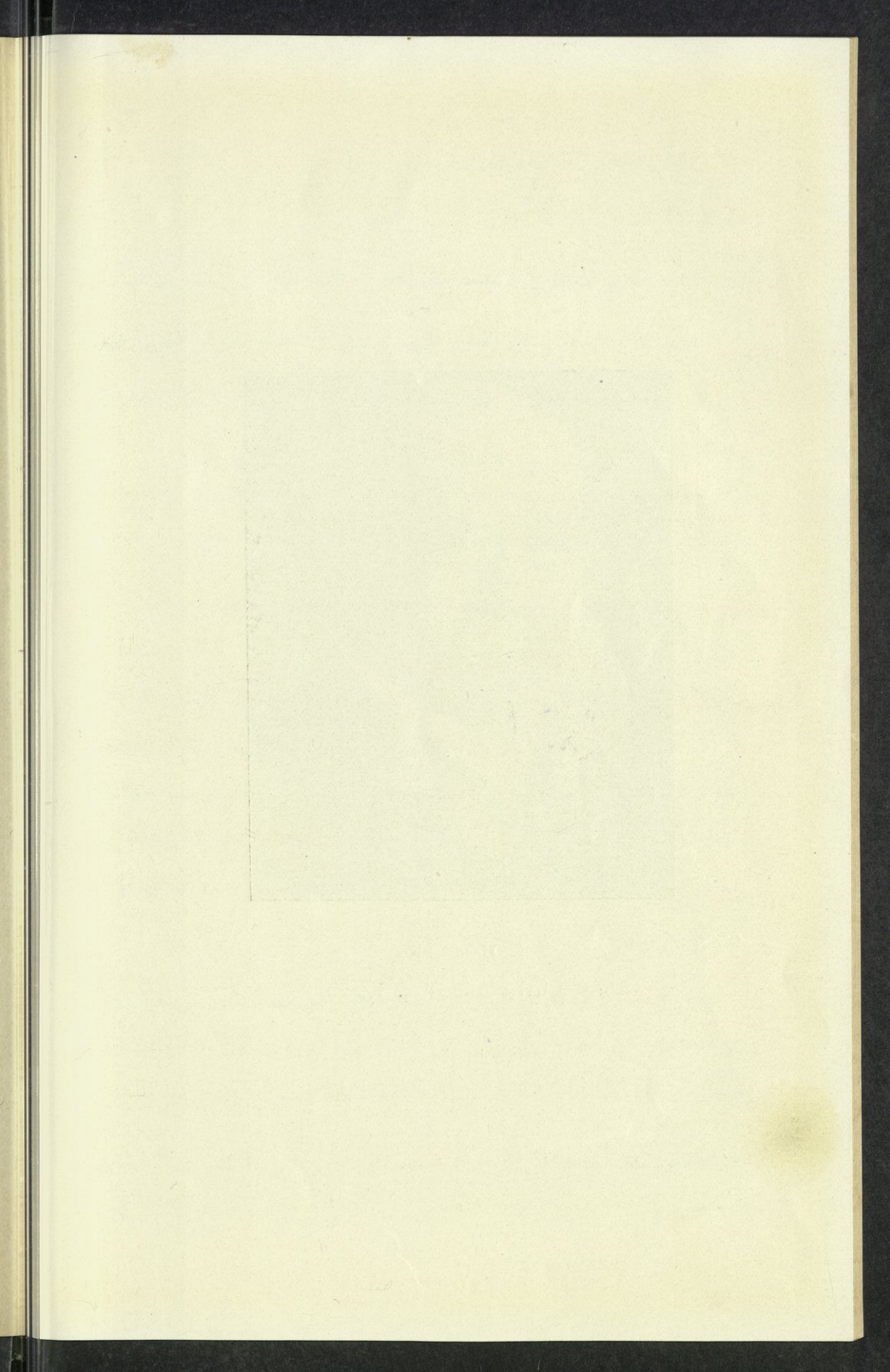
وبقي هذا الانقسام في الرأي على أصلح النظم لجمعيات التعاون الزراعية سببا في التطاحن بين أنصار كل رأى إلى أن تغيرت الظروف والأحوال العامة في ألمانيا فكانت سببا في التقليل من أهمية هذه الاختلافات ثم القضاء عليها نهائيا .

ويحسن أن نأتي هنا على تحليل للأسباب التي دعت إلى الخلاف بين الزعيمين الكبيرين :



هاس HAAS

من أكبر راود التعاون في ألمانيا



سبق أن ذكرنا أن رايفيزن بدأ جمعياته في أصقاع ألمانيا حيث كان البؤس وكانت الفاقة على أشدها بين قوم سقطوا في محالب المرايين لذلك جعل رايفيزن أول أغراض جمعياته تحسين أحوال أعضاء هذه الجمعيات من الوجهة الخلقية والعمل على تقوية مداركهم كما أسلفنا . كما أنه للأسباب نفسها كان يعلق الأهمية العظمى على وضع إدارة هذه الجمعيات في أيدي المتنورين في القرية من القسس والمعلمين والأطباء وكان يعتقد بضرورة وجود سلطة تعاونية عالية تتركز فيها السيطرة التامة على أعمال الجمعيات . كذلك كان رايفيزن يعمل على إنشاء الجمعيات المتنوعة الأغراض إذ كان يعتقد بأن القرية الواحدة لا تقوى على تكوين أكثر من جمعية تعاونية واحدة .

أما هاس فانه بدأ يعمل على تكوين جمعياته بعد أن انقشع كثير من تلك المساوئ الاقتصادية والاجتماعية التي خيمت على ألمانيا في بدء إنشاء جمعيات رايفيزن . أنشأ هاس جمعياته من أعضاء متنورين نوعا وأحسن حالا من الوجهة الاقتصادية ولهم بعض الدراية بالمعاملات التجارية لذلك لم يعلق هاس الأهمية العظمى على تركيز السلطة العامة في يد واحدة تاركا لتلك الجمعيات الحرية في تكوين اتحادات اقليمية مستقلة تنضم بدورها إلى عضوية اتحاد عام . كما أنه أباح المسئولية المحددة وجبذ وجود رأس مال مسهم وأجاز للأعضاء أخذ الأرباح وجعل أعمال مصارفه التعاونية قاصرة على الإقراض تاركا التصريف والتوريد لجمعيات تعاونية أخرى تختص بذلك .

هذا هو مجمل أسباب الخلاف بين الزعيمين ، ويحسن أن نعقب على أهمها بالتفصيل وهي أربعة :

(١) رأى ” رايفازن “ اتخاذ المصرف واسطة في شراء الأشياء الزراعية (وأحيانا المنزلية) اللازمة للأعضاء وبيع محصولاتهم لاعتقاده أن ذلك خير وسيلة

اقتصادية للفلاح لا سيما في الجهات الفقيرة في مالها أو رجالها والتي لا تستطيع إنشاء جمعيتين تعاونيتين إحداهما مالية والأخرى تجارية . كما أن ذلك يسهل تحصيل ثمن ما يباع للأعضاء لإلزام المصرف الإلزام كله بأحوالهم المعاشية . وزيادة على ذلك يصبح ما يحنه المصرف من الربح الناتج من بيع لوازم الأعضاء لهم مساعداً له على القيام بمصاريفه وعلى انماء ماله الاحتياطي وبذلك يمكنه من خفض فائدة الإقراض ومن رفع فائدة الإيداع لأعضائه وقد بينا مزاي ذلك . أضف الى هذا أن توحيد القوى في هذه الحالة مما يقوى الرابطة بين الفلاحين ويجعلهم يدا واحدة . وهناك نقطة أخرى جديرة بالذكر وهي أنه إذا اقتصر المصرف على عمله المالي وجاء وقت حسن فيه حال الأعضاء وقل اقتراضهم منه لدرجة يخشى عليه منها ، عند ذلك يصبح المصرف مهدداً في حياته ، أما إذا تعددت وظائفه وحدث أن قلت معاملته المالية لتحسن مركز أعضائه المالي ففي الغالب نرى أن معاملته التجارية تزداد لنفس هذا السبب . من ذلك يرى أن المصرف ذا الأعمال المتعددة يكون في مأمن من تقلبات الأحوال ، إذ يمكنه في أى وقت أن يستعمل موارده ويبدل جهوده في العمل الذي ينبغي أن يعمل فيه ، وبذلك يضمن أن يعيش وهو قائم بالخدمة التي يحتاج اليها أعضاؤه والتي من أجلها أنشئ .

كل ذلك لم ينظر اليه "هاس" بعين الرضا التام . وهو وإن وافق "راي فايزن" في حال ما إذا كانت المصارف صغيرة ، يفضل الفصل بين الأمور المالية والأمر التجارية حيثما يتسع نطاق العمل ، وله في ذلك أدلة تعضد آراءه منها :

(١) أن هذه الأعمال تحتاج الى التخصص إذ أصبحت المعاملات المالية عملاً قائماً بنفسه ومن يديرونه في دائرة واسعة بمقدرة ونجاح ليسوا دائماً تجاراً حاذقين .

(ب) اذا جمع بين الأعمال المالية والأعمال التجارية في جمعية واحدة يخشى أن تنمو إحداها على حساب الأخرى قصدا أو عرضا . هذا فضلا عن أنه اذا انتاب إحداها نكبة امتد الضرر بطبيعة الحال الى الأخرى .

(ج) أن تضيق دائرة العمل لا يكون من الحكمة الا في ناحية واحدة وهى أعمال المصرف باقتصارها على قرية واحدة ولكن ذلك لا ينطبق على أحوال البيع والشراء ، فان هذه يستحسن فيها اتساع دائرة عملها لأسباب اقتصادية غير خافية .

(٢) ان اتباع المسؤولية المطلقة هو من العمد القويمة التي بنى عليها "راي فايزن" نظامه وقد بينا مزايها هذه المسؤولية في موضع آخر . أما "هاس" فانه لم يتسك بهذه المسؤولية دون سواها مع تقديره لها كل التقدير ، بل أباح المسؤولية المحدودة لاعتقاده أن هناك ظروفًا يفضل فيها اتباع هذه المسؤولية منها^(١) :

(١) أنه في الجهات التي يكثر فيها أصحاب الأملاك يحسن أن تتبع المسؤولية المحدودة اذا نحن أردنا أن نشرك الغنى والفقير في مصرف واحد ، لأن الغنى كثيرا ما يرفض أن ينتظم في سلك جماعة تعمل لصالح الفلاح الصغير قبل كل شيء ومسئوليتها مطلقة ، لأنه إذا أفلس المصرف فان الخسارة واقعة لا محالة على رأس القادر على الدفع .

(ب) أن المصارف في القرى الكبيرة التي بها بعض الصنائع تشتمل عضويتها على كثير من يشتغلون بالصناعة والتجارة ومثل هؤلاء يكونون مشتغلين بأمور أكثر تعرضا لأخطار ليست في الحسبان مما يشتغل به إخوانهم الذين تقتصر أعمالهم على الزراعة ، فضلا عن أن هذه الأمور قد تكون

(١) في سنة ١٩٣٠ كان عدد مصارف الإقراض التعاونية في جميع أنحاء ألمانيا ٢٠٤١٠ مصرف تضم الى عضويتها ١٧٨٠٠٠ عضو تقريبا . من هذه المصارف ٨٨,١٪ ذات مسؤولية غير محدودة و ١١,٨٪ ذات مسؤولية محدودة و ٠,١٪ ذات مسؤولية مضاعفة بقيمة الأسهم .

خارجة عن دائرة قريتهم وبعيدة عن مراقبتهم ، فليس من الإنصاف اذن وضع نظام مسؤوليته مطلقة في مثل هذه المصارف إذ أن ذلك يعد إجحافا بحقوق الفلاحين بتعريض أموالهم للخطر .

(٣) أن من مبادئ ” رايفايزن “ التمسك بالمركزية ^(١) ولذلك أقام نظام مصارفه الأعلى على أساس مصرف رئيسى واحد له ثلاثة عشر فرعاً تعمل في الأقاليم لخير المصارف القروية المتعددة حولها . أما ” هاس “ فرأى غير ذلك واستحسن أن تجتمع المصارف القروية القائمة في كل مقاطعة تحت مصرف اقليمى خاص بها وعدد هذه أربعة وعشرون كل منها مستقل بنفسه . وعلى ذلك قد اتبع هاس مبدأ اللامركزية ^(٢) وحثه في ذلك أن حرية العمل سواء كانت في الأمور المالية أو التجارية تكون أوسع لأن ذلك يجعل كل مقاطعة تشغل بما يلائم أحوالها وظروفها الخاصة دون أن تتقيد بقوانين عامة قد لا توافق المنطقة التي تعمل فيها والتي هي أدري بشؤونها المحلية من جمعية بعيدة عنها تسن قوانين وتضع نظامات قد تظن أنها توافق كل الجمعيات التي تحت اشرافها والتي تتأثر بظروف مختلفة ما بين طبيعية وغير طبيعية .

(٤) أن أبغض الأشياء عند ” رايفايزن “ هو النظر الى الحكومة قصد المعونة المالية وقد نجح في إدخال هذا الروح في نظام مصارفه . ولكن ” هاس “ لم يربأسا من قبول مساعدة الحكومة لمصارفه . وسرى ذلك عند ما نتكلم في موضوع ” المصارف المركزية “ .

الآن وقد أتينا على ملخص ما يمكن أن يقال في هذا الفصل عن تنظيم الإقراض التعاونى في ألمانيا بقي علينا أن نختم بحثنا بشرح ما وصل إليه هذا التنظيم من التدرج من المرتبة الأولى في نظم التعاون إلى المرتبة العليا فيه وهو موضوع الفصل التالى :

الفصل الثامن

الاقراض التعاونى فى ألمانيا (تابع)

المرتبة العليا فى تنظيم التعاون فى الاقراض

إن بلدا كالألمانيا نشأ فيه التعاون فى الإقراض فأينع وأثمر وصار نموذجا تقتدى به البلاد الأخرى ليس غريبا عليه أن يتدرج فيه التنظيم التعاونى من المرتبة الأولى حيث وصلت المصارف التعاونية كما بينا إلى المرتبة العليا التى سنتكلم عليها الآن .

ومهما بلغ النظام التعاونى فى المرتبة العليا من الرفعة فإن الفضل يرجع إلى النظام الأولى الذى شيدت عليه المصارف المنتشرة فى أنحاء البلاد والتى هى أساس الحركة وعليها مدار هذا النظام البديع من أوله إلى آخره .

لما ارتقت المصارف التعاونية ووصلت إلى درجة عالية من الكمال كونه من بينها هيئات عليا بعضها خاص بالشؤون الادارية والبعض بالأعمال المالية وبعض بالأمور التجارية وهذه الهيئات يقوم كل منها بدوره بالعمل لما فيه خير هذه المصارف وغيرها من الجمعيات التعاونية .

وينقسم بحثنا فى هذا الموضوع إلى ما يلى :

(١) المصارف التعاونية المركزية .

(٢) الاتحادات التعاونية .

(٣) الأطوار التي مرت بها المصارف المركزية والاتحادات التعاونية في ألمانيا .

(٤) الاتحاد التعاوني العام .

(٥) الحكومة الألمانية والتعاون .

(٦) إحصاءات عامة عن حركة التعاون الزراعي في ألمانيا .

١ - المصارف التعاونية المركزية

السبب الجوهرى الذى دعا إلى إنشاء هذه المصارف هو عدم وصول المصارف التعاونية القروية إلى الدرجة التى فيها تكتفى بمواردها المالية فتفى بحاجات أعضائها فى كل الأوقات . لأن هذه المصارف قد تعرض لها أوقات أثناء السنة يحتاج فيها الكثير من الأعضاء إلى السحب من خزائنها فلا تجد من المال ما تسد به حاجاتهم ، كما تأتى أوقات أخرى تمتلئ فيها خزائنها بالمال الزائد على حاجات الأعضاء فى موسم بيع المحصولات . وكذلك المصارف الحديثة العهد أو غير الثابتة المركز فانها كثيرا ما تحتاج إلى المال وفى الوقت عينه يكون هذا المال موفورا لدى المصارف القديمة أو المتينة الدائم ، وكل من الطرفين يود لو تعامل مع الآخر لما لكل منهما من المصلحة فى ذلك ، ولكن عدم الصلة بينهما حرم كلا منهما من هذه المزايا وأفسح المجال للمعاملة مع المصارف العادية وأرباب الأموال الذين تتنافى مصالحهم مع مصالح التعاونيين ، فكان من الحكمة إذن العمل لإيجاد هيئات مركزية ذات مبادئ ونظم تناسب مبادئها ونظمها وهذا هو ما حدا بالمصارف القروية إلى إنشاء المصارف المركزية .

مما تقدم يعلم أن لهذه المصارف المركزية وظيفتين :

الأولى — تكارين واسطة اتصال بين المصارف القروية والأسواق المالية فتحصل على القروض اللازمة لها عند الاقتضاء ، كما أنها عند الحاجة تدبر الطريق المأمون لاستخدام الأموال الزائدة لديها على الحاجة .

الثانية — وهى الأهم ، إيجاد الصلة وإحداث التوازن المالى بين المصارف القروية بعضها وبعض حتى لا يفتقر بعضها الى المال فى حين أنه موفور لدى الآخر منها . وإحداث هذا التوازن يكون عن طريق الحساب الجارى بين المصارف القروية والمصارف المركزية .

إن رأى " رايفازن " فى هذا الموضوع — موضوع إحداث التوازن المالى بين المصارف القروية بعضها وبعض — أقرب إلى الصواب من رأى " هاس " إذ أن مصارفه الإقليمية لم تكن إلا أفرعا لمصرف رئيسى : " مصرف الإقراض الزراعى المركزى " ^(١) ببرلين ، وهو أقدر فى الحقيقة على توزيع المال كما يجب بين الأقاليم المختلفة من مصارف " هاس " الإقليمية المستقلة التى يعمل كل منها على حدة فى إقليم ولا صلة بينه وبين الآخرين . ذلك لأن توافر المال لدى بعض هذه المصارف وعدم توافره فى الوقت عينه لدى البعض الآخر فى إقليم واحد لا يحصل دائماً كما هو الشأن فى المصارف الواقعة فى أقاليم مختلفة ، فإن الأقاليم وخصوصاً فى البلاد الواسعة الأرجاء تزرع محاصيل مختلفة حسب المناخ وتربة الأرض وحالة أهلها المعيشية ، فإذا أصيب أحد هذه الأقاليم بكارثة جوية أو آفة سماوية قضت على المحصول ، أو اذا هبطت أسعار حاصلاته لدرجة تركت أهله معوزين ، فقد يتيسر للأقاليم الأخرى مد يد المساعدة له . وحتى إن لم يحدث شيء

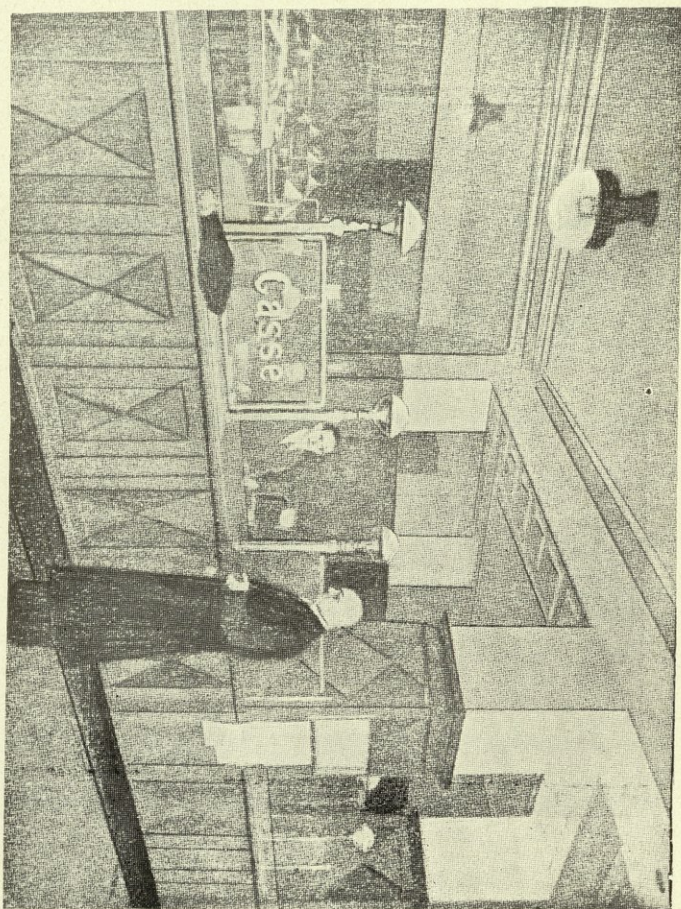
من هذه المصائب فإن الأقاليم يتيسر لها مساعدة بعضها بعضاً لأن إرادات محمولاتها المتعددة تأتي في أوقات مختلفة تسمح فيها بهذه المساعدة .

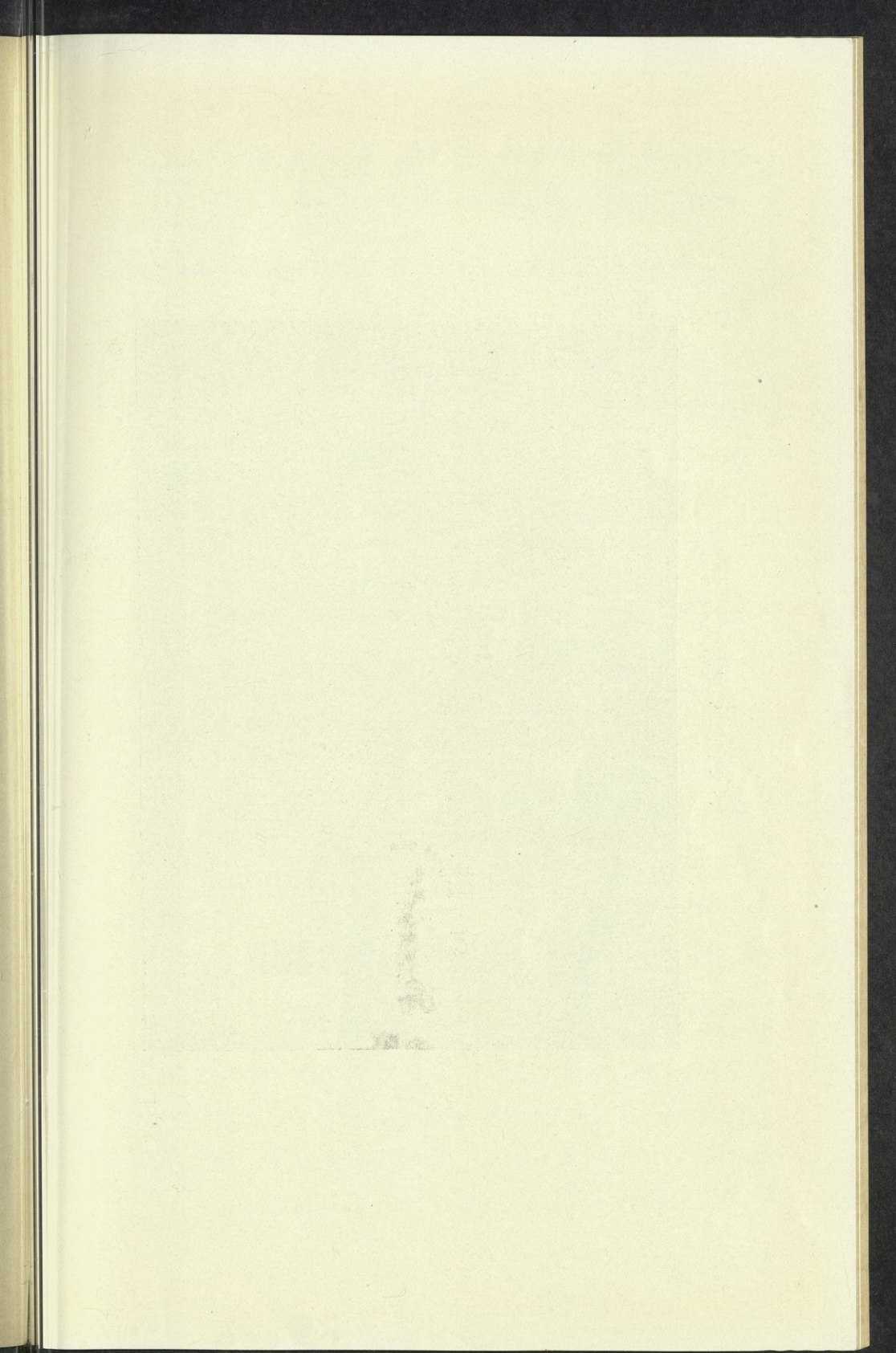
من أجل هذا كانت المصارف الإقليمية المستقلة غير كافية وحدها لإحداث التوازن المالى اللازم بين المصارف القروية فمثلاً في ألمانيا جمعيات فلاحي الجنوب الغربى كثيراً ما يتوافر لديهم المال في أوقات يكون فيها اخوانهم في الشمال الشرقى في شدة الحاجة اليه . هذا دليل كاف على رجحان نظام "رايفازن" لإحداث التوازن المذكور وكذلك على وجوب إيجاد مصرف رئيسى فوق مصارف "هاس" الإقليمية يكون منها بمثابة المصارف الإقليمية هذه من المصارف القروية . وفعلًا كان ذلك كما سيأتى بعد عند الكلام عن "المعهد التعاونى العام للإقراض التعاونى" .

ذكرنا أن المصارف الإقليمية تقدم القروض للمصارف القروية التابعة لها بطريق الحساب الجارى وتختلف في تعيين الحد الأقصى لهذه المصارف القروية حسب مسئوليتها (مسئولية المصارف القروية) فإن كانت مطلقة تقدر قيمة أملاك الأعضاء وكذلك يستوثق من سمعة المصرف نفسه من تقرير مراجعة حساباته الأخيرة . وبعد ذلك يوضع هناك حد أقصى لما يقرض مثلاً ١٠ أو ٢٠ فى المائة أو أكثر من مجموع قيمة أملاك الأعضاء المذكورة . وإن كانت المسئولية محدودة تعطى القروض لغاية ٦٠ أو ٧٠ فى المائة من مجموع قيمة ضمانها مادامت هناك أملاك كافية لسد هذا الضمان .

ورأس مال هذه المصارف مجزأ الى أسهم تتراوح قيمتها بين نصف الجنيه وسبعين جنياً والأعضاء فيها (وهم يتكونون من مصارف قروية وجمعيات تعاونية وهذان هما الأغلبية الكبرى وبعض جماعات زراعية وأفراد من مجالس الادارة ولجان المراقبة) لا يسألون عن ديونها الا بمقدار قيمة أسهمهم .

الخيرية في المصرف التعاوني الرئيسي برلين





والأرباح التي تحصل عليها هذه المصارف من الفرق بين سعري فائدتى الإقراض والاقتراض يوزع جزء منها على حملة الأسهم ويضاف الجزء الأكبر الى المال الاحتياطى . ولا تشرف المصارف الاقليمية على حسابات المصارف القروية ولا تفقش عليها بل تترك كل ذلك للاتحادات التي هذا شأنها ^(١) ولكن هناك صلة وتفاهما بين الاتحادات والمصارف المركزية تضمئن الأخيرة على مصلحتها فمثلا فى نظام "رايفايزن" رئيس الاتحاد العام هو أيضا رئيس للمصرف الرئيسى وينتخب فى جلسة عمومية مشتركة من الهيئتين . وكذلك فى الأقاليم حيث رئيس الاتحاد المحلى هو أيضا رئيس الفرع المحلى للمصرف الرئيسى . وهذه هى الحال أيضا مع الجمعيات التعاونية للتجار بالجملة . وهذا الروح بل هذه الخطة نفسها متبعة فى نظام "هاس" . كل ذلك سعيًا وراء ضبط العمل حفظًا للمصالح التعاونية .

ولما رأت المصارف المركزية أن الغالبية العظمى من أموالها إنما هى ودائع الأعضاء وان ما يقتضى من الأسواق المالية ليس الا النزر القليل ، اقتصرت وظيفتها الرئيسية أو كادت ، على احداث التوازن المالى بين الجمعيات التابعة لها وتغافلت عن المهمة الثانية التى كانت تقول بها فى بدء انشائها وهى جلب المال من المصادر الخارجية .

مما بينا يرى أن هناك ثلاث حلقات لسلسلة الإقراض التعاونى : الأولى "المصارف القروية" ، الثانية "المصارف الاقليمية" ، الثالثة "المصارف الرئيسية" .

(١) ليس مما يرغب فيه أن يشرف المصرف المركزى على أعمال المصارف المحلية . نعم يجب أن يهتم بشؤونها ولكنها اذا أدركت أنها تحت إشرافه ، فاما أن تنقم منه ذلك وإما أن تصبح معتمدة عليه اعتمادا أكثر من اللازم . والنتيجة فى الحالتين سيئة . هذه المصارف المحلية يجب أن تكون مستقلة ، والاشراف الوحيد الذى يمكن اعتباره سليما هو اشراف مراجعى الحسابات والأعضاء . وطبعى أنه لا بد للمصرف المركزى قبل تقديم المال اللازم للمصارف المحلية من أن يقوم بعمل تحريات عن شؤونها ومعاملاتها ، وفى قدرته على رفض تقديم هذا المال اذا تبين سوءها ما يمهّد سبيل التأثير الحسن فى ادارة المصارف المحلية .

٢ — الاتحادات التعاونية

عند ما تتألف جمعية تعاونية من أى نوع فى القرى تجد نفسها مدفوعة بالمصلحة والروح التعاونية الى الالتحاق بثلاث هيئات تعاونية كبيرة هى مصرف مركزى وجمعية للتجار بالجملة واتحاد . فالأولى لمزايا مالية سبق شرحها . والثانية لمزايا تجارية . سنبينها فى فصل تال . والثالثة لمزايا ادارية فنية اجتماعية سيأتى الكلام عليها هنا .

وهذا التضافر بين الجمعيات التعاونية فى ألمانيا على اختلاف أشكالها لم يقف عند هذا الحد بل تعداه بدافع التدرج فى سلم الرقى فتساندت الاتحادات المحلية ووحدت قواها تحت اتحادين عامين أوجدهما الزعيمان ”رايفايزن“ و ”هاس“ ، ثم اندجما منذ سنة ١٩٣٠ كما سيأتى الكلام عنه .

وكما احتدم النزاع بين الزعيمين فى الأمور المالية والتجارية حول المركزية و”اللامركزية“ اشتد أيضا فى الشؤون الادارية فرأى ”رايفايزن“ وجوب الجمع بين كل الجمعيات التعاونية وانضمامها تحت اتحاد واحد كبير ، ورأى ”هاس“ أن الأفضل أن تجتمع كل الجمعيات التعاونية فى مقاطعة واحدة فقط وتنضم الى اتحاد محلى ثم تنضم هذه الاتحادات المتفرقة فى المقاطعات الى اتحاد واحد .

وقد كان الفوز لهاس لما فى نظامه من الضمان الذى يكفل تمام الحرية للجمعيات فلا تكون مقيدة بقوانين يضعها اتحاد عام بعيد عنها غير خبير بشؤونها المحلية . بعد ذلك انتشرت الاتحادات المحلية فى المقاطعات فاجتمع ما فى كل منها من الجمعيات التعاونية الزراعية المختلفة وانضم الى اتحاد محلى يجمع شملها ويعمل لمصلحتها وفوق هاته الاتحادات المحلية الاتحادان العامان ”لرايفايزن“ و ”هاس“ اللذان اندجما سنة ١٩٣٠ وكونا اتحادا واحدا كما سيأتى الكلام عنه :

الاتحادات المحلية :

ترمى هذه الاتحادات الى ترقية شؤون التعاون والسمهر على مصلحة الجمعيات المتتمية اليها من وجوه مختلفة . ولا شك أن الفوائد التي عادت على الجمعيات التعاونية من وراء هذه الاتحادات جزية فانها نظمت أعمالها وضبطت حساباتها وأرشدتها الى ما فيه فلاحها ودافعت عن مصالحها . كل ذلك على أيدي إخصائيين ثقات يعملون لاصلاح الجمعيات وتوطيد دعائمها كما أنها كانت الواسطة في نشر تعاليم التعاون الصحيح في القرى وتمهيد السبل لإنشاء جمعيات تعاونية بنشر الدعوة بواسطة مندوبين يلقون المحاضرات ويعقدون الاجتماعات التي بها تستنير أذهان الأهالي ويساعدونهم في إجراء ما يلزم لهم قضائيا وإداريا . كذلك عملت الاتحادات لإنشاء مصارف مركزية وجمعيات للتجارة بالجملة لفائدة الجمعيات التي تحت إشرافها كما أنها تقوم بنشر الجرائد التعاونية وطبع الكتب والرسائل النافعة للتعاونيين ووضع نماذج لقوانين ولوائح جمعياتها وإصدار تقارير وإحصائيات عنها . أضف الى هذا ما قام به بعض الاتحادات من تذليل الطرق لجمعياتها في التأمين على الحياة وضد الحريق وعلى حياة الماشية وضد الآفات التي تصيب الزراعة فعقدت اتفاقات مع شركات التأمين تضمن للجمعيات النفع من ورائها .

كل ما تقدم عبارة عن الفوائد المادية للاتحادات . أما الفوائد الأدبية فكانت العون الكبير في تقدم القرى اجتماعيا فقد أنشأت الأندية ودور الكتب وقاعات المطالعة كما كانت وسيلة لإلقاء المحاضرات العلمية والاجتماعية الى غير ذلك مما يعود على أهالي كل قرية بالنفع والرق الأدبي .

كل هذه الجهود تستوجب طبعا استخدام عدد من الرجال ليقوموا بمهمة التفتيش ومراجعة الحسابات والتعليم وبث الدعوة وغير ذلك من الأعمال التي

ذكرناها ، وقد يعظم أعمال بعض الاتحادات ويتسع نطاقها لدرجة تدعو الى تعيين فنيين واخصائيين يتنقلون بين الجمعيات العديدة لارشاد أعضائها .

وقد جرت العادة بأن يشرف الاتحاد على جمعيات التعاون الداخلة في مقاطعته ولكنه أحيانا قد يشرف على جمعيات خارجة عنها في أحوال خاصة فنية كالاتحادات التي تشرف على معامل الزبدة والجبن مثلا وأمثال هذه الاتحادات الخاصة تفيد كثيرا الجمعيات التي تشرف عليها وذلك لأنها ترسل لها خبراء مارسوا هذا العمل طويلا فكانوا خير مرشدين فنيين فضلا عن علمهم التام بفحص الحسابات .

ولما كان أهم أعمال هذه الاتحادات فحص حسابات جمعيات التعاون بواسطة مراجعين اخصائيين يقدمون التقارير الوافية عنها حظر عليها القانون الذي وكل اليها هذه المهمة أن تشغل مع الجمعيات في الأمور المالية أو التجارية حتى لا تكون عرضة للقدح في نزاهتها .

وقد يكبر بعض الاتحادات ويكثر عدد الجمعيات المنتمية اليها لدرجة يخشى معها على هذه الجمعيات ألا تتمثل فيها حق التمثيل فلا يسمع صوت ممثلها في اجتماعاتها وهذا عيب في الحكم الديموقراطي يجب تلافيه . نضرب لذلك مثلا هو "اتحاد بشاريا الزراعي بميونخ" (١) وهو أكبر اتحاد في ألمانيا ، وعدد جمعياته ٣٣٠٠ ، كثيرا ما يتغيب ممثلو هذه الجمعيات في الاجتماعات العمومية لهذا الاتحاد حتى ينذر أن يزيد عدد الحاضرين على ١٠٠٠ . هذا الإهمال لا شك غير مساعد على الأخذ بيد الاتحاد في أعماله . من أجل ذلك فكر القائمون بالأمر في تكوين فروع للاتحاد (٢) . هذه الفروع وعددها سبعة وزعت بينها الجمعيات توزيعا جغرافيا يضمن تمثيل عدد كبير من الجمعيات المتباينة في الاتحاد .

(٢) تسمى Sub-Unions

(١) The Bavarian Agricultural Union at Munich

أما إدارة الاتحادات فتقوم على مبدأ دستوري فأعضاؤها هي الجمعيات التعاونية التي في مقاطعتها ولكن يختلف بعضها عن بعض في تفاصيل تنظيمها وأكثرها تديره هيئات ثلاث كما هي الحال في الجمعيات التعاونية ، مجلس إدارة ولجنة مراقبة وجمعية عمومية . وتندب الجمعيات مندوبيها ليمثلوها في الجمعية العمومية وفيها ينتخب الرئيس والهيئات الادارية وكذلك يبت في شؤون الجمعيات . . أما موارد هذه الاتحادات فتحصل عليها من ثلاث جهات :

(١) اشتراك سنوى ثابت من كل جمعية بصرف النظر عن كبرها وصغرها .
(٢) جعل نسبي على حركة المعاملة في كل جمعية وأحيانا على ربحها الصافي أيضا .

(٣) ما تتعاطاه من أجر لمراجعة حسابات الجمعيات .
وقد كانت اتحادات ”هاس“ تأخذ إعانة مالية سنويا من الحكومة إلا أنها حبست منذ قيام الحرب العظمى .

التفتيش :

نظام التفتيش ليس خاصا بالمصارف وحدها بل يسرى على كل جمعيات التعاون في ألمانيا . والفضل الأكبر فيه عائد إلى ”شولز“ فهو أول من فكر فيه واستخرج بنظره البعيد مزايا فحص حسابات المصرف مرة كل ثلاث سنوات . ولما بدأت فوائد هذا النظام تظهر للجُمهور كان هذا من البواعث التي جعلت مصارف ”رايفازين“ تحذو حذوه وتبعتها الجمعيات التعاونية الأخرى على اختلاف أنواعها حتى إن الحكومة الألمانية لما أصدرت قانون التعاون في سنة ١٨٨٩^(١) كان من أوائل بنوده وجوب القيام بتفتيش كل جمعيات التعاون مرة كل سنتين على

(١) انظر هامش صفحة ٢٠٩

الأقل . وقد نيّطت هذه المهمة بالاتحادات المنتمية إليها هذه الجمعيات ^(١) . وقصرت مهمة الاتحادات على فحص أعمال جمعياتها والعمل لما فيه مصلحتها بدون أن تشغل بالمسائل المالية أو التجارية لحسابها حتى تكون بعيدة عن الأغراض المادية .

وإنما نيّطت مهمة التفتيش بالاتحادات ^(٢) لأن المفتشين الذين تندبهم هم من موظفيها الذين درّبهم على الشؤون المالية ومرتّبهم على درس النظم التعاونية فمارسوا العمل تحت إشرافها وجرّبهم في كثير من أعمالها التي لها ارتباط بالمسائل الزراعية وتحققت حسن أخلاقهم فهم خير من تسند إليهم هذه المهمة . وقد ظهرت النتائج الحسنة التي ترتبت على هذا الاختيار .

إن مهمة هذا المفتش لا تقتصر على تأدية واجبه المفروض عليه قانونا من اطلاعه بواسطة مجلس الإدارة على الدفاتر والحسابات وجرد المال الذي في خزانة المصرف وأوراقه المالية والبضائع التي تحت يده . وبالاختصار من فحصه الدقيق لكل أعمال المصرف ، وكتابة التقرير عن ذلك . بل له مهمة أدبية لا تقل عن الأولى فهو باعتباره عضوا عاملا في الحركة التعاونية ومتشعبا بمبادئها لا يدع فرصة وجوده بين أعضاء الجمعيات التعاونية تمر دون أن يحث الأهالي من تلقاء نفسه على العمل بتعاليم التعاون الذي يؤدي إلى رقيهم اقتصاديا واجتماعيا . وكثيرا ما تنتفع الجمعيات بنصائحه في مرافقها الزراعية في شراء الأسمدة والآلات الزراعية وبيع المحصولات ومعرفة أحسن الأسواق وأحدث الأساليب والمبتكرات الزراعية

(١) أما الجمعيات التعاونية التي لا تنتمي إلى اتحاد (وهذه قليلة العدد) فتطلب من المحكمة الجزئية أن تعين خيرا يقوم بهذا التفتيش على نفقاتها .

(٢) ذلك بمقتضى رخصة يأخذها الاتحاد من الحكومة ، وتسحب منه إذا أهمل في أداء واجبه التفتيشي أو خالف مواد القانون .

العامة . فهو — وإن كان واحدا منهم — أوسع معرفة وأكثر تجارب وأطول تمرينا وأبعد نظرا في الشؤون الزراعية الاقتصادية .

إن أعمال هؤلاء المفتشين لا تنتهى بتقديم تقاريرهم إلى لجنة لإدارة المصارف وإلى قلم تسجيل جمعيات التعاون وإلى الاتحاد حسب القانون بل هم يوعزون إلى الاتحاد لحث الجمعيات على تنفيذ ما أشاروا به من طرق الإصلاح بالحسنى فإن لم يجد ذلك نفعا استعمل التهديد باخراجها من عضوية الاتحاد ولا يخفى ما فى ذلك من العار وسوء السمعة ومن الحرمان من مزايا معاملة المصرف المركزى وانتفاعها بارشادات المفتشين وزعزعة ثقة أعضائها بها إلى غير ذلك مما قد يؤدى إلى انحلال الجمعية .

هذه الأغراض الشريفة التى ترمى إلى اعلاء شأن الجمعيات التعاونية جعلت الجمعيات تدرك حسن فائدة هذا التفتيش على هذه الطريقة فقبلته بكل ارتياح ولم تتر فى هذا ما يحيط من كرامتها فاستفادت هى وأعضاؤها من المفتشين الغيورين على مصلحتها ما ديا وأديا .

إن التفتيش على هذا النظام لا يقصد به التدخل فى شؤون الجمعية الداخلية فإن ذلك من اختصاص الهيئات الادارية التى سبق الكلام عليها . وإنما يقصد به أن يكون مكلا ومتمما لأعمال هذه الهيئات ومغريا لهم بتنفيذ ما هم مكلفون به ، وقد دعت الحاجة إليه لأن المبادئ العالية التى هى سر النظام التعاونى لا تنفى بها القوانين المسنونة دون أن تجد كفيلا بتنفيذها من هيئة ذات علم وخبرة ونزاهة وأحيانا لا تتوافر هذه الشروط فى القرى وإذا وجدت لا تكون على الوجه المرضى تماما فربما يحدث تساهل فى تنفيذ تلك القوانين التى تحتاج إلى قوة عزيزة وبعد نظر فتقع المصارف فى مأزق مالية . أضف إلى ذلك أن نصائح هيئة خارجة

عن دائرتهم ولها خبرة وتجارب بمثل أعمالهم في جهات أخرى ، تكون ثمينة نافعة لاسيما إذا كان مصدرها قلبا يتقد غيرة واخلاصا على تقدمها وسعادتها .

ومدة التفتيش تستغرق من يوم إلى أسبوع حسب اتساع دائرة أعمال الجمعية ، ومصاريفه تبلغ جنيها في اليوم . وأما الأصول التي يجب أن يسير عليها فنلخصها فيما يأتي :

واجبات المفتشين :

- (١) عمل قائمة بالنقود والسندات والبضائع التي تحت يد المصرف .
- (٢) فحص نظام امساك الدفاتر من جهة وفائها بالغاية ومطابقتها للتعالم .
- (٣) فحص الحسابات والحساب الختامى ومطابقتها للدفاتر وللتقرير السنوى .
- (٤) التحقق من أن التوصيات التي أوصيت بها الجمعية في التفتيش السابق قد عمل بها .
- (٥) فحص قائمة أسماء المدينين والضامين .
- (٦) مراجعة الحسابات للتحقق من صحتها بمقارنتها بما هو مقيد في دفاتر الأعضاء الشخصية بعد ما ترد للمصرف .
- (٧) فحص كل الحسابات بمساعدة أعضاء هيئات المصرف الادارية بما فيها حساب القروض والحساب الجارى وحساب البضائع .
- (٨) اختبار سهولة إحالة موجودات المصرف إلى نقود ، والتحقق من أن أصول الميزانية هي "أصول حرة" (١) .

- (٩) فحص سير أعمال المجلس واللجنة والجمعية العمومية . والتحقق من انطباقها على ما هو مدون في القانون واللائحة الداخلية وقرارات الجمعية العمومية .
- (١٠) عقد اجتماع مع هيئات الادارة عقب الانتهاء من التفتيش للمناقشة بالتفصيل في نتائج التفتيش والتقرير عنه .

واجبات الاتحادات :

- (١) وضع التقارير بنتيجة التفتيش وتحضير الخطابات الخاصة بنصيحة الجمعيات بناء على نتائج هذا التفتيش ، ومراعاة أن هذه النصائح يؤخذ بها ويعمل بمقتضاها .
- (٢) الأمر بالإثثار من التفتيش على الجمعيات السيئة الحال ، ووضع التقارير الكتابية عن حقيقة مركزها وإرسالها إلى هيئاتها الادارية .
- (٣) إذا استمر سوء نظام أى جمعية ينذر الاتحاد هذه الجمعية بفصلها من عضويته وإذا دعا الحال يقترح فصلها فعلا على الهيئة المختصة بذلك في إدارته .

٣ — الأطوار التي مرت بها المصارف المركزية والاتحادات

التعاونية في ألمانيا

كانت أول محاولة لتكوين مصرف رئيسى للمصارف القروية فى سنة ١٨٧٢ حيث اشترك اثنا عشر مصرفا قرويا فى تكوين "المصرف الزراعى التعاونى فى اقليم الراين" الا أن تكوين هذا المصرف بكمعية تعاونية ذات مسئولية غير محدودة كان مخالفا لنصوص القانون باعتباره مصرفا مركزيا وعلى ذلك تقرر حله .

أنشئ بعد ذلك في سنة ١٨٧٦ "مصرف الإقراض الزراعى المركزى" (١) بشكل شركة مساهمة .

وبقى هذا المصرف يدعى بهذا الاسم لغاية ١٤ مارس سنة ١٩٢٣ حيث أصبح يدعى بعد ذلك باسم مصرف "رايفيزين الألمانية" (٢)

ثم كانت حركة الاندماج بين الهيئات العامة لمصارف "رايفيزين" و "هاس" فى سنة ١٩٣٠ وكان من نتائجها انحلال هذا المصرف انحلالاً نهائياً .

وفى سنة ١٨٧٧ أنشأ رايفيزين "الاتحاد العام للجمعيات التعاونية القروية" بمدينة نويفيد (٣) ثم تقرر نقل مركزه الى برلين فى سنة ١٩١٠ وبعد أن تغير اسم هذا الاتحاد مرات عديدة أصبح يدعى منذ سنة ١٩١٧ باسم "الاتحاد العام للجمعيات رايفيزين" (٤) .

ثم انتهى الأمر بانحلال هذا الاتحاد أيضاً فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ حيث اندمج مع الاتحاد العام للجمعيات "هاس" كما سيأتى الكلام عنه .

وكما كانت مصارف رايفيزين تكون لنفسها مصارفها المركزية واتحاداتها العامة كذلك كانت تعمل جمعيات هاس على تكوين مثل هذه الاتحادات .

ففى سنة ١٨٧٣ أقدمت جمعيات التوريد الزراعى بمقاطعة هاسيا (٥) على تكوين اتحاد عام تحت ادارة ولهم هاس وتبع انشاء هذا الاتحاد ، اتحاد آتير للجمعيات الإقراض الزراعى كونه ٣٠ مصرفاً فى مقاطعة هاسيا فى يناير سنة ١٨٧٩ ثم امتدت أعمال هذا الاتحاد فى شهر أكتوبر من السنة نفسها الى مقاطعات بادن (٦) وناساو (٧) ووستفاليا (٨) وقد أطلق على هذا الاتحاد فيما بعد اسم "اتحاد

(١) Landwirtschaftliche Zentraldarlehenskasse für Deutschland A.G.

Neuwied (٣)

Deutsche Raiffeisenbank (٢)

Generalverbänder Deutschen Raiffeisengenossenschaften. (٤)

Westphalia (٨)

Nassau (٧)

Baden (٦)

Hassia (٥)

الجنوب الغربي“ وانتشرت بعد ذلك حركة تكوين الاتحادات الاقليمية في جميع أنحاء ألمانيا .

ثم بدأت حركة الاندماج بين الاتحادات المختلفة في مقاطعة هاسيا السالفة الذكر إذ اندمج اتحاد جمعيات التوريد مع اتحاد مصارف الإقراض ثم اندمج الاثنان مع اتحاد جمعيات الألبان وتكون من الجميع اتحاد واحد أصبح يدعى: ”اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية في شرق وغرب بروسيا“ .

ولم يكن لهذه الاتحادات الاقليمية اتحاد عام خاص بها تنضم الى عضويته ، الا أن كثيرا منها انضم في بادئ الأمر الى اتحاد شولز ديلتش العام لجمعيات الإقراض في المدن . وكان لهذا الاتحاد يد في تكوين كثير من جمعيات الألبان وجمعيات التوريد التعاونية الأخرى .

ابتدأت تختمر منذ ذلك الوقت فكرة انشاء اتحاد عام يجمع مختلف هذه الجمعيات التعاونية سواء كانت للإقراض أو للتوريد أو للتصريف أو لصناعة الألبان وجاءت الفرصة المناسبة في سنة ١٨٨٣ بانعقاد المعرض الدولي للماشية في مدينة هامبورج فاستقر رأى كثير من هذه الاتحادات الاقليمية على انشاء اتحاد عام أسموه أولا ”الجمعية الألمانية العامة لجمعيات التعاون الزراعي“ ثم استبدل هذا الاسم في سنة ١٩٠٣ باسم ”الاتحاد الامبراطوري العام للجمعيات التعاونية الزراعية الألمانية“ (١) وقد بدأ هذا الاتحاد أعماله في ٦ يولييه سنة ١٨٨٣ حيث جعل مركزه الرئيسى بمدينة دارمستات (٢) ثم نقل مركزه الى مدينة أوفنباخ (٣) ولم يبق هناك طويلا حتى عاد ثانية الى مدينة دارمستات لغاية سنة ١٩١٣ حيث تقرر نقله الى برلين .

Reichverband den Deutschen Landwirtschaftlichen Genossenschaften (١)

Darmstadt (٢)

Offenbach (٣)

وكان الفضل في لمّ شمل كل أنواع جمعيات التعاون الزراعى تحت لواء واحد راجعا الى ولهم هاس الذى كان رئيسا للاتحاد في مبدأ عهده ومستشارا عاما له .

ثم كانت سنة ١٩٣٠ حيث اندمج هذا الاتحاد مع اتحاد رايفيزن في ١٣ فبراير وتكوّن منهما اتحاد واحد أصبح يدعى "الاتحاد الامبراطورى العام للجمعيات التعاونية الزراعية الألمانية - رايفيزن" (١) .

٤ — الاتحاد التعاونى العام

تأسس هذا الاتحاد في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ باندماج اتحاد رايفيزن وهاس كما سبقت الإشارة الى ذلك .

العضوية :

ويضم الاتحاد الى عضويته بحسب احصاءات آخر سنة ١٩٣١ : ٢٨ اتحادا اقليميا وسبع جمعيات تعاونية مركزية رئيسية . وتضم هذه الاتحادات الاقليمية والجمعيات المركزية الى عضويتها ٣٦,٤٧٦ هيئة تعاونية تنقسم بحسب أغراضها على الوجه الآتى :

١٠٤	هيئات اقليمية تعاونية .
١٩٧١٨	مصارف تعاونية محلية .
٣٧٨٤	جمعيات تعاونية زراعية للتوريد والتصدير .
٣٧٠٦	جمعيات تعاونية للابلان .
٩١٠١	جمعيات مختلفة .

Reichsverband den Deutschen Landwirtschaftlichen Genossenschaften Raiffeisen (١)

ويقدر عدد أعضاء هذه الجمعيات يختلف أنواعها بنحو أربعة ملايين ويقدر هذا العدد بما يقرب من ٩٠ ٪ من مجموع أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية بكافة أنواعها في جميع أنحاء ألمانيا .

وتنقسم الهيئات التعاونية الاقليمية وعددها ١٠٤ كما تقدم الى ما يأتى :

٢٩	مصارف تعاونية اقليمية .
٢٨	جمعيات تعاونية اقليمية للتوريد .
٨	جمعيات ألبان تعاونية اقليمية .
١٤	جمعيات تعاونية اقليمية للمواشى .
١٧	جمعيات تعاونية اقليمية للبيض .
٥	جمعيات تعاونية اقليمية لتوليد الكهرباء .
٣	جمعيات تعاونية اقليمية للخضر والفاكهة .

١٠٤

أما السبع الجمعيات التعاونية المركزية الرئيسية المنضمة رأسا الى عضوية الاتحاد فهى :

- (١) الجمعية التعاونية المركزية لمراجعة حسابات الهيئات التعاونية الزراعية .
- (٢) الوكالة التعاونية العامة للتصريف والتوريد للجمعيات التعاونية الزراعية .
- (٣) الجمعية التعاونية الزراعية العامة لتوريد البوتاس .

- (٤) الجمعية التعاونية العامة لتوريد الآلات الزراعية .
- (٥) الوكالة التعاونية العامة لبيع المواشى .
- (٦) الجمعية التعاونية العامة للتأمين ضد الحريق والمخاطر الأخرى .
- (٧) الجمعية التعاونية العامة للتأمين على الحياة .

الغرض من الاتحاد :

والغرض من الاتحاد كما ينص عليه نظامه هو :

- (١) حماية وتمثيل المصالح المشتركة للجمعيات التعاونية في الأمور التشريعية والحكومية .
- (٢) توسيع نطاق أعمال الجمعيات التعاونية في جميع الفروع والعمل على الوصول بها الى حد الكمال .
- (٣) تقديم النصائح والارشادات الى الجمعيات التعاونية في جميع المسائل التعاونية والقانونية والاقتصادية .
- (٤) استعمال حقه في القيام بأعمال مراجعة الحسابات للجمعيات التعاونية .
- (٥) تكوين وتعضيد المعاهد التي تقوم بتمرين الموظفين التعاونيين وعلى الأخص المراجعين .
- (٦) جمع ودراسة ونشر الاحصاءات التعاونية .
- (٧) حماية مصالح أعضائه ضد كل منافسة غير مشروعة .
- (٨) حماية ونشر المبادئ التعاونية .
- (٩) رفع شأن الحياة الأهلية العامة من الجهات الاقتصادية والحلقية والروحية .

ادارة الاتحاد :

هيئات الاتحاد الادارية هي :

(١) الرئاسة .

(٣) مجلس الادارة .

(٣) اللجنة العامة .

(٤) المؤتمر التعاوني (الجمعية العمومية) .

وسنأتى على شرح مهمة كل هيئة من هذه الهيئات . وعدا ما تقدم فان الاتحاد يعتمد على لجان فنية تتفرع من الهيئات التى تقدم ذكرها . وتخصص كل منها بعمل خاص مهمتها البحث والتقرير عنه الى هيئات الاتحاد وهذه اللجان هي :

(١) لجنة التمويل والإقراض التعاوني .

(٢) لجنة التوريد والبيع التعاوني .

(٣) لجنة صناعة الألبان .

(٤) لجنة زراعة الكروم .

(٥) لجنة توليد الكهرباء .

(٦) لجنة تصريف البيض .

(٧) لجنة تصريف الخضر والفاكهة .

(٨) لجنة المراجعة .

وتقوم المصارف التعاونية الاقليمية وعددها ٢٩ كما سبق الاشارة لذلك بجميع الأعمال المصرفية اللازمة للمصارف المحلية وهى تتعامل بدورها مع "المعهد الألماني العام للإقراض التعاونى" وهو مصرف حكومى ويعتبر كمصرف عام لهذه المصارف جميعها كما سيأتى الكلام عنه .

والآن نأتى على شرح مهمة كل من الهيئات الادارية للاتحاد :

١ — الرئاسة :

ينتخب المؤتمر الرئيس ونائبيه لمدة خمس سنين ويمثل الرئيس الاتحاد أمام القضاء وغيره وهو المسئول عن أعماله بصفة عامة ويعمل وفاق قانونه ولوائحه .

٢ — مجلس الادارة :

يتألف هذا المجلس من الرئيس ونائبيه وسبعة أعضاء من اللجنة العامة ينتخبون لمدة خمس سنين وتُعقد اجتماعاته كلما أراد الرئيس وهذا المجلس بمثابة هيئة منتخبة من "اللجنة العامة" ومهمته :

(١) تحضير جدول أعمال المؤتمر .

(٢) البت فى المسائل الادارية التى أحالها عليه المؤتمر أو اللجنة العامة .

(٣) درس الحساب الختامى السنوى واعداد الميزانية السنوية وتقديمها للجنة العامة .

(٤) تقدير المصاريف التى لم تقدر قبلا .

(٥) التصديق على العهود التى يرتبط بها الاتحاد وعلى عقود الخدمة التى يعقدها مع كبار موظفيه .

(٦) تقديم الاقتراحات الخاصة بفصل الأعضاء للجنة العامة .

٣ — اللجنة العامة :

تتألف هذه اللجنة من الرئيس ومديرى الاتحادات الاقليمية والجمعيات التعاونية المركزية الرئيسية (٣٥ اتحادا وجمعية) .

وتقوم هذه اللجنة بعمل لجنة استشارية دائمة تعاون الرئيس فى ادارة الاتحاد وتعقد على الأقل مرتين فى السنة أو اذا طلب الاجتماع عشرة من أعضائها ومهمتها :

(١) النظر فى الأمور المهمة التى تخص التعاون وتقديمها للمؤتمر .

(٢) تنفيذ قرارات المؤتمر .

(٣) مراجعة الحساب الختامى السنوى والميزانية والتصديق عليهما .

(٤) تحديد قيمة ما يدفع لعضوية الاتحاد كاشتراكات سنوية وقيمة مرتب الرئيس ونائبيه .

(٥) البت فى الشكاوى المقدمة ضد مجلس الادارة والرئيس .

(٦) انتخاب لجان خاصة لأعمال مختلفة كما سبقت الإشارة الى ذلك .

٤ — المؤتمر :

وهو المرجع الأعلى وله القول الفصل فى كل الأمور ويعقد كل سنة فى بلد بها اتحاد اقليمى للاتحاد العام ويحضره مندوبو الاتحادات المحلية والجمعيات التعاونية — مركزية ومحلية ، مالية وتجارية — التابعة له وفيه تعرض على بساط البحث جميع الشؤون التى تهتم الاتحاد وجمعياته فيقرر القواعد العامة التى يسير عليها الاتحاد ويبت فى الأمور المتعلقة بهيئات ادارته وبتعديل قوانينه .

أعمال الاتحاد :

اتسع نطاق أعمال هذا الاتحاد اتساعا عظيما خصوصا بعد أن اندمج فيه كل من اتحادى رايفيزن وهاس فى سنة ١٩٣٠ وقد أصبح يجمع بين أحضانه منذ ذلك التاريخ مايقرب من ٩٠ ٪ من مصارف الإقراض والجمعيات التعاونية الزراعية بكافة أنواعها . ويكفى القاء نظرة على ماسبق ذكره من أغراض الاتحاد والهيئات المشتركة فى عضويته وعدد أعضاء هذه الهيئات واللجان الفنية المتفرعة من هيئاته الادارية لتبين الأهمية العظمى لهذا الاتحاد فى خدمة مصالح أعضائه الاقتصادية والاجتماعية .

على أنه مهما عظم نفوذ هذا الاتحاد وعلت كلمته فليس ذلك فقط بفضل نظمه الخاصة وما قام به من الأعمال الجليلة لفائدة أعضائه ، بل يعود الفضل فى ذلك أيضا الى سهره على مصالح التعاونيين وعنايته التامة بأموالهم . تلك العناية التى ورثها هذا الاتحاد عن سابقيه وكان لها أثر فعال فى اصدار القوانين المتعلقة بالمصالح الزراعية عموما وبالتعاونية خصوصا وتأثيريين فى تحسين وترقية المرافق التعاونية الزراعية المختلفة وفى نشر التعليم الزراعى وجمع الاحصائيات وادخال النظم الحديثة فى القرى كنظام المصارف والتأمين وغيرها مما ساعد على تحسين حالة القرويين اقتصاديا واجتماعيا . كل ذلك مما يدل على أن أعمال هذا الاتحاد الجليلة ليست مقصورة على تحقيق المزايا الذاتية التى يتمتع بها أعضاؤه بل تتعداها الى ترقية المرافق الزراعية ورفع مستوى الحياة القروية . وفى المؤتمرات السنوية يتنزه الفرصة لإشهار الأمور الخطيرة .

وفى انعقاد المؤتمرات مجال للبحث فى الأمور ذات الأهمية للتعاونيين فيقررون ما يرون صالحا لهم من القواعد الحديثة والنظم القوية التى تساعد على ترقية شؤون جمعياتهم المختلفة وحين نعلم أن ماتقره المؤتمرات تنفذه "اللجنة العامة" بطريق

الارشاد والاقتناع على الجمعيات المتمية للاتحاد -- وهذه اللجنة ليست الا مجموع رؤساء الاتحادات المحلية والجمعيات المركزية -- ندرك سهولة الأخذ بآراء قادة التعاونيين وتطبيقها على الجمعيات المتباينة ومما يذيع هذه الآراء بين التعاونيين ويحضهم على الأخذ بها والعمل بمقتضاها جرائد ونشرات الاتحاد والاتحادات الاقليمية التي تعمل لتفهم الجمعيات وأعضائها .

مجلة الاتحاد وكتابه السنوى :

للاتحاد مجلة نصف شهرية هى لسان حاله تسمى " المجلة الألمانية التعاونية الزراعية " يطبع منها عشرات الألوف من النسخ وتوزع بلا مقابل على الجمعيات والهيات المنتخبة للاتحاد وتحوى هذه المجلة عدا الاعلانات والحسابات الختامية للجمعيات مقالات مشوقة فى التعاون الزراعى وفروعه المتعددة ففيها كلام على المصارف وعلى معامل الألبان وجمعيات التأمين التعاونية وجمعيات تصريف المحاصيل الزراعية والمواشى وغيرها وعلى التشريع الخاص بالتعاون وأحكام القانون الصادرة على الجمعيات التعاونية وعلى الضرائب الماسة بالزراعة وبالاختصار تأتى على وصف الحركة بأكملها وما يزيد الريف وأهله سعادة .

ويصدر كتاب سنوى للاتحاد آخر كل سنة شاملا التقرير السنوى المقدم من الرئيس ووصف المؤتمر السنوى وما دار فيه فضلا عن الاحصائيات الوافية للجمعيات العديدة المتمية للاتحاد .

نشر الدعوة والتعليم :

ويقوم الاتحاد فى الوقت نفسه بحركة واسعة النطاق فى سبيل نشر الدعوة التعاونية وبث روح التعاون بواسطة التعليم .

وقد تأسس في سنة ١٩٠٤ معهد للتعاون بمجهود اتحاد هاس الذى كان يطلق عليه اسم "الاتحاد الامبراطورى العام للجمعيات التعاونية الزراعية الألمانية" لغاية سنة ١٩٣٠ وقد بدأ هذا المعهد في مدينة "دارمستات" حيث كان مقر الاتحاد التعاونى نفسه في تلك السنة كما سبق الكلام عن ذلك في حينه . أما الآن فقد أصبح مقر هذا المعهد في برلين كما أصبح تابعا "للاتحاد الامبراطورى العام للجمعيات التعاونية الزراعية الألمانية — رايفيزن" وهو الاتحاد الذى تأسس في سنة ١٩٣٠ باندماج اتحادى هاس ورايفيزن .

والغرض من هذا المعهد هو تخريج موظفين مهرة مدربين لهم المام بالأصول التعاونية .

ويتضمن منهج هذا المعهد الذى تمتد سنته المكتبية من أكتوبر الى مارس المواد الآتية :

- (١) المبادئ العامة للتعاون الزراعى ... (٩٨ ساعة)
- (٢) ادارة الجمعيات وامساك دفاترها وطرق مراسلاتها ... (٩٨ »)
- (٣) جمعيات الاقراض — نظامها وادارتها ... (٢٠ »)
- (٤) مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية ... (١١ »)
- (٥) قانون التعاون ... (١٠٠ »)
- (٦) جمعيات البيع والشراء — نظامها وادارتها ... (١١ »)
- (٧) جمعيات الألبان — نظامها وادارتها ... (٣٠ »)
- (٨) جمعيات شتى — نظامها وادارتها ... (٣ ساعات)
- (٩) الأعمال الزراعية التجارية ... (٢٠ ساعة)

- (١٠) المحاصيل الزراعية (٤١ ساعة)
(١١) نظام وأعمال المصارف (٢٥ »)
(١٢) القانون التجارى العام وعلاقاته بالجمعيات التعاونية الزراعية (٧٢ »)
(١٣) الحساب التجارى للجمعيات التعاونية (٤٠ »)
(١٤) دروس عملية فى التعاون (٨ ساعات)
(١٥) محاضرات فى سعادة الحياة الاجتماعية فى الريف ... (ساعتين)

والذين يقومون بالتدريس فى هذا المعهد هم رجال تعاونيون ذوو تضلع فى مادتهم وخبرة فى عملهم . وهذا التعليم ليس مقصورا على تلقى الدروس بل كثيرا ما يؤخذ الطلبة الى الجمعيات التعاونية المختلفة للتمرين العمل .

وعند ما يتم الطلبة مدتهم الدراسية يرشح الاتحاد الأكفاء منهم للوظائف الخالية فى الاتحادات المحلية والجمعيات المركزية المنتهية اليه . وهذا مما يشجع الطلبة على العمل أثناء دراستهم .

وينظم الاتحاد زيادة على ذلك محاضرات فى موضوعات تعاونية معينة يحضرها عدد كبير من موظفى الجمعيات التعاونية وغيرهم لزيادة معلوماتهم ويلقى هذه المحاضرات فريق من كبار رجال التعاون ويستمر بعض هذه المحاضرات أسبوعا وبعضها أقل أو أكثر حسب أهمية الموضوع واتساعه وتلقى المحاضرات عادة فى الصباح وبعد الظهر يفتح البحث فيها .

وفوق ذلك فان الاتحادات الإقليمية والجمعيات المركزية تنظم فصولا لتعليم امساك الدفاتر والمبادئ التعاونية . وقد بلغ عدد هذه الفصول فى سنة ١٩٢٩ ٢٦٦ فصلا وعدد أيام الدراسة ٧٧٣ يوما ومجموع طلبتها ١٥٥٢٢ طالبا .

٥ — الحكومة الألمانية والتعاون

رأت الحكومة البروسية في سنة ١٨٩٥ أن المصارف التعاونية مع ما وصلت اليه من الرقي لم تبلغ درجة الكمال لتوصل الفلاح الصغير الذى تعمل لمصلحته للمنزلة السامية التى وصل اليها الفلاح الكبير من التسهيل فى المعاملات المصرفية فمدت يدها لمساعدة الأول وأنشأت "المصرف البروسى التعاونى العام" وجعلت مقره برلين ومؤلته برأس مال يزيد على مليونى جنيه . وكانت عمليات هذا المصرف قاصرة على مملكة بروسيا ثم أخذت تعم باقى ممالك حكومة ألمانيا ولهذا تغير اسم المصرف فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وأصبح يدعى "المعهد الألمانى العام للإقراض التعاونى" (١) وللمصرف فرع فى مدينة فرانكفورت .

وقد أصبح هذا المصرف منذ سنة ١٩٣٠ أى بعد حدوث الاندماج بين اتحادات رايفيزن وهاس وانحلال "مصرف رايفيزن الألمانى" بمثابة المصرف التعاونى العام لجميع أنحاء ألمانيا وهو يتعامل مع المصارف التعاونية الاقليمية والجمعيات التعاونية المركزية بمختلف أنواعها مثل الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية وجمعيات التعاون المتزلى . وقد بلغ مجموع القروض التى قدمها البنك لغاية سنة ١٩٣٠ لمختلف الهيئات ما يربى على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وقد بلغت رؤوس أموال المصرف فى نفس السنة نحو ١٠,٤٠٠,٠٠٠ جنيه منها ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه ا كتبت بها حكومة الريخ (أى الحكومة المركزية لجميع حكومات ألمانيا) و ١,٦٥٠,٠٠٠ جنيه ا كتبت بها الجمعيات التعاونية المركزية المختلفة .

(١) Deutsche Zentralgenossenschaftskasse "Central Co-operative Credit Institute of Germany"

أما احتياطي المصرف في سنة ١٩٣٠ فقد بلغ ٨٦٠,٠٠٠ جنيه والودائع ٧,٦٥٠,٠٠٠ جنيه .

ويتقاضى المصرف فائدة قدرها ٣,٥٪ للقروض التي يقرضها بواسطة الحساب الجارى و ٤٪ للكميالات .

ويمتاز هذا المصرف الحكومى بعملين جليدين ليس القيام بهما في وسع مصرف آخر يقترض أمواله بفوائد أكبر مما يقترض بها هذا المصرف (إذ أنه يدفع ٣٪ فقط فائدة لأمواله) وهذا العاملان هما :

(١) أن ينقذ الهيئات التعاونية من تقلبات الأسواق المالية فان فائدته ثابتة لا تتغير وهي في جميع الأوقات أقل مما في الأسواق المالية .

(٢) أن يقرض القروض بطريقة لا تهدد مالية المقترضين فهو يطيل آجال القروض من جهة في حين أنه يجعل الوفاء أقساطا لا توقع المقترضين في ارتباكات مالية . وللهيئات التعاونية التي تتعامل مع هذا المصرف حساب جار محدود لا تتعداه الا في ظروف خاصة وهي قبول كميالات منها لأن آجالها قصيرة من جهة فهي لا تزيد على ثلاثة أشهر ومن جهة أخرى فان المبالغ مضمونة بواسطتها والسبب في تحديد الحساب الجارى هو حسن الضبط في حساب المصرف بتوزيع أمواله توزيعا يسهل عليه التصرف التام فيها ويضمن له العدالة في معاملاته مع الجميع على السواء .

٦ — احصاءات عامة عن حركة التعاون الزراعى فى ألمانيا

١ — جدول يبين تقدم مصاريف الاقتراض والجمعيات التعاونية الزراعية فى ألمانيا فى السنين المختلفة

السنة	مصارف الاقتراض	جمعيات التوريد والتصرف	جمعيات الألبان	جمعيات تعاونية زراعية أخرى	المجموع
١٨٩٠	١٧٢٩	٥٣٧	٦٣٩	١٠١	٣٠٠٦
١٨٩٥	٤٨٧٢	٨٦٩	١٢٢٢	٢٠٧	٧١٧٠
١٩٠٠	٩٧٩٣	١١١٥	١٩١٧	٨١١	١٣٦٣٦
١٩٠٥	١٣١٨١	١٨٦٧	٢٨٣٢	١٤٤٣	١٩٣٢٣
١٩١٠	١٥٥١٧	٢٢٨٠	٣٣٣٣	٢٧١٥	٢٣٨٤٥
١٩١٥	١٧٧٧٧	٢٨٤٢	٣٥١٤	٤٣٤٢	٢٨٥٥٥
١٩٢٠	١٨٣٥١	٣٧١٧	٣٣٠٤	٦١٦٩	٣١٥٢١
١٩٢٣	١٩٥٤١	٤٧٥٠	٣٤٧٥	٩٨٨٦	٣٧٦٥٣
١٩٢٤	١٩٧٦٧	٤٨٣٤	٣٥٤٩	١٠٣٤٤	٣٨٥٩٢
١٩٢٥	٢٠٢١٨	٤٨٦٧	٣٥٩٩	١٠٥٨٦	٣٩٢٧٠
١٩٢٦	٢٠٩٢١	٤٨٢٦	٣٧٣٩	١٠٦٥٢	٤٠١٣٨
١٩٢٧	٢٠٨٤٧	٤٦٦٢	٣٨٧٨	١٠٦١٩	٤٠٠٠٦
١٩٢٨	٢٠٧٥٥	٤٥٤٠	٤٠٩٥	١٠٧٠٥	٥٠٠٩٥
١٩٢٩	٢٠٥٩٢	٤٦٧١	٤٣٣٨	١٠٧٩٥	٤٠٣٩٦
١٩٣٠	٢٠٤١٠	٤٥٨٨	٤٥٨٧	١١١٣٠	٤٠٨٤٥

٢ — مصاريف الإقراض والجمعيات التعاونية الزراعية مقسمة
حسب نوع المسؤولية بالنسبة المئوية

السنة	نسبة مئوية		
	مسئولية غير محدودة	مسئولية محدودة	مسئولية مضاعفة
١٨٩٧	٨٩,٣	١٠,٠	٧,٠
١٩١٠	٧٨,٣	٢١,٣	٤,٠
١٩١٣	٧٥,٦	٢٤,٠	٤,٠
١٩٢٠	٦٧,٤	٣٢,٣	٣,٠
١٩٢٣	٥٩,٦	٤٠,١	٣,٠
١٩٢٥	٥٨,٩	٤٠,٨	٣,٠
١٩٢٧	٥٨,١	٤١,٦	٣,٠
١٩٢٨	٥٧,٩	٤١,٨	٣,٠
١٩٢٩	٥٧,٤	٤٢,٣	٣,٠
١٩٣٠	٥٦,٦	٤٣,٣	١,٠

سنة ١٩٣٠

أنواع الجمعيات	مسئولية غير محدودة	مسئولية محدودة	مسئولية مضاعفة
مصارف إقراض	٨٨,١	١١,٨	١,٠
جمعيات توريد وتصريف	٢٧,٧	٧٢,٢	١,٠
جمعيات ألبان	٥٧,٣	٤١,٣	٤,٠
جمعيات أخرى	١٠,٥	٨٩,٤	١,٠

الفصل التاسع

جميعات الاقراض التعاونية الارلندية

اختلف قادة الراى فى التعاون الزراعى فى وجوب بناء عملهم على أساس المصارف التعاونية فرأى بعضهم ، وهم من فريق المعجبين بتطورات الحركة التعاونية فى ألمانيا ، أن أول حجر فى البناء التعاونى بين الفلاحين يجب أن يكون المصرف التعاونى ، وله فى رأيه أكبر معضد من النتيجة الحسنة لتأثير مصارف "رايفايزن" فى تقدم الحركة التعاونية فى ألمانيا من كل وجوها . ورأى البعض ، وهم ممن استرعاهم نظام الحركة فى الدانمارك وتقدمها ، أنه لنجاح هذه الحركة لا يتعين البدء بإنشاء المصارف التعاونية .

رأى كل من هذين الفريقين معضد من تجارب عملية فى بلاد مختلفة الا أن هناك عوامل يجب أن تراعى واعتبارات لا يصح أن يغفل عنها اذا أريد تطبيق أحد المذهبين على أية أمة . وأهم هذه الاعتبارات طبيعة الناس وعاداتهم وما لديهم من المنشآت التى تسهل عليهم اقتراض ما يحتاجون اليه من المال ، ولكل بلاد وأهلها حاجات خاصة بهم تجعلهم يطبقون المبادئ التعاونية على أعمال خاصة ويبدءونها بأنواع معينة وبشكل يختلف بعض الاختلاف عما هو عليه فى البلدان الأخرى .

في إرلندا لم تبدأ هذه المصارف الا في سنة ١٨٩٥ بعد أن أنشئ ما يزيد على أربعين "جمعية للزبدة" وما يقرب من عشر "جمعيات زراعية للتوريد". ومن ذلك يرى أن إنشاء مصارف التعاون في تلك البلاد لم يكن الأساس الذي بنيت عليه الحركة هناك .

على أن هذه المصارف أخذت في الانتشار بعد إنشاء أولها ثم بدأت حركتها في التأخر منذ بضع سنين لأسباب سيأتى الكلام عليها .

كل مصارف التعاون القروية في إرلندا منظمة على مثال مصارف "رايفازن" الألمانية التي شرحناها بالتفصيل في الفصل السابق ، ولكن هناك اختلافات بينهما دعا إليها اختلاف الأحوال في القطرين ، وسنبين أهمها فيما بعد . كما أن مهمة الألمان في التقدم القومي من كل وجوهه ، وما هو معروف عنهم من دقة العمل وما هم مشهورون به من ضبط نظمهم والولاء التام لها من حيث المبدأ والتعاليم ، وما وهبهم الله من رجال نبغوا في الأمور المالية فتفننوا في نظمها ورفعوا مستواها ، كل ذلك جعل لألمانيا في هذه المصارف التعاونية المنزلة العليا التي لم تصل إليها إرلندا ولا سواها من البلدان . أما موارد هذه المصارف في إرلندا فهي :

(١) المال المقترض من المصارف العادية على مسئولية مجلس الادارة ، ولا يخفى ما في ذلك من المخالفة للمبادئ التعاونية اذ أن " المسئولية المطلقة " تقضى بالتضامن المتبادل بين الأعضاء فتوجب أن يكون كل منهم مسئولا أمام الدائنين عن تسديد ديون المصرف ولو أدى ذلك الى بيع كل ما يمتلكه ، اذن فلا معنى لإلقاء المسئولية على مجلس الادارة فقط ، اذ أن في ذلك فضلا عن مخالفته لمبادئ

التعاون خطرين : أولهما أن هذا العمل يستوجب بقاء أعضاء مجلس الادارة مدة طويلة أو تجديد مدة انتخابهم حتى وان كانوا غير أكفاء ، وبذلك يتفردون بالعمل فتضيع الميزة العظمى من إشراك كل الأعضاء فيه . وثانيهما أنه يجعل الأعضاء لا يهتمون كثيرا بشأن المصرف اذ أن المسئولية ليست واقعة الا على أعضاء مجلس الادارة وقد بينا في الفصل السابق وجه الأهمية في إشراك كل الأعضاء في دقائق أعمال مصرفهم .

(٢) المساعدة المالية الى تقدمها الحكومة قرضا لمدة غير معينة وبفائدة قليلة . هذا المورد لا يتفق مع صميم المبادئ التعاونية التي يعمل المصرف لنشرها فضلا عن أن هذا المال معرض للاسترداد في أى وقت تقع فيه الحكومة في أزمة مالية أو لأى سبب يترأى لها حقا كان أو غير حق . فالمصرف اذن يصير تحت رحمة الحكومة بعد أن ثببت همم الأعضاء في تكوين رأس مال مصرفهم ، ولا يخفى ما تؤول اليه حالة المصرف وقتئذ . وقد علمتنا التجارب التي حدثت مدة الحرب العظمى أن المصارف التي اعتمدت في مالياتها على قروض الحكومة كأنها بنت أساسها على الماء . لأن الحكومة في بدء الحرب أخذت تسحب أموالها تاركة هذه المصارف على باب الافلاس .

(٣) الودائع التي يودعها أهل القرية من أعضاء وغير أعضاء في خزانة المصرف . وهذا المورد هو الذى يجب أن يشجع لأنه هو المحور الذى ينبنى أن تدور عليه حركة المصرف المالية والذى لا يصح أن يتكل الا عليه . وقد ألعبنا الى أن المصارف التي اعتمدت قبل الحرب على المساعدة الخارجية فوجئت

بالخطر عند بدء الحرب لدرجة أن قضى على حياة أغلبها في حين أن المصارف التي اعتمدت على نفسها وعلى ما أودعت من الودائع استمرت في عملها الجليل الذي أوجدت من أجله وكانت بذلك خير عضد لأعضائها في ذلك الوقت العصيب .

هذه هي موارد المصارف التعاونية في تلك البلاد . ومن الجدول الآتي يرى أن هذه المصارف في أول أمرها كانت مصارف إقراض أكثر منها مصارف توفير ، بعكس الحال في ألمانيا^(١) ولكنها بدأت في سنة ١٩١٣ تعكس نظريتها الأولى ، ومما ساعدها على ذلك قيام الحرب العظمى إذ أخذت الحكومة تسحب قروضها منها تدريجيا تاركة إياها معتمدة على ما تقتضيه من المصارف العادية وما يودعه أعضاؤها خزائنها^(٢) .

(١) لما أدخل نظام مصارف رايفازين في أيرلندا كان فلاحو تلك البلاد في حالة يرأس لخلو أيديهم من جهة ، ولتراكم الديون عليهم من جهة أخرى ؛ فكانت أول عمل قامت به المصارف التعاونية هو إقراض الفلاح . وأهملت نظرية التوفير بالضرورة فانعكست قاعدة هذه المصارف التي تقضى عليها أن تكون مصارف توفير أولا ، ثم مصارف إقراض بعد ذلك ، ومما جعل هذه المصارف تتمادى في خطئها في أيرلندا أن أمدتها الحكومة بمبالغ أقرضتها إياها بفائدة قليلة . وهكذا تؤثر الظروف المحلية في البلاد المختلفة في قاعدة العمل وتقلبات الحركة في النظم التعاونية .

(٢) راجع البحث العام عن الحركة التعاونية الزراعية في أيرلندا سنة ١٩٣١ (ص ٣٨٠)

السنة	عدد المصارف	عدد الأعضاء	مجموع رأس المال	عدد السلف	قيمة السلف
			جنيه		جنيه
١٩٠٢	١٤٥	٥,٥٩٧	رأس المال المقرض ١٣,٩٥٦ الودائع ... ١٣,٩٥٦	٣,٢٤١	١٥,٤٤٧
١٩١٠	٢٣٧	١٩,١٩٠	رأس المال المقرض ٣٠,٨٠٧ الودائع ... ٢٥,٠٧٧	٨,٦١٨	٥٥,٨٥٥
١٩١٢	٢٣٤	٢٠,٠٤٤	رأس المال المقرض ٣١,٧٣٨ الودائع ... ٣٠,٤٦٨	٨,٥٢٢	٥٨,٢٤٤
١٩١٤	٢٣٣	٢٠,٣٤٠	رأس المال المقرض ٢٢,٥٣٤ الودائع ... ٣٣,٧٣٨	٧,٣٥٢	٥٢,٩٢٧
١٩١٦	٢٢٤	١٧,٩٩٣	رأس المال المقرض ١٠,٠٢٩ الودائع ... ٣٩,٤٣١	٥,٠٢٨	٤١,٢٨١
١٩١٨	١٣٨	١,٥٨٨١	رأس المال المقرض ٧,٩٦٨ الودائع ... ٤٨,٦٧٦	٣,٦٤٠	٣٣,٤٥٣
١٩٢٠	١٢٤	١,٥٢٦٣	رأس المال المقرض ٤,٥٢٢ الودائع ... ٦٠,٠٧٨	٢,٥٣٥	٣٠,٣٦٢
١٩٢٩	٩٩	١١,٦٢٩	رأس المال المقرض ٦٣,٩٨٣ الودائع ... ٤٧,٣٨٩	٢,٣٩٦	٣٠,٩٣٦

هذا الجدول الذي به احصاءات هذه المصارف في سنتين متعددة ينير لنا الطريق في بحثنا في بعض نقط هامة . فعدد هذه المصارف وعدد أعضائها وعدد القروض التي تعطى للأعضاء ومبلغ قيمتها ، كل ذلك أخذ في النقصان منذ سنة ١٩١٠ فما الذي يدل عليه ذلك ؟

يدل ذلك على أحد شيئين ، إما أن هذه المصارف لا حاجة إليها الآن ، وقد قامت بأموريتها في نشأتها اذ كان "الجمبيونيون"^(١) في عزهم ، فأنزلتهم عن صولتهم وفي نفس الوقت قامت الجمعيات التعاونية المختلفة فشدت أزر الفلاح وجاءته بخير أغنائه عن الحاجة الى الاقتراض الآن . واما أن هناك خلا حل بنظامها فجعلها تتدهور تدريجيا .

إن لهاتين النظريتين تأثيرا في الحالة التي آلت اليها هذه المصارف . نعم إن حالة الفلاح تحسنت الآن كثيرا عما مضى بسبب تنظيم أعماله تنظيما تعاونيا ربح كثيرا من ورائه ، ومما يدل على ذلك أن ودائعه في هذه المصارف أخذت في الازدياد نسبيا . ولكن هناك خلا في نظام هذه المصارف ظهر على الأخص عندما ارتفع رأس مالها . ويمكننا أن نحصر هذا الخلل في نقطتين مهمتين :

- (١) ان القانون الذي تسجل بموجبه هذه المصارف في إرلندا يحتم عليها الاتجار بأموالها ولا يخفى أن هذا مقيد لأعمالها وخصوصا عندما ترى أن في خزائنها مالا أكثر مما يحتاج إليه الأعضاء للاقتراض منه كما يشهد بذلك الاحصاء . ولو كانت لهذه المصارف حرية الاتجار كما لمصارف "رايفازين" في ألمانيا لا اكتسبت كثيرا من وراء شرائها لوازم أعضائها الزراعية ، ولعاد ذلك عليهم بالخير والمنفعة .
- (٢) ان عدم وجود مصرف تعاوني مركزي لهذه الجمعيات معرقل لأعمالها ، فكثيرا ما يحصل أن يكون لدى بعض الجمعيات من الأموال ما يزيد على حاجتها في وقت يكون فيه البعض الآخر منها في حاجة إلى هذه الأموال . ولو كان هناك مصرف مركزي لهذه المصارف القروية لكان واسطة في توزيع الأموال حيث يكون عليها الطلب . ومن نلوم في ذلك غير الجمعية التنظيمية ؟ ولكن الحقيقة

(١) هذا الاسم "Gombeens Men" يطلق على فئة من الناس يشتغلون بالتجارة والربا في آن واحد ويعيشون في إرلندا بين الفلاحين . وقد سبق أن شرحنا أعمالهم الخفية في الفصل السادس .

أن هذه الجمعية ليست قادرة الآن لقلّة مواردها المالية على القيام بنشر الدعوة اللازمة لذلك وبتنظيم الجهود الكافية للعمل لإيجاد مصرف مركزى قوى يصلح لأن يكون عمادا قويا لهذه المصارف الموزعة فى البلاد .

إن القول بأن هذه المصارف قد قامت بمهمتها ، وأن لا حاجة الآن بالفلاح الأيرلندى إلى الاقتراض ليس قولاً حكيمًا . نعم إن هذا القول صحيح من جهة كما بينا ، ولكن أمام الفلاح الأيرلندى أبوابا كثيرة ومشروعات زراعية هامة لو أنه دخل فيها لأخرج منها ثروة عظيمة له ولأمته . إن الذى يزرع من أراضى إرلندا مقدار قليل ، أما الأغلبية العظمى منها فمراع ترعاها الماشية . فلو عمل الفلاح الأيرلندى لاستغلال هذه الأراضى على نظام يخرج منها أكثر ما يمكنه من الخيرات كما بين "البروفسور وبرى" (١) لاحتاج الى كثير من القروض المالية ينفقها فى هذا السبيل . ولا يخفى ما يعود من وراء ذلك من الفائدة . إن أراضى إرلندا تحتاج إلى أموال كثيرة لشراء آلات زراعية ومواش وأسمدة ، ولبناء بيوت للفلاحين ، ولعمل إصلاحات كثيرة إذا كان الأيرلنديون يودون أن تكون وديانهم مزارع وتلاهم غابات وذلك لأن أغلبها الآن مراع يرعاها أقل ما يمكن من المواشى والأغنام . عند ذلك تكثر خيرات البلاد وتعدد أنواع الأعمال فيها ، فيجد الأيرلنديون ببلادهم عملا بدعوهم إلى القيام به بدل تركهم بلادهم خربة قاصدين أمريكا أو غيرها سعيا وراء عمل أو مرتزق .

ربما كانت الاضطرابات السياسية المتتالية وما يترتب عليها من ارتباك الأمور الاقتصادية سببا من الأسباب التى تجعل الأيرلنديين غير قادرين على مثل الأعمال التى أشرنا إليها ، حتى إذا هدأت الأحوال واستتب السلم فى البلاد رأى الفلاح

(١) راجع الفصل الثانى .

الارلندى أن سعادته وسعادة بلاده تتوقفان قبل كل شيء على عمله فى إتماء الثروة التى تكنها الأراضى الارلندية وعند ذلك يقدم على العمل ويجد فى مصارفه التعاونية خير عضد له .

اننا إذا رجعنا إلى جدول الاحصاءات ثانية وجدنا أنه بالرغم من أن حركة هذه المصارف آخذة فى النقصان إجمالاً فإنه لم تزل هناك حاجة إليها بدليل أن ٢,٣٩٦ عضواً فى آخر سنة ١٩٢٩ اقترضوا ما جملة ٣٠,٩٣٦ جنيه ، أغنى أن متوسط ما اقترضه كل من هؤلاء الأعضاء نحو ١٢ جنيه . وبديهي أن كثيراً منهم اقترض أكثر من ذلك ، وكثيراً اقترض مبالغ لاتزيد على خمسة جنيهات . ان مثل هذه المبالغ مع قلتها كبيرة فى نظر الفلاح خصوصاً فى وقت أزمة هو مضطر فيها إليها ، أو فى وقت ليس لديه فيه من المال ما يزيد على حاجته وأمامه فرصة يشتري فيها بئس رخيص الجيد من المواشى أو العلف أو غيره من الحاجيات الزراعية . فلو كان عضواً فى أحد هذه المصارف التعاونية لأغناه ذلك عن الالتجاء إلى غيره ، ولكسب من وراء ذلك ما لا يخفى . كل ذلك يبرهن على أن المزايا المادية التى يمنحها الفلاح الارلندى حتى الآن من وراء هذه المصارف لا يستهان بها . زد على ذلك المزايا الأدبية التى فصلناها فى موضع آخر . ومن يعرف ما قامت به هذه المصارف وما لم يزل يقوم به بعضها فى الجهات الزراعية الفقيرة الواقعة فى غربى إرلندا يقدر مكانها فى النظام الزراعى فى تلك البلاد . وإنا نخص بالذكر مصرف قرية "تمبلكرون" (١) الواقعة بالقرب من "دنلو" (٢) فى غرب مديرية "دونيجال" (٣) .

Templecrone (١)

Dungloe (٢)

Donegal (٣) راجع كتابى "مصرى فى إرلندا" ص ١٥٦

”تميلكرون“ قرية صغيرة واقعة بين جبال شامخة في شمال غربي إيرلندا وبين المحيط الاطلنطي ، منطقة أرضها صخرية وجوها ممطر وبردها قارس وريحها شديدة ، وأهلها إيرلنديون من العنصر القديم الذي هجر في القرون الغابرة موطنه في الجهات الخصبه المثريه الواقعة في شرق إيرلندا وأواسطها عندما طردهم الانجليز المحتلون من أملاكهم واستولوا عليها . فلم يجدوا ملجأ غير جبال الغرب حيث لا ثروة ولا هناء .

نزل بعض هؤلاء المهاجرين من الجبال وأوجدوا قرية ”تميلكرون“ مشرفة على البحر ليتعيشوا من صيد الأسماك ، وقطعوا من ”جرانيت“ الجبال حجارة بنوا لأنفسهم بها بيوتاً على قدر حالهم ، وزرعوا قطع الأرض الصغيرة التي توجد بين الصخور بحوار بيوتهم . فكان معاشهم من صيد البحر ، ومما يخرجون من بطون الأرض التي يزرعونها بطاطس وشوفانا^(١) ليتغذوا منها ، وكذلك من ألبان ولحوم ما يقتنون من الأبقار والخنزير . فإذا جاء فصل الحصاد هجروا أولادهم وبناتهم وبيوتهم ورحلوا إلى المزارع الغنية في الجهات الأخرى من إيرلندا أوفى اسكتلندا ابتغاء كسب بعض المال الذي يرجعون به في آخر موسم الحصاد إلى بلادهم .

بعد أن عمرت هذه القرية أتاها ”الجمبين“ وعمل ما عمل مما أتينا عليه في الفصل السادس حتى صار الفلاح مثقلاً بالديون في كل وقت . هذه حال أباهما نفر غير قليل من الأهالي وفضلوا المهاجرة إلى بلاد أسعد حالاً من بلادهم . ومن بين هؤلاء رجل اسمه ”باتريك جالاهار“^(٢) ترك موطنه ليشغل في أحد مناجم الفحم في انجلترا ، وهناك سمع من العمال عن شيء اسمه ”النظام التعاوني“ ، ورأى ما قام به من الخدمات الجليلة لهم فترك ذلك في نفسه روح البحث في هذا النظام . ولما تحقق أن ما قام به ”التعاون“ من الخدمات للزراع لا يقل عما قام به للعمال لم

ينطق البقاء في انجلترا ، وفضل الرجوع إلى بلاده لتطبيق تعاليم هذا النظام على أهل قريته وهو موقن أن في ذلك خلاصهم مما هم فيه من الفقر والدين .

رجع "جالاهار" وهو يتقد إخلاصا وثقة وأفضى إلى أهله بحقيقة الأمر الذي شغله ، وأشركهم معه في بحثه ، ولم يمض وقت طويل حتى اقتنع أهل قرية "تملكرون" بمبادئ هذا النظام ومراميه ، وترتب على ذلك إنشاء "مصرف تعاوني" في سنة ١٩٠٣ كان فاتحة خير وبركة على حياة القرية إذ بعد ثلاث سنين أنشئت "جمعية تعاونية زراعية" . فقام الأول لأهالي القرية بمهمة حفظ المدرجات وتقديم القروض ، وقامت الثانية لهم بتوريد كل ما يحتاجون إليه من لوازم زراعية ومنزلية ، وكذلك بيع ما عندهم مما ينتجون في مزارعهم . ونحن نعلم أعمال ومزايا هاتين الهيئتين التعاونيتين فلا داعي للخوض فيهما . ومرکز هاتين الجمعيتين يظهر من الجدولين الآتيين :

عدد أعضاء المصرف (١)	رأس المال المقرض	الودائع	عدد السلف	قيمة السلف	المال الاحتياطي
١٧٣	جنيه ٥٠	جنيه ١٣٥	٣٠	جنيه ١٦٧	جنيه ٦٠

عدد أعضاء الجمعية الزراعية (٢)	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقرض والودائع	ثمن ما بيع أثناء السنة	المال الاحتياطي
٨٠٠	جنيه ١٨٣٩	جنيه ٢٧,٢٩٢	جنيه ٨٠,٩٥٧	جنيه ٣,٤٧٨

وإذا علمنا أن هاتين الجمعيتين تخدمان جهة من أفقر الجهات لا يزيد عدد سكانها على ٢٠٠٠ نسمة استطعنا أن نقدر مدى الخدمات الجليلة التي تقومون بها .

(١) تقرير جماعة التنظيم الزراعي الأيرلندية الصادر في سنة ١٩٢٢ صفحة ٩٤ — ٩٥

(٢) البحث العام في الحركة التعاونية الزراعية في أيرلندا سنة ١٩٣١ صفحة ٢١٥

لم يقف "جالاهار" رجل "تميلكرون" الهام عند ذلك . بل دفعته عزرة نفسه وشمه إلى أبعد من ذلك عند ما رأى أنه من العار على قريته أن تخدم بناتها في المزارع الأجنبية وقت الحصاد . فعمل على إيجاد عمل لهن في قريتين . وبعد التشاور في الأمر مع من حوله قرروا أن ينشئوا مصنعا تعاونيا ^(١) لغزل الصوف وجعله جوارب وقفازات وجاكات للسيدات على الطريقة الحديثة ويبيعوا هذه البضائع في داخل إرلندا وخارجها .

وهذا المصنع يشغل الآن بناء جديدا صحيا يعمل فيه ما يزيد على ١٦٠ بنتا يراعى فيه تناسب ساعات العمل والوسائل التي تتوافر فيها صحة البنات وأجورهن الأسبوعية بحيث أصبح هؤلاء البنات في حالة سارة من كل الوجوه . ومما يحذر ذكره أن أصحاب هذا المصنع هم البنات أنفسهن اللاتي يشتغلن فيه بمعنى أنهن جمعن من بينهن تحت قيادة "جالاهار" جزءا من المال الذي بدأ به المصنع وما احتجن إليه زيادة على ذلك اقترضنه من المصارف تحت مسئوليتين بصفتين جمعية تعاونية وبمساعدة الجمعية التنظيمية الرئيسية في دبلن . وما يربحه المصنع في آخر السنة يسد منه جزء من القرض ويحفظ جزء كإحتياطي ، وتأخذ البنات جزءا يشترين به في غالب الأحيان أسهما جديدة في مصنعهن . هذا ولا شك عمل اقتصادي قويم نظم جهد الأهالي الانتاجي وزاد ثروتهم . ولا يخفى تأثير هذا العمل التعاوني في حالة القرية الاجتماعية . فطرق القرية تحسنت وأثيرت ليلا بالكهرباء بقوة مصنع الغزل ، وبيوتها نظمت ، وأطفالها تعلمت ، وحياة أهلها تطورت حتى صارت حياة محترمة . كل ذلك بفضل الجهد التعاوني الذي ابتدأ في قرية "تميلكرون" بشكل مصرف صغير كان الدور الأول للبناء التعاوني دورا متين الدعائم شيدت عليه أدوار تعاونية أخرى كانت سببا في تمدن القرية والنهوض بأهلها .

(١) راجع كتابي "مصرى في إرلندا" صفحة ١٦٣

الفصل العاشر

جمعيات البيض والدجاج ، جمعيات تربية النحل ،

جمعيات الكنان

جمعيات البيض والدجاج

ارلندا ككل قطر زراعى بها أقسام رئيسية فى الشؤون الزراعية استرعت اهتمام المصلحين بشكل خاص ، منها صناعة الزبدة والاتجار بها وشراء لوازم الفلاحين الزراعية والمنزلية ، وهذا ما حدا القائمين بالنهضة التعاونية الى تنظيم هذه الأعمال والى إنشاء جمعيات لها .

وهناك أقسام ثانوية كتربية الدجاج وإنتاج البيض وزرع أشجار الفاكهة وتنظيم إنتاج النحل وتجارة العسل الى غير ذلك مما يشغل به الفلاح بجانب عمله الرئيسى أو تتعده ربة البيت . وهذه الأعمال وان كانت ثانوية فى ذاتها ، ذات أهمية فى مجموعها لأنها تساعد الفلاح فى معاشه وتزيد فى ثروة البلاد ولذلك وجهت الجمعية التعاونية الرئيسية بعض جهودها للأخذ بيد هذه الصناعات الصغيرة والنهوض بها ، وليس ذلك بالهين فانه يحتاج الى إصلاحات من الوجهتين الفنية والتجارية .

قبل أن تمد الحركة التعاونية يدها لترقية صناعة تربية الدجاج وإنتاج البيض كانت هذه الصناعة مهملة لا نظام لها ، حتى إن السوق الانجليزية وهى السوق الطبيعية لهذه المحصولات الزراعية الارلندية كانت فى أيدي الأجانب من دانماركيين

وروس وغيرهم فكانت تجارة هؤلاء في البيض والدجاج رائجة بعكس الحال فيما ينتج من هذه المنتجات من إرلندا فقد كان الكساد نحيا عليها حتى إنه كان يكفى للابتعاد عنها أنها إرلندية وذلك لأسباب كثيرة أهمها :

(١) أن البيض يرسل للسوق مختلطا غير موحد النوع والجودة ما بين كبير وصغير وقديم وحديث .

(٢) لفة وتعبثته بطريقة عقيمة لا تكفل وصوله الى الأسواق سالما .

(٣) عدم معرفة تاريخ إنتاجه لضمان "طزاجته" .

(٤) قلة العناية بنظافته .

وإن المسؤولية الحقيقية لتقع في مثل هذا التقصير على امرأة الفلاح التي توكل اليها أمثال هذه الأعمال ، فهي لا تعنى بها العناية الجدية بها كمورد ثروة لا يستهان به . فانه يشاهد أن الدجاجة تدور في المزارع والمراعى تلتقط منها ما تجده . فتغذيتها أمر مهم . كما أنها تبيض حيثما تشاء ، فتارة في السياج وطورا في أكوام السباح ، حتى اذا ما جاء المشتري وهو تاجر يدور في القرى ومعه بعض لوازم منزلية من شاي وسكر وصابون وغير ذلك يبيعها الفلاحين ويشتري منهم على طريقة المبادلة ما لديهم من مقادير صغيرة من المنتجات الزراعية كالبيض والفراخ والزبدة ونحوها ، بحث صاحبة البيت عما باض دجاجها في الأماكن القذرة القريبة والبعيدة وأعطته إياه . وفي ذلك خسارة من جهتين فانها تبيع البيض بأبخس الثمن في حين أنها تشتري لوازمها المنزلية بأعلاه .

ولما قامت الجمعية الرئيسية للتعاونيين بتنظيم هذا العمل الزراعى جعلت نصب عينها هذين الأمرين الأساسيين : الاهتمام بإنتاج البيض ، وإرساله الى الأسواق المناسبة بطريقة منتظمة . ولأجل ذلك حثت الفلاحين على إنشاء جمعيات

تعاونية لهذه الغاية منذ سنة ١٨٩٨ فأخذت هذه الجمعيات فى الانتشار واتبعت الطريقة التى تتبع فى صناعة الزبدة فىأتى الفلاحون إليها بما عندهم من البيض ويأخذون ثمنه حسب الوزن لا حسب العدد . هذه الطريقة كانت درسا عمليا للفلاح علمته أن قيمة البيض تتبع الوزن لا العدد ومن هذا فكروا فى انتخاب النوع الجيد من الدجاج الذى يبيض العدد الأكثر من النوع الكبير الحجم وشجعهم على ذلك ما قامت به هذه الجمعيات من الإشراف على تربية الدجاج وإيجاد نماذج عملية فى زرائب لها تمد الفلاح بما يحتاج إليه من الدجاج المنتخب وحضه على عمل الاحصاءات لكل دجاجة عنده ، حتى يتيسر له اقتناء ما يعود عليه بالنتاج الأكثر وذبح ما سواه اذ تتساوى نفقات الدجاجة الجيدة وغيرها ^(١) وتلك طريقة تشبه ما استعملته جمعيات معامل الزبدة المتقدمة فى انتقاء الأبقار الحلوب الجيدة .

وكما اشتغلت الجمعيات بتحسين أنواع الدجاج كذلك اهتمت بطرق تغذيتها على الأساليب العلمية وبذلك أمكن أن تنتج طول السنة مقادير من البيض متناسبة باستمرار ، بعكس ما كانت عليه قبل ذلك . فان البيض الطازج كان فى الشتاء قليلا فكان غالى الثمن مما حرم الفلاح الارلندى من المكاسب التى تأتى من وراء ذلك وهذه خسارة عظيمة عليه . ويلاحظ أن مثل هذه الطريقة اتبعت لتغذية الأبقار مدة الشتاء تغذية تكفل إنتاج اللبن فى الشتاء مثله فى الصيف . كذلك أبانت الجمعيات أهمية الاعتناء بتخصيص أماكن نظيفة يبيت فيها الدجاج حتى تتوافر الشروط الصحية ويعتاد الدجاج البيض فيها فلا يخشى على البيض من التلوث أو الضياع .

(١) يظهر أنه كان يفوت الفلاح أن فى قدرته اذا اتبع هذه الخطة أن يضاعف عدد البيض بدون أن يزيد عدد دجاجة أو مصروفاته .

قد بينا من قبل أن تقدم هذه الصناعة يحتاج الى إصلاح من الوجهتين الفنية والتجارية والآن وقد فصلنا الاصلاحات التي عملت من الوجهة الأولى نشرح كيفية التقدم من الوجهة الثانية ولكن نبين قبل ذلك أن من العوامل التي حثت الجمعية الرئيسية للتعاونيين على بذل جهودها في عمل هذا الاصلاح من هذه الوجهة ما قام به تجار البيض في الأسواق الانجليزية والاسكتلندية من إنذار المصدرين للبيض الارلندي بأنهم يقطعون العلاقات التجارية معهم اذا لم يكن البيض طازجا نظيفا ومعبأ في صناديق محكمة لا ترد^(١) ومستوفيا جميع الشروط الفنية التي تتبع في التصدير كما هي الحال عند غيرهم من تجار البلاد الراقية .

من أجل ذلك استخدمت الجمعية الرئيسية للتعاونيين دانماركيا فنيا في تربية الدجاج وانتاج البيض وتصديره وفاق الأصول الحديثة ليكون مرشدا للجمعيات التعاونية في ترقية هذه الصناعة وكانت نتائج هذا العمل داعية الى الاعجاب فلم يمس الا القليل من الوقت حتى أصبح من العسير تمييز البيض الارلندي من الدانماركي في الأسواق ولولا وجود الطابع (ماركة) لما علم من أى المصدرين هو .

وعملت هذه الجمعية الرئيسية طابعا مخصوصا سلمته "للجمعية الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة" وأباحت لها أن تصرح باستعماله لكل جمعية تنتمى اليها وتقبل الترام شروطها وتفتيش مفتشيها وهذه "العلامة" الموثوق بها تجعل للبيض قيمة عالية في الأسواق نظرا لما فيها من الضمان الكافي باتباع جميع التعليمات اللازمة لاستيفاء الشروط المطلوبة . وهذه "الجمعية للاتجار بالجملة" تعمل كوسيط للجمعيات

(١) يشترط المصدرون أحيانا رد الصناديق المعبأة فيها البضائع وهذه مضايقة للتجار المستوردين ،

فالاغفاء من رد الصناديق يكون اذن ميزة .

التعاونية فتقوم لها بتسويق البيض في أروج الأسواق والمخابرة مع تجاره ومع الجمعيات التعاونية المصدرة له في كل ما يتعلق بهذه التجارة .

بهذه الأعمال تقدمت هذه التجارة في البلاد شوطا بعيدا وانتشرت الجمعيات التعاونية المشتغلة بها . ولما كانت توجد جمعيات تعاونية من نوع آخر تضيف الى أعمالها هذه التجارة صار من الخطأ أن يعتبر عدد جمعيات البيض مع اتساع تجارتها ^(١) مقياسا صحيحا لمبلغ تقدم تجارة البيض الارلندي ، فقد اشغلت بهذه التجارة معامل الزبدة والجمعيات الزراعية لشراء لوازم الفلاحين وبيع محصولاتهم

السنة	عدد الجمعيات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقرض	حركة المعاملة	المال الاحتياطي
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٠٢	٣١	٥,٩٠٦	٧٧٨	٦٥٤	١٥,٢٢١	٠٦١
١٩٢٠	١٠	٣,٢٤٠	١,٨٠٦	٦,٤٠٧	٢٥٣,٤٦٢	١٧,٦٠٤
١٩٢٩	٥	٢,٠٧٥	١,٥٦٤	٤,٣٦٢	١٠٠,٢٢٦	٦,٥٤٥

وقد رأت جمعيات البيض التعاونية بعد طول التجربة أن من مصلحتها توسيع نطاقها وأن تضيف الى أعمالها أعمالا أخرى ، كشراء لوازم الأعضاء من زراعية ومنزلية ، فتستطيع أن تعين المديرين الأكفاء للقيام بأعمالها الكثيرة خير قيام ، وهذا هو السبب في تناقص عدد الجمعيات التعاونية التي تقتصر على تربية الدجاج وإنتاج البيض .

وكما اهتمت هذه الجمعيات بالاصلاحات المتقدمة لإنتاج البيض الجيد وتصديره اهتمت كذلك بإنتاج الدجاج الجيد لتسمينه ثم ذبحه وتصديره ، فقد رأت أن

(١) راجع "البحث العام في الحركة التعاونية الزراعية في أيرلندا سنة ١٩٣١" ص (٣٩٢).

دجاج البلاد لا يصلح لمنافسة الدجاج الدانماركى فى الأسواق لأن هذا مستوف كل الشروط التى يصح بها أن يختار ليكون غذاء فى حين أن الآخر لم يكن من النوع الصالح لذلك . والكثير منه كان يشتريه حيا فلاحو انجلترا وخصوصا مديرية "سسكس" لتسمينه على الطريقة الحديثة وبيعه مذبوحا منظفا بمكاسب ليست قليلة . ولا يخفى ما فى ذلك من حرمان الفلاح الارلندى من مكسب كان محققا أن يصيبه لو اعتنى بهذا الأمر .

ولما قامت هذه الجمعيات بهذه المهمة أخذت تحت الأعضاء على اقتناء أنواع خاصة من دجاج يراعى فى اختيارها كبر الحجم وسرعة النمو والتسمين مع جودة صنف اللحم وغزارته الأمر الذى من أجله أحضرت الجمعيات نماذج من هذه الأنواع فى حظائرهما تمد منها أعضاءها بما يطلبونه من الدجاج المنتخب بأثمان معتدلة . فكان لذلك أحسن أثر فى تحسين نوع الدجاج فى الجهات المختلفة . كما أنها أرشدتهم الى الطرق الحديثة لتغذية الدجاج وتسمينه حتى يصلح للذبح وبعده تقوم هى بذبحه وتنظيفه وتجهيزه لإرساله لهم لبيعه فى الأسواق .

وقامت الجمعية الرئيسية للتعاونيين بقسط وافر من الارشاد فوزعت نشرات على الجمعيات تبين فيها أهمية اقتناء أنسب الدجاج نوعا لهذا الغرض وأفضلية تسمينه وذبحه فى بلادهم بدلا من بيعه فى انجلترا حيا غير مسمن ، مما يعود عليهم بكثير الفوائد . وعلى الرغم من كل هذه الجهود التى قامت بها الحركة التعاونية من الوجهتين العالمية والعملية لم تصل هذه التجارة الزراعية للآن الى الدرجة التى هى جديرة بها .

جمعيات تربية النحل

ربما كان اقتناء النحل وإنتاج العسل أسهل الأعمال التي يقوم بها الفلاح بجانب أعماله الرئيسية مع إصابته منها أرباحا ليست قليلة . وإذا امتدت هذه الصناعة الثانوية للفلاح وعمت الأرياف على نظام يكفل لها الاقتصاد في النفقات والإتقان في العمل فلا نبالغ اذا قلنا إنها تصير تجارة كبيرة تزيد في ثروة البلاد .

إن الكمية التي تنتجها إرلندا من العسل قليلة .. وهذا القليل لا ينتفع به حق الانتفاع على الرغم من كثرة طلب العسل وارتفاع ثمنه . فما هو ياترى السبب في تأخر هذه التجارة مع الاحتياج اليها ؟

هناك ثلاثة أسباب جوهرية لذلك :

(١) عدم الوقوف على التعاليم الحديثة القوية التي يقدر الفلاح باتباعها على اقتناء النحل وجنى العسل بنظام يضمن له إنتاجا كبيرا وربحا وفيرا .

(٢) علو أثمان خلايا النحل الحديثة والمعدات واللوازم الضرورية لإنتاج العسل .

(٣) انخفاض ثمن العسل عند بيعه بالطريقة العادية التي تضمن أكثر الربح للتاجر لا الفلاح .

كل ذلك لم يشجع الفلاح على الاهتمام بهذه المهنة وتركها وشأنها بدور أكثر اث تجرى على النظام البالى القديم فاذا أتت بشيء من العسل قنع به وإلا فلا يهتم بأمورها .

فكر بعض الزراع المستنيرين في انتشار هذه الحرفة المهمة من حالة الانحطاط التي هي فيها وتنظيمها على حسب تعاليم الحركة التعاونية معتقدين أنه اذا لم يفد

هذا التطبيق فهم على كل حال غير خاسرين . ولم يمض زمن طويل حتى أنشئ عدد من الجمعيات التعاونية خصيصا لذلك .

كما أن بعض الجمعيات الأخرى أضافت الى أعمالها مهنة إنتاج العسل . هذه الجمعيات وتلك ، بصفتها تعاونية ، كانت أعضاء في الجمعية التنظيمية وفي الجمعية المركزية للاتجار بالجملة . فاستفادت من الجمعية التنظيمية أنها استمدت من منظميها وجرائدها نصائح وارشادات خاصة باقتناء النحل واستخراج العسل حتى صارت على بينة من أحدث الطرق وأحسن النظم . أما الجمعية المركزية للاتجار بالجملة ، وكانت قد فتحت فيها قسما خاصا لكل ما يلزم للنحل والنحالين ، فقد أفادت الجمعيات من وجهتين : الأولى شراء كل ما يلزم لها من عدد وآلات ولوازم من نوع مضمون وبمن معقول وذلك على النظام التعاوني الذي سبق أن شرحناه ، والثانية بيع عسلها بالجملة . ولا يخفى ما في ذلك من جنى الفلاح ثمار أعماله كاملة بدل أن يشاركه التجار فيها .

كانت نتيجة ذلك أن نزل ثمن عدد ولوازم هذه التجارة للفلاح نحو ٤٠٪ وارتفع ثمن العسل ٨٠٪ . هذا عدا استنارة أذهان الفلاحين وتعلمهم الطرق الحديثة لهذه الصناعة واقتناعهم بأن الطرق العلمية الحديثة أفضل بكثير من كل الوجوه من الطرق القديمة العقيمة التي مع تأخرها وقذارتها لا تأتي بمثل الأرباح التي تأتي بها النظم الحديثة ، وبإيجاد علاقة فنية بين كل الفلاحين الذين يهمهم تقدم هذه الصناعة بواسطة الجريدة الأسبوعية للتعاونيين أمكنهم أن يقفوا على نتيجة تجارب غيرهم والصعوبات التي يلاقونها وكيفية التغلب عليها ، وتيسر لهم أن يستفيدوا بآراء الاختصاصيين ونصائحهم في علم النحل وتجارة العسل . وبذلك تقدمت هذه التجارة بشكل لم يعهد من قبل .

من ذلك يرى أن الصعوبات التي كانت تلاقيها هذه الحرفة والمشتغلون بها قد زالت بفضل تطبيق النظام التعاوني عليها — ذلك النظام الذي كان واسطة في حث الفلاح على تربية النحل على الطريقة العلمية الحديثة وعلى الاتجار بالعسل على نظام يكفل له الربح الوفير .

بعد ما أنشئ عدد من هذه الجمعيات وجد أن الأفضل أن تكون أعمالها مندمجة ضمن أعمال جمعيات تشغل بأشياء أخرى حتى يتسع نطاقها، وكان هذا هو السبب في انفضاضها بجمعيات قائمة بذاتها تعمل لتربية النحل ونتاج العسل فحسب ، وصارت الأعمال السابقة الذكر تقوم بها جمعيات ذات أعمال متعددة .

جمعيات الكَّان

يعلم القراء ما لشمالى ايرلندا من الشهرة في صناعة التيل التي هي ولا شك أكبر موارد الثروة لهذا الجزء من البلاد. وصناعة لها مثل هذه الأهمية يجب أن يحافظ عليها ويسهر على مصالحها ويدفع عنها أى خطر يحدق بها . ومنذ ربع قرن ظهر في أفق هذه الصناعة سحب ينذر بها بوقت عصيب إذ أن زراعة الكَّان الذى هو المادة الأولية لمعامل التيل قد أخذت في النقصان في ايرلندا، وسبب ذلك أن الثمن الذى يتقاضاه الزارع لكَّانهم لم يشجعهم على الاستمرار في زراعة هذا المحصول وذلك نتيجة جملة عوامل أهمها :

(١) ان الممالك الأوروبية تنافس الارلنديين منافسة شديدة في أسواق الكَّان في ايرلندا وتفوز عليهم وذلك بفضل ما لديها من حسن التعليم الفني الذى يعمل دائماً على تحسين زراعة الكَّان من كل الوجوه حتى أن ما تقدمه من الكَّان في الأسواق الارلندية أحسن بكثير من الكَّان الارلندى .

(٢) ان الفلاح الارلندى لم يهتم بانتقاء أنقى بزور الكنان ، ولا يخفى تأثير ذلك فى المحصول من جهة كميته وجودته . واليك ما جاء فى تقرير "لجنة صناعة التيل" التى عيّنتها مصلحة التعليم الزراعى والفنى بارلندا :

"ان نوع البزور عامل عظيم فى تقرير جودة محصول الكنان . وبالرغم من ذلك هناك أنواع متعددة من تلك البزور تأتى من روسيا وهولندا . وانه يشك فى غالب الأحيان فى صلاحية هذه البزور لانتاج تيلة من الدرجة الأولى (١) التى هى المقصودة بالذات من زراعة الكنان فى ارلندا ."

لم يقتصر الفلاح الارلندى على شرائه غير النوع المقصود من البزور ، بمعنى أنه لم ينتق النوع الذى خصص لانتاج التيلة الجيدة فحسب ، بل كان يشتريه من درجة منخفضة أيضا ويثمن عال من التجار المحليين الذين لاتهمهم نتيجة محصول الكنان فى ارلندا ماداموا قد حصلوا على أكبر ربح يستطيعون الحصول عليه .

أما تسويق الكنان فكان الفلاح يتبع فيه طريقة قديمة عقيمة اذ كان يبيع محصوله لأصحاب المعامل بنفسه . فكان فى أكثر الأحيان يغلب على أمره ولا سيما فى الجهات البعيدة عن المدن حيث يتفق اصحاب المعامل فيما بينهم على الثمن الذى يدفعونه للفلاحين ولا يحدد الفلاح من بيع محصوله لهم مهما بنحس الثمن .

كل هذه الأمور ، من زرع الكنان الى بيعه ، عملت على عدم اهتمام الفلاح بشأن هذا المحصول الحيوى فأهمله غير مبال بسوء عاقبة ذلك مادام لا يأخذ نصيبه كاملا من الثروة التى يعمل لانحراجها من الأرض ومن عرق جبينه .

(١) يوجد نوعان من بزور الكنان ، واحد انتق ورى خصيصا ليتيج تيلة جيدة وآخر لينج زيتاجيدا على أن الباحثين لا يزالون محدين فى استنباط نوع ثالث يجمع بين الغرضين .

حمل حرج هذا الموقف الهيئات المختلفة ذات المصالح التي لها علاقة بهذا الموضوع مباشرة أو بالواسطة على التفكير في الوسائل التي قد تحمل بها هذه العقدة وفعلا عقدت اجتماعات عديدة لبحث الموضوع من وجوهه المختلفة .

لم تفت أهمية هذا الأمر قادة التعاون ورجال الحكومة فاتفقوا فيما بينهم على ان يعملوا سويا لمافيه مصلحة هذه الصناعة ، لأنهم أحسوا بضرورة انقاذها والا ضاعت من ايرلندا . ولا تخفى الخسارة الجسيمة التي تنزل بالبلاد بسبب ذلك .

كانت مهمة جمعية التنظيم التعاونية تطبيق التعاليم التعاونية على طرق تحضير السكان وتسويقه ، فلم تأل جهدا في العمل على نشر مبادئ التعاون بين زراع هذا المحصول وتنظيمهم على نظمها بهمة ونشاط لدرجة أنه أنشئت في مدى سنة واحدة (وكانت سنة ١٩٠٠) أربع ” جمعيات تعاونية للسكان “ تعددت بعد ذلك وكبرت حتى صار شأنها في سنة ١٩٢٠ كما هو مبين في الاحصاء الآتي (١) :

السنة	عدد الجمعيات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقرض	حركة المعاملة أثناء السنة	المال الاحتياطي
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٠٢	٤	٥٤	٢٥	١١٠	٥٧٤	٣٨
١٩٢٠	٣٧	٣,٥٠٤	٣٤,٣٦٣	٣٤,٧٢٣	٣٤,١٢٦	٨,٨٢٢

حصرت هذه الجمعيات قواها في أربع نقط :

(١) شراء بزور مضمونة من أحسن الأسواق مباشرة .

(١) التقرير السنوي سنة ١٩٢٢ لجمعية التنظيم الزراعي الإيرلندية ص ١١٩ غير أنه أخذت هذه الحركة بعد ذلك لأسباب لا محل لذكرها هنا تضاف تدريجا .

(٢) إنتاج أحسن الكتان نوعا وذلك باتباع أحدث الطرق وأحسنها لإنتاجه تحت مباشرة إخصائى تستخدمه هذه الجمعيات متحدة بعضهم مع بعض وتتبع نصائحه .

(٣) تحويل قش الكتان الى ألياف على الطريقة الحديثة . وذلك بواسطة عدد خاصة لذلك^(١) تشتري لتعمل هذا العمل بنفقات قليلة .

(٤) بيع محصول الجمعية جملة بواسطة "عميل" لها فى السوق العامة .

أما مصلحة الزراعة فقصرت مهمتها على تحسين طريقة زرع الكتان التى هى فى الحقيقة من اختصاصها وهى أقدر على هذا التحسين العلمى من أى هيئة أخرى . لم يمتض على ذلك طويل وقت حتى أرسلت هذه المصلحة الى بلجيكا وهولندا لدرس طرق زرع الكتان وتحضيره للأسواق بعثة تمثل زراع الكتان وأصحاب معامل التيل . ولا يخفى ما كسبه أعضاء هذه البعثة من المعلومات والتجارب العملية فى هذا الموضوع ، وقد برهنت على بعد نظر القائمين بارسالها لما جنوه من ورائها من المزايا العديدة .

هذه الصناعة كما بينا مقصورة على شمالى إرلندا ولكن ليس هناك سبب جوهرى لذلك . ولذا عملت الجمعية الرئيسية على نشرها فى أنحاء البلاد .

من الصعوبات التى تلاقيها هذه الجمعيات أنها لا تجد عمالا لها فى بعض فصول السنة . ولذلك تنصح الجمعية التنظيمية أن تضم أعمال هذه الجمعيات اذا أمكن الى الجمعيات الزراعية فتصبح فرعا من أعمالها . وبهذا تستمر فى العمل طول السنة . ويمكنها أن تستعمل قوة الآلات التى لديها لأموار أخرى مثل طحن الغلال وغير ذلك بكل اقتصاد . أما اذا كان هناك معمل زبدة فيشتغل الكل بقوة بخارية واحدة .

Scutching Mills. (١)

الفصل الحادى عشر

جمعيات اللحوم ، جمعيات صيد الأسماك

جمعيات اللحوم

إرلندا بلاد زراعية واسعة المروج وافرة المراعى ، وقد مكنتها ذلك من انتاج عدد عظيم من الماشية والأغنام والخنازير لا يقل قيمة ما تصدره منها سنويا الى بريطانيا عن خمسين مليون جنيه^(١) . وهذه ولا شك تجارة عظيمة بل هى أكبر تجارة فى البلاد . على أنها رغمًا من ذلك لم تشغل المكان اللائق بها فى الحركة التعاونية لأن تنظيم هذه التجارة العظيمة على المبدأ التعاونى يحتاج الى عناء كبير ورأس مال عظيم ومسئولية ليست بالهينة . وهذا ما حدا الى إجراء تنظيمها حتى يتدرب التعاونيون على ما هو أسهل وأصغر منها ، ويتعلموا كيف يتغلبون على الصعوبات التى تقابلهم فى أعمالهم التعاونية . وسيرى القارئ صواب رأيهم عند ما يطلع على مبلغ اتساع جمعيات التعاون فى تجارة اللحوم ودقة نظمها ويقارن ذلك بالجمعيات التعاونية الأخرى التى ابتدأ بها التعاونيون ، ويقنع بالأسباب التى من أجلها أجلوا لإنشاء هذه الجمعيات ريثما تعم التعاليم التعاونية البلاد ، ويتلقى الفلاح الارلندى من الدروس التعاونية علميا وعمليا ما يؤهله للقيام بالأعمال الكبيرة طبقا للنظام التعاونى ، إذ لا نبالغ اذا قلنا انه ما من عمل زراعى كبير أو صغير الا أمكن سير التعاليم التعاونية به بما يعود على الفلاحين بمزايا جلية .

(١) هذا قبل أن أصابت صادرات إرلندا الى بريطانيا خسارة فادحة خصوصا منذ سنة ١٩٣٤ حيث أشهر كل من القطرين حربا اقتصادية على الأثر تبعها للنضال السياسى القائم بينهما .

ويحسن بنا قبل أن ندخل في الموضوع أن نصف الحالة السيئة التي كانت تسير عليها هذه التجارة الزراعية ومقدار الإجحاف الذي كان يصيب الفلاحين المستغلين بها قبل أن يتقدم التعاون ويكون من شأنه ماسنرى :

أولا — كانت كل المواشى الارلندية ترسل الى بريطانيا غير مسمنة فتسمن في انجلترا أو في اسكتلندا ثم تذبح هناك وتباع في الأسواق ، وفي ذلك ضرران اقتصاديان على إيرلندا :

(١) تنقص قيمة المواشى في طريقها من مراعى إيرلندا الى مزارع بريطانيا بما لا يقل عن جنبيين في كل رأس من البقر ، وهذه الخسارة واقعة على رأس الفلاح الارلندى .

(ب) من يعرف الزراعة ومكاسبها يوقن أن معظم المكاسب من المواشى انما تأتى في الفترة الاخيرة من تسمينها ، أى فترة إعدادها للذبح بعد تمام نموها . وهذه الفترة المربحة تمضيها المواشى الارلندية في بريطانيا ومكاسبها الوفيرة عائدة على فلاحى تلك البلاد .

ثانيا — إن عدم تسمين المواشى في إيرلندا قد أضر بالزراعة الارلندية وزاد في صيرورة المزارع إلى مراعى . ولا شك أن في ذلك خسارة جسيمة على البلاد فقد قلت الثروة التي تخرج من الأراضى وضائق أبواب الرزق في وجوه أهلها حتى اضطر الفلاحون الى المهاجرة الى أمريكا وغيرها سعيا وراء الرزق . واذا أراد القارئ أن يعلم السبب الأسمى في قلة فلاحه الأراضى الارلندية فليرجع الى الفصل الثانى ويتتبع الحوادث التاريخية هناك .

ثالثا — ان طريقة بيع الفلاح الارلندى مواشيه عقيمة جدا اذ يأخذها الى أقرب سوق وهناك يقابل التجار والوسطاء فيقع في أيديهم ولا حول له ولا قوة . فان لم يقبل الثمن الذى يعرضونه عليه لم يبق له من سبيل يسلكه الا أن يرجع

ليعود بها في موعد السوق الآتى وهو لا شك مصادف يومئذ ما صادف في المرة الأولى . من ذلك يرى أنه مضطر الى قبول الثمن الذى يفرضه التاجر ثمنا للمواشيه . وهيئات أن يطمع في شفقة التجار فقد اتفقوا فيما بينهم أن يمحروا بالفلاح فلا يشتروا المواشى بالوزن بل بالرأس . ولا يخفى ما فى هذه الطريقة القاسية من الإجحاف بحقوق الفلاح ، ومن هذا أنهم فى أثناء مساومة واحد منهم مع الفلاح لا يتدخل تاجر آخر بينهما وذلك ليمتنع التنافس الذى يفضى بالضرورة الى اعلاء الثمن وقلة ربح التاجر .

رابعا — ان المكاسب الكثيرة التى تنتج من الأعمال العديدة التى تعقب ذبح الملايين من المواشى الارلندية فى بريطانيا يأخذها الانجليز والاسكتلنديون . وهنا نذكر أهم هذه الأعمال :

(١) اشتغال عدد كبير من العمال فى أعمال تتدرج فى مراتب المهارة من عمل بسيط فى المذابح الى عمل يحتاج الى معرفة كىماوية وخبرة صناعية .

(ب) صناعة حفظ اللحوم فى العلب اذ يستعملون البقايا التى لم تصرف وتصلح للطعام سواء أكانت ألسنة أم قلوبا أم غيرها على طريقة فنية ويحفظونها فى علب تحتم بالدقة حتى لا تفسد بدخول الهواء اليها . وتشاهد هذه العلب عند ”البداين“ وعليها إقبال عظيم . وكذا عمل المنبار المحشو باللحم والدهن المفروم .

(ج) صناعة الغراء من حوافر المواشى ، والأسمدة من العظام والدم .

(د) صناعة الصابون من البقايا الشحمية .

(هـ) أعمال الدباغة وما يتبعها من صناعة الجلود . وتتعداها بالطبع الى رواج صناعة الأحذية والسروج وغيرها فى البلاد .

خامسا — عند ظهور بعض الأمراض بارلندا لا يسمح قانونا بتصدير مواش حية الى بريطانيا، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الخسارة الجسيمة على إرلندا، أما اذا ذبحت المواشى بها فان البلاد لا تخسر شيئا لأنها تخرج منها يومئذ لحما معدا للسوق . وكذلك الأمر وقت إضراب العمال أو هبوط الأسعار فانه يمكن أن يخزن اللحم فى المخازن المثلجة المعدة لذلك حتى تنقشع الأزمة فيرسل اللحم الى الأسواق دون أن يلحقه ضرر أو أن يمس أصحابه خسارة .

هكذا كانت حال الفلاح الارلندى فى تجارة المواشى . فلما توطدت دعائم الحركة التعاونية فى البلاد أخذ زعماءها فى التفكير فى العمل على تطبيق تعاليمها على هذه التجارة ، فقرروا أنهم على أن تنشأ مذابح تعاونية فى الأقاليم يشترك فى كل منها فلاحو الناحية القائمة فيها فيرسلون مواشيم اليها ويكفون عن بيعها فى الأسواق حية .

وقد اهتمت الجمعية التنظيمية بدرس الموضوع فأرسلت مندوبين الى أمريكا، حيث وصل هذا العمل الى درجة عالية ، للوقوف على دقائق تنظيم المذابح وصناعة تملح لحم الخنزير وتجارة اللحوم . وفى سنة ١٩٠٩ أنشئ أول معمل تعاونى للحوم فى بلدة "رسكرى" (١) واختص هذا المعمل بلحم الخنزير . أما رأس ماله فقد اشترك فيه عدد كبير من فلاحي الناحية . ولما لم يكن ذلك كافيا اشترك معهم عدد من يهتمهم تقدم الحركة التعاونية فى إرلندا إجمالا وأكملوا المبلغ اللازم . ولما بدءوا فى العمل صادقتهم صعوباتان . ومن الغريب أن هاتين الصعوبتين لم تأتيا من الخارج بل من الداخل :

الصعوبة الأولى — لا يخفى أن نجاح هذا المعمل يتوقف على استمرار ورود الخنازير اليه حتى لا يعطل يوما . فاذا أغرى الفلاحين المشتركين رفع الثمن مؤقتا

فباعوا بعض خنازيرهم فى الأسواق فلا شك أن هذا يقوى مركز التجار ويضعف مركز التعاونيين . وإذا استمرت الحال على ذلك يخرب المعمل ويعود الفلاحون الى ما كانوا فيه من ظلم التجار . فلتخلص من هذه الصعوبة رأى المعمل أن يضع قانونا للأعضاء يحتم ألا يبيع العضو شيئا من خنازيره حتى يكتفى المعمل أولا . ومن يخالف ذلك يغرم نصف جنيه عن كل رأس تباع فى الأسواق .

الصعوبة الثانية — أن الطريقة المتبعة فى الأسواق هى أن يدفع الثمن كاملا نقدا للفلاح . ولذا كان ينتظر العضو مثل هذه المعاملة من جميعته ولكن هذا لم يكن يتسنى لسببين : أولهما أن ذلك يحتاج الى حبس مبلغ كبير فى خزانة الجمعية للدفع منه . ثانيا أن الجمعية لا يمكنها دفع الثمن السائد فى الأسواق لأنه سريع التغير فضلا عن أن عليها نفقات كثيرة لا بد أن تسد فى وقتها . ولذا رأت لجنة المعمل أن يحجز جزء من ثمن الخنازير حتى يباع اللحم مملحا . وبعدها يدفع الباقي .

أما الأرباح فى آخر السنة فتوزع حسب المبدأ التعاونى المعروف .

استمرت هذه الجمعية فى تقدم على هذا النظام ، وتحقيق الفلاح أن مصلحته تقضى بتعظيمه إياها بكل قواه لما رأى من المزايا التى عادت عليه من الاشتراك فيها فاتسع نطاق عملها سنة بعد أخرى الى أن وصلت الى المركز الذى هى فيه الآن وهالك الاحصاء (١) :

عدد الأعضاء	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقرض	حركة المعاملة أثناء السنة	الربح الصافى	المال الاحتياطى
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣٨٠٠	١٢٨٠١	١٠٨٦٤	٢٢٩٨٤٨	٢٧٦٢	٣٧١٨

ولما حازت الجمعية ثقة الفلاحين وثبت مركزها تقدمت تقدما محسوسا شجع
الفلاحين في الجهات الأخرى على أن يخذوا حذوها فلم يمض طويل وقت حتى
أنشئت جمعية أخرى على نمطها في بلدة وكسفورد^(١) على أن هذه الجمعية لم تختص
بصنف الخنازير وحده بل اشتغلت بالمواشي جميعها . وقد برهنت هذه الجمعية
كأختها على أن مثل هذه المعامل لا تقتصر فائدتها على الفلاح الصغير بل تتعدها
إلى الكبير ، وأن اشتراكهما في العمل يعود بالنفع على كل منهما .

من النتائج التي أتت بها هذه المعامل التعاونية أنها بدفعها الثمن حسب الوزن
وكذا حسب نوع اللحم ودرجة سمته شجعت الفلاح على تحسين نوع مواشيه
والإكثار من زرع أرضه ليتمكن من انتاج محاصيل يسمن هذه المواشي عليها قبل
إرسالها إلى معمله .

أما تقدم معمل وكسفورد فيظهر من الاحصاء الآتي^(٢) :

عدد الأعضاء (٢)	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة	الربح الصافي	المال الاحتياطي
٢٧٢٧	٢٠,٥٩٩ جنيه	١١,٣٦٨ جنيه	٣٨٣,٣٦٠ جنيه	٢,٣٣٩ جنيه	٧,١٤٠ جنيه

كان هذا النجاح الباهر مغريا للجهات الأخرى بأن تنشئ مثل هذه المعامل
ففي سنة ١٩٢٠ شرع فلاحو "ووترفورد"^(٣) في تأسيس معمل لهم . ففقدوا

(١) Wexford

(٢) التقرير السنوي للجمعية التنظيمية الصادر سنة ١٩٢١ صفحة ١١٤

(٣) Waterford

اجتماعا في بلدهم حضره ممثلو جمعيتي "وكسفورد" و "رسكري" وقد أسعد الحظ الكاتب فحضر هذا الاجتماع وسره اشتراك الفلاحين أنفسهم في دقائق أعمالهم الزراعية التجارية ، وأخذهم بيد المشروعات التي تعود عليهم جميعا بالمنفعة . وتعاونهم لا يقتصر على تعاون فلاح وفلاح بل تعاون بين جمعية زراعية وجمعية زراعية . ولو علم المصريون مقدار مساعدة جمعيتي "رسكري" و "وكسفورد" لهذه الجمعية الجديدة ، لعجبوا من متانة الرابطة التي تربط التعاونيين بعضهم ببعض في تلك البلاد . فان الجمعيتين القديمتين قد أباحتا للجمعية الجديدة كل تجاربهما ودقائق أعمالهما التجارية وكذا إرشادات رجالهما ونصائح مستخدميهم . وقبل أن ينفض الاجتماع اتفق الحاضرون وكان عددهم نحو المائتين على أن تنشأ الجمعية برأس مال قدره مائتا ألف جنيه ، ويبدل الحاضرون كل جهدهم لجمع رأس المال والعمل على تحقيق هذا المشروع .

قامت الجمعية المنظمة بواجبها في ذلك أيضا وشجعت المشروع بكل ما في وسعها تارة بالكتابة في جرائدها ، وأخرى بالقاء خطب بين فلاحى الجهة ، وثالثة بإرسال منظميها ليفهموا المزايا العائدة عليهم من وراء ذلك . واستمر ذلك مدة أمكنهم في أنشائها جمع مبلغ مائة ألف جنيه وكان الإقبال على الاشتراك مستمرا حتى جاءت في سنة ١٩٢١ الفظائع السياسية التي بينهاها في الفصل الرابع وترتب عليها إحراق عدد كبير من معامل الزبدة التعاونية ، فدخل الرعب في نفوس الفلاحين إذ صارت أموالهم عرضة للعبث . فتوقف العمل وقتا وأخيرا أمكن تأسيس هذه الجمعية فأصبح بذلك عدد هذه الجمعيات ثلاثا .

والجدول الآتى يبين مقدار تقدم هذه الجمعيات الثلاث المذكورة لغاية سنة ١٩٢٩ (١) :

(١) البحث العام في الحركة التعاونية الزراعية في أيرلندا سنة ١٩٣١

السنة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال المسهم المدفوع	القروض	الاحتياطي	الأعمال
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩١٣	٢	٦,١٨٨	٢٠,٣٣٨	١١,٩٠٤	—	١٢٢,٨٨٤
١٩٢٠	٢	٧,١٣٥	٣٩,٩٠٧	١٢,٤١٩	١,١٢٣	٦٦٨,٠٢٣
١٩٢٩	٣	١٢,٩١٢	١١٧,٢٧٢	٦٢,٤٢٦	٦,٧٢٠	٧٠٢,١١٤

ولما عمت الحركة البلاد وتعددت الجمعيات التي من هذا النوع أمكنهم أن ينشئوا لهم جمعية مركزية خاصة تقوم بالأعمال الآتية :

(١) صنع ما يسمونه المنتجات الثانوية ^(١) مثل الأسمدة الكيماوية من بقايا العظام ومثل غيرها من المواد التي يحسن اقتصاديا أن تصنع في محل واحد بدل تعدد صنعها في معامل مختلفة .

(ب) تنظيم بيع اللحوم في البلاد الأجنبية بالنيابة عن الجمعيات .

(ج) عمل اتفاقات مع السكك الحديدية لتخفيض أجور النقل .

(د) القيام ببناء مخزن كبير مثلج لحفظ اللحوم فيه بدل قيام كل معمل ببناء مخزن خصيص له .

*
* *

جمعيات صيد الأسماك

صيد الأسماك والاتجار بها يجب أن يكونا من أهم أعمال إيرلندا لما لهذه الجزيرة من الموقع الطبيعي الممتاز . ومع ذلك نجد أن هذين العاملين أقل أعمالها توسعا ورقيا . ولذلك أسباب جذورها ثابتة في التاريخ الارلندى .

ذكرنا أن أقل الأراضي الأيرلندية خصوبة وأكثرها تعرضا للبرد القارس والرياح الشديدة هي الأراضي الواقعة غربى الجزيرة . هناك الجبال شاهقة والصخور عظيمة والزراعة صعبة والحياة خشنة . فلا عجب ، والارلنديون قوم مغلوبون ، أن يفروا من وجوه الانجليز الى تلك الجهات التي لا يرغب فيها مبتغى النماء والخصب ، ويتركوا بيوتهم وأراضيهم ومزارعهم ومراعيتهم يرح فيها الانجليز وينعمون فرارا من الاضطهاد والظلم . من ذلك الحين احتشد الارلنديون في هذا الجزء الغربى وخصوصا القريب من ساحل البحر ، ولذا كان العنصر الارلندى الأصلي سائدا في هذه الأنحاء ، لغته هي الارلندية القديمة . ونظرا لأن الأراضي الزراعية قليلة في تلك الجهات فقد انصرف الأهالى إلى صيد الأسماك للارتزاق . على أن القرون مرت وتقدمت البلاد وكثرت الثروة ، وهذه الجهات الغربية تكاد تكون باقية على ما كانت عليه ، كأنها في معزل عن الدنيا . فلا الطبيعة براحة ولا التمدن الانجليزى بمكثرت . وكذلك بقيت تجارة الأسماك على حالتها الأولى من التأخر . على أنه ربما يحسن بنا أن نفصل ما أجمعنا ونقسم نتيجة هذا السبب التاريخى إلى أربعة أقسام :

(١) الحاجة إلى رأس مال ليرقى وينشط هذه التجارة ، وهذا غير ميسور لأهل الغرب في إيرلندا لقلّة ذات يدهم .

(٢) إهمال أمر المواصلات في تلك الجهات فلا المرافئ ولا السكك الحديدية . ولا الطرق في حالة مرضية .

(٣) عدم وجود التسهيلات اللازمة لوجود أسواق للأسماك في داخل البلاد وفي خارجها .

(٤) عدم تنظيم هذه التجارة لجهل الأهالي وتأخرهم .

لهذه الأسباب كانت حال السماكين وصناعاتهم وتجارتهم في غربي إيرلندا غير منظمة ولا متقدمة وفضلا عن هذا فقد كانت للتجار يد عاملة على دوام سوء حال السماك فقد كان لفقره يشتري كل أدواته ولوازمه من عدد وشباك وملح وبراميل من التجار بالقطاعي بأثمان عالية . وإذا ما أتى بصيده من البحر لم يجد أمامه إلا سوقا واحدة هو مضطرا إلى البيع فيها لتجار يملون عليه أثمانا بخسة لا مفر له من قبولها مهما قلت لعدم قدرته على إرسال سمكه إلى سوق أخرى وخوفه من الخسارة التي تلحقه إذا بقي السمك طويلا على الساحل . ولا يخفى ظلم التجار في هذه الظروف وحيلهم في الاتفاق فيما بينهم على تخفيض الأثمان ما أمكن .

تاريخ الحركة التعاونية في هذه التجارة :

في "خليج جولواي" (١) غربي إيرلندا ثلاث جزر صغيرة اسمها "جزائر أران" (٢) أهلها يعيشون على صيد الأسماك وحالتهم كما وصفنا . وقد راع قس هذه الجزائر ما هي فيه من شظف العيش فأخذ يفكر في خير الوسائل لتحرير هؤلاء الناس من الظلم الذي يلاقونه في صناعاتهم فرأى أن السماكين إذا عملوا على تعاليم المبدأ التعاوني كان ذلك خيرا لهم ، ففعلا شاورهم في الأمر وتخابر مع الجمعية التعاونية التنظيمية في دبلن ، ولم يمض طويل وقت حتى أنشئت "جمعية التعاون لصيد الأسماك بجزر أران" في سنة ١٩١٥ فكانت أول جمعية من نوعها في إيرلندا .

وقد جمع هؤلاء الصيادون المنظمون فيما بينهم مالا كافيا في خزانة جمعيتهم اشتروا به قوارب كبيرة تخوض البحار ، وعملوا على فتح محل كبير لتخليج الأسماك وأحرل يحفظ به السمك مثلجا مدة طويلة مع بقاءه طازجا . وقد تمكنوا من تحسين طرق المواصلات وإيجاد الاسواق الخارجية التي تضمن ثمنا طيبا لأسماكهم . كذلك قد أمكنهم أن يشتروا كل ما هم محتاجون اليه من عدد ولوازم بأثمان معتدلة وأن يستبدلوا طريقة الشراء بالقطاعي التي كانوا عليها أمس بالشراء بالجملة . وعلى أثر هذا الجهد تقدمت جمعيتهم ويمكن إرجاع سر هذا التقدم الى ثلاثة أمور :

(١) قدرة وأمانة القائمين بادارة الجمعية فإنهم بحسن إدارتهم وإخلاصهم في عملهم اكتسبوا احترام كل الأعضاء وثقتهم . وكان هذا عاملا كبيرا في جمع شملهم وتوحيد قواهم وجعلهم يدا واحدة .

(٢) تمام علم رؤساء العمل بدقائق الأمور المعهودة اليهم سواء أكان ذلك في صناعة الصيد في البحر أم في تحضير السمك وتخليجه وتعبئته للأسواق أو في انتقاء أحسن الأسواق وأربحها .

(٣) وضع قانون محكم للجمعية وسير الأعضاء بمقتضاه سيرا يضمن لإحضر كل السمك الذي يصطادونه الى مركز الجمعية مهما أغراهم التجار المحليون بأثمان عالية ، إذ أن في هذا الاخلاص للجمعية والاحترام لقوانينها التي اتفق الكل عليها قوة لمركزها ورفعاً لشأنها . ولاشك أن الفائدة من ذلك راجعة الى الافراد وحدهم .

بموجب هذا النظام ترجع المراكب بصيدها الى الجمعية ويتقاضى الأعضاء الثمن السائد نقدا ثم تعمل الجمعية على فرز هذا السمك فنه ما يباع في السوق المحلية ومنه ما يبعأ طازجا أو مملحا في براميل أو علب ويجهز للأسواق النائية فيباع فيها بأثمان

عالية . وبهذه المناسبة نذكر أن لهذه الجمعية "ماركة مسجلة" باسم "شامرك" (١) لنوعين مخصوصين من السمك المملح المعروف بالهرنج والماكل (٢) مشهورة في بعض مدن أمريكا . أما الأرباح التي تصيبها هذه الجمعية فتوزع حسب المبدأ التعاوني الذي سبق شرحه ، وإحصاؤها كما هو مبين في الجدول (٣) :

عدد الأعضاء	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة	الربح الصافي	المال الاحتياطي
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٩	١٤٩	٦٠٣	٣٦٧٤٨	٧٠٩	١٠٢٨

هذه هي حكاية أول جمعية من هذا القبيل في أيرلندا . وإذا لاحظنا أن تجارتها في أول سنة كانت ٧٦٠ جنيها وأنها أصبحت كما ذكرنا ، وأن الثمن الذي يتقاضاه السماكون لصيدهم من الجمعية ضعف ما كانوا يتقاضونه من التجار المحليين نعرف مقدار الخدمات الجليلة التي قام بها النظام التعاوني في هذا المصنع . وقد بلغ صيت هذه الجمعية مدى بعيدا شجع كثيرا من أهل الساحل الغربي على أن يقوموا بمثل هذا العمل ، لذلك تألفت بعدها خمس جمعيات أخرى .

الا أنه يسوءنا أن نسمع أنه في السنين الأخيرة قد أصاب هذه الجمعيات ما عرقل أعمالها فالاضطرابات السياسية والأعمال الحربية ، وكذا حريق حدث في مخزن أكبرها فدمر بعض قواربها ، كل ذلك أثر تأثيرا بليئا في أعمال هذه الجمعيات ، فسبب القضاء عليها .

Herring and Mackerel (٢)

Shamrock (١)

(٣) التقرير السنوي للجمعية التنظيمية الصادر سنة ١٩٢٠ (ص ١٠٤)

الفصل الثانى عشر

مصارف الرهن العقارى التعاونية وجمعيات الفلاحة التعاونية

الاقراض فى الزراعة أو الاعتماد الزراعى^(١) يدخل تحت نوعان : أحدهما إقراض مبالغ كبيرة لمدة طويلة بقصد شراء أرض أو اعدادها للزراعة بتنظيم طرق ريها وصرفها الى غير ذلك من المعدات الأولية الضرورية لعمليات الفلاحة كبناء العذب وشراء الماشية والعدد والآلات اللازمة للزراع ، أو عمل إصلاحات كبيرة بها تحتاج الى نفقات عظيمة . كل ذلك يحتاج الى أموال ليست قليلة فى بدء الأمر تسمى برأس المال المبدئى^(٢) .

وأما النوع الثانى من الاقراض فى الزراعة فهو إقراض مبالغ صغيرة لمدة قصيرة لا تتجاوز السنة بقصد معاونة الفلاح على القيام بأعماله الزراعية فى مدى السنة عند ما يحتاج الى شىء من المال أثناء فترة الإنتاج ، للإنفاق منه على زراعته فى شراء الأسمدة والبزور والعلف وغيرها . وهذا المال هو ما يسمى ”رأس المال العامل“^(٣) . وهذا النوع الثانى قد حلت مشكلته بابتداع نظم التسليف الشخصى أو القصير الأجل^(٤) . وهى النظم التى أنشأها ”رايفايزن“ وقد فصلنا ذلك فيما سبق .

أما النوع الأول فقد توفىق اليه بايجاد نظام ”التسليف بالرهن“ أو ”التسليف الطويل الأجل“^(٥) وهذا هو ”الرهن العقارى“ . وقد نعرفه بأنه وضع عقار

(١) Agricultural Credit (٢) Initial Capital (٣) Working Capital
(٤) Personal or Short-term Credit (٥) Mortgage or Long-term Credit

يملكه المدين بواسطة التسجيل تأميناً على وفاء دينه للدائن ، وبمقتضى هذا الرهن يحبس العقار حتى يسد الدين ويعطى الحق للدائن قانوناً فى أن يطلب بيع المرهون اذا لم يقيم المدين بوفاء عهده حسب الاتفاق .

والرهن العقارى منتشر فى أنحاء المعمورة وله محاسن ومساوئ تختلف باختلاف استعماله ، فان عمل به من يفهمون الاقتصاد فى الحياة ، ويفقهون التدبير فى المعاش ، ويعملون بروية وحسن ادارة ، بحيث لا يلتمسونه الا لتصرفه فى الوجوه التى تزيد غلة الأرض ، ولا يقبلونه حتى تكون الشروط التى بمقتضاها يرهنون عقارهم معتدلة ، أمكنهم أن يستفيدوا منه كل الاستفادة . والا أصبح الرهن حملاً ثقيلاً على الملك يزداد سنة عن سنة حتى يأتى وقت لا يستطيع المالك فيه تحمله ، فتنتقل الملكية من يد المدين الى يد الدائن .

ذكرنا أنه لا يصح أن يعتمد الانسان الى الرهن العقارى الا لوجه المال الى الوجوه التى تزيد غلة الأرض ليسهل عند ذاك سد الدين من زيادة دخل الأرض بما أصابها من الاصلاح . أما الشروط التى ينبغى أن تتوافر قبل أن يقدم المالك على رهن ملكه فأهمها اعتدال سعر الفائدة وقلة نفقات عقد الرهن ، وتناسب طريقة التسديد بحيث يكون ذلك بالتقسيط على مدة طويلة يدفع فى أثناءها الفائدة زائداً عليها جزء من أصل الدين فى أوقات معينة ، مع إمكان سد الدين كله أو جزء كبير منه فى أى وقت ، وكذا اطالة أمد الدين اذا لزم الأمر ، ووجود نسبة معتدلة بين قيمة الدين وقيمة العقار حتى لا يتحمل المالك دفع أقساط أكثر مما يستطيع ، وتقدير ثمن الأرض على حسب قيمتها الزراعية فقط .

هذه شروط ترمى ولا شك الى جعل مصلحة المدين فوق كل اعتبار ، ولذلك لا ينظر اليها المليون بعين الرضاء التام ، وفضلاً عن ذلك فانه اذا ساءت حالة السوق المالية يجحد أصحاب الأملاك صعوبة فى رهن عقارهم والحصول على

الأموال التي يضطرون اليها . لذلك توجهت أنظار أصحاب الأملاك الى إيجاد جمعيات تسد هذه الحاجة وتوفق بين مصالح المقرضين والمقرضين ، تضمن للمقرضين الاقتراض بالشروط المذكورة ، وتحافظ على مصالح المقرضين . وهذه المحافظة لا بد منها ، اذ أن أعضاء هذه الجمعيات مسئولون بالتضامن عن كل ما يلحق بالمقرضين من خسارة . زد على ذلك أنه من مصلحة هذه الجمعيات ومن مصلحة أعضائها الذين تعمل لهم أن تعظم الثقة بها ، ولا يتسنى ذلك الا اذا روعيت مصالح المقرضين .

هذه الجمعيات هي جمعيات ذات صبغة تعاونية ، يرجع الفضل في إنشائها كما هي الحال أيضا في نظام "رايفازين" الى دقة نظم الألمان وعلو كعبهم في الأمور المالية ^(١) . ففي عهد "فرديريك الأعظم" حل بألمانيا وقت عصيب عقب "حرب السنين السبع" التي انتهت في سنة ١٧٦٧ ، عم فيه الخراب وخلت الجيوب ، ولم يبق في حوزة الأهالي سوى أراضيهم الزراعية . هنالك رأى أحد التجار واسمه "بيرنج" ^(٢) أنه ما دامت الأراضي في أيدي أصحابها فهناك أمل في إخراج الثروة الكامنة في بطونها وارتفاعهم بها . لكن هذا يحتاج الى أموال تنفق في هذه السبيل حتى تصبح هذه الثروة متداولة . ففكر التاجر الألماني في هذا الأمر ، وابتدع نظاما به يحصل الأهالي على الأموال اللازمة لفلاحة الأراضي وإصلاح البلاد ، ثم قدمه الى الملك فرحب به وشرع في تنفيذه ، فأُنشئت المصارف التي سميت "لاندشافتن" ^(٣) أي مصارف الرهن العقاري التعاونية .

هذه المصارف هي جمعيات ذات نظام مخصوص ، لا رأس مال لها ، ولا ربح تبغيه ، بل هي مؤلفة من ملاك يبيعون اقتراض أموال من مصادر خارجية ،

(١) راجع ص ١٠٠ من كتاب "Co-peration for Farmers" by L. Smith-Gordon

(٢) Baring

(٣) Landschaften or Agricultural Co-operative Mortgage Credit Societies.

على مسئوليتهم جميعا^(١) لينفقوها على إصلاح مآلديهم من المزارع ، أو على توسيع نطاقها ، وذلك باصدار سندات مالية^(٢) مضمونة برهن أملاكهم الزراعية جميعا كلها أو بعضها ، بحيث يسهل تداول هذه السندات بين الناس وبيعها في أى وقت كان ، وبذا يحصل هؤلاء الملاك بتعاونهم بهذه الطريقة على المال اللازم لهم بشروط تضمن مصالحهم وتحقق رغباتهم .

عضوية هذه المصارف :

يشترط أن يكون المقدم للعضوية مالكا لأرض زراعية فى الجهة التى فيها المصرف . ويقبل عضوا بعد رهن عقاره كله أو بعضه للمصرف . وعليه أن يقدم طاب عقد السلفة مصحوبا ببيانات عن مساحة أرضه وما يدفعه من الضرائب عليها . وبعد تحرى المصرف صحة الملكية ، وتقدير قيمة الأرض ، يصرف له القرض بحيث لا يزيد عن $\frac{2}{3}$ قيمة العقار .

السندات التى تصدرها هذه المصارف ومبلغ ثقة الجمهور بها :

بلغت قيمة السندات التى أصدرتها هذه المصارف فى ألمانيا وصارت متداولة بين الناس مبلغا عظيما يعد بالمئات من ملايين الجنيهات . وأصبحت ثقة الأهالى بها عظيمة حتى أنها لا تقل فى ذلك عن سندات الحكومة . ولذا اعتدل سعرها فى الأسواق المالية فكان الإقبال عليها كثيرا ، وذلك لأسباب أهمها :

(١) نظام هذه المصارف صار معروفا لدى الخاصة والعامة فتحقق الناس أنها لا تبغى ربحا ، ولذا فهى بعيدة عن المضاربات التى تؤول بكثير من الشركات الى الخراب . وفوق ذلك فإنها دقيقة النظام حسنة الادارة .

(٢) القروض التي تقتضها هذه المصارف مضمونة برهن أراضى أعضائها الزراعية . ولا يخفى أن قيمة الأراضى لا تتغير كثيرا كالأشياء الأخرى . وإذا ارتفع ثمنها أو انخفض من سنة الى سنة فإن قيمتها الحقيقية ثابتة في جملتها ، وذلك لأن المحاصيل الزراعية من لوازم النوع الانسانى الضرورية ، ولا غناء له عنها . زد على ذلك أن مبلغ هذه القروض لا يزيد عن $\frac{2}{3}$ قيمة العقار الذى فى حيازة المصارف .

(٣) تقوم الحكومة ، بالرغم من شدة ضبط أعمال هذه المصارف الداخلية وقيام المراقبة الدقيقة على تصرفاتها بواسطة لجانها المختلفة ، بالإشراف عليها حتى تتحقق من أن هناك فى أى وقت عقود رهن عقارى تحت أيديها تعادل قيمة السندات المتداولة بين الناس تأمينا على وفائها ، وذلك حفظا لمصالح الشعب .

استهلاك القروض :

مدة استهلاك القروض^(١) مختلفة ، على أن متوسطها خمسون سنة . ويدفع المدين لخزانة المصرف مبلغا سنويا يتضمن جزءا من أصل الدين مع الفائدة المستحقة زائدا شيئا لتسديد نفقات المصرف ، ويبلغ كل ذلك فى المتوسط ٥ ٪ ، وله أن يزيد على ذلك ، كما له أن يسد الدين بأكماله اذا شاء . وما يدفعه سنويا يقيد لحسابه فى دفاتر المصرف . ومتى بلغ المستهلك من الدين جزءا صالحا منه ، يحور بقيمته جزء مقابل له من العقار المرهون . ويستمر الدفع والتحرير حتى تنتهى مدة الاستهلاك ، وعندها تسحب السندات ويدفع ثمنها نقدا ، وبذا تحرر الأراضى من الرهن .

المصرف لا يعامل بالنقد بل بالسندات :

هذه المصارف تختلف عن غيرها في أنها لا تدفع السلف نقدا ، بل يأخذ المقترض سندات بدلا من ذلك ، ويبيعها في السوق بالسعر السائد كما هي الحال في سندات الشركات الاعتيادية ، وكذلك إذا أراد سداد دينه كان ذلك بتقديمه للمصرف سندات من نفس السلسلة ^(١) التي أخذ منها ، يشتريها من السوق المالية ^(٢) . ولا شك أن المدين يتعرض في بيع وشراء هذه السندات الى الربح أو الخسارة كما هو الحال في سائر السندات المالية . على أن التجارب أثبتت تمسك سوق هذه السندات الى درجة عظيمة ، وهذا مما دعا الى الثقة بها والإقدام عليها .

*
* *

هذا موجز عن هذه المصارف العقارية في ألمانيا . ويتذكر القارئ أنه عند ما فسرنا مصارف "رايفازين" في تلك البلاد ، بينا مبلغ انتشارها داخل البلاد وخارجها . أما المصارف العقارية فليست حالها كذلك ، فانها لم تنتشر حتى في ألمانيا نفسها حيث لم يصل عددها الى الثلاثين ، بل لم يعمل بنظامها في كثير من الأقطار الأخرى . وذلك لأسباب أهمها :

(١) السندات قد تبلغ قيمتها الاسمية ٥٠٠ جنيه ، ومبين عليها سعر فائدتها ويتراوح ذلك ما بين ٣١/٤ ٪ و ٥ ٪ حسب السوق المالية ، وتصدر في سلاسل (in series) كل سلسلة منها مضمونة بالرهن الجمعي (Collective pledge) لكل الممتلكات التي اكتتب في سبيلها ضمن هذه السلسلة . وقد حل هذا النظام ، وهو أبسط وأسلم ، محل النظام القديم الذي كانت السندات تضمن على مقتضاه برهن "تكليف" الفرد الذي صدرت السندات عليه . وكل سلسلة مخصوصة بمبلغ معين ومؤرخة ، وهي قابلة للاستهلاك في وقت معين وتختلف مدة الاستهلاك ، على أن متوسطها خمسون سنة .

(٢) كثير من هذه المصارف خصصت محلا فيها لبيع وشراء هذه السندات ، وذلك تسهila لمعاملة أعضائها .

(١) الأصل في إيجاد هذه المصارف هو مساعدة أصحاب الأراضى للحصول على المال ليستغلوا أرضهم . ولا يخفى أن عدد من يمتلكون الأراضى قليل بالنسبة لمجموع الشعب .

(٢) ان مصرفا واحدا من هذه المصارف يكفى لتمويل عدد من الملاك يمتلكون مساحات واسعة .

(٣) ان نظامها ليس بالسهل ، وإدارة أعمالها كثيرا ما تربك الفلاح ، والمعاملة بسنداتها فى الاسواق المالية تحتاج الى خبرة وحسن تصرف لا تتوافر فى أغلب الأحيان فى الفلاحين . كل ذلك كان سببا فى تباعد الفلاح عنها تباعدا أدى الى عدم انتشارها . ومما يبرهن على ذلك أن المصارف الموجودة الآن موكل أمرها الى نفر قليل من أعضائها يديرونها بدون اشتراك أغلبية الأعضاء فى أعمالها ، ذلك الاشتراك الذى امتازت به مصارف ” رايفازن “ وكان سببا فى انتشارها وتقدم أعضائها اقتصاديا وأديبا .

(٤) ان المبالغ الكبيرة التى يقترضاها أعضاء هذه المصارف لآجال طويلة ، هى لأغراض لا يقدرها صغار الفلاحين قصيرو النظر حق قدرها . مثلا حفر المصارف اللازمة لإصلاح تربة الأرض لا يفكر فيه صغار الملاك ، بل انهم يفكرون فيما هو أهم من ذلك مثل شراء بذور أو أسمدة أو غيرها مما يعود عليهم بالربح العاجل المباشر .

(٥) فى بعض الأقطار مثل اسكندنيقيا ، وارلندا قبل الحرب العظمى ، قامت الحكومة بأعمال تشابه أعمال هذه المصارف . فكان ذلك بداهة سببا كافيا لعدم لزومها .

الآن وقد بينا بالإيجاز الأصل في فكرة هذه المصارف ، وكذا قوام نظامها ، نرجع الى ايرلندا لنرى كيف اقتبست هذا النظام وطبقته على حياتها الزراعية :

مسألة ملكية الأراضي الزراعية الايرلندية كانت ولا تزال أهم المسائل التي تقابل الاقتصاديين الايرلنديين ، اذ أن الزراعة في تلك البلاد هي عماد الثروة ، وعليها تتوقف سعادة الشعب ، ولكن حكام ايرلندا اتبعوا في السنين الماضية سياسة سبق شرحها ، أملاها عليهم الحكم الانجليزي الاستعماري ، سياسة أفضت إلى خراب البلاد وشقاء أهلها .

ولما رأت الحكومة الانجليزية سوء نتيجة هذه السياسة ، وشدة قيام الايرلنديين في وجهها مطالبين بارجاع ملكية الأراضي الايرلندية الى الايرلنديين بدل بقائها في أيدي مغتصبها من انجليز واسكتلنديين عمدت أخيرا على تحقيق رغبات الأهالي وسنت قوانين بمقتضاها انتقلت بالتدريج ملكية أراض بلغت مساحتها نحو تسعة ملايين فدان . ثم جاءت الحرب الأوروبية العظمى فأوقفت العمل ، ولا تزال مساحات شاسعة من الأراضي لم تنتقل ملكيتها بعد. على أن ذلك الوقوف الوقتي أغضب ذلك الجزء الكبير من الفلاحين الذين يفلحون هذه المساحات الشاسعة ، ويدفعون عليها ايجارا أعلى مما يدفعه مواطنوهم من الأقساط التي فرضت عليهم تبعا للقانون الذي صيرهم ملاكا لأرض كانوا يفلحونها قبلا مستأجرين .

بينما كانت مسألة نقل الأراضي في مجرى التسوية ، قامت مسألة أخرى من الأهمية بمكان ، ألا وهي مسألة الأجير في المزارع . فقد مرت على هذا الأجير أعوام ، وهو لا يتقاضى الا أقل ما يمكن من الأجر ، وقل ما شئت عن يؤس حالته المعيشية من قوت وملبس ومسكن . بعد طول سبات استيقظ هذا الأجير ونهض مطالبا كغيره بحقوقه . وقد أصغت له المجالس المحلية قبل الحرب بعض الإصغاء ، فبنت له مساكن صغيرة في الأرياف ، وخصصت لكل مسكن منها

قطعة أرض صغيرة يحصل منها على غذائه مما يربيه عليها من نبات وحيوان . على أن ذلك العمل وإن خفف عن هذه الفئة بعض أثقال حياتها ، لم يصلح حالهم كما يجب .

هذا التذمر بين طائفة الأجراء^(١) مضافا اليه تذمر فريق الفلاحين المستأجرين^(٢) أثار غضب السواد الأعظم من المشتغلين بالزراعة إثارة رفعت أصواتهم مطالبين بإتمام العمل الذى عطلته الحرب ، وهو تقسيم الأراضى بين الارلنديين حتى يعطى بعض الأرض لمن ليس له أرض ، فتصبح ارلندا قطرا تنتشر فيه الملكيات الزراعية الصغرى ويقوم أصحابها بزراعتها .

وقد أخذ هذا الغضب أحيانا شكل ثورة فى بعض الجهات ، اعتدى فيها على كبار الملاك واغتصبت فيها محاصيلهم ومواشيهم ، وكادت تصبح الحالة فوضى . وهذا ولا شك اضطراب اقتصادى اجتماعى لا يمكن أن تسكت عنه حكومة موقرة بأى حال من الأحوال . ولكن الحكومة الانجليزية صاحبة السيطرة على الأمور كانت فى ذلك الوقت مترعزة الأركان فى إرلندا ، غير قادرة على حكم البلاد سياسيا ، ولا على قهرها حربيا . فظلت الأمور كذلك حتى جاءت سنة ١٩١٨ وصممت إرلندا بواسطة الانتخاب العام على إنشاء "جمهورية إرلندية" تقاوم بكل ما فيها من حول وقوة الحكم الانجليزى فى البلاد حتى تحررها تماما ، فتصبح إرلندا بلادا مستقلة .

شككت هذه الحكومة علنا رغم معارضة انجلترا معارضة كانت فى أول الأمر بسيطة لاستهانتهم بفكرة "جمهورية إرلندية" . ثم اشتدت المعارضة ، وانقلبت الى نضال حربى بين دولة انجلترا "وجمهورية إرلندا" لما تكونت الجمهورية وصار لها وجود فعلى ومركز قوى .

كان "الجمهورية إيرلندا" سياستان إحداهما سلبية والأخرى إيجابية . الأولى مقاومة الحكم الانجليزي في إيرلندا وإضعافه والتخلص منه بكل وسيلة ، والثانية حكم البلاد بنفسها سياسيا وحربيا وإداريا وقضائيا ، والعمل على اصلاحها اقتصاديا واجتماعيا . فمما قامت به أول وزارة "للحكم الجمهوري" انشاء وزير زراعتها لمصرف سمي "مصرف الأراضي الأهل" (*) لفك العقدة الاقتصادية الزراعية التي نحن بصدد حلها .

رأت هذه الحكومة الأهلية ان خير الطرق لذلك هو استمرار تقسيم الأراضي بين الفلاحين ، ذلك التقسيم الذي أوقفته الحرب الأوروبية العظمى ، والعمل على تحقيقه من طريق نظام المصارف الألمانية المعروفة باسم "لاند شافتن" والتي أتينا على تفصيلها .

هذه المصارف في ألمانيا هي عبارة عن جمعيات تشكل في جهات مختلفة من أصحاب أراضي هذه الجهات الذين يرغبون عقد سلف بنظام مخصوص يتضمنه رهن أراضيهم . على أنه لما اقتبس نظامها في إيرلندا غير وبدل فيه تبعا لمقتضيات الظروف الإيرلندية . وكان أهم الاختلافات اثنان :

أولا — لا يوجد في كل إيرلندا الا مصرف واحد ، أعضاؤه الحكومة وجمعيات فلاحية تعاونية لا تملك أرضا . أما في ألمانيا فقد تعددت هذه المصارف في أنحاء البلاد وليس للحكومة فيها يد ، وأعضاؤها أفراد يملكون أراضي زراعية .

ثانيا — إن غاية المصرف الإيرلندي أعظم شأنًا من غاية المصارف الألمانية ، ومهمته أكبر صعوبة من مهمتها . فبينما تقرض المصارف الألمانية أعضائها

(*) مركزة في "دبلن" العاصمة وله فروع في الأقاليم ويسمى : "National Land Bank" .

سلفا برهن أراضيتهم لغرض إصلاحها أو توسيع نطاقها ، يقرض المصرف الإيرلندى قروضا لجمعيات تعاونية ذات نظام مخصوص ، تمكنها من شراء أراض زراعية واسعة تقسمها على أعضائها .

وقبل أن نتكلم على هذا المصرف الإيرلندى ، الذى هو مصرف للرهن العقارى التعاونى ، يحسن أن نقول شيئا عن "جمعيات الفلاحة التعاونية" التى تعمل يدا بيد مع هذا المصرف . وكل من المصرف والجمعيات مكمل للآخر ، فكأنهما الروح والجسد لـ كيان النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى سيفضى الى إرجاع ملكية الأراضى الزراعية فى إيرلندا الى أهلها :

الغرض من التعاون فى الفلاحة^(١) هو حصول الفلاحين على أراض زراعية ، إما لتكون ملكا لهم وإما ليستأجروها فقط ، بواسطة جمعيات تعاونية يشكولونها ويكونون فيها أعضاء يتبعون نظاما معينا . وبعد ذلك يسلكون فى فلاحتها أحد طريقين :

الأول — أن يشترك أعضاء كل جمعية فى فلاحة الأرض التى فى حيازتهم ، وذلك تحت إدارة هيئة ينتخبونها من بينهم ، تنظم أعمالهم وتتخذ الوسائل اللازمة لشراء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم جملة . وما يأتون به من الأرباح يوزع عليهم تبعا لنظام يتفقون عليه .

الثانى — أن توزع الأراضى على الأعضاء ، ويعمل كل منهم هو وعائلته فى فلاحة حصته ، ويخفى ربح ما يعمل . أما المراعى فتبقى حقا لكل الأعضاء يراعون فيها ما شيتهم . وقد يعمل الأعضاء تحت هذا النظام لشراء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم معا بواسطة جمعية تعاونية مستقلة ينشئونها خاصة لذلك . ومع أن

في هذه الطريقة شيئاً من التعاون، إلا أنها تعد "فلاحة تعاونية" بالمعنى الكامل .
إذ أن الأعضاء لايتعاونون في نفس فلاحة الأراضي كما يفعلون في الحالة الأولى .
ومع ذلك فإن أكثر "جمعيات الفلاحة التعاونية" في أوروبا عموماً من هذا
القبيل . وربما كان سبب ذلك حب الفلاح الغريزي لانفراده بعمله .

وتسمى الطريقة الأولى "الجماعية" (١) والثانية "الفردية" (٢) وسواء أكان
المتبع هذه الطريقة أم تلك ، فإن هذه الجمعيات ليست منتشرة في أوروبا إلا
في إيطاليا ورومانيا حيث يرجع هذا الانتشار الى سببين : الاول هو وجود عدد
عظيم من الفلاحين الذين لا أرض لهم ممن يشتغلون باليومية ، وكثيراً ما يبقون
عاطلين لعدم وجود شغل . السبب الثاني هو وجود فريق كبير من الوسطاء
يستأجرون أراضي واسعة من كبار الملاك ، ليؤجروها الى صغار الفلاحين بقيمة
عالية يجنون من ورائها مكاسب طائلة .

وقد دخلت ايرلندا في هذا الميدان ، ميدان الفلاحة التعاونية ، منذ بضع
سنوات لنفس هذه الأسباب ، ويؤمل أن يعود هذا النظام عليها وعلى أبنائها
بالخير والبركة .

نرجع الآن الى المصرف الارلندي فنقول : إن هذا المصرف لا يقرض الا
الجمعيات التعاونية التي تنشأ لغرض شراء أراض زراعية لأعضائها على شرط أن
ترهن له هذه الأراضي ضماناً لوفاء قروضه ، ويشرف هو على الطرق التي تتبعها
الجمعيات في تقسيم هذه الأراضي على الأعضاء . وأعضاء هذه الجمعيات هم من
الزراع الذين لديهم شيء من المال ، ولا يقدمون على هذا العمل قبل أن يجعوا
فيما بينهم من المال ما يكفي لدفع مقدار أقله ربع ثمن الأرض المزمع شراؤها
وتوزيعها على أنفسهم .

أما مسألة رأس المال اللازم لهذا المصرف فقد حلتها "الحكومة الجمهورية" بشرائها نحو ٤٠٠,٠٠٠ سهم ، دفعت نصف ثمنها فورا وهو مبلغ أكثر بقليل من ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد فتح المصرف أبوابه في أول سنة ١٩٢٠ ، يوم كانت إيرلندا في حالة اضطراب سياسى يعرقل كل عمل في البلاد ، سواء أكان ذلك العمل اقتصاديا أم اجتماعيا . لا شك أن وقتا كهذا لا يتيسر فيه للمصرف أن يصدر سندات مالية تتداولها الناس ، كما هي الحال مع المصارف الألمانية التي من هذا القبيل ، لأن ذلك يحتاج إلى كبير ثقة به ، وكانت هذه الثقة مفقودة في إيرلندا للأسباب المذكورة .

نظرا الى هذه الظروف رأى المصرف طريقا آخر يساعد على الحصول على المال ، وذلك بأن اشترط على كل "جمعية" تؤلف لغرض شراء أراض على النظام المذكور أن تعمل وتنجح قبل أن تتعامل معه ، في حث أهالى جهتها على أن يجعلوا ما لديهم من المال ودائع في خزائنه بدل أن يودعوها مصارف أخرى أو صناديق توفير البريد ، وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، ولمبالغ لا تقل عن خمسين جنيها . ولتسهيل وتشجيع ذلك يعطى المصرف إيصالات كسندات قابلة ملكيتها للنقل الى الغير^(١) بمبالغ خمسين جنيها أو مضاعفات الخمسين بفائدة ٣/٢ ٪ أى بأعلى من الفائدة السائدة في الأسواق المالية .

وقد أنفق المصرف في شراء أراض للجمعيات التعاونية التي التحقت بعضويته الى الآن نحو ٣٧٠,٠٠٠ جنيه ، من ذلك ما دفعته "الحكومة الجمهورية" وقدره ٢٠٣,٠٠٠ جنيه ، ومنه ٩٠,٠٠٠ جنيه دفعتها الجمعيات ، والباقي وقدره ٧٧,٠٠٠ جنيه دفعه المصرف من خزائنه^(٢) ، لأنه يقوم بالأعمال المصرفية العادية زيادة على

Transferable. (١)

(٢) راجع التقرير السنوى لجماعة التنظيم الزراعى الإيرلندية الصادر سنة ١٩٢٢ صفحة ٢٤

المعاملة مع الجمعيات التعاونية المذكورة ، فيأخذ ودائع ويقرض سلفا . ولكن أسهمه ليست الا في أيدي الجمعيات والحكومة . وعلى هذه الأسهم يعطى ٠.٥٪ في حين أن المصارف العادية تعطى فائدة على أسهمها تتراوح بين ١٢٪ و ٢٠٪ . ولذلك أمكنه أن يخفض سعره مع من يعامله أكثر من المصارف الأخرى ، لأن غرضه ليس الربح بل إنجاز مهمة أوجد لأجلها .

أما عدد الأفدنة التي اشتراها للآن فيبلغ ١٦,٥٠٠ أعنى أنه دفع ثمنها لكل فدان متوسطه نحو $\frac{2}{3}$ جنيه ، دفع المصرف ثلاثة أرباعه ودفعت الجمعيات الربع الباقي . وهذا الربع يأخذه المصرف ويدفع عليه ٣٪ فائدة تحفظ كأموال لاستهلاك الديون ^(١) لحساب الجمعيات يضاف إليها الأقساط السنوية المتفق على دفعها من أصل الدين . وهذه الأموال تريح ربها مراكبا لا يقل عن ٣٪ . وبذلك يسد الدين في نحو ٤٧ سنة ، ويجوز تقصير المدة .

والغالب أن متوسط ما يدفعه العضو سنويا عن كل فدان من أصل الثمن زائدا الفائدة هو $\frac{1}{3}$ جنيه . أى ان الدين يسدد في مدى ٣١ سنة .

وقد أنشئ لغاية سنة ١٩٢٠ ٤٥٦ "جمعية فلاحية تعاونية" عدد أعضائها ٨٥٠ ، فكان متوسط كل جمعية نحو تسعة عشر عضوا ^(٢) الا أنه في السنين التالية تم تقسيم الأراضي بين صغار الزراع فانتهت مهمة هذه الجمعيات وانحلت جميعها .

أما طريقة إنشاء هذه الجمعيات وعلاقتها بالمصرف فهي كما يأتي :

يتفق جماعة من الفلاحين لا يقل عددهم عن ثمانية على شراء قطعة أرض لتقسيمها فيما بينهم ثم يخابرون المصرف ، فاذا وافق على تكوين هذه الجمعية ،

(١) Sinking Fund

(٢) راجع صفحة ٢١٢ من عدد ما يوسنة ١٩٢٢ من مجلة "The Irish Economist"

وعلى قبول أعضائها حملة أسهم فيه (اذ كل عضو يجب أن يأخذ سهما على الأقل في المصرف يدفع نصف ثمنه عند الالتحاق — والثن جنيه — والنصف الآخر يقسط عليه) ، كما أنه اذا وافق هؤلاء الأعضاء على شروط المصرف ، يعاين المصرف الأرض ويثمنها ، فاذا اتفق على شرائها ، يدفع الأعضاء ربع الثمن على الأقل ، والباقي يدفعه المصرف من خزانته ، بعد أن ترهن الأرض له رهنا من الدرجة الأولى .

بعد ذلك تصير الأرض في حيازة الجمعية لمدة سنة أو سنتين ، تحيطها في هذه الأثناء سياج ، وتنظفها وتعمل لها المصارف اللازمة وتعدّها للزراعة . وبعد ذلك تبدأ في تقسيمها بين الأعضاء حسب نظام بسيط يتفق عليه تحت اشراف المصرف . فاذا تم ذلك يتسلم كل عضو نصيبه ليفلحه . وتظل الجمعية قائمة حتى يسد كل الدين ، فيخرج الأرض من تحت الرهن ، ولكن قبل ذلك لا يسمح لعضو أن يؤجر أرضه بغير اذن الجمعية ، واذا أراد التخلص منها تأخذها الجمعية منه بالثمن الذي اشتراها به ، وتحل عضوا آخر محله .

وقد نجح هذا المصرف في عمله نجاحا يبشر بتحقيق مهمته القومية تحقيقا تاما . وهذا طبعا فوز عظيم للنظام التعاوني . فقد بلغت قيمة الموجودات للمصرف بعد سنتين من ممارسة العمل ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، منها ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الودائع والحساب الجاري . وفي هذا برهان على نجاحه وثقة الناس به ^(١) .

والمصرف والواضعون لفكرته ^(٢) والعاملون على انجاز هذه الفكرة ، كلهم آمال في تحقيق مهمتين قوميتين : أولاهما معاونة الشعب الارلندي لوضع يده على

(١) راجع التقرير السنوي لجمعية التنظيم الزراعي الارلندية الصادر سنة ١٩٢٢ (صفحة ٢٤)

(٢) أنشأ هذا المصرف كما قلنا "الحكم الجمهوري" في إرلندا الذي لم يعش طويلا ، أذ قضى نحبه بعد أربع سنوات فقط ، بعدها انتابت حكومة البلاد ، وأعطيت إرلندا الحكم الذاتي التام المعروف باسم "Dominion Home Rule" فخلت حكومة هذا العهد محل حكومة الجمهورية في "مصرف الأراضي الأهلي" .

أراضيها الزراعية التي فيها ثروة البلاد . ثانيتهما تحويل تيار أموال الشعب الى خزائنه وتميرها في سبيل ترقية الزراعة والصناعة الارلندية . وهذه الأموال ، ومنها ما يبلغ ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مكسدة كودائع في المضارف الرأسمالية وكذا في صناديق توفير البريد . وهذه الودائع الارلندية الهائلة ترجح فائدة قليلة لا تتجاوز ٣٪ في حين أن أصحاب الأسهم في هذه المضارف يجنون أرباحا تتراوح بين ١٢٪ و ٢٠٪ وزيادة على ذلك أن هذه المبالغ الطائلة التي تجمعها هذه المضارف من ثروة إرلندا تستعملها في إنعاش الصناعة والتجارة في إنجلترا .

من ذلك يستنتج أن هذا المصرف يعمل لحفظ ثروتين عظيمتين داخل البلاد ، بعد أن كانتا تتسربان منها سنويا تاركين إياها قاعا صفصفا : الأولى ثروة الشباب الناهض ، والثانية ثروة المال .

سبق لنا أن بينا في الفصل الثاني الأسباب التاريخية التي دعت الى تحويل معظم مزارع إرلندا الخصبية الى مراع واسعة ترعاها الماشية ، وإفضاء ذلك الى كثرة عدد من لا عمل لهم في الأراضي ، والتجاءهم الى المهاجرة الى أمريكا وغيرها ، تاركين وراءهم من رضوا بمعيشة متوسطة الحال على الأكثر على ما بقى من المزارع الارلندية . فكان خير شباب البلاد أخذ في الرحيل عنها ، وقد زاد ذلك أن العادة السائدة في البلاد هي أن الولد الأكبر وحده هو الذي يرث الأرض وما عليها ، أما سائر الأولاد فلا أرض لهم ولا متاع ، فكان تيار الهجرة لغاية الآن مستمرا ، ولو أنه قل كثيرا في الأعوام الأخيرة لتغير الحكم وانتقاله الى أيد إرلندية . وقد رأينا أن أول عمل يقوم به "مصرف الأراضي الأهلي" هو مساعدة من لا أرض لهم على اقتنائها ، فكان هذا المصرف لا يدع سبيلا لشباب إرلندا الى مهاجرة بلادهم . وهذا مما يحفظ كيان عنصر البلاد ، ويقوى العصبية فيها . لأنه في الغالب لا يقدم على المهاجرة الا من قويت بنيته وعلت آماله وكثر

نشاطه . وهذا ما قصدنا من قولنا إن هذا المصرف يعمل لحفظ ثروة الشباب
الناهض داخل البلاد . أما حفظ ثروة المال داخل البلاد وتثريها فيها ، فقد
سبق بيان ذلك .

من ذلك يرى أن الخدمة التي وقف هذا المصرف الأيرلندي نفسه عليها هي
من أجل الخدم وتدل على بعد نظر من فكّر في انشائه ، وإن في اتباعه النظام
الذي يعمل بمقتضاه هو وجمعيات الفلاحة ونجاحه فيه لفوزا عظيما للتعليم
التعاونية ، وبرهاننا واضح لما يمكن أن تأتي به هذه التعليم من الخير العام
للشعب .

الفصل الثالث عشر

الجمعيات التعاونية للتجار بالجملة

ما من بلد دخل فيه النظام التعاوني، وانتشرت في أنحائه جمعياته، زراعية كانت أم صناعية، الا وشعرت الجمعيات فيه بضرورة ايجاد جمعية عامة لها، تشتري وتبيع لها بالجملة. والسبب في ذلك هو أن كلا من هذه الجمعيات المتعددة يعمل في دائرة صغيرة، وبداهة تكون تجارتها في بضائع معينة، وبمقادير محدودة. ولا يخفى ان من أربح الأشياء في التجارة تعدد الأصناف، والتعامل فيها بمقادير وافرة وهذا يؤدّي الى التوسع في التجارة وما يعقبه من الرخص في الأسعار، والاقتصاد في النقل، والتوفير في المصاريف، والربح في النهاية.

هذه نظرية تجارية معلومة لا يحفلها المتعاونون، ولذلك كانوا يرتقبون الوقت الذي يكون فيه لجمعياتهم هيئة عامة يتجرون معها بالجملة. على أن هذه الرغبة حرّكتها في إرلندا عامل خارجي حملهم على الإسراع في إنشاء هذه الهيئة. وهذا العامل سوء نية تجار الجملة العاديين نحوهم، والتأمر فيما بينهم على القضاء على الجمعيات التعاونية حتى يخلو الجو للرأسماليين من تجار الجملة والقطاعي على السواء، ويومئذ يستبدّون بالفلاحين، ويميلون عليهم أسعارهم، وليس أمام الفلاحين الا الإذعان.

فمن ألعاب هؤلاء التجار لتحقيق هذه الغاية امتناعهم في كثير من الأحوال عن إمداد جمعيات التعاون بالبضائع اللازمة لها من حاجات زراعية ولوازم منزلية، واذا أمدهم فكثيرا ما يضيقونهم بتأخير توريد هذه البضائع اليهم. مثل

هذه الأمور المعوجة وغيرها قصدوا بها معاكسة الجمعيات وعرقلة سيرها ليستطوها ويرجع الفلاح الى التاجر كما كان أولا، وفي ذلك ما لا يخفى من الربح الوفير للأول والخسارة للثاني .

استمر التعاونيون في مقاومة التجار ، وبفضل قادتهم وتشبعهم بالمبادئ التعاونية قاوموهم أشد مقاومة ، حتى جمعوا قواهم واتفقوا على خطة بها يسلمون من شر هؤلاء التجار . وذلك بتصميمهم على إنشاء هيئة خاصة بهم ، تترك كل الجمعيات التعاونية في إيجادها وفي تمويلها وفي إدارتها وفي المعاملة معها بالجملة فتصبح هي الوسطة الوحيدة بين الجمعيات والأسواق التجارية في البيع وفي الشراء .

إن الفكرة الأساسية لإنشاء الجمعيات التعاونية لهذه الهيئة العامة هي نفس الفكرة التي دارت بخلد الأفراد التعاونيين قبل انشاء جمعياتهم . فكما أن الأفراد اجتمعوا لتحقيق مزايا اقتصادية اجتماعية وكونوا جمعيات لهم ، كذلك اجتمعت هذه الجمعيات الصغيرة وكونت جمعية كبيرة لنفس تلك المزايا . وبذا انتفع الفرد انتفاعا لم يكن في وسعه أن ينتفعه بصفة كونه فردا ، ولا في وسع جمعيته كذلك .

من نوع هذه الجمعية التعاونية العامة اثنتان في إيرلندا ، إحداها أنشئت في سنة ١٨٩٣ وهي "الجمعية الوكيلية التعاونية الارلندية" (١) والأخرى في سنة ١٨٩٧ واسمها "الجمعية الزراعية الارلندية للتجار بالجملة" (٢) .

قد ذكرنا عن الجمعية الأولى شيئا في الفصل الخامس (فصل جمعيات الزبدة) وقلنا إنها أوجدت خصيصا لمصلحة جمعيات الزبدة ، فتصدّر الى الأسواق زبدة المعامل التعاونية ، وكذا تورد اليها كل ما تحتاج اليه من لوازم وحاجات . ولكن

(١) Irish Co-operative Agency Society

(٢) Irish Agricultural Wholesale Society

هذه الجمعية لم تحقق الآمال التي علقت عليها . وربما كان من أوائل الأسباب لذلك أنها بدأت عملها قبل أن ينتشر التعاون في ريف إيرلندا انتشارا يستوجب وجود جمعية مثل هذه ، وقبل أن يتمكن التعاون من نفوس الإيرلنديين تمكنوا يجعلهم تعاونيين بالمعنى الكامل ، فيحرصوا على مصلحة إخوانهم حرصهم على مصلحة أنفسهم وقد بينا في الفصل المذكور ما ترتب على ذلك من ضعف مركز هذه الجمعية أمام التجار حينما اتبعوا في محاربتهم للتعاون سياسة : ”فرق تسد“ .

وقد تبادت معامل الزبدة التعاونية في سوء معاملتها مع هذه الجمعية فكانت لا ترسل زبدها إليها الا اذا عجزت هي عن بيعها مباشرة في الأسواق ، أما في حالة رواج السوق فتستغنى عنها وتعامل التجار مباشرة ، مما سبب ارتباك الأعمال وهدد الجمعية بالخواب العاجل ، ولذلك وجدت أنه من الضروري لحفظ مركزها في السوق ولعدم انفضاض معاملها ، أن تملك معمل زبدة خاصا بها ، حتى تضمن تصدير مقدار ، وان كان محدودا ، من كميات الزبدة التي اتفقت مع التجار عليها ، وذلك لعلها أنه قد تخونها معامل الزبدة التعاونية في أي وقت ، فتقع في حيرة .

قامت الجمعية بذلك وبذلت جهدها في مقاومة كل هذه الصعاب ، ولكن الحال لم تتحسن ، بل ازداد المستقبل ظلما عندما رأت أنه قد أتاها منافس كبير من داخل الحركة التعاونية نفسها ربما يقضى على حياتها كما سيأتى بعد .

والآن نأتى للجمعية العامة الثانية وهي ”الجمعية الزراعية الإيرلندية للتجارة بالجملة“ فنقول إن هذه الجمعية أنشئت في دبلن تحت اسم ”الجمعية التعاونية الزراعية الوكيله الإيرلندية“^(١) وكان محلها حجرة صغيرة متواضعة فيها تقوم بأعمال الوسيط فتشتري للجمعيات التعاونية الزراعية بالنقد ما يطلبونه من سماد وبزور وغيرها من الحاجات

الزراعية وترسل مباشرة لها . وهذه عملية بسيطة لا تحتاج الى مخازن ولا الى دفاتر حسابية عديدة ، وبداهة لا ينتظر للجمعية كهذه أن تكبر إلا اذا دخلت في دور أوسع مجالا من ذلك . ولكن هذا لم يكن متيسرا وقتئذ لقلّة عدد أعضائها (وأعضاؤها جمعيات تعاونية) وكذا ماليتها . فاكثفت بأن تستمر في عملها وتحوز ثقة الجمعيات الزراعية وتكسب تجارتها الى أن يأتي الوقت الذي تتمكن فيه من توسيع نطاق أعمالها . هذا ما كانت ترمي اليه في أول الأمر ، وحققته بعض التحقيق ، إذ أنه في أول سنة من حياتها بلغت قيمة معاملتها التجارية مع ما التحق بعضويتها من الجمعيات التعاونية الزراعية ١٤,٥٠٠ جنيه ، أي أنها حازت خمس تجارة الجمعيات الارلندية تقريبا ، لأن تجارة هذه الجمعيات بلغت في تلك السنة ٧٦,١٣٤ جنيتها^(١) وهذا نجاح يبشر بمستقبل زاهر .

لم تمر السنة الأولى من حياة هذه الجمعية حتى تعلم التعاونيون دروسا جعلتهم يفكرون في إدخال تغيير على أغراض جمعيتهم ونظامها ، وقد تم ذلك . وتغير ضمنا اسم الجمعية فصار "الجمعية الزراعية الارلندية للتجارة بالجملة" وهذا هو اسمها الى الآن . هذا التغيير جاء من جراء انتصار الرأي القائل بوجود إيجاد اتحاد تجارى^(٢) له محل كبير تعرض فيه بضائعه ومخازن تحتوى على كل ما تحتاج اليه الجمعيات التعاونية الزراعية من حاجات زراعية ومزلية ، بدل أن كانت الجمعية تقوم بمهمة "وسيط" يجمع طلبات الجمعيات ويشتريها لها جملة ، وترسل مباشرة اليها .

هذه الخطة أحدثت حركة في الدوائر التعاونية الزراعية في البلاد ، وجعلت الجمعيات تفكر في الدخول في عضوية هذه الجمعية المقدمة التي لم تدخر وسعا

(١) راجع ص ٢٥ من كتاب :

"Twenty-one years of The I. A.W.S. 1890—1918" by L. P. Byrne

Trading Federation (٢)

فى التسهيل عليها فى التجارة . فأقبلت عليها وعضدتها بمالها وبالانتجار معها .
فأتسعت دائرة عملها وانتعشت حركتها ، والىك حالها فى سنة ١٨٩٨ (١) :

عدد الجمعيات التعاونية الزراعية	عدد الجمعيات التى اشتركت فى عضوية هذه الجمعية العامة	عدد أسهم هذه الجمعية	رأس مالها المدفوع	مبلغ حركة معاملة الجمعيات التعاونية الزراعية	مبلغ حركة معاملة الجمعيات المشاركة مع هذه الجمعية العامة
٢٤٣	٢٥	٢,٩٨٦	٢٠٠ (٢)	٢٧٠,٣٤٦ جنيه	٣٠,٠٠٠ جنيه

وقبل أن ندخل فى بيان أعمالها يحسن أن نفسر نظام إدارتها فنقول :

إن ذلك لا يختلف كثيرا عن نظام الجمعيات التعاونية المحلية من حيث المساواة
فى روحه والدقة فى وضعه والعمل على تنفيذه . الا أنها تصدر نوعا من الأسهم
لا تعرفه الجمعيات المحلية ، وهذه الأسهم تسمى "الأسهم الممتازة" (٣) وثمان الواحد
منها خمسة جنيهات ، ويشتريها أفراد فقط ، لا يقل ما يأخذ الواحد منهم عن عشرة
أسهم ، ولا بد من دفعهم الثمن كاملا عند أخذها . والسبب فى إصدار هذه
الأسهم هو افتقار الجمعية الى المال من جهة ، ووجود عدد من أصدقاء التعاون
فى البلاد بودهم لو أعطوا فرصة للأخذ بيده من جهة أخرى .

أما الأسهم العادية فتأخذها الجمعيات التعاونية دون سواها . ولا يقل عدد
الأسهم التى تشتريها كل جمعية عن عدد أعضائها . وثمان السهم جنيه واحد يدفع

(١) عن كتاب "Twenty-one year of I. A. W. S." (ص ٩٠)

(٢) سبب قلة رأس المال هو أنه عند إنشاء الجمعية كان ثمن السهم خمسة شلنات يدفع منها عند

الانتحاق شلن واحد والباقي يقسط .

(٣) Preference Shares

من ثمنه الربع عند الالتحاق بالعضوية ، والباقي يؤخذ تدريجاً من "العائد" (١) وكذا من الفائدة التي تخص الحصص (٢) في آخر السنة . أما مسئولية الأعضاء فهي محدودة ، والحصص يجوز نقل ملكيتها للغير والفائدة التي يأخذها حملة الأسهم لا تزيد على ٥٪ . ويحفظ ٢٠٪ من صافي الأرباح للمال الاحتياطي .

وإدارة الجمعية موكولة "لمجلس مديرين" (٣) ، وعدد أعضائه عشرة ينتخبهم الأعضاء سواء أكانوا جمعيات أم أفراداً بيدهم أسهم ممتازة ، وذلك على أساس صوت واحد لكل ١٠٠ عضو من أعضاء الجمعيات ، وصوت واحد لكل صاحب أسهم ممتازة . وينتخب حملة الأسهم العادية ستة أعضاء من هذا المجلس ، والأربعة الباقون ينتخبهم حملة الأسهم اجمالاً ، عادية وممتازة . أما "رئيس المجلس" فينتخبه المديرون ، ويجب أن يكون من ممثلي أصحاب الأسهم العادية .

بهذه الطريقة لا يخشى تسلط أفراد على إدارة الجمعية ، وتسييرها الى اتجاه لا ينفع المتعاونين . بل إن من يرضى أن يدخل كصاحب أسهم ممتازة بهذه الشروط لابد أن يكون صديقاً حميماً للتعاونيين يود مساعدتهم والعمل معهم ، فان طريقة دفع ثمن الأسهم ، وتحديد التصويت بشكل يضمن حقوق أصحاب الأسهم العادية كاملة ، بحيث انهم هم أنفسهم الذين يمسكون زمام العمل ، مما يثبت أنه لا يرضى بها إلا من أراد حقيقة أن يمد يده للنهوض بهذه الحركة مع عدم الإضرار بمصالحه المالية .

والآن نأتى على أعمال هذه الجمعية فنقول :

إنها ابتدأت عملها بتلقى درس قاس صدمها في أول الأمر وأوقع بها خسارة ، وربما كان ذلك موعظة عملية جاءت في بدء العمل لتوفر عليها مبالغ هائلة كانت

Dividend (١)

Interest on Capital (٢)

Board of Directors (٣)

قد تخسرهما فيما بعد . هذه الخسارة جاءت من جراء دخولها في ميدان البيع التعاوني وهو ميدان صعب مخوف بالمخاطر ، والطريق اليه من أوعر الطرق التي يطرقها التعاونيون . وقد كلف ذلك الجمعية التي نحن بصدددها خسارة كبيرة عند ما عملت على بيع مواشي أعضائها لهم . ذلك كان كافيا لها وأحسن درس تتلقاه يعلمها أن البيع التعاوني ليس من الحكمة الدخول فيه قبل أن تثبت قدمها في التعاون ، وتتدرب على أساليب التجارة ، وتتأكد من أن الروح التعاونية قد دبت في نفوس أعضائها . بعد ذلك اتجه فكرها الى الشراء التعاوني ، وهو توريد حاجات الأعضاء لهم .

أول ما اهتمت به الجمعية في هذا الباب هو توريد البزور للأعضاء بعد فحصها وتيقنها من أن هذه البزور نظيفة النوع قوية النمو . كذلك السباد قد اهتمت بأن ما توردته لأعضائها مضمون الجودة ، محتو على العناصر المطلوبة بكمياتها القانونية ، وذلك مما شجع الأعضاء على ألا يرضوا على أرضهم باستعمال الأسمدة التي أتت بمزايا لم يكونوا يعهدونها من قبل ، وذلك لجودة نوعها وخلوها من الغش .

بعد سنتين من عمرها ، رأت الجمعية أن تقوم بتوريد العدد والآلات الزراعية اللازمة لأعضائها فكان ذلك من الأسباب التي أنعشت تجارتها وزادت حركتها وأخذت بها الى الأمام ، ولم يمض طویل من الزمن حتى تقدمت الجمعية تقدما عظيما ، ماليا وتجاريا ، وصارت قادرة على معرفة طلبات أعضائها ، وعلى تقدير الكميات اللازمة لتجارتها من كل الأنواع ، سواء أكانت هذه الأنواع من اللوازم الزراعية أم الحاجات المنزلية . وهذا مما ينير لها الطريق في سيرها ، ويطمئنها على أن ما تعرض في محالها سيحوز القبول ، وما تخزن في مخازنها سيصرف قبل أن يلحقه أدنى ضرر .

استقرت الجمعية في تقدمها وهي تكبر وتجارها تتسع ، وتضيف الى بضائعها أنواعا حديثة تتطلبها سنة التدرج في الرقي ، حتى وصلت تدريجا ، وبدون كلفة ، الى أن دخلت ميدان البيع التعاوني . فمذ سنة ١٩٠٩ صارت تشتري من أعضائها ما يحضرونه اليها من بيض ودجاج وعسل وغيره . ثم بعد ذلك أخذت تورد للجمعيات الزبدة كل ما يلزمها من عدد وآلات لمعاملها ، بل لقد أخذت على نفسها أن تشيد معامل للزبدة ، وتركب فيها كل ما يلزم من العدد ، وتقدم لها كل ما تحتاج اليه من الأدوات ، وأخذت أيضا في تصدير زبدتها الى الأسواق . وهنا ابتدأ التراحم والتنافس بين هذه الجمعية وبين ” الجمعية التعاونية الوكيله الارلندية ” التي تكلمنا عليها . والظاهر أن مركز الجمعية ” العامة ” آخذ في التقوى يوما بعد يوم على الجمعية ” الوكيله ” ، وهذه سنة التجارة ، فان الجمعية العامة جمعية كبيرة تشغل بتجارها متعددة ، وبكميات وافرة ، وعضويتها واسعة . ولما رأت الجمعية أن تجارتها في الحاجات الزراعية والمنزلية اتسعت لدرجة كبيرة جعلت أقساما مخصوصة للأنواع المتعددة من تجارتها ، حتى وصل عدد هذه الأقسام الى اثني عشر :

- (١) أعمال المصارف .
- (٢) التقاوى والحبوب .
- (٣) عرض المحاصيل في الأسواق .
- (٤) عدد وآلات زراعية .
- (٥) لوازم تربية النحل .
- (٦) البقالة والمواد الغذائية .
- (٧) لوازم معامل الزبدة .

(٨) الاسمدة والعلف والفحم .

(٩) الملابس والأحذية .

(١٠) الطبع ولوازم الكتابة وبيع الكتب .

(١١) لوازم الطحين ، والعدد الميكانيكية ولوازمها .

(١٢) بضائع معدنية .

ولهذه الجمعية الآن محل كبير في "دبلن" وفروع ومخازن في بلاد عديدة ومكاتب للتعامل في إنجلترا واسكتلندا .

وقد عمل قادة هذه الجمعية أخيرا على الدخول في حركة مباركة تفيد الجمعية والحركة التعاونية إجمالا ، ذلك أنهم حثوا جمعيات التعاون المتولى ولا سيما في شمال إيرلندا ، حيث هذه الجمعيات منتشرة أكثر من الجمعيات الزراعية ، على الانضمام الى عضوية هذه الجمعية ، وذلك مما يدل على بعد نظر القائمين بهذا الأمر ، لأنهم سيتوصلون بذلك الى التقريب بين وجهتي نظر المنتجين والمستهلكين داخل الحركة التعاونية ، وجعلهم أعضاء هيئة واحدة . وستكون هذه الجمعية حلقة اتصال هاتين الفئتين ؛ يتقابل فيها جماعة المنتجين مع جماعة المستهلكين ، فيقدم المنتج ما أنتج ويأخذ المستهلك ما يحتاجه . واذا استمر حسن العلاقة والتفاهم بينهما ، وبطريقة رائدها السداد في الرأي والروية في العمل ، فلا يبعد أن نرى الوفاق سائدا بين هاتين الطائفتين من المتعاونين بفضل هذه الجمعية ، لأن الصلة بين المنتجين الذين يهتمهم بيع ما ينتجون بأعلى ثمن ، وبين المستهلكين الذين يهتمهم شراء ما يحتاجون بأقل ثمن ، لا يتوصل اليها إلا بمثل هذه الجمعية التي يملكها ويديرها معا أعضاء هاتين الطائفتين ، فترى من مصلحة الجميع تحديد الأثمان

في البيع وفي الشراء حتى لا يغبن فيه أحد الطرفين ، فتراعى مصالحتهما ، اذ كلاهما ممثل في سياستها وفي إدارتها .

ويمكننا أن نتصور مقدار تقدم هذه الجمعية من الاحصائيات الآتية (١) :

السنة	عدد الجمعيات الداخلية في العضوية	رأس المال	الاحتياطي	القروض	الأعمال	ما يخص الجمعية الواحدة من الأعمال
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٠٢	٨٢	٣,٤٠٩	—	٥٢٨١	٥٣,٠٨٦	٦٤٧
١٩١٣	٢٨١	٩,٤٥٥	٤,٦٩٦	٩,٤٥٧	٢٢٣,٧٨٥	٨٠٠
١٩٢٠	٦٢٥	٣٠,٤٤٨	١٠,٣٦٣	٩٣,٤٨٥	١,٦٧١,١١٦	٢,٦٧٣
١٩٢٩ (٢)	٣٠٣	٤٤,٥٧٩	—	١٥٥,٧٧٥	٥٩٢,١٧٨	١,٩٥٤

(١) البحث العام في الحركة التعاونية الزراعية في ايرلندا سنة ١٩٣٠ (ص ٣٦١)

(٢) أخرت الأزمة العالمية الحركة التعاونية كما سبق أن بينا .

الفصل الرابع عشر

دور المرأة الارلندية الريفية في الحركة التعاونية

إن للمرأة مقاما في هذه الحركة لا يستهان به . وقد أقدمت على قيامها بمهمتها بجانب الفلاح الارلندى إقداما يعجب به ، وشاركته في عمله التعاونى الذى وضع فيه جل آماله ليقم على أساسه مدنية ريفية فى ارلندا . يتذكر القارئ المبدأ الثالث الأركان الذى اتخذته زعيم التعاون الزراعى فى ارلندا فى أول الأمر وهو: "تحسين الزراعة ، تيسير التعامل ، ترغيد المعيشة" كما يتذكر شدة اهتمامه بالركن الثانى من هذا المبدأ وأعنى به تحسين التعامل ، تاركا تحقيق الركن الأول لمصلحة الزراعة الحكومية التى هى أقدر على القيام به من كل هيئة أخرى كما بينا .بقى الركن الثالث من هذا المبدأ السامى مغفولا عنه لأن الرجل الارلندى وجد أن هذا العمل ليس من اختصاصه ، فبقى متروكا حتى بدأت المرأة تحس أن ذلك من شأنها . لأن جعل المعيشة الاجتماعية هنيئة هو مما يقع فى دائرة اختصاص المرأة ، اذ البيت وحياته وتدير شؤونه وسعادته كل ذلك متوقف توقفا تاما على اهتمام المرأة به .

من أجل ذلك اجتمع عدد من ذوات النفوس العالية من نساء ارلندا وتشاورن فى الأمر ، وكان الفيلسوف الارلندى "A. E." أقوى عضد لمن بفكره وقلمه ، واتفقن على أن تقوم جمعية منظمة لنساء ارلندا القرويات بالعمل الخاص بهن فى الحركة التعاونية ، وتحقق الركن الثالث من المبدأ الذى وضعه الزعيم "هوريس يلانكت" ذلك المبدأ الذى اشتهر وذاع فى كل صقع من أصقاع البلاد المتمدينة .

كان ذلك في سنة ١٩١١ ، ومنذ ذلك الوقت تعمل هذه الجمعية بهمة وصبر على تحقيق المهمة التي وكلت اليها ؛ تلك المهمة التي هي في الحقيقة أسمى غرض ترمى اليه الحركة التعاونية بأسرها وهي الحياة القروية السعيدة . فكأن النساء جنن ليكلن بالنجاح العمل الذي بدأه الرجال . وهذا ولاشك أكبر دليل على نجاح الحركة التعاونية في أيرلندا الزراعية التي اجتازت المراحل الأولى في حياتها بفضل رجالها . والآن تتجاز المراحل الأخيرة بفضل نساءها . حقا ان مدنية الأمم تقاس بمقدار علو مقام المرأة فيها ، والعمل الذي تقوم به في حياتها المنزلية والقومية .

هذه الجمعية سميت "جمعية نساء أيرلندا المتحدات" (١) وهي جمعية نسوية محضة مستقلة تمام الاستقلال في أعمالها . بيد أنها تعمل جنباً لجنب مع "جمعية التنظيم الزراعية الأيرلندية" ، وهي الموكلت اليها أمر تحقيق مبدأ المعيشة الرغدة في ريف أيرلندا . فهي اذن العامل على رفع مستوى الحياة الاجتماعية في الأرياف ، كما أن جمعية التنظيم المذكورة هي العامل على تقدم الحياة الاقتصادية فيها ، ومقصدها هو أن توظف في نفس المرأة الأيرلندية شعورها بالمسؤولية ، وتجعل كل امرأة تدرك أن مساعدتها ضرورية ولازمة في تكوين الأمة سواء قضت هذه المساعدة باشتغالها في لجان الجمعيات العامة أو باشتغالها في مطالب البيت . وعلى "جمعية نساء أيرلندا المتحدات" بعد إيقاظ هذا الشعور أن تعمل على ألا يذهب شيء من الجهود المبذولة سدى ، وألا يضيع مجهود الفرد بسبب قلة المعونة . ولذلك كان عنوانها هو "التعاون" فهن يعلمان على إيجاد رابطة بين نساء أيرلندا غير نظرات الى ما بينهن من الفروق في المراتب والسياسة والعقائد مادمن يلتمسن المصلحة العامة المشتركة .

والمركز العام لهذه الجمعية في دبلن عاصمة إيرلندا . ولها فروع عديدة في الأرياف وأمرها موكول إلى "لجنة تنفيذية" تنتخبها ممثلات هذه الفروع في الجمعية العمومية التي تجتمع مرة في السنة . أما اللجنة فتجتمع مرة في الشهر . وتحت هذه اللجنة التنفيذية لجان صغيرة تعمل لجمع المعلومات المختلفة وهي بمثابة حلقة اتصال بين المركز الرئيسى وكل فرع ، تمهد له السبيل للوقوف على حقيقة ، هذه الفروع فيحمل إليها النصائح والارشادات التي تنير لها الطريق في أعمالها تحمل له النصائح والارشادات التي تنير له الطريق في أعماله . أما هذه الفروع فهي جمعيات نسوية محلية منتشرة في الأرياف تعمل لتحقيق الغرض الذي ذكرناه تحت اشراف لجان منتخبة من أعضائها . وكل فرع حر في العمل في أى موضوع يرى أعضاؤه أنه موصل للقصد الذي أجمعن على تحقيقه .

وللجمعية "منظمات" يجعلن معلوماتهن وتجاربهن وقفا على الفروع ، فهن لها بمثابة "المستشار" ومن آن لآخر يزرن الفروع ليجتمعن بأعضائها ، وينثن فيهن من الروح العالية ما يرفع مستوى الحياة الاجتماعية ، ويمددهن بالنصائح الغالية والارشادات الحكيمة ، ويشجعنهن على الاستمرار في عملهن ، وتحقيق غرضهن الأسمى . وإذا ما آنسن في جهة ما أملا في إنشاء فرع لها توجهن إليها ، واجتمعن بنسائها ، وتفاهمن معهن ، وفسرن لهن مهمتهن ، وشرحن لهن المبدأ الذي يعملن لتحقيقه ، والمزايا التي تعود عليهن وعلى قريتهن من وجود فرع لهن بها حتى إذا جاء الوقت ، وأردن إنشاء فرع لهن كنّ لهؤلاء القرويات خير عضد لذلك حتى يخرجن إلى حيز الوجود ما كنّ يبنثن من الأفكار .

وهناك أيضا للجمعية "معلمات" مدربات يذهبن في أى وقت إلى الفروع ليعشن بين أعضائها مدة تتراوح بين أسابيع وأشهر ، يقمن في غضونهن بتدريس علوم خاصة بهن مثل الصحة والاسعاف ، والطهى والتطريز ، ويقمن كذلك بإلقاء

محاضرات في ضرورة النظافة والاعتناء بتربية الأطفال وترتيب نظام البيت كما أنهم يدرّبن الأعضاء على كيفية تعهد الحداثق حتى يخرجن منها ما يلزم لمنازلهن من الخضر والأزهار ، ويصرنهن بتربية الدجاج وانتاج البيض ، وكذا اقتناء النحل على الطريقة العلمية الحديثة حتى يحصلن على عسل نظيف وافر ، كما أنهم يعلمن الأعضاء بعض الصناعات القروية مثل الغزل وعمل الأسفاط أى الأسمدة ، وصناعة المربي ، وحفظ الفواكه في زجاجات في محلول من السكر بطريقة تحلى طعمها وتقيها العطب .

كما أن الجمعية تعمل لمعرفة الماهرات من الممرضات والمولّدات وترشّهن للفروع التي تكون في حاجة اليهن . ومن هذه الفروع ما يستخدم هؤلاء السيدات بصفة ثابتة في جهاتها ، ومنها ما يحتاج اليهن من آن لآخر .

وهذه الوظائف الثلاث ، وظيفة " المنظمة " ووظيفة " المعلمة " ووظيفة " الممرضة " هي التي يتعاطى صاحباتها أجرا عليها من الجمعية ومن الفروع تبعا للخدمات التي يقمن بها . أما الوظائف الأخرى مثل رئاسة الجمعية والسكرتيرة وأمانة الصندوق وغيرها فهي وظائف شرف لا أجر عليها غير الشعور بالقيام بواجب اجتماعي ، وانه لنعم الأجر .

وقد يلتحق بعضوية الجمعية أفراد رجالا وإناثا توافق اللجنة التنفيذية على قبولهم وذلك لأن هناك عددا من الرجال والنساء يودون مساعدة الجمعية أدبيا وماديا حبا لتقدمها ونشر مقاصدها وتعميم مزاياها ، لأنهم رأوا في الحقيقة أنها من عوامل رقى المرأة القروية ، ومن الأسباب التي ترفع مستوى الحياة في الريف .

وقد بلغ عدد هؤلاء الأعضاء من الأفراد في سنة ١٩٢٠ ، ٥٦٣ عضوا . أما عدد الفروع فكان ٤٩ ، أعضاؤها ١,٢٧٨ (أى أن متوسط عدد أعضاء الفرع ٢٦ تقريبا) ، فكان مجموع الأعضاء كلهم ١٨٧١

أما قيمة اشتراك الجمعية للسنة فالعضو فيها يدفع شلنين ونصفا على الأقل ،
ويدفع الفرع ضعف هذا المبلغ ، ويدفع العضو لفرعه نصف شلن في السنة .

وبلغ دخل الجمعية في سنة ١٩٢٠ ما يزيد عن ٤٠٠٠ جنيه يتضمن مساعدة
مالية من الحكومة تقرب من ١٠٠٠ جنيه ؛ وكذا هبة مالية من وقف المثرى
الاسكتلندي الأمريكي الشهير المرحوم " اندروكارنيجى " تقرب من ٣٠٠ جنيه ،
وبالباقي من اشتراكات أعضائها وتبرعاتهم .

أما ما أنفقته أثناء السنة فبلغ نحو ١٥٠٠ جنيه ، وذلك في مرتبات موظفين
وأجور وبدل سفر ، وأجرة المكتب الرئيسى ومصاريف افتتاحه الى غير ذلك
من الوجوه الضرورية للعمل (١)

الآن وقد عرفنا غرض هذه الحركة النسوية ونظامها بما فيها من جمعية
مركزية وفروع محلية ، بقى علينا أن نبين أعمالها ، وما يقوم به هؤلاء النساء
بالفعل لرفع مستوى الحياة الاجتماعية في الريف . ولتفصيل ذلك نقسم الموضوع
الى ثلاثة أقسام : (٢)

١ — عملهن لتقدم الزراعة وما يتبعها من الصناعات الريفية :

ان إتقان هؤلاء النساء للأعمال الثانوية للفلاحة كتربية الدجاج والأرانب ،
وكاقتناء النحل ، وكزراعة الخضروات والفواكه ، وكالاقتناء بتربية وتغذية
الأبقار الحلوب وعجوها ، والخنازير وصغارها ، كل ذلك من شأنه أن يساعد
رجالهن في عملهم من الوجهة الفنية ويجلب لهم ثروة هي وإن وجدناها قليلة نسبيا
إلا أنها ذات أثر عظيم في حياتهم الاقتصادية .

(١) التقرير السنوى لجمعية الارلنديات المتحدات عن سنة ١٩٢٠

(٢) راجع صفحة ٢٧ من كتاب "The United Irish" women, their place, work

and ideals, by Horace Plunkett, Ellice Pilkington & A. E.

كما أنهم يتعلمون غزل الصوف وعمل بعض الملابس منه ، وصناعة المربي وحفظ الفواكه مسكرة ، وانتاج العسل على الطريقة الحديثة ، وغير ذلك من الصناعات التي لها ارتباط بالحياة الريفية ، وبذلك يساعدن على تمتع بيتهن بخيرات الريف أما ما يزيد عن الحاجة فيقدم الى السوق .

وإذا كان في الجهة التي هن فيها جمعية تعاونية ، فالمرأة هي خير عون لها ، إذ أنها تشتري منها حاجاتها المنزلية من سكر وشاي وملابس وأحذية ، واليها تتبع ما تنتجه من عسل وبيض ودجاج وغير ذلك ، ولا يخفى أنها بعملها هذا تعاون الرجال عموما على تقويم جمعياتهم التعاونية ، كما أنها تعاون زوجها مباشرة بالانتفاع من معاملتها مع الجمعية التعاونية في البيع والشراء .

٢ — عملهن في المعيشة المنزلية :

إن وجود " فرع " في قرية يجعل للقرويات محورا يلتفذن حوله ، وهناك يتقابلن ويتعارفن وهن متساويات كأعضاء جمعية واحدة ، فتقوى رابطتهن القروية . وعندها يتمكن ربات البيت الوضع من الاطلاع على الحياة في البيت الرفيع والاكتساب منه اكتسابا أدبيا ، فتتعلم الفقيرات بالأسوة شيئا عن النظافة والتنظيم وتربية الأطفال وتعليمهم وترتيب البيت وتجميله وغير ذلك ، إذ أن بيت كل عضو من الأعضاء مهما صغر مركزه الاجتماعي مفتوح لزيارة كل عضو آخر مهما علا مركزه ، وكذا لزيارة ممثلي الجمعية الرئيسية . ولا يخفى ما يدور في نفس صاحبة الدار اذا لم يكن بيتها على ما يجب أن يكون من النظافة والترتيب ، أو لم يكن أطفالها على ما يربح من التربية والتعليم ، وهى باعتبارها عضوا عاملا في جمعية ذات غرض سام تعلم كل العلم واجبها نحو بيتها فتحس بتأنيب نفسها ، وهذا ولا شك يؤثر في أدائها مهمتها خير تأثير . يومئذ تجهد نفسها على أن تظهر أمام

باقى الأعضاء بمظهر يشرفها ويرفع رأسها . وهنا يأتى التنافس المبني عليه التقدم الشخصى والذى هو أساس العمران . إن عدم اليسر المالى ليس بمنع من النظافة وتنظيم الهدام وترتيب المتاع وتربية الأطفال وغير ذلك مما هو فى الحقيقة أساس سعادة الحياة المنزلية . فكم من بيوت وضیعة فى قرى أوروبا تجدها صالحة لزيارة ملوكها . وكم من بيوت رفيعة فى ريف مصر يعاف الانسان أن يدخلها ، اذ لا نظافة فيها ولا نظام ولا تعليم ولا تربية .

٣ — عملهن فى الحياة الفكرية والاجتماعية :

ذكرنا فى الفصل الثانى شيئا عما يسمى بالهجرة القروية وأعنى به مهاجرة أهل القرى من فتيان وفتيات الى المدن فرارا من المعيشة البسيطة الراكدة التى لا روح فيها . هذه المعيشة المنفردة التى يعيشها الفلاح بين زرع وبيته ، والتى ليست بمنهية للفكر ، ولا هى بمنعشة للنفس ، كانت سببا فى فتح باب الهجرة من الأرياف الى المدن حيث الحياة الاجتماعية ممثلة بأكبر معانيها . فهناك حركة واجتماعات ومقابلات واحتكاك أفكار وسرور باللقاء .

من ذلك رأت "جمعية الارلنديات المتحدات" أن تعمل جهدها على إيجاد رابطة قروية فى ريف البلاد تعطى فرصة لأهل الريف لينموا أفكارهم ويوسعوا معارفهم ويتمتعوا ولو ببعض ما يتمتع به أهل المدن حتى لا تكون حياتهم مقصورة على العمل كل على انفراد . وفى هذا السأمة والضجر فلهجرة .

وقد كان أول ما عملن أن أنشأن فى القرية بهوا كبيرا يستعمله الأهالى فى اجتماعاتهم لأغراض مختلفة ، كإلقاء محاضرات متنوعة ، وتمثيل روايات وعرض صور "السما" وإقامة حفلات ساهرة وغير ساهرة ، كما أنهن عملن لإنشاء مكتبة صغيرة تجمع فيها من أصناف الكتب ما يميل اليه ذوق الفلاح وأهل

بيته ، كالفلاحة وفنونها ، والتاريخ الطبيعى وفروعه . وكذا قصص تمثل الحياة الريفية فى العصور المختلفة ، وهذه وتلك محلاة جميعها بالصور والرسوم الملونة .

• وعملن كذلك على قيام معرض سنوى للجهة التى فيها الفرع يعرض ما ينتج من زراعتهم وصناعتهم . ويقدم الفرع جوائز تشجع الأهالى على التقدم والترقى ، وفى هذا إنعاش وحركة للجهة تتخللها اللذة والفائدة .

وهن ينتهزن صفاء الجو ، واعتدال الهواء ، فيرتبن حفلات للألعاب الخلوية يشترك فيها فتيان القرية وفتياتها ، وفى هذا إصلاح لصحتهم ومزيد لسرورهن .

وقد عملن كذلك على تعليم الموسيقى لفئة من أبناء القرية ، وألفن منهن فرقة تفرح القرية بألحانها فى أيام الآحاد والأعياد ، وغير ذلك مما يجمع شمل القرويين والقرويات ، وينعش روح الحياة فى القرية فلا يدخل نفوس الأهالى الضيق والملل ، بل يجعلهم بحيث يحبون قريتهم وحياتها ، فلا يفارقونها ، وإذا فارقوها حنوا إليها فعادوا .

هذا هو موجز عن أعمال هذه الجمعية وفروعها . على أنه وإن كان القائم بالعمل فيها القرويات أنفسهن ، فإن على رأسهن سيدات من ذوات الجاه والثروة والتربية العالية ، ولا غرابة فى ذلك إذ أن هؤلاء أقدر من غيرهن على تمدين الأرياف ، وعلى إيقاظ الغرائز للنهضة الاجتماعية فيها ، وذلك لما امترن به من العلم والتربية ، ولما يملكن من السعة فى وقتن .

وقد كان هؤلاء النسوة المهدبات المتقفات ذوات الثروة والجاه قبل نشوء هذه الحركة إما غانيات فى قصورهن ، أو خاطرات فى مرايح اللهو واللعب ، أو فى المروج والغابات للصيد والكنص ، لا يعملن لبلادهن عملا ، وربما كن يرغبن من صميم فؤادهن أن يعملن شيئا يرفع مستوى الحياة الاجتماعية لدى أهل القرى ، ولكن لا يجدن السبيل إليه .

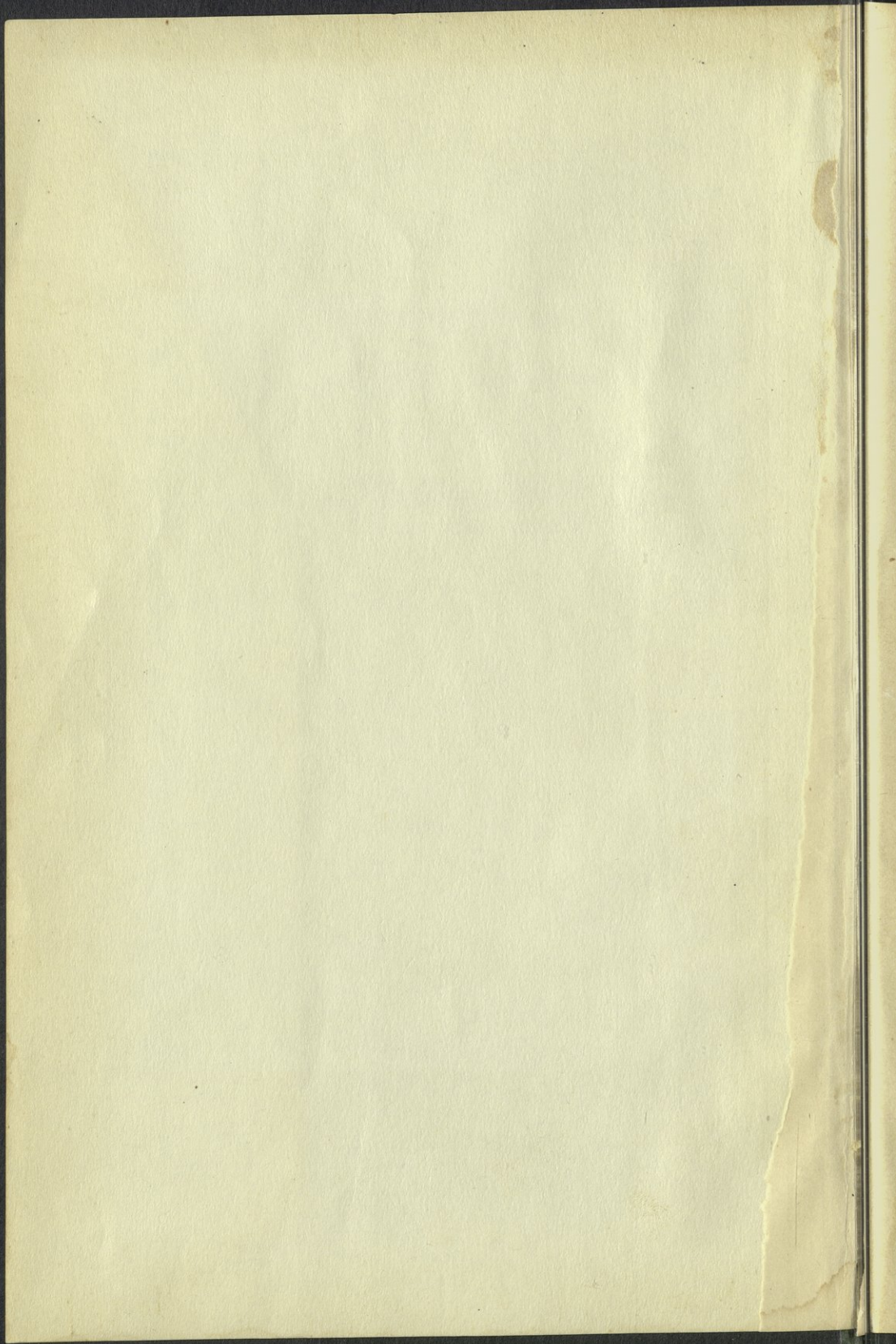
أما الآن وقد وجد السبيل وأنشئت جمعيات في الريف تضم بين أحضانها النساء من كل الطبقات على أساس المساواة ، فقد اجتمعت المستنيرات والبسيطات والأميرات والقرويات رغيدات العيش والفقيرات ، وأصبح من الممكن وضع خطة قومية للعمل تسير عليها السيدات ، تجعل لحياتهن معنى وفيها لذة ، وتبصرهن بالطرق المؤدية الى الانتفاع بمواهبهن ، والهادية الى ترقية أهل القرى في الحياة الاجتماعية ، فيكن خير عون على رفع مستواهن ، وأقرب سبيل الى تمدينهن .

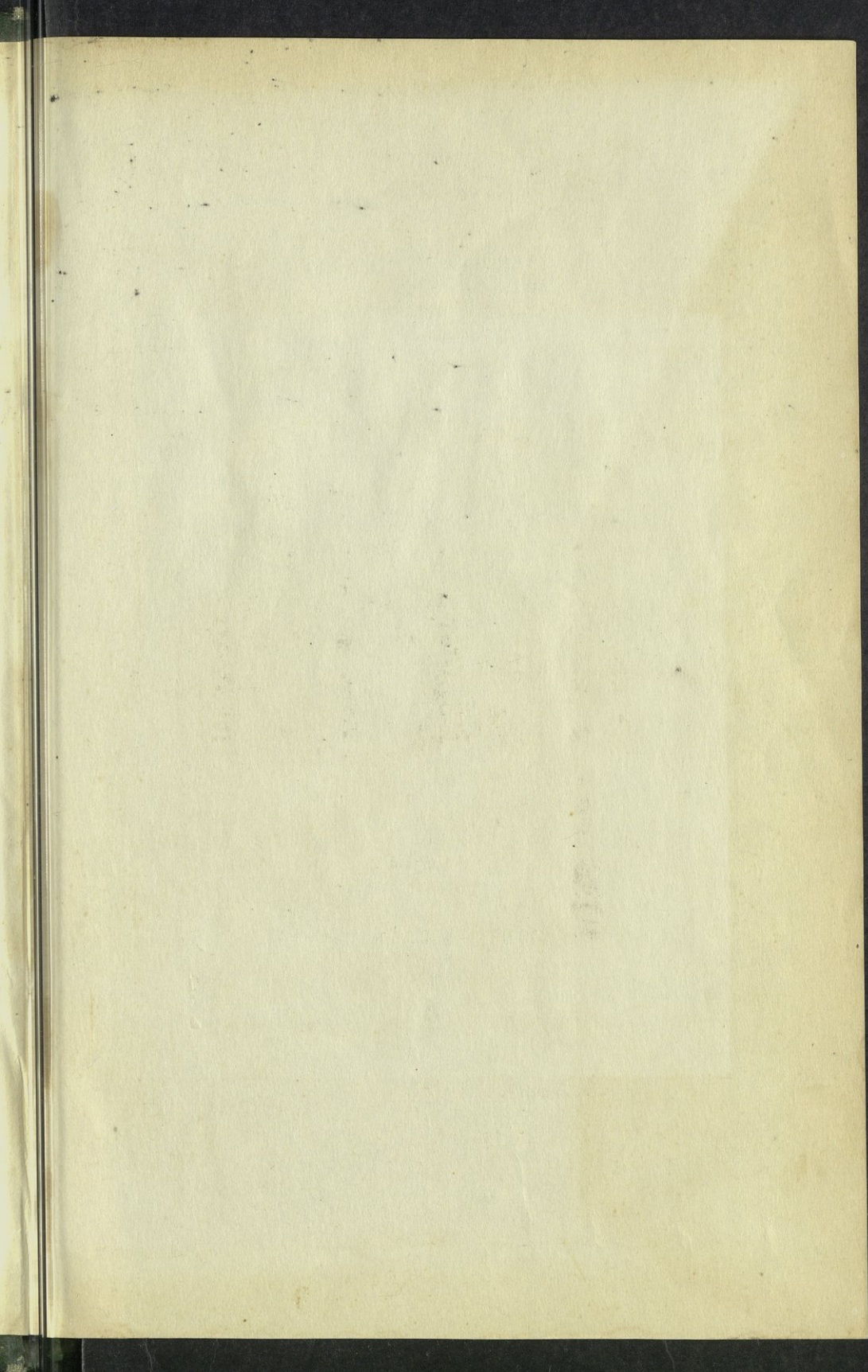
(تم الجزء الأول)

تم طبع هذا الكتاب بالمطبعة الأميرية ببولاق
في ١٧ من ربيع الأول سنة ١٣٥٤
(١٨ من يونيو سنة ١٩٣٥) ٢
مدير المطبعة الأميرية

محمد أمين الجيحي







334.6:R226A:v.1:c.1
رشاد، ابراهيم
التعاون الزراعي
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01020551

